

مصحفة	مصحفة
١٨٧ ولاء الام بعد انتهت من ملك الدين	١٨٧ كسب نسائهم
١٨٧ التقدر بقين ذوي الشاوم	١٨٧ توفيق ارباب من عدى العدو
١٨٨ الذي يشترى العبد المسلم	١٨٧ ذواتهم والارباب
١٨٨ اخبرني يدخل دار الاسلام بأمان	١٨٧ احلاف ما يتكلمه العدو
١٨٨ العبد الذي يكون بين المسلم والذي يسلم	١٨٧ ابايهم لهم والصيد المفترق والمسلح
١٨٨ الاسير يؤخذ عليه العهد	١٨٧ في الجور المستور
١٨٨ الاسير ياتى بعد العدو على اموالهم	١٨٧ في الادوية
١٨٩ الاسير يرسله المشركون على أن يبعث اليهم	١٨٠ اخبرني يسلم وعندا ستم من اربع ندوة
١٨٩ المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما	١٨١ الحربى بعدد امراته
١٨٩ الرجل يدخل دار الحرب فتوشب له اخاريته	١٨١ كراغية نساء أهل الحربيات
١٨٩ الرجل يرهن اخاريته ثم يسبها العدو	١٨١ من أسلم على نبي غصبه أو لم يغصبه
١٨٩ المدبرة تسبي فتزطأ ثم تلد ثم يقدر عليهم اصحابها	١٨٣ المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته
١٨٩ المكاتبه تسبي فتزطأ فتلد	١٨٣ الذمية تسلم تحت الذي
١٨٩ أم ولد النصراني تسلم	١٨٣ باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها
١٩٠ الاسير لا تنكح امرأته	١٨٣ النصرانية تحت المسلم
١٩٠ ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز	١٨٣ نكاح نساء أهل الكتاب
١٩١ الحربى يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم	١٨٤ ايلان النصراني وطهاره
١٩١ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله ثم رجع	١٨٤ في النصراني يقذف امرأته
١٩١ في الحربى يعتق عبده	١٨٤ فيمن يقع على جارية من المغنم
١٩١ الصالح على الجزية	١٨٤ المسلمون يرجعون على العدو فيصيبون
١٩٢ فتح السواد	سبيافهم قرابة
١٩٣ في الذي اذا اتجر في غير بلده	١٨٤ المرأة تسبي مع زوجها
١٩٤ نصارى العرب	١٨٥ المرأة تسلم قبل زوجها وانزوج قبل المرأة
١٩٤ الصدقة	١٨٥ الحربى يخرج الى دار الاسلام
١٩٦ في الأمان	١١٦ من قوتل من العرب والعجم ومن يجبرى عليه
١٩٧ المسلم أو الحربى يدفع اليه اخبري ما لا وديعة	الرق
١٩٧ في الأمة يسبها العدو	١٨٦ المسلم يطلق النصرانية
١٩٧ في العلج يدل على القاعة على أن له جارية سمياها	١٨٦ وطء المجوسية اذا سبمت
١٩٨ في الأسير يكره على الكفر	١٨٦ ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم
١٩٨ النصراني يسلم في وسط السنة	١٨٧ الرجل تؤسر جاريته أو تغصب
١٩٨ الزكاة في الخلية من السيف وغيره	١٨٧ الرجل يشترى اخاريته وهي حائض
	١٨٧ عند الامانة لا يمحض
	١٨٧ من ملك الأختين فأراد وطأهما

صفحة	صفحة
٢٠٢	العبد يأتى إلى أرض الحرب
مسلم	١٩٨
٢٠٢	في السبي
٢٠٢	العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال
الغلام يسلم	١٩٩
٢٠٢	والأسرى هل ترى الحصون بالمنجنيق
في المرتد	١٩٩
	في قطع الشجر وحرق المنازل
	٢٠١
	الحرب إذا جأ إلى الحرم

((تمت))

(فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر المزني)

صفحة	صفحة
٤٤	٢ نكاح المتعة والمحلل
٤٥	٣ باب نكاح المحرم
٤٦	٥ العيب في المنكوحه
٤٧	٩ باب الامة تغرم من نفسها
٥٠	١٠ الامة تعتق وزوجها عبد
٥٠	١٢ أجل العنين والخصى غير المجبوب والخنثى
٥٥	١٥ الاحصان الذي به يرحم من زنى
٥٦	١٦ الصداق
٥٧	١٨ الجعل والاجارة
٦٦	١٩ صداق ما يزيد بدنه وينقص
٦٧	٢٨ باب التفويض
٦٨	٣٠ تفسير مهر مثلها
٦٨	٣١ الاختلاف في المهر
٦٨	٣٢ الشرط في المهر
٧٢	٣٣ عفو المهر وغير ذلك
٧٧	٣٦ باب الحكم في الدخول واغلاق الباب وارخاء
٨١	الستر
٨٣	٣٨ باب المنعة
	٣٩ الوليمة والنثر
	٤١ مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة

صفحة	باب	صفحة	باب
١٣١	باب ما يجزئ من العيوب في الرقاب الواجبة	٨٤	باب الشك في الطلاق
١٣٣	من له الكفارة بالصيام	٨٦	باب ما يهدم الرجل من الطلاق
١٣٧	باب الكفارة بالطعام	٨٧	مختصر من الرجعة
١٤٢	مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم	٩١	باب المطلقة ثلاثا
الح		٩٣	باب الايلاء
١٥٠	باب أين يكون اللعان	١٠١	باب الايلاء من نسوة
١٥١	باب سنة اللعان ونفي الوالد والحاقه بالألم وغير ذلك	١٠٣	باب على من يجب التأقيت في الايلاء ومن يسقط عنه
١٥٣	باب كيف اللعان	١٠٥	الوقف في الايلاء
١٦١	باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الوالد وخذ المرأة	١١٣	باب ايلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب
١٦٩	باب ما يكون قذف أو لا يكون ونفي الوالد الا قذف وقذف ابن الملاءمة وغير ذلك	١١٤	(كتاب الظهار)
١٨٥	باب في الشهادة في اللعان	١١٤	باب من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه
١٩٢	الوقت في نفي الوالد ومن ليس له أن ينفيه ونفي والد الأمة	١١٩	باب ما يكون ظهارا وما لا يكون ظهارا
		١٤٣	باب ما يوجب على المتطاهر الكفارة
		١٤٧	باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ

(تمت)

الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسکنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل أبي ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معزوة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الزادات تكرار لبعض
ما اتفقت عليه النسخ ولكنها مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والا جعلناها في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بينهم ما وجدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفًا لسائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه صححه

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تنبيه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ۱۳۲۲ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والمخل)

من الجاسع من كتب
النكاح والطلاق ومن
الاملاء على مسائل مالك
ومن اختلف الحديث

(قال الشافعي رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن ابني محمد

ابن علي عن أبيهم عن

علي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه

وسلم نهى يوم خيبر

عن نكاح المتعة وأكل

لحوم الجمر الاهلية

(قال) وان كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سبرة ثابتاً فهو مبين أن

النبي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرام الى يوم

القيامة (قال) وفي

القرآن والسنة دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى اذا نكحتم

(١) قوله فكان

ظاهرة الى قوله فدل

سنة الخ كذا في النسخ

والعبارة لا تخلو من

سقط أو تحريف

فلتحرر كتبه صحيحه

ومن يتوكل على الله
فحوسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

(باب الموارث من سعى الله تعالى له الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله تعالى ميراث الوالدين والاخوة والزوجة والزوج (١) فكان
ظاهرة أن من كان والداً وأخاً محجوباً وزوجاً وزوجة فإن ظاهره يحتمل أن يرثوا وغيرهم ممن سعى له ميراث
اذا كان في حال دون حال فدلست رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أقاويل أكثر أهل العلم على أن معنى
الآية أن أهل الموارث انما ورثوا اذا كانوا في حال دون حال قلت للشافعي وهكذا نص السنة قال لا
واكن هكذا دلالتها قلت وكيف دلالتها قال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً يدل على أن
بعض من سعى له ميراث لا يرث فيعلم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الأبوة والزوجة
وغيره عاماً لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد لزمه اسم الميراث بأن لا يرث بحال قيل للشافعي
فاذا كر الدلالة فمن لا يرث مجموعة قال لا يرث أحد ممن سعى له ميراث حتى يكون دينه دين الميت المورث
ويكون حراً ويكون بريئاً من أن يكون قاتلاً للورث فاذا برئ من هذه الثلاث انحصال ورث واذا
كانت فيه واحدة منهم لم يرث فقلت فاذا كر ما وصفت قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن
الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن علي بن الحسين قال انما ورث أبا طالب عقیل وطالب ولم يرثه علي ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيننا

من الشعب (قال الشافعي) فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدينين إذا اختلفا بالشركة والاسلام لم يتوارث من سميت له فريضة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبد الله مال فإله البائع الآن يشترط المبتاع (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن مال العبد إذا بيع لسيدته دل هذا على أن العبد لا يملك شيئاً وأن اسم ماله إنما هو إضافة المال إليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا جبر في غنمه وداره وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الإضافة للمالك فان قال قائل ما دل على أن هذا ماله وهو يحتمل أن يكون المال ملكه قيل له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ماله للبائع دلالة على أن ملك المال للمالك الرقبة وأن المملوك لا يملك شيئاً ولم أسمع اختلاف في أن قاتل الرجل عبداً لا يرث من قتل من دية ولا مال شيئاً ثم افترق الناس في القاتل خطأ فقال بعض أصحابنا يرث من المال ولا يرث من الدية وروى ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث وقال غيرهم لا يرث قاتل الخطأ من دية ولا مال وهو كقاتل العمد وإذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عمد ولا خطأ شيئاً أشبه بعموم أن لا يرث قاتل من قتل

(باب الخلاف في ميراث أهل المال) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقنا بعض الناس فقال لا يرث مملوك ولا قاتل عبداً ولا خطأ ولا كافراً شيئاً ثم عاد فقال إذا ارتد الرجل عن الاسلام فبات على الردة أو قتل ورثته وورثته المسلمون (قال الشافعي) فقتل بعضهم أبعدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً قال بل كافراً قيل فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحداً فكيف ورثت مسلماً كافراً فقال إنه كافراً قد كان ثبت له حكم الاسلام ثم أزاله عن نفسه قلنا فان كان زال بازالتة إياه فقد صار إلى أن يكون ممن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلماً وإن كان لم يرز بازالتة إياه أفرأيت أن من مات له ابن مسلم وهو مرتد يرثه قال لا قلنا ولم حرمة قال للكفر قلنا فلم لا يحرم منه بالكفر كما حرمة هل يعدو أن يكون في الميراث بحاله قبل أن يرتد فيرث ويورث أو يكون خارجاً من حاله قبل أن يرتد فلا يرث ولا يورث وقد قتلته وذلك يدل على أن حاله قد زالت بازالتة وحرمت عليه أمر أنه وحكمت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فإني إنما ذهبت إلى أن علياً رضي الله تعالى عنه ورث ورثته مرتد قتلته من المسلمين ماله قلنا قد رويته عن علي رضي الله تعالى عنه وقد زعم بعض أهل العلم بالحديث قبلك أنه غلط على علي كرم الله وجهه ولو كان نابتاً عنه كان أصل مذهبي ومذهبك أنه لا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيحتمل أن يكون لا يرث الكافر الذي لم يرز كافراً قلنا فان كان حكم المرتد مخالفاً لحكم من لم يرز كافراً فورثته ورثته المسلمين إذا ماتوا قبله فعلى لم ينهك عن هذا قال هو داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فان كان داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك قولك في أن ورثته من المسلمين يرثونه (قال الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية ومسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين أن المؤمنين يرث الكافر ولا يرث الكافر وقال بعضهم كما تحلل أناسوهم ولا تحلل لهم نسائنا فان قال لك قائل قضاء النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافراً من أهل الأوثان وأولئك لا تحلل ذبايحهم ولا نسائهم وأهل الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتماداً على ما وصفتنا أو بعضهم لأنه يحتمل لهم ما يحتمل لك بل لهم شبهة ليست لك بتحليل ذبايح أهل الكتاب ونسائهم قال لا يحل له ذلك قلنا ولم قال لانهم داخلون

المؤمنات ثم طلقتموهن فلم يحرمهن الله على الأزواج الا بالطلاق وقال تعالى فامسك بعروف أو تسريحاً بإحسان وقال تعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج فافعلوا إلى الأزواج فرقة من عقدوا عليه النكاح مع أحكام ما بين الأزواج فكان بيننا والله أعلم أن نكاح المتعة منسوخ بالقرآن والسنة لأنه إلى مدة ثم تجده يفسخ بلا أحداث طلاق فيه ولا فيه أحكام الأزواج

(باب نكاح المحرم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبان ابن عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح وقال بعض الناس روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة رضي الله عنها وهو محرم قلت

في الكافرين وحديث النبي صلى الله عليه وسلم جملة قلنا فكذلك المرتد داخل في جملة الكافرين (١)

(باب من قال لا يورث أحد حتى يموت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقال عز وعلا ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنكم ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم ببلدنا أن امرأ لا يكون موروثا أبدا حتى يموت فاذا مات كان موروثا وأن الأحياء خلاف الموتي فمن ورث حيادخل عليه والله تعالى أعلم خلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم فقلنا والناس معنا بهذا لم يختلف في جلسته وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم

(١) زاد في نسخة السراج البلقيني مانصه

وفي الرسالة في ترجمة ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه انما أراده الخاص قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون الى قوله مفروضا وقال عز وجل ولأولئك من كل واحد منهما السدس الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل انما أراد من سمي له الموارث من الاخوة والاخوات والوالد والاقارب والوالدين والازواج وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصة من سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو ممن له عقد من المسلمين بأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فتموارثان بالشرك أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حرين مع الاسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فماله للبائع الا أن يشاء ترطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وأن ماله العبد فاعلمنا عليه لسيده وأن اسم المالك له انما هو إضافة اليه لانه في يديه لانه ماله ولا يكون ماله وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما نقل ملك الموتي الى الأحياء فلكوا منها ما كان الموتي مالكين وان كان العبد أبا أو غيره ممن سميت له فريضة وكان لو أعطيها ماله سميده عليه لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكلنا لو أعطينا العبد بأنه أب انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غير من ورثه الله تعالى فلم نورث عبد الما وصفت ولا أحد الم يجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما باعنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم نورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سخط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصي الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم الا مسلم حرة غير قاتل عدا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره

رواية عثمان بن ثابتة
ويزيد بن الاصم ابن
أختها سليمان بن يسار
عقبها أو ابن عتيقها
يقولان نكحها وهجر
حلال وثالث وهو
سعيد بن المسيب
وينفرد عليك حديث
عثمان الثابت وقلت
أليس أعطيني أنه اذا
اختلفت الرواية عن
النبي صلى الله عليه
وسلم نظرت فيما
فعل أصحابه من بعده
فأخذت به وتركت
الذي يخالفه قال بلي
قلت فمسر بن الخطاب
ويزيد بن ثابت يردان
نكاح المحرم وقال
ابن عمر لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا أعلم لهما
مخالفا فلم لا قلت به
(قال الشافعي) فان
كان المحرم جازا حتى
يرجى ويحلق ويطوف
باليث يوم النحر أو
بعده وان كان معتمرا
فحتى يطوف بالبيت
ويسعى ويحلق فان
نكح قبل ذلك ففسوخ
والرجعة والشهادة
على النكاح ليسنا
بنكاح

(العيب في المنكوحه)
من كتاب نكاح الجديد
ومن النكاح القديم
ومن النكاح والطلاق
إملاء على مسائل مالك
وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
سعيد بن المسيب أنه
قال قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه
أيما رجل تزوج امرأة
وبها جنون أو جذام
أو برص فسها فلها
صداقها وذلك لزوجها
غرم على ولها وقال
أبو الشعثاء أربع
لايجز في النكاح إلا
أن تسمى الجنون
والجذام والبرص
والقرن (قال الشافعي)
القرن المانع للجماع
لأنها في غير معنى
النساء (قال) فإن
اختار فراقها قبل
الميس فلا نصف مهر
ولامةعة وان اختار
فراقها بعد الميس
فصداقته أنه لم يعلم
فله ذلك ولها مهر مثلها
بالميس ولا نفقة عليه
في عدتها ولا سكني

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان في امرأته بأن تبرص أربع سنين ثم تعدد أربعة أشهر وعشرا وقديفرق
بين الرجل والمرأة بالعجز عن إصابتها ونفرت نحن بالعجز عن نفقتها وهاتان سببا ضررا والمفقود قد يكون
سبب ضرر أشد من ذلك فعاب بعض المشرقيين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفنا
منما يقولون فيه بقولنا ويخالفونا وقالوا كيف يقضى لامرأته بأن يكون ميتا بعد مدة ولم يأت يقين موته
ثم دخلوا في أعظم معاصيها وأخلاف الكتاب والسنة وجعلوا ما عابوا فقالوا في الرجل يرتد في ثغر من ثغور
المسلمين فيلحق بمسلحة من مسالحي المشركين فيكون قائما فيها يترهب أوجاء اليها مقاتلا يقسم ميراثه بين
ورثته المسلمين وتحل دينه ويعتق مدبره وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتى في جميع أمره ثم يعود
لما حكم به عليه فيقول فيه قولنا متناقضا خارجا كله من أقاويل الناس والقياس والمعقول (قال الشافعي)
فقال ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم أو كأعلمهم فقلت له ما وصفت وقلت له أسألك عن قولك فقد
زعمت أن حراما أن يقول أحد أبدا قول ليس خبر الزمما أو قياسا أقولك في أن يورث المرتد وهو حي إذا لحق
بدار الكفر خبرا أو قياسا فقال أما خبر فلا فقلت فقياس قال نعم من وجه قلت فأوجدنا ذلك الوجه
قال ألا ترى أنه لو كان معي في الدار وكنت قادر على قتله فقلت فإن لم تكن قادر على قتله أفقتول هو
أم ميت بلا قتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم الموتى وهو غير ميت أو رأيت لو كانت علة بأنك
لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته فجعلته في حكم الموتى فكان هاربا في بلاد الإسلام مقيما على الردة دهره
من دهره أنقسم ميراثه قال لا قلت فأسمع علك بأنك لو قدرت عليه قتله قال فإن لم تقدر عليه حكم
عليه حكم الموتى كانت باطلا عندك فرجعت إلى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام
وأنت لو قدرت عليه قتله ولو كانت عندك حقا فركت الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام قلت
فإنما قسمت ميراثه بلحوقه بدار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالمسلم يلحق بدار الكفر أي قسم ميراثه إذا
كان في دار لا يجزى عليه فيها الحكم قال لا قلنا فالدار لا تمت أحدًا ولا تحييه فهو حي حيث كان حيا
وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا أفتستدرك على أحدًا بذاشي من جهة الرأي أقبح من أن تقول
الحي ميت أو رأيت لو تابعك أحد على أن تزعم أن حيا يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تابعك على
هذا مغلوب على عقله أو غبي لا يسمع منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معا مع دلالة المعقول على
خلافكما معا (قال الشافعي) وقلت له عتبم على من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في امرأة
المفقود ومن أصل ما تذهبون كما تزعمون أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولاً
كان قوله غاية ينتهي إليها وقبلتم عن عمر أنه قال إذا أرخيت الستور وجب المهر والعدة وردت على من
تأول الآيتين وهما قول الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله فإلكنم عليهن من عدة
تعتدونها وقد روى هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا إلى أن الارضاء والاغلاق لا يصنع شيئا إنما
يصنعه الميس فكيف لم يجزوا لمن تأول على قول عمر وقال بقول ابن عباس وقلتم عمر في امامته أعلم
بمعنى القرآن ثم امتنعتم من القبول عن عمر وعثمان القضاء في امرأة المفقود وهما لم يقضيا في ماله بشي
علمناه وقلتم لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموتى قبل أن تستيقن وفاته وان طال زمانه ثم زعمتم أنكم
تحكمون على رجل حكم الموت وأنتم على يقين من حياته في طرفه عين فلقلنا ما رأيتكم عتبم على أحد في
الأخبار التي انتهت إليها شيا قاط الأقلتم من جهة الرأي بثلثه وأولى أن يكون معيها فأى جهل أبين من أن
تعيب في الخبر الذي هو عندك فيما تزعم غاية ما تقول من جهة الرأي ما عبت منه أو مثله وقلت لبعضهم
أرأيت قولك لو لم يعيب بخلاف كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا معقول وسكت لك عن هذا كله ألا
يكون قولك معيها بالسانك (قال) وأئن قلت أرأيت إذا كانت الردة والحق بدار الحرب يوجب عليه
حكم الموت لم زعمت أن القاضي ان فرط أو لم يرفع ذلك إليه حتى يقضى سنين وهو في دار الحرب ثم رجع

فبطل أن يحكم الثاني مسلماً أنه على أصل ملكه ولم زعمت أن الثاني أن حكم في طريقة عين عليه بحكم الميراث ثم رجع مسلماً لأن الحكم ماضياً في بعض دون بعض ما زعمت أن حكم الموت يجب عليه بالردة وأنفق به دار الحرب لذلك لم زعمت ذلك قلت لمرجع مسلماً أنفذ عليه الحكم لأنه وجب ولا زعمت أن الحكم إذا أنفذ عليه ورجع مسلماً ردة الحكم فلا ينفذ فأنتم زعمت أن ينفذ بعضاً ويرد بعضاً (قال) وما ذلك قلت زعمت أنه يعقب مدبره وأميات أولاده ويعقب غريمه الذي حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ويقسم ميراثه فيأتي مسلماً ومدبره وأميات أولاده وماله قائم في يدي غريمه يقرب ويذهب عليه ولا يرد من هذا شيئاً وهو ماله بعينه فكل مال في يدي الغريم ماله بعينه وتقول لا ينقض الحكم ثم تنزع ميراثه من يدي ورثته فكيف تنقض بعض الحكم دون بعض قال قلت هرماله بعينه لم يحلل له ومدبره وأميات أولاده بأعيانهم ثم زعمت أنه ينقض الحكم لورثته وأنه ان استهلك بعضهم ماله وهو موسر لم يغرمه إياه وإن لم يهلكه بعضهم أخذته من لم يهلكه هل يستطيع أحد كل عقله وعلمه لو تخاطأ أن يأتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه أ رأيت من نسبتم إليه الضعف من أصحابنا وتعطيل النظر وقلتم انما يتخصر فيلحق ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وسنة فقد جعلتهم ما جعلا أو خلاف معقول أو قياس أو تناقض قول فقد جعلته كله فان كان أخرجك عند نفسك من أن تكون ملوماً على هذا أنك أبديته وأنت تعرفه فلا أحسب لمن أتى ما ليس له وهو يعرفه عذرا عندنا لانه إذا لم يكن لاجل أن يقول من قبل أنه يخطئ ولا يعلم فأحسب العالم غير معذور بأن يخطئ وهو يعلم (قال الشافعي) فقال فما تقول أنت فقلت أقول اني أقف ماله حتى يموت فأجعله فياً أو يرجع الى الاسلام فأرده اليه ولا أحكم بالموت على حي فيدخل على بعض ما دخل عليك

(باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وان كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذ كرمثل حظ الانثيين وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين وقال تعالى ولين الرربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهم الثلث مما تركن وقال عز اسمه ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأبواه الثلث فان كان له إخوة فلأمه السدس (قال الشافعي) في هذه الآتي في الموارث كل ما يدل على أن الله عز وجل انتهى عن سمي له فريضة الى شيء فلا ينبغي لاحد أن يزيد من انتهى الله به الى شيء غير ما انتهى به ولا ينقصه فبذلك قلنا لا يجوز رد الموارث (قال الشافعي) واذا ترك الرجل أخته أعطيناها نصف ما ترك وكان ما بقي للعصبة فان لم تكن عصبة فلو اليه الذين أعفقوه فان لم يكن له موال أعفقوه كان النصف مردوداً على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تزداد أخته على النصف وكذلك لا يرد على وارث ذى قرابة ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجاوز يدي فريضة فريضة والقرآن ان شاء الله تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الاكثر من لقيت من أصحابنا

(باب الخلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس اذا ترك الميت أخته ولا وارث له غيرها ولا مولى أعطيت الأخت المال كله قال فقلت لبعض من يقول هذا الى أي شيء ذهبتم قال ذهبنا الى أن رونا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهم ما فيها علمته بثابت ولو كان

ولا يرجع بآثار عليها ولا على ولها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في التي نسكت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ولم يرد به عليها وشي التي غرت فهو في النكاح التحجج الذي تزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة واذا كان لها لم يجز أن يغرمه ولها وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التي نسكت في عدها أن لها المهر (قال) وما جعل له فيه الخيار في عقد النكاح ثم حدث بها فيه الخيار لأن ذلك المعنى قائم فيها لحقه في ذلك وحق الوالد (قال المروزي) رحمه الله وكذلك ما نسخ عقد نكاح الامه من الطول اذا حدث بعد النكاح فسخه لانه المعنى الذي يفسخ به النكاح (قال الشافعي) وكذلك هي فيه فان اختارت فراقه قبل المسيس فلا مير ولا متعة فان لم تعلم حتى

أصابها فاختارت فراقه
فلها المهر مع الفراق
والذي يكون به مثل
الرتق جها أن يكون
محبوباً فأخبرها ما كانها
وأبهم ما تركه أو وطئ
بعد العلم فلا خيار له
(وقال) في القديم إن
حدث به فلها الفسخ
وليس له (قال المزني)
أولى بقوله انهم سواء
في الحديث كما كانا
فيه سواء قبل الحديث
(قال) والجذام
والبرص فيما زعم أهل
العلم بالطب يعدى ولا
تكاد نفس أحد تطيب
أن يجامع من هو به ولا
نفس امرأة بذلك منه
وأما الولد فقلما يسلم
فإن سلم أدرك ذلك نسله
نسأل الله تعالى العافية
والجنون والخبل لا يكون
معهما تأدية لحق زوج
ولا زوجة بعقل ولا
امتناع من محرم وقد
يكون من مثله القتل
ولولها منعها من نكاح
الجنون كما يمنعها من
غير كفء فإن قيل فهل
من حكم بينهما فيه
الخيار أو الفرقة قيل نعم
المولى يتمتع من الجماع
بين لو كانت على غير

ثابتة كنت قد تركت عليهما أقاويل لهما في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف إن كان زيد
لا يقول بقولهما لا يرد المواريث لم تتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض (قال الشافعي)
فقال فدع هذا ولكن أرأيت إذا اختلف القولان في رد المواريث أليس يلزمنا أن نصير إلى أشبه القولين
بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بلى قال فعسدهما خالفه أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول
زيد بن ثابت لا شئ إن شاء الله تعالى قال وأين الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا
قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهالك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال
فإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فذكر الأخت منفردة فأنتهى بها إلى النصف
وذكر الأخت منفردة فأنتهى به إلى الكل وذكر الأخ والأخت مجتمعين فجعلها على النصف من الأخ في
الاجتماع فجعلها في الانفراد أفرأيت أن أعطيها الكل منفردة أليس قد خالف حكم الله تبارك وتعالى
نصاً لأن الله عز وجل أنتهى بها إلى النصف وخالف معنى حكم الله إذ سقوتها به وقد جعلها الله تبارك
وتعالى معه على النصف منه (قال الشافعي) فقلت له وأى المواريث كلها تدل على خلاف رد المواريث
قال فقال أرأيت أن قلت لأعطيها النصف الباقي ميراثاً قلت له قل ما شئت قال أراها موضعه قلت فإن
رأى غيرك غير ما موضعه فأعطاها جارة محتاجة أو جارية محتاجة أو غيرها محتاجة قال فليس له ذلك قلت
ولذلك بل هذا أعذر منك هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً وإنما خالف قول عوام المسلمين لأن عوامهم
يقولون هو لجماعة المسلمين

(باب المواريث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونادي نوح ابنه وكان
في معزل يابني وقال عز وجل وإذا قال إبراهيم لأبيه آزر فتنسب إبراهيم إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن
نوح إلى أبيه نوح وابنه كافر وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في زيد بن حارثة ادعوهم لآبائهم
هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى وإذا تقول
للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه فنسب الموالى نسبين أحدهما إلى الآباء والآخري إلى الولاء وجعل الولاء
بالنعمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان
من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن
أعتق فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء إنما يكون للعتق قال وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال الولاء لجهة الكلمة النسب لا لبيع ولا يوهب فدل الكتاب والسنة على أن الولاء إنما
يكون بعتق فعل من المعتق كما يكون النسب بعتق ولاد من الأب ألا ترى أن رجلاً لو كان لأب له
يعرف جاعراً جلاً فسأله أن ينسبه إلى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له ابناً أبداً فيكون مدخله
على عاقلة مظلة في أن يعقلوا عنه ويكون ناسباً إلى نفسه غير من ولد وإنما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الولد للفراس وكذلك إذا لم يعتق الرجل الرجل لم يجز أن يكون منسوباً إليه بالولاء فيدخل على عاقلة
المظلة في عقلهم عنه وينسب إلى نفسه ولا من لم يعتق وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء
لمن أعتق فبين في قوله وإنما الولاء لمن أعتق أنه لا يكون الولاء إلا لمن أعتق ألا ترى أن رجلاً لو أمر ابنه أن
ينسب إلى غيره أو ينتنق من نسبه وتراضيا على ذلك لم تنقطع أبوة عنه عما أثبت الله عز وجل لكل واحد
منهما على صاحبه ألا ترى أنه لو أعتق عبداً له ثم أذن له بعد العتق أن يوالى من شاء أو ينتنق من ولايته
ورضى بذلك المعتق لم يكن لواحد منهما أن يفعل ذلك لما أثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى
في المعنى الذي فيه النسب ثبت الولاء بعتق المنة كما ثبت النسب بعتق الولادة لم يجز أن يفرق بينهما

أبدا الأيسنة أو إجماع من أهل العلم وليس في الفرق بينهم في هذا المعنى سنة ولا إجماع (قال الشافعي) قد حضر في جماعة من أصحابنا من الحجازيين وغيرهم فكلمني رجل من غيرهم بأن قال إذا أسلم الرجل على يدي رجل فله ولأوله إذا لم يكن له ولا نعمة وله أن يوالي من شاء وله أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فإذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل عنه وقال لي فاجتهد في ترك هذا قلت خلافة ما حكيت من قول الله عز وجل ادعوهم لا بأنهم الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا الولاء على أن النسب يثبت بتقدم الولاد كما ثبت الولاء بتقدم العتق وليس كذلك الذي يسلم على يدي الرجل فكان النسب شيئا بالولاء والولاء شيئا بالنسب فقال لي قائل انما ذهبت في هذا إلى حديث رواه ابن موهب عن عويم الداري قلت لا يثبت قال أقرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتا أن يكون مخالفا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم الولاء على أن يوالي من أسلم قال قلت أفول أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أسلم ونهيه عن بيع الرءوس وعن هبته وقوله الولاء لجة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب فحينئذ لان العتق نسب والنسب لا يحول والذي يسلم على يدي الرجل ليس هو المنهي أن يحول ولأوله قال فبهذا قلنا فامنع منه إذا كان الحديثان محتملين أن يكون لكل واحد منهما وجه قلت منعني أنه ليس بثابت انما روي به عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن عويم الداري وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه لقيتهما ومثله هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا نعلمه متصلا قال فان من جئنا أن عمر قال في المنبذ هو حر ولك ولأوله يعني الذي التقطه قلت وهذا لو ثبت عن عمر حجة عليك لانك تخالفه قال ومن أين قلت أنت تزعم أنه لا يوالي عن الرجل الانفسه بعد أن يعقل وأن له إذا ولى عن نفسه أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فان زعمت أن مولاة عمر عنه ولله وليه جازة عليه فهل لوصي اليتيم أن يوالي عنه قال ليس ذلك له قلت فان زعمت أن ذلك للوالى دون الوصى فهل وجدته يجوز للوالى شيئا في اليتيم لا يجوز للوصى (١) فان زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عندك على أحد الا بشئ يلزمه نفسه أو فيما لا بد له منه مما لا يصلحه غيره واليتيم يذم الولاء فان قلت هو حكم فلا يكون له أن ينتقل به فكيف يجوز أن يكون له أن ينتقل إذا عقد على نفسه عقدا ما لم يعقل عنه ولا يكون له أن ينتقل ان عقده عليه غيره (قال) فان قلت هو أعلم بعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ونعارضك بما هو أثبت عن ميمونة وابن عباس من هذا عن عمر بن الخطاب قال وما هو قلت وهبت ميمونة ولاعبي يسار لابن أختها عبد الله بن عباس فاتم به فهذه زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وهما اثنان قال فلا يكون في أحد ولو كانوا عددا كثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فكيف احتجبت بأحد على النبي صلى الله عليه وسلم قال هكذا يقول بعض أصحابنا قلت أيبت أن تقبل هذا من غيرك فقال من حضرنا من المدنيين هذه حجة ثابتة قال فأنتم ان كنتم ترون ثابته فقد تخالفونها في شيء قالوا ما تخالفها في شيء وما نزع من أن الولاء يكون الا الذي نعمة (قال الشافعي) فقال لي قائل اعتقد عنهم جوابهم فازعم أن السائبة أن يوالي من شاء قلت لا يجوز هذا إذا كان ما احتججتنا به من الكتاب والسنة والقياس الا أن يأتي فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر أجمع الناس عليه فتخرجهم من جملة المعتقين اتباعا قال فهم يروون أن حاطبا أعتق سائبة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ونحن لا نمنع أحدا أن يعتق سائبة فهل روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولقاء السائبة اليه يوالي من شاء قال لا قلت قد اخل هو في معنى المعتقين قال نعم قلت أفيجوز أن يخرج وهو معتق من أن يثبت له وعليه الولاء قال فانهم يروون أن رجلا قتل سائبة ففرض عمر بعقله على القاتل فقال أبو القاتل أرايت لو قتل ابني قال إذا لا يغرم قال فهو إذا مثل الارقم قال عمر فهو مثل الارقم فاستيدلوا بأنه لو كانت له عاقلة بالولاء قضى عمر بن الخطاب على عاقلة قلت فأنتم ان كان هذا اتباعا عن عمر محجوج به قال وأين قلت تزعم أن ولقاء

ما تم كانت طاعة الله أن لا يحنث فأرخص له في الحنث بكفارة اليمين فان لم يفعل وجب عليه الطلاق والعلم محيط بأن الضرر بمباشرة الأجذم والابرص والمجننون والمجنول أكثر منها بترك مباشرة المولى ما لم يحنث ولو تزوجها على أنها مسلمة فإذا هي كابية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر ولو تزوجها على أنها كابية فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لانها خير من كابية (قال المزني) رجه الله هذا يدل على أن من اشترى أمة على أنها نصرانية فأصابها مسلمة فليس للشري أن يردّها وإذا اشتراها على أنها مسلمة فوجدتها نصرانية فله أن يردّها

(١) قوله فان زعمت أن ذلك حكم الخ كذا في جميع السخ بدون ذكر لجواب الشرط ولعل واو الحكم محرفة عن الفاء فيكون هو الجواب أو غير ذلك وحرر كتبه مصححه

(باب الأمة تفر من نفسها) من الجامع من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض بالخطبة ومن نكاح القديم ومن النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وكل بتزويج أمته فذكرت والوكيل أو أحدهما أنها حرة فتزويجها ثم علم فله الخيار فان اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فلها مهر مثلها كان أكثر مما سمي أو أقل لان فراقها فسخ ولا يرجع به فان كانت ولدت فهم أحرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم أسيد الأمة ولا يرجع بها على الذي غره الأبعد أن يغرمها فان كان الزوج عبدا فولده أحرار لانه تزوج على أنهم أحرار ولا مهر لها عليه حتى يعتق (قال المزني) وقيمة الولد في معناه وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل بقتل خطأ أو

السائبة لمن أعتقه قال فأعفى من ذا فانما أقوم لهم بقولهم قلت فأنت تزعم أن من لا ولاء له من لقيط ومسلم وغيره اذا قتل انسانا قضى بعقله على جماعة المسلمين لان لهم ميراثه وأنت تزعم أن عمر لم يقض بعقله على أحد قال وهكذا يقول جميع المفتين قلت أفيجوز لجميع المفتين أن يخالفوا عمر قال لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت قلت فكيف احتجبت به قال لأعلم لهم جهة غيره قلت فبئس ما قضيت على من قت بحجته اذا كان احتج بغير حجة عندك قال فعندك في السائبة شيء يخالف لهذا قلت ان قبلت الخبر المنقطع فنعم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرفع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوا ثب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق أو إلى ورثة طارق (قال الشافعي) فهذا ان كان ثابتا يدلك على أن عمر ثبت ولاء السائبة لمن سببه وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعطى فضل ميراثه بعترة بنت يعار الانصارية وكانت أعتقه سائبة وروى عن ابن مسعود أنه قال في السائبة شبيه بما عني ذلك فيما أظن حديث منقطع قال فهل عندك حجة تفرق بين السائبة وبين الذي يسلم على يدي الرجل غير الحديث المنقطع قلت نعم من القياس قال ماهو قلت ان الذي يسلم على يدي الرجل وينقل بولائه الى موضع انما ذلك برضا المنتسب والمنسوب اليه وله أن ينتقل بغير رضاه من انتسب اليه وان السائبة يقع العتق عليه بالرضاه وليس له أن ينتقل منه ولو رضى بذلك هو ومعته وأنه ممن يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين كان أهل الجاهلية يجررون البحيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويعفون الحام وهذه من الابل والغنم فكانوا يقولون في الحام اذا ضرب في ابل الرجل عشرين وقيل نبتة عشرة حام أى حتى ظهره فلا يحل أن يركب ويقولون في الوصيلة وهي من الغنم اذا وصلت بطوناتها ونبت نتاجها فكانوا يمنعونها بما يفعلون بغيرها مثلها ويسبون السائبة فيقولون قد أعتقناك سائبة ولا ولاء لنا عليك ولا ميراث يرجع منك ليكون أكل لتبرنا فيك فأنزل الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام الآية فرد الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم الغنم الى مالكها اذا كان العتق لا يقع على غير الأدميين وكذلك لو أنه أعتق بغيره لم يمنع بالعتق منه اذ حكم الله عز وجل أن يرد اليه ذلك ويبطل الشرط فيه فكذلك أبطل الشروط في السائبة وردة الى ولاء من أعتقه مع الحجة التي وصفناك (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائبة مات أن يدفع ميراثه الى الذي أعتقه (قال الشافعي) وان كانت الكفاية فيما ذكرنا من الكتاب والسنة والقياس فقال فما تقول في النصراني يعتق العبد المسلم قلت فهو حر قال فلن ولاؤه قلت للذي أعتقه قال فما الحجة فيه قلت ما وصفت لك اذ كان الله عز وجل نسب كافر الى مسلم ومسلم الى كافر والنسب أعظم من الولاء قال فالنصراني لا يرث المسلم قلت وكذلك الاب لا يرث ابنه اذا اختلف أديانهم وليس منعه ميراثه بالذي قطع نسبه منه هو ابنه بحاله اذ كان ثم متقدم الابوة وكذلك العبد مولاه بحاله اذ كان ثم متقدم العتق قلت يرثه قال فان لم يسلم قلت فان كان للمعتق ذو ورثه مسلمون فيرثونه قال وما الحجة في هذا ولم اذ دفعت الذي أعتقه عن ميراثه تورث به غيره اذ لم يرث هو فغيره أولى أن لا يرث بقرابته منه قلت هذا من شبهك قال فأوجدني الحجة فيما قلت قلت أرايت الابن اذا كان مسلما فمات وأبوه كافر قال لا يرثه قلت فان كان له اخوة أو أعمام أو بنو عم مسلمون قال يرثونه قلت وبسبب من ورثه قال بقرابته من الأب قلت فقد منعت الاب من الميراث وأعطيتهم بسببه قال انما منعه بالدين فجعلته اذا خالف دينه كأنه ميت وورثته أقرب الناس به ممن هو على دينه قلت فما منعنا من هذه الحجة في النصراني قال هي لك ونحن نقول بها معك ولكننا احتجنا لمن خالفك من

أصحابك قلت أورايت فيما احتجبت به حجة قال لا وقال أرايت اذا مات رجل ولاولاء له قلت فإيراه
للمسلمين قال بأنهم مواله قلت لا ولا يكون المولى الامعتقا وهذا غير معتق قال فاذا لم تورثهم بأنهم
موال وليس ابدوى نسب فكيف أعطيتهم ماله قلت لم أعطهم ميراثا ولو أعطيتهم موه ميراثا وجب على أن
أعطيهم من على الارض حين يموت كما أجعله لو كانوا معا اعتقوه وأنا وأنت انما نصير للمسلمين يوضع منهم
في خاصة والمال الموروث لا يوضع في خاصة فكان يدخل عليك لو زعمت بأنه ورث بالولاء وهذا وأن تقول
أنظر اليوم الذي أسلم فيه فأثبت ولاده لجماعة من كان حيا من المسلمين يومئذ فيرثه ورثته أولئك الاحياء دون
غيرهم ويدخل عليك في النصراني يموت ولاوارث له فتجعل ماله لجماعة المسلمين وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر قال فبأي شيء تعطي المسلمين ميراث من لا نسب له ولاولاء له من المسلمين
وميراث النصراني اذا لم يكن له نسب ولاولاء قلت بما أنتم الله تعالى به على اهل دينه فحقولهم من أموال
المشركين اذا قدر واعليها ومن كل مال لا مال له يعرف من المسلمين مثل الارض الموات فلم يحرم عليهم
أن يبيعوها فلما كان هذا ان المال لا مال لهما يعرف خولهما الله أهل دين الله من المسلمين

(الرد في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كانت له فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه
وسلم أو ما جاء عن السلف اتهمناه الى فريضته فان فضل من المال شيء لم نردده عليه وذلك ان علينا
شئين أحدهما أن لا ننقصه مما جعله الله تعالى له والاخر أن لا نزيده عليه والانهاء الى حكم الله عز
وجل هكذا وقال بعض الناس نرده عليه اذا لم يكن للمال من يستغرقه وكان من ذوى الارحام وان لا نرده
على زوج ولا زوجة وقالوا رونا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم أنتم
تتركون ما ترون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود في أكثر الفرائض لقول
زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما تتركون قالوا انما سمعنا قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى
ببعض في كتاب الله فقلنا ما هنا على غير ما ذهبتم اليه ولو كان على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموه قالوا
فما معناها قلنا توارث الناس بالخلف والنصرة ثم توارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فنزل قول الله
عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله عزذ كره وسن رسوله
صلى الله عليه وسلم لا مطلقا هكذا ألا ترى أن الزوج برأ أكثر مما يرث ذوو الارحام ولا رحم له أولا ترى
أن ابن العم البعيد يرث المال كله ولا يرثه الخال والخال أقرب رحا منه فانما معناها على ما وصفت لك من
أنها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون ان الناس يتوارثون بالرحم
وتقولون خلافة في موضع آخر تزعمون أن الرجل اذا مات وترك أخواله ومواليه فإله الموالى به دون
أخواله فقد منعت ذوى الارحام الذين قد تعطيهم في حال وأعطي المولى الذي لا رحمه المال قال
فما جئنا في أن لا ترد الموارث قلنا ما وصفت لك من الانتهاء الى حكم الله عز وجل وأن لا يزيدناهم
على سهمه ولا أنقصه قال فهل من شيء تثبته سوى هذا قلت نعم قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس
له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال عزذ كره وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فالذكر مثل حظ الانثيين فذكر الاخ والاخت منفردين فأنتهى بالاخت الى النصف وبالاخ الى الكل وذكر
الاخوة والاخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمه بينهم منفردين قال فالذكر مثل حظ الانثيين فجعلها
على النصف منه في كل حال فمن قال برد الموارث قال أورث الاخت المال كله فخالف قوله الحكمين معا
قلت فان قلتم نعطيهما النصف بكتاب الله عز وجل ونرد عليها النصف لاميراثا قلنا فبأي شيء نرده عليها
قال ما نرده أبدا الاميراثا أو يكون ما لاحكمه الى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بمخيرين وعلى الولاية

بعث حتى يغرم للشهود
له (قال الشافعي) رحمه
الله وان كانت
هي الغارة رجع عليها
به اذا اعتقت الآن
تكون مكاتبه فيرجع
عليها في كتابتها لانها
كالجنانية فان عجزت
فحق تعق فان ضربها
أحد فألقت جنينا ففيه
ما في جنين الحرة (قال
المرئي) رحمه الله قد
جعل الشافعي جنين
المكاتب كجنين الحرة
اذا تزوجها على أنها
حرة

(الامة تعق وزوجها
عبد) من كذب قديم
ومن املاء وكتاب نكاح
وطلاق املاء على
مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
ربيعه عن القاسم بن
محمد عن عائشة رضي الله
عنها أن بريرة أعتقت
نفيها رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال)
وفي ذلك دليل على أن
ليس يبيعها طلقها اذ
خيرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد بيعها
في زوجها وروى عن

عائشة رضي الله عنها
أنها قالت كان عبدا
وعن ابن عباس أنه كان
عبدا يقال له مغيث
كانني أنظر اليه يطوف
خلفها يبكي ودموعه
تسيل على لحية فقال
النبي صلى الله عليه
وسلم للعباس رضي الله
عنه يا عباس ألا تعجب
من حب مغيث بربة
ومن بغض بربة
مغيثا فقال لها النبي
صلى الله عليه وسلم لو
راجعتك فأنا هو أبو
ولدك فقالت يا رسول
الله بأمرك قال انما
أنا شفيع قالت فلا
حاجة لي فيه وعن
ابن عمر رضي الله عنهما
أنه قال كان عبدا
(قال الشافعي) رجه الله
ولا يشبه العبد الحر
لأن العبد لا يملك نفسه
ولأن للسيد إخراجه
عنها ومنعه منها ولا
نفقة عليه ولإدائها ولا
ولاية ولا ميراث بينهما
فلهذا والله أعلم كان
لها الخيار إذا اعتقت
مالم يصبر زوجها بعد
العق ولا أعلم في تأقيت
الخيار شيأ يتبع الا
قول حفصة زوج

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا اذا ورث الجدة مع الاخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فاذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمرو بن عثمان أنهم قالوا فيه مثل قول زيد بن ثابت وقد روى هذا أيضا عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان وقد خالفنا بعض الناس في ذلك فقال الجد أب وقد اختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه انه أب اذا كان معه الاخوة طرحوها وكان المال للجد دونهم وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلفوا لم نصرا في قول واحد منهم دون قول الآخر الا بالاثبت مع الحجة البينة عليه وموافقة للسنة وهكذا نقول والى الحجة ذهبنا في قول زيد بن ثابت ومن قال قوله قالوا فان زعم أن الحجة في قول من قال الجد أب لخصال منها أن الله عز وجل قال يا بني آدم وقال ملة أبيكم ابراهيم فأقام الجد في النسب أبا وان المسلمين لم يختلفوا في أن لم ينقصوه من السدس وهذا حكمهم للأب وان المسلمين يجيبوا بالجد الاخ للام وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يجمعوا بين أحكامه في هذه الخصال وأن يفرقوا بين أحكامه وحكم الأب فيما سواها قلنا انهم لم يجمعوا بين أحكامه فيها قياسا منهم للجد على الأب قالوا وما دل على ذلك قلنا أرايت الجد لو كان انما يرث باسم الابوة هل كان اسم الابوة يفارقه لو كان دونه أب أو يفارقه لو كان قاتلا أو مملوكا أو كافرا قال لا قلنا فقد نجد اسم الابوة يارثه وهو غير وارث وانما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لاسم الابوة قال فانهم لا ينقصونه من السدس وذلك حكم الأب قلنا ونحن لا ننقص الجدة من السدس أقترى ذلك قياسا على الأب فتقفها موقف الأب فتحجب بها الاخوة قالوا لا ولكن قد حجبتم الاخوة من الام بالجد كما حجبتم وهم بالأب قلنا نعم قلنا هذا خبرا لاقياس ألا ترى أننا نحجبهم بآبائهم من متسقة ولا نحكم لهم بالحكم الأب وهذا يبين لكم أن الفرائض تجتمع في بعض الامور دون بعض قالوا وكيف لم تجعلوا أبا الأب كالأب كما جعلتم ابن الابن كالابن قلنا لاختلاف الابناء والاباء لانا وجدنا الابناء أولى بكنزة الموارث من الاباء وذلك أن الرجل يترك أباه وابنه فيكون لابنه خمسة اسداس ولابيه السدس ويكون له بنون يرثونه معا ولا يكون أبوان يرثانه معا وقد نورث نحن وأنتم الاخت ولا نورث ابنتها أو نورث الام ولا نورث ابنتها اذا كان دونها غيرها وان ورثناها لم نورثها قياسا على أمها وانما ورثنا خبرا لاقياس قال فما حجتكم في أن أثبت فرائض الاخوة مع الجد قلنا ما وصفتنا من الاتباع وغير ذلك قالوا وما غير ذلك قلنا أرايت رجلا مات وترك أخاه وجده هل بدلى واحد منهم ما الى الميت بقرابة نفسه قالوا لا قلنا أليس انما يقول أخوه أنا ابن أبيه ويقول جده أنا أبو أبيه وكلاهما يطلب ميراثه لمكانته من أبيه قالوا بلى قلنا أفرايت لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما أولى ميراثه قال يكون لابنه خمسة اسداسه ولابيه السدس قلنا واذا كانا جميعا انما يديان بالأب فابن الأب أولى بكنزة ميراثه من أبيه فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يديان بقرابته بالذي هو أبعد منه قلنا ميراث الاخوة ثابت في القرآن ولا فرض للجد فيه فهو أقوى في القرآن والقياس في ثبوت الميراث قال فكيف جعلتم الجدة اذا كثرت الاخوة أكثر ميراثا من أحدكم قلنا خبروا ولو كان ميراثه قياسا جعلناه أبدا مع الواحد أو أكثر من الاخوة أقل ميراثا فنظرنا كل ما صار لالاخ ميراثا فجعلنا لالاخ خمسة أسهم وللجد سهمين كما ورثناهما حين مات ابن الجد أبو الابن قال فلم تقولوا لهذا قلنا لم نتوسع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالف بعضهم الى قول بعض فنكون غير خارجين من أقاويلهم

(ميراث ولد الملائعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا ذمامات وإد الملائعة وولد الزنا ورثت أمه محققة في كتاب الله عز وجل وأخوة لأمه محقوقين ونظرنا ما بقي فإن كانت أمه مولاة لأمه كانت ميراثا لوالد أمه وإن كانت عربية أو لولا ولينا كان ما بقي لجماعة المسلمين وقال بعض الناس بقولنا في الألف خصل واحد إذا كانت أمه عربية أو لولا ولينا ردا ما بقي من ميراثه على عبة أمه وكان عصبه أمه عصبته واجتو اقبه برواية ليست بثابتة وأخرى ليست مما يقوم بها حجة وقالوا كيف لم يجعوا لعصبته عصبه أمه كما جعلتم مواليه موالى أمه قلنا لا المر الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله ثم تركتم قولكم فيه قلت أرايتكم المولادة العتيقة تلمن ممن لم يولد أو من لا يعرف أنيس يكون ولادته تابع للولاء حتى يكونوا كأنهم أعتقوا معاملة الميراث بولاءهم قلنا أو يلى قلنا أو يعقل عنهم موالى أمهم ويكونون أولياء في التزويج ليسم قالوا بلى قلنا فإن كنت عربية فتكون عصبته عصبته وأدخا في علة لوز عنهم ويرزجون بناتهم قالوا لا قلنا فإذا كان موالى الأم يقومون مقام العصبه في ولادهم مولاهم وكان الأخوان لا يقومون ذلك المقام في بنى أختهم فكيف أنكرت ما قلنا والاصل الذي ذهبنا إليه واحد

(ميراث المجوس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا إذا أسلم المجوسي وابنة الرجل امرأته أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم السبين فوزنا ما به وأنفينا الآخر وأعطيناهما أثبت ما بكل حال وإذا كانت أم اختا ورثنا ما بها أم وذئب أن الأم قد تثبت في كل حال والأخت قد تزول وهكذا جيع فرائضهم على هذه المنازل وقال بعض الناس أورثنا من الزوجين معا فقلنا به أرايت إذا كان معها أخت وهي أخت أم قال أجيها من الثلث بأن معها أختين وأورثنا من الزوجه الآخر لأمه أخت قلنا أرايت حكم الله عز وجل إذ جعل للأم الثلث في حال ونقصها منه بدخول الآخر عليها أنيس إنما نقصها بغير حال لانقصها قالوا بلى بغيرها نقصها فقلنا وبغيرها خلا فيها قال نعم قلنا فإذا نقصتها بنفسها أفليس قد نقصتها بخلاف ما نقصها الله عز وجل به وقتلنا أرايت إذا كانت أما على الكيل فكيف يجوز أن تعطينا بنقص دون الكيل وتعطينا أما كاملة وأختنا كاملة وهما بنان وهذا بين قال فقد دخل عليك أن عطت أحد الحقين قلنا لما لم يكن سبيل إلى استعمالها إلا بخلاف الكتاب وخلاف المعقول لم يجز إلا تعطيل أصغرهما لا أكبرهما قال فيل نجد علينا شيئا من ذلك قلنا نعم قد نزعنا أن المكاتب ليس بكامل الحرية ولا رقيق وإن كل من لم تكمل فيه الحرية صار إلى حكم العبيد لأنه لا يورث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يحد من قذفه ولا يحد هو إلا حد العبيد فتعطل موضع الحرية منه قال انى أحكم عليه أنه رقيق قلت أتى كل حاله أو في بعض حاله دون بعض قال بلى في بعض حاله دون بعض لاني لو قلت ذلك في كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه وبأخذ ماله قلت فإذا كان قد اختلط أمره فلم يحض عبدا ولم يحض حرا فكيف لم تقل فيه بما رويته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه يعتق منه بقدر ما أدى ويجوز شهادته بقدر ما أدى ويحد بقدر ما أدى ويورث بقدر ما أدى وقال لا نقول به قلنا وقصير على أصل أحكامه وهو حكم العبيد فيما نزل به وتنعه الميراث قال نعم قلنا فكيف لم تحزننا في فرض المجوس ما وصفنا وانما صيرنا المجوس إلى أن أعطيناهم بأكثر ما يستوجبون فلم تمنعهم حقان وجه إلا أعطيناهم ذلك الحق أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكم واحد معقولا لا متبعضا لأننا جعلنا بدنا واحد في حكم بدنين

التي صلى الله عليه وسلم ما لم ينسها (قال) فإن أصلها زادت البنية ففيها قولان أحدهما أن لا خيار ليا والآخر ليا الخيار وهذا أحب إلينا (قلت أنا) وقد قطع بأن ليا الخيار في كابين ولا معنى فيها لقولن (قال الشافعي) فإن اختارت فراقه ولم يمسها فلا صداق لها فإن أقامت معه فالصداق للسيد لأنه

وجب بالعقد ولو كانت في عدة طلقه فلها الفسخ وإن تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة وعلى السلطان أن لا يزوجها أكثر من مقامها فإن كانت صبية فحتى تبلغ ولا خيار لأمه حتى تكمل فيها الحرية ولو أعتق قبل الخيار فلا خيار لها

(أجل الفنين والخصى غير المجهوب والخنثى) من الجامع من كتاب قديم ومن كتاب التعريض بالخطبة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا

(ميراث المرتد) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) وبهذا نقول فكل من خالف دين الإسلام من أهل الكتاب ومن أهل الأوثان فإن ارتد أحد من هؤلاء عن الإسلام لم يرثه المسلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الولاية بين المسلمين والمشركين فوافقنا بعض الناس على كل كافر إلا المرتد وحده فإنه قال ترثه ورثته من المسلمين فقلنا فيعدو المرتدان يكون داخل في معنى الكافرين أو يكون في أحكام المسلمين فإن قلت هو في بعض حكمه في أحكام المسلمين قلنا أفيجوز أن يكون كافرًا في حكم مؤمناني غيره فيقول لك غيرك فهو كافر حيث جعلته مؤمنًا ومؤمن حيث جعلته كافرًا قال لا قلنا أفليس يجوز لك من هذا شيء إلا جاز عليك مثله قال فإنا انما صرنا في هذا إلى أثر رويناه ان علي بن أبي طالب رضي الله عنه قتل المستورد وورث ميراثه ورثته المسلمين قلنا فقد زعم بعض أهل الحديث منكم أنه غلط ونحن نجعله لك ثابتًا أفرأيت حكمه في سوى الميراث أحكم مشرك أو مسلم قال بل حكمهم مشرك قلنا فان حبست المرتد لتقتله أو لتستبيته فأت ابن له مسلم أبيرته قال لا قلنا أفرأيت أحدًا قط لا يرث ولده إلا أن يكون قاتله ويرثه ولده انما أثبت الله عز وجل الموارث للأبناء من الآباء حيث أثبت الموارث للآباء من الأبناء وقطع ولاية المسلمين من المشركين وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فان كان

(١) في نسخة السراج البلقيني في هذا المقام زيادة نصها

وفي اختلاف العراقيين باب الموارث. أخبرنا الربيع قال قال الشافعي واذا مات الرجل وترك أخاه لبيته وأمه وجدته فإن أبًا خيفه كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما وعن عبد الله بن الزبير أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) واذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لبيته وأمه فالأول بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالت عائشة معه وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد أبعد من القياس من اثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث خصال أنتم مجتمعون معنا عليها منها أنكم تحجبون به بنى الأم وكذلك منزلة الأب ولا تنقصونه من السدس وكذلك منزلة الأب وأنتم تسمونه أبا فقال الشافعي فقلت انما يحجبنا به بنى الأم خبرا لا قياسا على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نجيب بنى الأم بنت ابن ابن متسغلة وهذه وإن وافقت منزلة الأب في هذا الموضع فلم يحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره إذا وافقه في معنى وإن خالفه في غيره فإما بأننا لا ننقصه من السدس فإنما لا ننقصه خبرا ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفرأيتنا وإياك أقنأنا مقام الأب أن وافقه في معنى وأما اسم الأبوة ف نحن وأنت نلزم من بيننا وبين آدم اسم الأبوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرًا والموروث مسلمًا أو قاتلًا والموروث مقتولًا أو كان الموروث حرًا والأب مملوكًا فلو كان انما ورثنا باسم الأبوة فقط ورثنا هؤلاء الذين حرمانهم كلهم ولكننا انما ورثناهم خبرا لا بالاسم فقال قاضي القبولين أشبه بالقياس قلت ما منهم ما =

سفيان بن عيينة عن
معمر عن الزهري عن
ابن المسيب عن عمر
رضي الله عنه أنه أجل
العنين سنة (قال)
ولا أحفظ عن أقيسته
خلافًا في ذلك فإن
جامع والافرق بينهما
وان قطع من ذكره
فبقى منه ما يقع موقع
الجماع أو كان خنثى
يبول من حيث يبول
الرجال أو كان يصيب
غيرها ولا يصيبها
فسألت فرقته أجلته
سنة من يوم ترافعا إلينا
(قال) فإن أصابها
مرة واحدة فهي
امرأته ولا تكون
إصابتها إلا بأن يغيب
الحشفة أو ما بقي من
الذكر في الفرج فإن
لم يصبها خيرا السلطان
فإن شئت فراقه
فسخ نكاحها بغير
طلاق لانه إليها دونه
فإن أقامت معه فهو
ترك لحقها فإن فارقها
بعد ذلك ثم راجعها في
العدة ثم سألت أن
يؤجل لم يكن ذلك لها
(قال المزني) وكيف
يكون عليها عدة ولم
تكن أصابة وأصل

المرتد خارجا من معنى حكم الله تبارك وتعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم من بين المشركين بالاثرة
الذي زعمت لزمل أن تكون قد خالفت الاثر لان علي بن ابي طالب رضى الله عنه لم يمنعه ميراث ولده لوما توار
وهو لو ورث ولده منه انبغى أن يورثه ولده اذا كان عنده مخالفا لغيره من المشركين ولو جاز أن يرثوه ولا يرثهم
كان في مثل معنى ما حكم به معاوية بن ابي سفيان وتابعه عليه غيره فقال نرث المشركين ولا يرثونا كما تحل
لناساؤهم ولا تحل لهم نساؤنا أفرأيت ان احتج عليك أحد بهما من قول معاوية ومن تابعه عليه منهم
سعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهما وقد روى عن معاذ بن جبل شبيهه وقد قاله معاوية
ومعاذ في أهل الكتاب وقال لك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يحكمهم به على أهل الاوثان والنساء
الا في يحللن للمسلمين نساء أهل الكتاب لانساء أهل الاوثان فقال لمعاذ بن جبل ولما عاوية ولهم ما فقه وعلم فلم
لم توافق قولهما وقد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أن يكون
أراد به الكفار من أهل الاوثان وأتبع معاوية ومعاذ في أهل الكتاب فأورث المسلم من الكافر ولا ورث
الكافر من المسلم كما أقول في نكاح نساؤهم قال لا يكون ذلك له لانه اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار قلنا ولم تستدل بقول من سميناع أن الحديث يحتمل له قال انه
قل حديث الا وهو يحتمل معاني والا حديث على ظاهره لا تحال عنه الى معنى تحتمله الا بدلالة عن حدث
عنه قلنا ولا يكون أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وان كان مقدما حجة في أن يقول بمعنى تحتمله
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلنا فكل ما قلنا من هذا حجة عليك في ميراث المرتد

قوله لاستمتع رجل
بامرأته وقالت لم يصني
وطلق فلها نصف المهر
ولاعدة عليها (قال
الشافعي) ولو قالت لم
يصني وقال قد أصبتها
فالقول قوله لانها تريد
فسخ نكاحها وعليه
اليمن فان نكل وحلفت
فرق بينهما وان كانت
بكرا أريها أربعاً من
النساء عدولا وذلك
دليل على صدقها
فان شاء أحلفها ثم فرق
بينهما فان نكحت وحلف
أقام معها وذلك أن
العذرة قد تعود فيما
يزعم أهل الخبرة بها
اذا لم يبلغ في الاصابة
(قال الشافعي) وللرأة
الخيار في المجهوب وغير
المجهوب من ساعتها
لان المجهوب لا يجامع
أبداً وانحصى ناقص
عن الرجال وان كان
له ذكر الا أن تكون
علمت فلا خيار لها وان
لم يجامعها الصبي أجل
(قال المزني) معناه
(١) قوله وقد تصادفا
على أنه ملك المالك الخ
لعنه على أنه نقل ملك
المالك وحرر كتبه
مصححه

= قياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس والعقل قال فأب ذلك قلت أ رأيت الجد والاخ اذا طلبا
ميراث الميت أي دليلان بقرابه أنفسهما أم بقرابه غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو
أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فبقربا أبي الميت يدلان معاً الى الميت قال بلى
قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه ابنه أو أبوه قال بل ابنه لان له خمسة أسداس ولا يبه
السدس قلت وكيف جيت الاخ بالجد والاخ اذا مات الاب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا
أحدهما بالآخر انبغى أن تحجب الجد بالاخ قال وكيف كان يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس
فيهما معاً يجوز ولو كان له معنى انبغى أن يجعل للاخ أبداً حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللجد
السدس وقلت أ رأيت الاخوة أمثبتين الفرض في كتاب الله عز وجل قال نعم قلت أفهل للجد في كتاب
الله عز وجل فرض فقال لا قلت وكذلك السنة هم مشبوتون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا الا من
وجه واحد لا يثبت أهل الحديث قلت كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الأقوى من كل وجهه بالا ضعف
واذا أقرت الاخ وهي لاب وأم وقد ورث معها العصبه بالاخ لا بل فان أباً خفيفة كان يقول تعطيه
نصف ما هو في يدها لانها أقرت أن المال كله بينهما منصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبهذا
يؤخذ وكان ابن أبي ليلي لا يعطيه مما في يدها شيئاً لانها أقرت بما في يدي العصبه وهو سواء في الورثة
كلهم ما فالأجبع (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك أخته لايه وأمه وعصبه فأقرت الاخ
بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقر به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ
شيئاً من قبل أنه انما أقر به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر به لانه اذا كان وارثا بسبب كان موروثا
به واذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا به لم يجز أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من
رجل بألف فجده المقر له بالبيع لم يعطه الدار وان كان بائعها قد كان أقر بأنهم اقد صارت ملكه وذلك
أنه لم يقر أنها كانت ملكه الا وهو مملوك عليه بها شيء فلما سقط أن تكون مملوكه عليه بشئ سقط اقراره
ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه (١) وقد تصادفا على أنه ملك المالك الى ملك المشتري =

وفيمارويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) وقلنا لا يؤخذ مال المرتد عنه حتى يموت أو يقتل على رذته وان رجع الى الاسلام كان أحق بعالمه وقال بعض الناس اذا ارتد فلحق بدار الحرب قسم الامام ميراثه كما يقسم ميراث الميت وأعتق أمهات أولاده ومدبريه وجعل دينه المؤجل حالا وأعطى ورثته ميراثه فقليل له عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم أحكم في دار السنة والهجرة في امرأة المفقود الذي لا يسمع له بخبر والاغلب أنه قدمات بأن تترى امرأته أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ثم تنكح فقلت وكيف نحكم بحكم الوفاة على رجل في امرأته وقد يمكن أن يكون حيا وهم لم يحكموا في ماله بحكم الحياة انما حكموا به لغنى الضرر على الزوجة وقد نفرق نحن وأنت بين الزوج وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فتزعم أنه اذا كان غنيا فارق بينهما ثم صرت برأيل الى أن حكمت على رجل حتى لو ارتد بطرسوس فامتنع بمسحة الروم ونحن نرى حياته بحكم الموتى في كل شيء في ساعة من نهار خالفت فيه القرآن ودخلت في أعظم من الذي عبت وخالفت من عليك عندك اتباعه فيما عرفت وأتكرت قال وأين القرآن الذي خالفت قلت قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال جل وعز ولكم نصف ما ترك أزواجكم فلما نقل ملك الموتى الى الاحياء والموتى خلاف الاحياء ولم ينقل بميراث قط ميراث حتى الى الحي وهو خلاف حكم الله تبارك وتعالى قال فاني أزعم أن رذته ولحوقه بدار الحرب مثل موته قلت قولك هذا خبر قال ما فيه خبر ولكني قلته قياسا قلت فابن القياس قال ألا ترى أني لو وجدته في هذه الحال قلته فكان ميتا قلت

فلما لم يسلم المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالتبحق وقد أحطنا أنه لم يقر له من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الا الميراث الذي اذا ثبت له ثبت أن يكون موروثا به واذا لم يثبت له أن يكون موروثا بالنسب لم يثبت أن يكون وارثا به واذا مات الرجل وترك امرأة وولدها ولم يقر بجبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فان أباحنيقة كان يقول لأقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أورثه بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثه بشهادتها وحدها وبهذا يؤخذ (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك ولدا وزوجة فأنكر ابنه وولدها فخاف بأربع نسوة يشهدن أنها ولادته كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لان الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزأ النساء فيما تعبت عنه الرجال لم يجز أن يخبرنهن الا بأربع قياسا على ما وصفت ووجه هذا القول قول عطاء بن أبي رباح واذا كان لرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في محضه أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فان أباحنيقة قال لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه تأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) واذا كان لرجل أمتان لازوج لواحدة منهما فولد تاولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أبهما أقرب به فانازيهما القافة فان ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلنا أمة أم ولد تعتق عبوته وأرققنا الآخر وان لم يكن قافة أو كانت فأشكك عليهم لم نجعل ابنه واحدا منهما وأقرعنا بينهما فابهما خرج سهمه أعققناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق واذا كانت الدار في يد رجل فأقام ابن عمه البيئنة أنهم دار جدهما والذي هي في يديه منكر لذلك فان أباحنيقة كان يقول لأقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركهما ميراثا لابييه ولا يني صاحبه لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منها لهذا ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي =

عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله (قال الشافعي) فان كان خنثى يقول من حيث يقول الرجل فهو رجل يستزوج امرأة وان كانت هي تقول من حيث تقول المرأة فهي امرأة تزوج رجلا وان كان مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك فأبهماشت أنك كائنك عليه ثم لا يكون للغيره أبدا (قال المزني) فبأيهما

تزوج وهو مشكل كان لصاحبه الخيار لنقصه قياسا على قوله في الخصية الذكران لها فيه الخيار لنقصه

(الاحصان الذي به يرجم من زنى) من كتاب التعريض بالخطبة وغير ذلك

(قال الشافعي) رجه الله تعالى فاذا أصاب الحسر البالغ أو أصيبت الحرة البالغة فهو احصان في الشرك وغيره لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا فلو كان المشرك لا يكون محصنا

كما قال بعض الناس
لما رجع صلى الله عليه
وسلم غير محصن

(الصدّاق) مختصر
من الجامع من كتاب
الصدّاق ومن كتاب
النكاح ومن كتاب
اختلاف مالك والشافعي

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ذكر الله
الصدّاق والاجرى كلبه
وهو المهر قال الله
تعالى لا جناح عليكم
ان تطلقتم النساء ما لم
تسوهن أو تفرضوا
لهن فريضة فدل أن
عقدة النكاح بالكلام
وأن ترك الصدّاق
لا يفسدها فلو عقد
بجهول أو بجرام ثبت
النكاح ولها مهر
مثلها وفي قوله تعالى
وأتيتهم أحداهن
قطارا دليل على أن
لا وقت للصدّاق يحرم
به لتركه النهي عن
التكثير وتركه حد
القليل وقال صلى الله
عليه وسلم أدوا العلائق
قبل يارسول الله وما
العلائق قال ما تراضى
به الاهلون (قال)
ولا يقع اسم علق الا

فدعلت أنك اذا قتلتها ماتت فأنت لم تقتله فأين القياس انما اقتلته لو أمتته فأنت لم تمته ولو كنت بقولك
لوقدرت عليه قتلتها كالفاتل له لزمك اذا رجع الى بلاد الاسلام أن يكون حكمه حكم الميت فتنفذ عليه حكم
الموتى قال ما فعل وكيف أفعل وهو حي قلت قد فعلت أو لا وهو حي ثم زعمت أنك ان حكمت عليه بحكم
الموتى فراجع تأبوا أم ولده فأنت ومدره قائم وفي يد غيره ماله بعينه الذي دفعته اليه وهو الى عشرين سنين وفي
يد أبيه ميراثه فقال لا رد على مالي وهذا غربي يقول هذا مالك بعينه لم أغیره وانما هو الى عشرين سنين
وهذا أم ولدي ومدرى بأعيانها قال لا أردده عليه لان الحكم قد نفذ فيه قلنا فكيف رددت عليه ما في
يدي وارثه وقد نفذ به الحكم قال هذا ماله بعينه قلنا والمال الذي في يد غيره وأم ولده ومدره ماله
بعينه فكيف تنقض الحكم في بعضه دون بعض هل قلت هذا خيرا أو قيسا قال ما قلته خيرا ولكن قلته
قيسا قلنا فاعلى أي شيء قسمته قال على أموال أهل البغي يصيبها أهل العدل فان تاب أهل البغي
فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها وان لم يجدوها بأعيانها لم يغرمها أهل العدل وكذلك ما أصاب أهل
العدل لاهل البغي قلنا فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه ولم ترد بعضه فأما أهل العدل لو أصابوا
لاهل البغي أم ولده أو مدره رددتها على صاحبها وقلت لا يعتقان ولا يعلكهما غير صاحبها وليس هكذا
قلت في مال المرتد

(ميراث المشركة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا ان المشركة زوج وأم وأخوان لاب وأم وأخوان لام فلزوج النصف
وللام السدس وللأخوين من الام الثلث ويشركهم بنو الاب والام لان الاب لما سقط حكمه صار ابني أم

= في يديه ولا يقسمان حتى تقوم اليينة على الموارث كما وصفتك في قول أبي خنيفة ولا يقولان
لانعم في قول ابن أبي ليلى ولكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه
ولا يقسمان (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه اليينة أنهما دار جدهما أبي
أبيهما ولم تقل اليينة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار منكر قضيت بهادار الجدهما ولم أقسمها بينهما حتى
تثبت اليينة على من ورث جدهما ومن ورث أباهما لاني لأدري لعل معهم ورثة أو أصحاب دين أو وصايا
وأقبل اليينة اذا قالوا مات جدهما وتركها ميراثا لا وارث له غيرهما ولا يكونون به ذاشهودا على ما يعلمون
لانهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على
العدل ولا أقبلهم اذا قالوا لانعم وارثا غير فلان وفلان الا أن يكونوا من أهل الخبرة بالمشهد عليه الذين
يكون الاغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة
بجوار أو غيره فاذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت واذا توفي
الرجل وترك امرأته وترك في بيته متاعا فان أباح خيفة كان يتحدث عن حماد عن ابراهيم أنه قال ما كان
للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة
كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو خنيفة وأبو يوسف
وقال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجزئ به مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل باجر عنده متاع البيت من
تجارته أو صنائع أو تكون رهون عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق قناع البيت
كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا أن يقوم لاحدهما بيعة على دعواه ولو طلقها في دارها كان
أمرهما على ما وصفتك في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه
قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للرجل أو المرأة أو بعد ما يموتان واختلف في ذلك ورثتهما بعد
موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام اليينة على =

معا وقال بعض الناس مثل قولنا ألا أنهم قالوا لا يشركهم بنو الأب والأم واحتجوا علينا بأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيها فقال بعضهم قولنا وقال بعضهم قولهم فقالوا اخترنا قول من قلنا بقوله من قبل أن أوجدنا بنى الأب والأم قد يكونون مع بنى الأم فيكون للواحد منهم الثلثان وللجماعة من بنى الأم الثلث ووجدنا بنى الأب والأم قد يشركهم أهل الفرائض فأخذون أقل مما يأخذ بنو الأم فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كل أعلى حكمه لا وإن جمعهم الأم لم نعظمهم دون الأب وإن أعطيناهم بالأب مع الأم فرقنا بين حكمهم فقُلنا إنا إنما أشركناهم مع بنى الأم لأن الأم جمعهم وسقط حكم الأب فإذا سقط حكم الأب كان كأن لم يكن ولو صار للأب موضع يكون له فيه حكم استعماله قل نصيبهم أو كثر قال فهل تجد مثل ما وصفت من أن يكون الرجل مستعلا في حال ثم تأتي حال فلا يكون مستعلا فيها قلنا نعم قال وما ذاك قلنا ما قلنا نحن وأنت وخالفنا فيه صاحبك من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فتحل للزوج قبله ويكون مستثناة السكاحا وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد واحدة أو اثنتين لم يهدم الواحدة ولا الثنتين كما يهدم الثلاث لأنه لما كان له معنى في إحلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تحل إلا به ولما لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل لزوجها بنكاح قبل زوج كما كانت تحل لولم يطلقها لم يكن له معنى فلم نستعمله قال أنالقول هذا خبرا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قلت وقياسا كما وصفنا لأنه قد خالف عمر فيه غيره قال فهل تجدلى هذا في الفرائض قلت نعم الأب يموت ابنه ولابن أخوة فلا يرثون

== شئ من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذراً حدعنه مدى بالعلة عنه على الإجماع عليه أن هذا المتاع في أيديهم ما عافوه بينهم ما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهم ما جمعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل وكيف يكون للرجل الصنوج والحلوق والدروع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد علك الرجال متاع النساء والتساع متاع الرجال أورايت لو أقام الرجل البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البينة فإذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشئ في يدي المتنازعين يثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما ثبتت له البينة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهى في أيديهما فان استعملت عليه الظنون وترك الظاهر قيل لك فأتقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ نداعياه معا فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غير موسر ورجل موسر نداعياهما ياقوتا ولؤلؤا فان زعمت أنك تجعله للموسر وهو في أيديهما معا خالف مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباحنيقة كان يقول ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود وبهذا أخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه تبتنا بطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء إلا الذي نعمة الليث ابن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك ما لا فهو له وان أبي فليب المال قال أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والى ابن عمه فمات وترك ما لا فسألو ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعنت وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعنت والآخر أن لا يتحول الولاء عن أعنت وهذا مكتوب في كتاب الولاء

على ماله قيمة وان قلت مثل الفلاس وما أشبهه وقال صلى الله عليه وسلم لرجل التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال هل معك شئ من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال قدز وجتكمها بما معك من القرآن وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استحل بدرهم فقد استحل وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال في ثلاث قبضات زبيب مهر وقال ابن المسيب لو أصدقها سوطا جاز وقال ربيعة درهم قال قلت وأقل قال ونصف درهم قال قلت له فأقل قال نعم وحنة حنطة أو قبضة حنطة (قال الشافعي) فما جاز أن يكون ثمنها لشيء أو مبيعها بشئ أو أجرة لشيء جاز إذا كانت المرأة مالهكة لامرأها

مع الأب فإذا كان الأب قاتلاً ورثوا ولم يرث الأب من قبل أن يحكم الأب قد زال وما زال حكمه كان يكن لم يكن فلم تنقسم الميراث به إذا صار لأحكامه كما منعنا من قبله إذا كان له حكم وكذلك لو كان كافراً أو مملوكاً قال فهذا الإرث بحال وأولئك يرثون بحال قلنا وليس انما تنتظر في الميراث إلى القرينة التي يدلون فيها بحقوقهم لا تنتظر إلى حالهم قبلها ولا بعدها قال وما نغني بذلك قلت لو لم يكن قاتلاً ورث وإذا صار قاتلاً لم يرث ولو كان مملوكاً فإتباعه لم يرث ولو عتق قبل أن يموت ورث قال وهذا هكذا قلنا فنظرنا إلى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في القرينة أسقطناه ووجدناهم لا يخرجون من أن يكونوا إلى بنى الأم

(كتاب الرصايا)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده ولم نسمعه منه وذكر الربيع في أوله وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده وذكر بعده تراجم وفي آخرها ما ينبغي أن يكون مقدماً وهو

(باب الوصية وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية أن قوله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ له مال يحتمل ما لا يرى أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ويحتمل ما لا يعرف في الأخلاق إلا هذا الأمن وجه الفرض

(باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته ونحو ذلك) وليس في التراجم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده فإن كانوا اثنين فله الثالث وإن كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحد ولده وإن كان أوصى بمثل نصيب ابنه فقد أوصى له بالنصف فله الثلث كاملاً إلا أن يشاء الابن أن يسلم له السدس (قال) وانما ذهبت إذا كانوا ثلاثة إلى أن يكون له الربع وقد يحتمل أن يكون له الثلث لأنه يعلم أن أحد ولده الثلاثة يرثه الثلث وأنه لما كان القول محتملاً أن يكون أراد أن يكون كأحد ولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحد ولده جعلت له الأقل فأعطيته إياه لأنه اليقين ومنعته الشك وهكذا الوفاة أعطوه مثل نصيب أحد ولدي فكان في ولده رجال ونساء أعطيته نصيب امرأته لأنه أقل وهكذا لو كان ولده ابنة وابن ابن فقال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي أعطيته السدس ولو كان ولد الابن اثنين أو أكثر أعطيته أقل مما يصيب واحد منهم ولو قال له مثل نصيب أحد ورثتي فكان في ورثته امرأة ثمة ثم لا وارث له يرث أقل من ثمن أعطيته إياه ولو كان له أربع نسوة يرثه ثمة أعطيته ربع الثمن وهكذا لو كانت له عصابة فوثره أعطيته مثل نصيب أحدهم وإن كان سهمان ألف سهم وهكذا لو كانوا موالى وإن قل عددهم وكان معهم وارث غيرهم زوجة أو غيرها أعطيته أبداً الأقل مما يصيب أحد ورثته ولو كان ورثته أخوة لأب وأم وأخوة لأب وأخوة لأم فقال أعطوه مثل نصيب أحد إخوتي أوله مثل نصيب أحد إخوتي فذلك كاه سواء ولا تبطل وصيته بأن الأخوة للأب لا يرثون ويعطى مثل نصيب أقل أخوته الذين يرثونه نصيباً إن كان أحد أخوته لأم أقل نصيباً أو بنى الأم والأب أعطى مثل نصيبه (قال) ولو قال أعطوه مثل أكثر نصيب وارث لي نظرت من يرثه فأيهم كان أكثره ميراثاً أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث فإن جاوز نصيبه الثلث لم يكن له إلا الثلث إلا أن يشاء ذلك الورثة وهكذا الوفاة أعطوه أكثر مما يصيب أحد من ميراثي أو أكثر نصيب أحد ولدي أعطى ذلك حتى

(اجعل راجعاً)

من الجامع من كتاب
السدق وكتاب النكاح
من أحكام القرآن
ومن كتاب النكاح
القديم

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا أوصى
صلى الله عليه وسلم
بالقرآن فلو نكحها على
أن يعلمها قرأنا أو يأتها
بعدها إلا بقي فعلها
أو جاءها بالآبق ثم
طلقها قبل الدخول
رجع عليها بنصف
أجر التعلیم (قال
المزني) وبنصف أجر
الحجى بالآبق فإن لم
يعلمها أو لم يأتها بالآبق
رجعت عليه بنصف
مهر مثلها لأنه ليس له
أن ينكحها بها يعلمها
(قال المزني) وكذا
لو قال نكحت على
خطاطة ثوب بعينه
فهلك الثوب فلها مهر
مثلها وهذا أصح من
قوله لو مات رجعت في
ماله بأجر مثله في تعليمه

(صداق ما يزيد بينه
وينقص) من الجامع
وغير ذلك من كتاب
الصداق ونكاح القديم
ومن اختلاف الحديث
ومن مسائل شتى

(قال الشافعي) رحمه
الله وكل ما أصدقها
فلكته بالعقدة وختمته
بالدفع فلها زيادته وعليها
نقصانه فان أصدقها
أمة أو عبد أصغيرين
فكبرا أو أعميين فأبصر
ثم طلقها قبل الدخول
فعليها نصف قيمتهما يوم
قبضهما إلا أن تشاء
دفعهما ما زاد من فلا
يكون له إلا ذلك إلا أن
تكون الزيادة غيرتهما
بأن يكونا كبرا كبيرا
بعيداً فالصغير يصلح
لما لا يصلح له الكبير
فيكون له نصف قيمتهما
وان كانا ناقصين فله
نصف قيمتهما إلا أن
يشاء أن يأخذهما
ناقصين فليس لهما
منعه إلا أن يكونا
يصلحان لما لا يصلح له
الصغير في نحو ذلك
وهذا كله ما لم يقض
له القاضي بنصفه
فتكون هي حينئذ

يستكمل الثلث ولو قال أعطوه ضعف ما يصيب أكثر ولدي نصيباً أعطى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيباً
ولو قال ضعفي ما يصيب ابني نظرت ما يصيب ابنه فان كان مائة أعطيته ثلثمائة فأكون أضعفت المائة
التي تصيبه بغيره مرة ثم مرة فذا الضعفان وهكذا ان قال ثلاثة أضعاف وأربعة لم أزد على أن أنظر
أصل الميراث فأضعفه له مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به ولو قال أعطوه مثل نصيب أحد من
أوصيت له أعطى أقل ما يصيب أحد من أوصى له لاني اذا أعطيته أقل فقد أعطيته ما أعلم أنه أوصى
له به فأعطيته باليقين ولا أجاوز ذلك لانه شك والله تعالى أعلم

(باب الوصية بحجر من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لفلان نصيب من مالي أو جزء من مالي أو حظ من مالي كان هذا
كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم لان كل شيء جزء ونصيب وحظ فان قال الموصي له قد علم الورثة
أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطيته وهكذا لو قال أعطوه جزءاً قليلاً من
مالي أو حظاً أو نصيباً ولو قال مكان قليل كثير ما عرفت للكثير حداً وذلك أني لو ذهبت إلى أن أقول
الكثير كل ما كان له حكم وجدت قوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيراً به ومن يعمل مثقال ذرة شراً به
فكان مثقال ذرة قليلاً وقد جعل الله تعالى لها حكم كبري في الخير والنشر ورأيت قليل مال الادميين وكثيره
سواء يقضى بأدائه على من أخذه غصباً أو تعدياً أو استهلكه (قال الشافعي) ووجدت ربع دينار قليلاً
وقد يقطع فيه (قال الشافعي) ووجدت مائتي درهم قليلاً وفيها زكاة وذلك قد يكون قليلاً في كل ما وقع
عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير فليام يكن للكثير حد يعرف وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك
إلى الورثة وكذلك لو كان حياً فأقر لرجل بقليل ماله أو كثيره كان ذلك اليه فتى لم يسم شيئاً ولم يحدد فذلك
إلى الورثة لاني لا أعطيه بالشك ولا أعطيه إلا باليقين

(باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى لرجل فقال أعطوه عبداً من رقيق أعطوه أي عبد شأوا وكذلك
ولو قال أعطوه شاة من غني أو بغير من ابلي أو حمار من حميري أو بغلاً من بغالي أعطاه الورثة أي ذلك
شأوا مما سماه ولو قال أعطوه أحد رقيق أو بعض رقيق أو رأساً من رقيق أعطوه أي رأس شأوا من رقيقه
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً مبيعاً أو غير مبيع وكذلك اذا قال دابة من دوابي أعطوه أي دابة شأوا أنثى
أو ذكر أصغير كانت أو كبيرة وكذلك يعطونه صغيراً من الرقيق ان شأوا أو كبيراً ولو أوصى فقال أعطوه
رأساً من رقيق أو دابة من دوابي فأت من رقيقه رأس أو من دوابه دابة فقال الورثة هذا الذي أوصى له به
وأنكر الموصي له ذلك فقد ثبت الموصى له عبد أو رأس من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شأوا وليس عليه
مات ما حل الثلث ذلك كما لو أوصى له بمائة دينار فهل من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحسب عليه
ما حل ذلك الثلث وذلك أنه جعل المشقة فيما يقطع به اليهم فلا يبرؤون حتى يعطوه إلا أن يهلك ذلك كله
فيكون كهلاك عبد أوصى له به بغيره وان لم يبق إلا واحد مما أوصى له به من دواب أو رقيق فهو له وان
هلك الرقيق أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية

(باب الوصية بشئ مسمى لا يملكه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الموصي أعطوا فلاناً شاة من غني أو بغير من ابلي أو عبداً من رقيق
أو دابة من دوابي فلم يوجد له دابة ولا شيء من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية لانه أوصى له بشئ

مسمى أضافه الى ملكه لا يملكه وكذلك لو أوصى له وله هذا الصنف فله أو باعه قبل موته بطلت الوصية له ولو مات وله من صنف ما أوصى فيه شيء فمات ذلك الصنف الا واحدا كان ذلك الواحد للموصى له اذا حله الثلث ولو مات فلم يبق منه شيء بطلت وصية الرجل له بذهايه ولو تصادقوا على أنه بقي منه شيء فقال الموصى له استهلكه الورثة وقال الورثة بل هلك من السماء كان القول قول الورثة وعلى الموصى له البينة فان جاء بها قبل الورثة أعطوه ما شئتم مما يكون مثله غنما لا قل الصنف الذي أوصى له به والقول في غنمه قولكم اذا جئتم بشيء محتمل واحلفوا له الآن بأني بينته على أن أقله غنما كان مبلغ غنمه كذا ولو استهلك ذلك كله وارث أو أجنبي كان للموصى له أن يرجع على مستهلكه من كان بمن أي شيء سلمه له الوارث منه فان أخذ الوارث منه غنم بعض ذلك الصنف وأقلس ببعضه رجع الموصى له على الوارث بما أصاب ماسلم له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كأنه أخذ نصف غنم فقال الوارث أسلم له أدنى شاة منها وقيمتها درهمان فيرجع على الوارث بدرهم وهكذا في كل صنف والله تعالى أعلم

(باب الوصية بشاة من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى لرجل بشاة من ماله قبل للورثة أعطوه أي شاة شئتم كانت عندكم أو اشتريتموها له صغيرة أو كبيرة ضائنة أو ماعزة فان قالوا نعطيها طيبا وأرويه لم يكن ذلك لهم وان وقع على ذلك اسم شاة لان المعروف اذا قيل شاة ضائنة أو ماعزة وهكذا لو قالوا نعطيكم تيسا أو كسالم يكن ذلك لهم لان المعروف اذا قيل شاة أنها أنثى وكذلك لو قال أعطوه بغير أو ثور من مالي لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة لانه لا يقع على هذين اسم البعير ولا الثور على الانفراد وهكذا لو قال أعطوه عشرة أيتى من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكرا وهكذا لو قال أعطوه عشرة أجبال أو عشرة أنوار أو عشرة أتياس لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الاصناف ولو قال أعطوه عشرة من غنمي أو عشرة من ابلي أو عشرة من أولاد غنمي أو ابلي أو بقري أو قال أعطوه عشرة من الغنم أو عشرة من البقر أو عشرة من الابل كان لهم أن يعطوه عشرة ان شاءوا انا ان شاءوا كورها كلها وان شاءوا كورها انا لان الغنم والبقر والابل جاع يقع على الذكور والاناث ولا شيء أولى من شيء ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الاناث والاناث دون الذكور عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الاناث والاناث دون الذكور وولد كور والذ كور والاناث لو كانت لرجل ولو قال أعطوا فلانا من مالي دابة قيل لهم أعطوه ان شئتم من الخيل أو البغال أو الجير أنثى أو ذكرا لانه ليس الذ كرمها بأولى باسم الدابة من الانثى ولكنه لو قال أنثى من الدواب أو ذكرا من الدواب لم يكن له الا ما أوصى به ذكرا كان أو أنثى صغيرا كان أو كبيرا أعجب كان أو سمينا معيبا كان أو سليما والله تعالى الموفق

(باب الوصية بشيء مسمى فيه لك بعينه أو غير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى الرجل لرجل بثلاث شيء واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق ثلثا ذلك الشيء أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السيل بثلاثها أو أرض كذلك فالثلث الباقي للموصى له به اذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث

(باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال أعطوا فلانا كلبا من كلابي وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة لان الموصى له يملكه بغير غنم وان استهلكه الورثة ولم يعطوه لم ياه أو غيرهم لم يكن له غنم يأخذه لانه لا غنم للكلب

منامته لما أصابه في بيعها فان طلقها والنخل مطلعة فأراد أخذ نصفها بالانخل لم يكن له ذلك وكانت كالجارية الحبلية والنساء الماخض ومخالفة لهما في أن الاطـلاع لا يكون مغيرا للنخل عن حالها فان شئت أن تدفع اليه نصفها فليس له الا ذلك وكذلك كل شجر الا أن يرقل الشجر فيصير قعما فلا يلزمه وليس له ان يترك الثمرة على أن تستجنبها ثم تدفع اليه نصف الشجر لا يكون حقه مجعلا فتؤخره الا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها إلى أن تجدد الثمرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن النخل والشجر يزيدان الى الجداد وأنه لما طلقها وفيها الزيادة كان محولا دونها وكانت هي المالكة دونه وحقه في قيمته (قال المزني) ليس هذا عندى بشيء لانه يجيز بيع النخل قد أبرت فيكون ثمرها للبائع حتى يستجنبها والنخل للثري مجعلة ولو كانت مؤخره ماجاز

ولم يكن له كلب فقال أعطوا فلانا كلباً من مالى كانت الوصية باطله لانه ليس على الورثه ولا لهم أن يشتروا من ثلثه كلباً فيعطوه اياه ولو استوهوه فوهب لهم لم يكن داخل في ماله وكان ملكا لهم ولم يكن عليهم أن يعطوا ملكهم للموصى له والموصى لم يملكه ولو قال أعطوه طبلاً من طبولى وله الطبل الذي يضرب به للعرب والطبل الذي يضرب به للهو فان كان الطبل الذي يضرب به للهو يصلح لشي غير اللهو قيل للورثه أعطوه أى الطبلين شتم لان كلا يقع عليه اسم طبل ولم يكن له الا أحد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من الآخر وهكذا الوقال أعطوه طبلاً من مالى ولا طبل له اتباع له الورثه أى الطبلين شاؤا بما يجوز له فيه وان ابتاعوا له الطبل الذي يضرب به للحرب فن أى عوداً أو صفر شاؤا ابتاعوه ويتاعونه وعليه أى جلد شاؤا مما يصلح على الطبول فان أخذوه بجلده لا تعمل على الطبول لم يجوز ذلك حتى يأخذوه بجلده يتخذ مثلها على الطبول وان كانت أدنى من ذلك (١) فان اشترى له الطبل الذي يضرب به فكان يصلح لغير الضرب واشترى له طبلاً فان كان الحدادان اللذان يجعلان عليهم ما يصلحان لغير الضرب أخذ بجلده وان كانا لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلد من وان كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلد أخذته الورثه ان شاؤا بلا جلد وان كان الطبل الذي يضرب به لا يصلح الا للضرب لم يكن للورثه أن يعطوه طبلاً الا بطلاً للحرب كالمو كان أوصى له بأى دواب الارض شاء الورثه لم يكن لهم أن يعطوه خنزيراً ولو قال أعطوه كبراً كان الكبر الذي يضرب به دون ماسواه من الطبول ودون الكبر الذي يتخذ النساء في رؤسهن لانهن انما سمين ذلك كبراً تشبيهاً لهذا وكان القول فيه كما وصفت ان صلح لغير الضرب جازت الوصية وان لم يصلح الا للضرب لم تجز عندي ولو قال أعطوه عوداً من عيـداني وله عيـدان يضرب بهما عيـدان قسي وعصى وغيرها فالعود اذا وجه به المتكلم للعود الذي يضرب به دون ماسواه مما يقع عليه اسم عود فان كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه الا أقل مما يقع عليه اسم عود وأصغره بلا وتر وان كان لا يصلح الا للضرب بطلت عندي الوصية وهكذا القول في المزامير كلها وان قال من مار من مزاميرى أو من مالى فان كانت له مزامير شتى فأيهما شاؤا أعطوه وان لم يكن له الا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف وان قال من مار من مالى أعطوه أى مزمار شاؤا نأى أو قصبه أو غيرها ان صلحت لغير الزمر وان لم تصلح الا للزمر لم يعط منها شيئاً ولو أوصى رجل لرجل بجرة خمر بعينها بما فيها أهرق الخمر وأعطى ظرف الجرة ولو قال أعطوه قوساً من قسي وله قسي معموله وقسي غير معموله أو ليس له منها شئ فقال أعطوه عوداً من القسي كان عليهم أن يعطوه قوساً معموله أى قوس شاؤا صغيرة أو كبيرة عريـة أو أى عمل شاؤا اذا وقع عليها اسم قوس رضى بالنسب أو بالنسب أو الحسبان ومن أى عود شاؤا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلا هو أو قوس نداف أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لان من وجه بقوس فأنما يذهب الى قوس رضى بما وصفت وكذلك لو قال أى قوس شتم أو أى قوس الدنيا شتم ولكنه لو قال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه ان شاؤا قوس نداف أو قوس فطن أو ماشاؤا مما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسي فقال أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوه أيها شاؤا كانت عريـة أو فارسية أو دودانية أو قوس حسيان أو قوس قطن

(باب الوصية في المالكين والفقراء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له ولا كسب يغنيه داخل في هذا المعنى وهو لا حرار دون المالكين ممن لم يتم عتقه (قال) وينظر أين كان ماله فيخرج ثلثه فيقسم في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم فان كثرت حتى يغنيهم نقل الى أقرب البلد ان له ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا وهكذا لو قال ثلث مالي في الفقراء كان

بيع عين مؤخره فلما
جازت معجلة والتمر
فيها جاز رد نصفها
للزوج معجلا والتمر
فيها وكان رد النصف
في ذلك أحق بالجواز
من الشراء فاذا جاز
ذلك في الشراء جاز في
الرد (قال الشافعي)
وكذلك الارض تزرعها
أو تعرسها أو تحرسها
(قال المزني) الزرع
مضر بالارض منقص
لها وإن كان لحصاده
غاية فله الخيار في
قبول نصف الارض
منقصة أو القصة
والزرع لها وليس ثمر
النخل مضر بها فله
نصف النخل والثمر لها
وأما الغراس فليس
بشبيه لهما لأن لهما
غاية يفارقان فيها
مكانهما من جدد

(١) قوله فان اشترى
له الطبل الذي يضرب
به فكان يصلح الى قوله
وان كان الطبل الذي
يضرب به الخ كذا في
جميع النسخ ولعل في
العبارة سقطا وحرر
كتبه معكحه

مثل المساكين يسئل فيه الفقير والمساكين لان المسكين فقير والفقير مسكين اذا أقر الموصي القول هكذا ولو قال ثلث مالي في الفقراء والمساكين علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمسكنة فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا والمساكين من له مال أو كسب يقع منه موقعا ولا يغنيه فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني به مساكين أهل البلد الذين أطهرهم ماله وفقراء هم وان قل ومن أعطى في فقراء أو مساكين فانما أعطى لمعنى فقراء ومسكنة فينظر في المساكين فان كان قسهم من يخرجهم من المسكنة مائة وآخر يخرجهم من المسكنة خمسون أعطى الذي يخرجهم من المسكنة مائة مسكين والذي يخرجهم خمسون مسكينا وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب ولا يدخل فيهم ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكنته أو فقره (قال) فاذا انقلت من بلد الى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته ولم يلى أن يكون على من فعل ذلك ضمان ولكنه لو أوصى لفقراء ومساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث وهو السدس لانا قد علمنا أنه أراد صنفين فحرم أحدهما ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس لان أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة وكذلك لو كان الثلث لصنف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ولو أعطاهما اثنين ضمن حصة واحد ان كان الذي أوصى به السدس فثلث السدس وان كان الثلث فثلث الثلث لانه حصة واحد وكذلك لو قال ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة يضمن ان وضعه في أقل منهم حصة مابقي من الثلاثة وكان الاختيار له أن يعهم ولا يضيقي عليه أن يجهدهم فيضعه في أحوجهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة وكان له الاختيار اذا خص أن يخص قرابة الميت لان اعطاء قرابته يجمع أنهم من الصنف الذي أوصى لهم وأنهم ذوو رحم على صلتهما وب

(باب الوصية في الرقاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الرقاب أعطى منها في المكاتبين ولا يتبدى منها عتق رقبة وأعطى من وجد من المكاتبين بقدر ما بقي عليهم وعوا كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك وأعطى ثلث كل مال له في بلد في مكاتبى أهله (قال) وان قال يضعه منهم حيث رأى فكأقلت في الفقراء والمساكين لا يختلف فان قال يعتق به عني رقبا لم يكن له أن يعطي مكاتباً منه درهمين وان فعل ضمن (١) وان بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب فان فعل ضمن حصة من تركه من الثلث وان لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين يجزئهم ثلثا فضل فضل جعل الرقتين أكثر من اثنتين يذهب في رقتين ولا يجبس شيئا لا يبلغ رقبة وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة ويجزئه أي رقبة اشترى صغيرة أو كبيرة أو ذكرا أو أنثى وأحب الى أن تترك الرقاب وخيرها وأحرأ أن يفلت من سيده ملكه وان كان في الثلث سعة تحتل أكثر من ثلاث رقاب فقلل أيهما أحب اليك اقلل الرقاب واستغلاؤها أو اكثرها واسترخاها قال اكثرها واسترخاها أحب الى فان قال ولم قيل لانه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أعتق رقبة أعنت الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ويزيد بعضهم في الحديث حتى الفرج بالفرج

(باب الوصية في الغارمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله وفي أقل ما يعطاه ثلاثة فصاعدا كالقول في الفقراء والرقاب وفي أنه يعطي الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف ويعطي من له الدين عليهم أحب الى ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع

وحصا دوليس كذلك انمراس لانه ثابت في الارض ذله نصف قيمتها وأما الحرث فزيادتها فليس عليها أن تعطيه نصف ما زاد في ملكه الا أن تشاء وهذا عندى أشبه بقوله وبالله الترفيق (قال الشافعي) ولو ولدت الامه في يديه أو نتجت الماشية فنقصت عن حالها كان الولد لها دونه لانه محدث في ملكها فان شاءت أخذت أنصافها ناقصة وان شاءت أخذت أنصاف قيمتها يوم أصدقها (قال المزني) هذا قياس قوله في أول باب ما جاء في الصداق في كتاب الام وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي)

(١) قوله وان بلغ أقل من ثلاث رقاب وقوله بعد وبلغ أقل من رقتين كذا في النسخ بزيادة لفظ أقل من في الموضوعين والظاهر أنهم من زيادة النسخ والمعنى على سقوطهما فتأمل كتبه معجحه

(باب الوصية في سبيل الله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد الغزو لا يجزى عندي غيره لأن من وجه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير الغزو وإن كان كل ما أريد الله به من سبيل الله والقول في أن يعطاه من غزاه من غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومهم وأن يعطوا بقدر مغازيهم إذا بعدت وقربت مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنتهم لا يختلف وفي أقل من يعطاه وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول في المساكين لا يختلف ولو قال أعطوه في سبيل الله أو في سبيل الخير أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء فأعطيه ذوق راتبه فقراء كانوا أو أغنياء والفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين والغزاة وابن السبيل والحاج ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعتريهم أو في الفقراء والمساكين لا يجزى عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل نصف منهم سهم فان لم يفعل الوصي ضمن سهم من منعه إذا كان موجودا ومن لم يجده حبس له سهمه حتى يجده بذلك البلد أو ينقل إلى أقرب البلدان به من فيه ذلك النصف فيعطونه

(باب الوصية في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وكان قد حج حجة الاسلام فأوصى أن يحج عنه فان بلغ ثلثه حجة من بلده أجزأه حج عنه رجل من بلده وإن لم يبلغ أجزأه حج عنه رجلان من حيث بلغ ثلثه (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الاسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من المبيعات (قال الشافعي) ولو قال أجزأني فلان بمائة درهم وكانت المائة أكثر من أجارته أعطيتها لأنها وصية له كان بعينه أو بغير عينه ما لم يكن وارثا فان كان وارثا فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من أجر مثله قيل له ان شئت فاحج عنه بأجر مثلك ويطلب الفضل عن أجر مثلك لأنها وصية والوصية لو ارث لا تجوز وإن لم تشأ أجزأ عنه غيره بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده والاجارة بيع من اليسوع فاذا لم يكن فيها محاباة فليست بوصية ألا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لو ارث فيعتق فاشترى ببقية جاز وهكذا لو أوصى أن يحج عنه فقال وارثه أنا أجزأ عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله (قال) ولو قال أجزأني بثلثي حجة وثلثه يبلغ أكثر من حج جاز ذلك لغير وارث ولو قال أجزأني بثلثي وثلثه يبلغ حججا فن أجاز أن يحج عنه متطوعا أجزأه بثلثه بقدر ما يبلغ لا يزيد أحد أو يحج عنه على أجر مثله فان فضل من ثلثه ما لا يبلغ أن يحج عنه أحد من بلده أجزأه من أقرب البلدان إلى مكة حتى ينفد ثلثه فان فضل درهم أو أقل مما لا يحج عنه به أحد رد ميراثا وكان كن أوصى لمن لم يقبل الوصية (قال) فان أوصى أن يحج عنه حجة أو حججا في قول من أجاز أن يحج عنه فأجزأه ضرورة لم يحج فالحج عن الحاج لا عن الميت ويرد الحاج جميع الاجرة (قال) ولو استؤجر عنه من حج فأفسد الحج رد جميع الاجارة لانه أفسد العمل الذي استؤجر عليه ولو أجزأ عنه امرأة أجزأ عنه وكان الرجل أحب إلى ولو أجزأ رجلان عن امرأة أجزأ عنها (قال) واحصار الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلا فمات الرجل قبل أن يحج عنه أجزأ عنه غيره كالأوصى أن يعتق عنه رقبة فابتعت فلم تعتق حتى ماتت أعتق عنه أخرى ولو أوصى رجل قد حج حجة الاسلام فقال أجزأني فلان بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلانا وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فالوصى له بالثلث نصف الثلث لانه قد أوصى له بالثلث وللحاج وللوصى له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة

فان أصدقها عرضا بعينه أو عبدا فهناك قبل أن يدفعه فلها قيمته يوم وقع النكاح فان طلبته ففعلها فهو غاصب وعليه أكثر ما كان قيمة (قال المزني) قد قال في كتاب الخلع لو أصدقها دارا فأحترقت قبل أن تقبضها كان لها الخيار في أن ترجع بمهر مثلها أو تكون لها العرصة بحصتها من المهر وقال فيه أيضا لو خلعتها على عبد بعينه فمات قبل أن يقبضه رجوع عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراها منها فمات رجوع بالثمن الذي قبضت (قال المزني) هذا أشبه بأصله لانه يجعل بدل النكاح وبذل الخلع في معنى بدل البيع المستهلك فاذا بطل البيع قبل أن يقبض وقبل قبض البدل واستهلك رجوع بقيمة المستهلك وكذلك النكاح والخلع إذا بطل بدلها ما رجوع بقيمة ما هو مهر المثل كالبيع المستهلك

(باب العتق والرصة في المرض)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم وذكر الحديث (قال الشافعي) رنجه الله تعالى فعتق البنت في المرض إذا مات المعتق من الثلث وهكذا الهبات والصدقات في المرض لأن كله شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه فإذا أعتق المريض عتق بئس وعتق تدير ووصية بدئي بعتق البنت قبل عتق التديير والرصة بجميع الوصايا فإن فضل من الثلث فضل عتق منه التديير والوصايا وأنفذت الوصايا لأهلها وإن لم يفضل منه فضل لم تكن وصية وكان كمن مات لأماله وهكذا كل ما وحب فقبضه الموهوب له أو تصدق به فقبضه لأن يخرج ذلك في حياته وأنه مملوك عليه إن عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كإلزامه بكل حال في ثلث ماله بعد الموت وفي جميع ماله إن كانت له صحة والرصايا بعد الموت لم تلزمه إلا بعد موته فكان له أن يرجع فيها في حياته فإذا أعتق رقيقه لأماله غيرهم في مرضه ثم مات قبل أن تحدث له صحة فإن كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول انهم أحرار أو يقول رقيقني أو كل مملوك لي حر أقرع بينهم فأعتق ثلثه وأرق الثلثان وإن أعتق واحداً أو اثنين ثم أعتق من بقي بدئي بالاول ممن أعتق فإن خرج من الثلث فهو حر وإن لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي وإن فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه ثم هكذا أبداً لا يعتق واحداً حتى يعتق الذي بدأ بعتقه فإن فضل فضل عتق الذي يليه لأنه لم يمتعتق الا في الثلث وأحدث عتق الثاني والاول خارج من ملكه بكل حال إن صح وكل حال بعد الموت إن خرج من الثلث فإن لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه فأما أعتق ولا ثلث له (قال) وهكذا لو قال لثلاثة أعبد له أتم أحرار ثم قال ما بقي من رقيقني حريتي بالثلاثة فإن خرجوا من الثلث أعتقوا معاً وإن عجز الثلث عنهم أقرع بينهم وإن عتقوا معاً أو فضل من الثلث شيء أقرع بين من بقي من رقيقه إن لم يحملهم الثلث ولو كان مع هؤلاء مدبرون وعبيد وقال إن مات من مرضي فهم أحرار بدئي بالذين أعتق عتق البنت فإن خرجوا من الثلث ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر ولا موصى بعتقه بعينه ولا صفته وإن فضل من الثلث عتق المدبر والموصى بعتقه بعينه وصفته وإن عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية لأن كلا وصية ولا يعتق بحال إلا بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته ولو كان في المعتقين في المرض عتق بئس أماء فولد بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث ولم يخرج الولد عتقوا والاماء من الثلث والاولاد أحرار من غير الثلث لأنهم أولاد حرائر ولو كانت المسئلة بها لها وكان الثلث ضيقاً عن أن يخرج جميع من أعتق من الرقيق عتق بئس قومنا الاماء كل أمة منهم معها ولداً لا يفرق بينها وبينه ثم أقرعنا بينهم فأى أمة خرجت في سهم العتق عتق من الثلث وتبعها ولداً من غير الثلث لا ما قد علمنا أنه ولد حر لا يرق وإذا ألغينا قيم الاولاد الذين عتقوا بعتق أمة منهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي فإن خرجت أمة معها ولداً أعتقت من الثلث وعتق ولداً لأنه ابن حر من غير الثلث فإن بقي من الثلث شيء أعدناه شككاً أبداً حتى نستوظفه كله (قال) وإن ضاق ما ييسق من الثلث فعتق ثلث أم ولد منهن عتق ثلث ولداً معها ورق ثلثه كرق ثلثها ويكون حكم ولداً حكمها فاعتق منها قبل ولادة عتق منه وإذا وقعت عليها قرعة العتق فأما أعتقنا قبل الولادة وهكذا لو ولد منهم بعد العتق البنت وموت المعتق لاقل من ستة أشهر أو أكثر (قال الشافعي) وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته فإن مات من مرضه أو سفره فولدت قبل أن يموت الموصى فولدت مملوكاً لأنهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لو شاء أرقها وابعادها وفي الحين الذي لو صح بطلت وصيتها ولو كان عتقها تدييراً كان فيه قولان أحدهما هذا لأنه يرجع في التديير والاخر أن ولداً مملوكاً لأنه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه وقد

(قال) ولو جعل عمر النخل في قوارير وجعل عليها صقراً من صقر نخلها كان لها أخذه ونزعه من القوارير فإذا كان إذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينتفع به كان لها الخيار في أن تأخذه أو تأخذ منه مثله ومثل صقره إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو ربه رب من عنده كان لها الخيار في أن تأخذه ونزعه ما عليه من الرب أو تأخذ مثل التمر إذا كان إذا خرج من الرب لا ييسق بإسباغ التمر الذي لم يصبه الرب أو يغير طعمه (قال) وكل ما أصيب في يديه بفعله أو غيره فهو كالغاصب فيه الآن تكون أمة فيطأها فتلد منه قبل الدخول ويقول كنت أراها لا تحل إلا نصفها حتى أدخل فيقوم الولد عليه يوم سقط ويلحق به ولها مهرها وإن شئت أن تسترقها فهي لها وإن شئت أخذت قيمتها منه أكثر ما كانت

قيمة ولا تكون أم وإدله
وانما جعلت لها الخيار
لان الولادة تغيرها عن
حالتها يوم أصدقها
(قال المزني) وقد قال
ولو أصدقها عبدا
فأصاب به عيبا
فردته ان لها مهر
مثلها وهذا بقوله أولى
(قال المزني) واذا لم
يختلف قوله ان لها الرد
كلرد في البيع بالعيب
فلا يجوز أخذ قيمة
ماردت في البيع وانما
ترجع الى ما دفعت فان
كان فائتافقيته وكذلك
البضع عنده كالمبيع
الفائت ومما يؤكد
ذلك أيضا قوله في الخلع
لو خلعتها بعد فأصاب
به عيبا انه يرده ويرجع
بمهر مثلها فسوى في
ذلك بينه وبينها وهذا
بقوله أولى (قال
الشافعي) ولو أصدقها
شقصا من دار ففيه
الشعبة بمهر مثلها لان
التزويج في عامة حكمه
كالمبيع واختلف قوله
في الرجل يتزوجها
بعبد يساوي ألفا على
أن زادته ألفا ومهر
مثلها يبلغ ألفا فأبطله
في أحد القولين وأجازه

اختلف في الرجل يوصي بالعتق ووصايا غيره فقال غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق ثم يجعل ما بقي من
الثالث في الوصايا فان لم يكن في الثالث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) ولست أعرف
في هذا أمرا يلزم من أثر ثابت ولا اجماع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا
فقال مرة بهذا وفارقه أخرى فزعم أن من قال لعبده اذمت فأنت حر وقال ان مت من مرضى هذا فأنت
حر فأوقع له عتقا بعتقه بلا وقت بدئ بهذا على الوصايا فلم يصل الى أهل الوصايا وصية الا فضلا عن هذا وقال
اذا قال أعتقوا عبدي هذا بعد موتي أو قال عبدي هذا حر بعد موتي بيوم أو بشهر أو وقت من الاوقات
لم يبدأ به هذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قيل يبدأ بالعتق قبل الوصية وما أعله قال
يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقا ولا يحاص العتق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغير حجة فيما أرى والله
المستعان (قال) ولا يجوز في العتق في الوصية الا واحد من قولين إما أن يكون العتق اذا وقع بأي حال
ما كان بدئ على جميع الوصايا فلم يخرج منها شيء حتى يكمل العتق وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا
يحاص بها المعتق أهل الوصايا فيصيه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عتق كان
وصية بعد الموت بوقت أو بغير وقت سواء أو يفرق بين ذلك خبر لازم أو اجاع ولا أعلم فيه واحدا منهما فن
قال عبدي مدبر أو عبدي هذا حر بعد موتي أو متى مت أو ان مت من مرضى هذا أو أعتقوه بعد موتي
أو هو مدبر في حياته فإذا مت فهو حر فهو كله سواء ومن جعل المعتق يحاص أهل الوصايا فأوصى معه
بوصية حاص العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم ورق منه ما لم يخرج من
الثالث وذلك أن يكون عن العبد خمسين دينارا وقيمة ما بقي من ثلثه بعد العتق خمسين دينارا فيوصي بعتق
العبد ويوصي لرجل بخمسين دينارا ولا يخرج بمائة دينار فيكون ثلثه مائة ووصيته مائتين فلكل واحد
من الموصي لهم نصف وصيته فيعتق نصف العبد ويرق نصفه ويكون لصاحب الخمسين خمسة وعشرون
وللموصي له بالمائة خمسون

(باب التكملات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بمائة دينار من ماله أو بدار موصوفه بعين أو بصفة
أو بعبد كذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي فلان كان ذلك كما قال يعطى الموصي له بالشيء
بعينه أو بصفته ما أوصى له به فان فضل من الثلث شيء كان للموصي له بما فضل من الثلث وان لم يفضل شيء
فلا شيء له (قال الشافعي) ولو كان الموصي له به عبدا أو شيئا يعرف بعينه أو بصفة مثل عبدا أو دارا وعرض
من العروض فهلك ذلك الشيء هلك من مال الموصي له وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى له بتكملة الثلث
ما فضل عن قيمة الهالك كما يعطاه لو سلم الهالك فدفع الى الموصي له به (قال) ولو كان الموصي به عبدا فأت
الموصي وهو صحيح ثم اعور قومه صحح بحاله يوم مات الموصي وبقيمة مثله يومئذ فأخرج من الثلث ودفع
الى الموصي له به كهيئته ناقصا أو تاما وأعطى الموصي له بما فضل عنه ما فضل عن الثلث وانما القيمة في
جميع ما أوصى به بعينه يوم موت الميت وذلك يوم تجب الوصية (قال الشافعي) واذا قال الرجل ثلث
مالي الى فلان يضعه حيث أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئا كما لا يكون له لو أمره أن يبيع له شيئا أن
يبيعه من نفسه لان معنى يبيعه أن يكون مبايعا به وهو لا يكون مبايعا الا غيره وكذلك معنى يضعه يعطيه
غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثا للميت لانه انما يجوز له ما كان يجوز للميت فلما لم يكن يجوز للميت أن
يعطيه لم يجوز لمن صيره اليه أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضعه فيما ليس للميت فيه
نظر كاليس له ولو وكله بشيء أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظر ولا يكون له أن يحبس عند نفسه ولا يودعه غيره
لانه لا أجر للميت في هذا وانما الاجر للميت في أن يسلك في سبيل الخير التي يرجي أن تقر به الى الله عز وجل

(قال الشافعي) فأختار للموصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطى كل رجل منهم دون غيرهم فإن اعطاءهموه أفضل من اعطاء غيرهم لما ينغردون به من صلة قرابتهم لميت ويشركون به أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأم وما وليس الرضاع قرابة (قال) وأحب له أن كان له رضاء أن يعطيهم دون جيرانه لأن حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب ثم أحب له أن يعطى جيرانه الأقرب منهم فالأقرب وأقصى الجوار فيها أربعون داراً من كل ناحية ثم أحب له أن يعطيه أفقر من يجده وأشدّه تعقفاً واستتاراً ولا يبقى منه في يده شيئاً يمكنه أن يخرج به ساعة من نهار

(باب الوصية للرجل وقبوله وورثه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل المريض لرجل برصية ما كانت ثممات فللموصي له قبول الوصية وورثها لا يجبر أن يملك شيئاً لا يرثه بملكه بوجه أبداً إلا أن يرث شيئاً فإنه إذا ورث لم يكن له دفع الميراث وذلك أن حكماً من الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى ورثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة وجميع وجوه الملك غير الميراث فالملك لها بالخيار أن شاء قبلها وإن شاء ردّها ولو أنّا أجبرنا رجلاً على قبول الوصية جبرناه أن أوصى له بعيد زمناً أن ينفق عليهم فأدخاها الضرر عليه وهو لم يجبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولا رد في وصية في حياة الموصي فلو قبل الموصي له قبل موت الموصي كان له الرداد مات ولورث في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات ويجبر الورثة على ذلك لأن تلك الوصية لم تجب إلا بعد موت الموصي فأما في حياته فقبوله وورده وصمته سواء لأن ذلك فيما لم يملك (قال) وهكذا لو أوصى له بأبيه وأمه وولده كانوا كسائر الوصية أن قبلهم بعدموت الموصي عتقوا وإن ردّهم فهم بماليت تركهم الميت لا وصية فيهم فهم لورثته « قال الربيع » فإن قبل بعضهم ورد بعضها كان ذلك له وعتق عليه من قبل وكان من لم يقبل بمالكو لورثته الميت ولو مات الموصي ثم مات الموصي له قبل أن يقبل أو ردّ كان لورثته أن يقبلوا أو ردّوا فمن قبل منهم فله نصيبه بغيره مما قبل ومن ردّ كان ما ردّ لورثته الميت ولو أن رجلاً تزوج جارية رجل فولدت له ثم أوصى له بها ومات فلم يعلم الموصي له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها وأولاداً كثيراً فإن قبل الوصية في ولدت له بعد موت السيد له تملكهم بماله إلى به أمهم وإذا مات ولده عتقوا عليه ولم تكن أمهم أم ولده حتى تلد بعد قبولها منه لستة أشهر فأكثر فتكون بذلك أم ولد وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول انما كان وطء نكاح والوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولو مات قبل أن يرده أو يقبل قام ورثته مقامه فإن قبلوا الوصية فانما ملكوا لا يبيعهم فأولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصي أحرار وأمهم مملوكة وإن ردّوها كانوا بماليت كلهم وأكره لهم ردّها وإذا قبل الموصي له الوصية بعد أن تجب له بموت الموصي ثم ردّها فهي مال من مال الميت مورثة عنه كسائر ماله ولو أراد بعد ردّها أخذها بأن يقول انما أعطيتكم مالم تقبضوا جاز أن يقولوا له لم تملكها بالوصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت ملكتها وإن لم تقبضها لانها لا تشبه هبات الأحياء التي لا يملكها إلا بقبض الموهوبة له لها جاز عليك ما تركت من ذلك كما جاز لك ما أعطيت بلا قبض في واحد منهما وجاز لهم أن يقولوا ردّها بطل لحقك فيما أوصى لك به الميت ورثت إلى ملك الميت فيكون مورثاً عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قد تركتها فلان من بين الورثة أو كان له على الميت دين فقال قد تركته فلان من بين الورثة قيل قولك تركته فلان يحتمل معنيين أظهرهما تركته تشفعياً فلان أو تركت بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا تركت له الميت فهو بين ورثته كلهم وأهل وصاياه ودينه كما ترك وإن مات قبل أن تسأل فهو هكذا لأن هذا أظهر معانيه كما تقول عفوت عن ديني على فلان فلان ووضعت عن فلان حتى لفان أي بشفاعة فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تحت فسالناك فقلت تركت وصيتي أو تركت ديني

في الآخرة وجعل ما أصاب قدر المهر من العبد مهرًا وما أصاب قدر الألف من العبد مبيعاً (قال المزني) أشبه عندي بقوله أن لا يجبره لأنه لا يجبر البيع إذا كان في عقده كراء ولا السكينة إذا كان في عقدها بيع ولو أصدقها عبداً فدبرته ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا بإخراجها إياه من ملكها (قال المزني) قد أجاز الرجوع في كتاب التدبير بغير إخراج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التدبير وصية له برقبته فهو كما لو أوصى لغيره برقبته مع أن رد نصفه إليه إخراج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حراً فعليه قيمته (قال المزني) هذا غلط وهو يقول لو تزوجها بشئ فاستحق رجعت إلى مهر مثلها ولم تكن لها قيمته لأنها لم تملكه فهي من ملك قيمة الحر أبعد

(قال الشافعي) وإذا أوصى رجل لرجلين وهبته لفلان من بين الورثة فذلك لفلان من بين الورثة لأنه وهب له شيئاً يملكه وإذا أوصى رجل لرجلين وهبته لغيره فقبل أحدهما ورد الآخر فالقبول نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت ولو أوصى رجل لرجل بجارية فمات الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرده حتى وهب لفلان الجارية مائة دينار والجارية ثلث مال الميت ثم قبل الوصية فالجارية له لا يجوز فيما وهب لها وفي ولده ولدته بعد موت السيد وقبل قبول الوصية وردها إلا الواحد من قولين أن يكون ما وهب للجارية أو ولدها ملكاً للموصى له بها لأنها كانت خارجة من مال الميت إلى ماله إلا أن له أن شاء أن يردها ومن قال هذا قال هو وإن كان له ردها فمات ردها أخرجهما من ماله كله أن يخرج من ماله ما شاء فإذا كانت هي وملاك ما وهب للامة وولدها لمن يملكها فالموصى له بها المالك لها ومن قال هذا قال فإن استهلك رجل من الورثة شيئاً مما وهب لها أو ولدها فهو ضامن له للموصى له بها وكذلك أن جنى أجنبي على مالها أو نفستها أو ولدها فالموصى له بها أن قبل الوصية الخصم في ذلك لأنه وإن مات الموصى له بها قبل القبول والرد فورثته يقومون مقامه في ذلك كله والقول الثاني أن ذلك كله لورثة الموصى وأن الموصى له أنما يملك إذا اختار قبول الوصية وهذا قول منكر لأن قول به لأن القبول إنما هو على شيء ملك متقدم ليس بملك حادث وقد قال بعض الناس تكون له الجارية وثلاث أولادها وثلاث ما وهب لها وإن كانت الجارية لا يخرج من الثلث فولدت أولاداً بعد موت الموصى ووهب لها مال لم يكن في كتاب الشافعي من هذه المسئلة غير هذا بقي في المسئلة الجواب

(باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه الآية (قال الشافعي) وكان فرضاً في كتاب الله تعالى على من ترك خيراً والخير المال أن يوصي لوالديه وأقربيه ثم زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة واختلفوا في الأقربين غير الوارثين فأكثر من لقيت من أهل العلم ممن حفظت عنه قال الوصايا منسوخة لأنها إنما أمر بها إذا كانت إنما يرث بها فلما قسم الله تعالى ذكره الموارث كانت تطوعاً (قال الشافعي) وهذا إن شاء الله تعالى كله كما قالوا فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له قال الله تبارك وتعالى ولا يورثه لغيره لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا يورثه الثالث فإن كان له أخوة فلا يورثه السدس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا أعرف فيه عن أحد ممن لقيت خلافاً (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا بمن أمر الله تعالى ذكره بالوصية له منسوخة بأي الموارث وكانت السنة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغيره يقرابه تدل ذلك على نسخ الوصايا للورثة وأشبه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما بمن يرث بكل حال إذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة ومن قبل أنها إنما بطلت وصيته إذا كان وارثاً فإذا لم يكن وارثاً فليس يبطل للوصية وإذا كان الموصى يتناول من شاء بوصيته كان والده دون قرابته إذا كانا غير ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصلته الرحم فإن قال قائل فأن الدلالة على أن الوصية لغير ذي الرحم جائزة قيل له إن شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له ليس له مال غيرهم فخرأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة والمعنى عربي وإنما كانت العرب تلك من لا قرابة بينها وبينه فلم تجز الوصية إلا لذي قرابة لم تجز للمملوكين وقد أجازها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في الرصاية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن طارس عن أبيه (قال الشافعي) والخجة في ذلك ما وصفتنا من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر ممن لقينا لحفظنا عنه والله تعالى أعلم

(باب الرصة للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية وكان فرض الزوجة أن يوصي لها الزوج بمتاع إلى الحول ولم أحفظ عن أحد خلافاً أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكنى فقال غيرنا خراج ثم قال فإن خرجنا فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن إن خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن ترك ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فرضا تركت حقها فيه ولم يجعل الله تعالى على الزوج حرجاً أن من تركه حقه غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضى من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا منسوخ بآية الموارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكن لكم ولد فإن كان لكن ولد فلن الثمن مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفاً فيما وصفت من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتمل سكتها إذا كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتمل أن تكون نسخت في السنة وأثبت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية وأن تكون داخلية في جملة المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في الطلاقات لا تحرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكنى وكانت المعتدة من الوفاة في معناها احتملت أن يجعل لها السكنى لأنها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل منصوص أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظت عنه من أهل العلم أن للمتوفى عنها السكنى ولانفقة فإن قال قائل فأين السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها قيل أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق عن كعب بن عجرة (قال الشافعي) وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر الذي تقوم به الخجة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين وهذا ثابت للزوجة وإنما نزل فرض ميراث المرأة والزوجة بعد وإن كان كما قال فقد أثبت لها الميراث كما أثبت له لأهل الفرائض وليس في أن يكون ذلك بأخراً أبطل حقه وقال بعض أهل العلم إن عدتها في الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نسخت بقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأقراء وثبت عليها العدة بأربعة أشهر وعشراً منصوصة في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فأين هي في السنة قيل أخبرنا حديث الغيرة عن جابر بن نافع قال الله عز وجل في عدة الطلاق والأئي لم يحضن وأولات الأجلن أجلهن أن يضعن حملهن فاحتملت الآية أن تكون في المطلقة لا تحيض خاصة لأنها ساقها واحتملت أن تكون في المطلقة كل معتدة مطلقة تحيض ومتوفى عنها لأنها جامعة ويحتمل أن يكون استئناف كلام على المعتدات فإن قال قائل فأى معانيها أولى بها قيل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبهه فإن تكون في كل معتدة ومستبرأة فإن قال ما دل على ما وصفت قيل قال الشافعي لما كانت العدة استبراء وتعبداً وكان وضع الحمل براءة من عدة الوفاة هادماً

بطلت كل واحدة منهن ومنه أنفسهم وأفساد الميراث بقرينة أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولم أصدق عن ابنه ودفع المصدق من ماله ثم طلق فلا بد من النصف كما لو شبه له فقبحته ولم تزوج المولى عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يجيز النكاح وإن أصابها فلا صدق لها ولا شيء تستحل به إذا كنت لأجعل عليه في سلعة يشتريها فينفقها شيئاً أجعل عليه بالاصابة شيئاً

(باب التفويض)

من الجامع من كتاب الصداق ومن النكاح القديم ومن الاملاء على مسائل مالا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى التفويض الذي من تزوجه عرف أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالك لا امرأه رضاها ويقول لها أتزوجك بغير مهر والنكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصحاحي طلقها فلها

المتعة وقال في القديم
بدلا من العقدة ولا وقت
فيها واستحسن بقدر
ثلاثين درهما أو ما رأى
الوالي بقدر الزوجين
فإن مات قبل أن يسمى
مهر أو مات فسواء
وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم
«بأبي هو وأمي» أنه قضى
في بروع بنت واشق
وتكبت بغير مهر فات
زوجها فقضى لها مهر
نسائها وبالمرث فان
كان ثبت فلا حجة في
قول أحد دون النبي
صلى الله عليه وسلم
يقال مرة عن معقل بن
يسار ومرة عن معقل
ابن سنان ومرة عن
بعض بني أشجع وان
لم يثبت فلا مهر ولها
الميراث وهو قول علي
وزيد وابن عمر (قال)
ومتى طلبت المهر فلا
يلزمه الا أن يفرضه
السلطان لها أو يفرضه
هولها بعد علمها بصدق
مثلها فان فرضه فلم
ترضه حتى فارقتها لم
يكن لها الا ما اجتمع عليه
فيكون كالأول كان في
العقدة وقد يدخل
في التفويض وليس

لاربعة الأشهر والعشر كان هكذا في جميع العدد والاستبراء والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الحمل
غاية براءة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العدد والاستبراء
وان كان ذلك براءة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب استحداث الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية توصون بها
أودين ومن بعد وصية يوصين بها أودين (قال الشافعي) فقل الله تبارك وتعالى ملك من مات من الأحياء
إلى من بقي من ورثته الميت فجعلهم يقومون مقامه فيما ملكهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد
وصية توصون بها أودين قال فكان ظاهر الآية المعقول فيها من بعد وصية توصون بها أودين ان كان
عليه مدين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العلم فيه مخالفا وقد تحتل الآية معنى غير
هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فيما علمت واجاعهم لا يكون عن جهالة بحكم الله ان شاء الله
(قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أودين معان سأذكرها ان شاء الله تعالى
فلما لم يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن ذا الدين أحق بمال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه
وكان أهل الميراث انما يملكون عن الميت ما كان الميت أملك به كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل
ثم ما لم أعلم أهل العلم اختلفوا فيه أن الدين مبدأ على الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا
مقدما وفي قول الله عز وجل أودين ثم اجاع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث الا بعد الدين دليل على أن
كل دين في صحة كان أو في مرض باقرار أو بينة أو أي وجهه ما كان سواء لان الله عز وجل لم يخص دينادون
دين (قال الشافعي) وقد روى في تبذير الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت
أهل الحديث مثله أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأخبرنا سفيان عن هشام بن خنجر عن طاوس عن ابن
عباس أنه قيل له كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج والله تعالى يقول وأتموا الحج والعمرة لله فقال كيف تقرؤون
الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فبأيهم ما تبدؤن قالوا بالدين قال
فهو ذلك (قال الشافعي) يعني أن التقديم جائز واذا قضى الدين كان للميت أن يوصي بثلاث ماله فان فعل
كان للورثة الثلثان وان لم يوص بأقل من ثلث ماله كان ذلك مالا من ماله تركه قال فكان للورثة
ما فضل عن الوصية من المال ان أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عز وجل للورثة الفضل عن الوصايا
والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا محتملة أن تكون مبدأة على الورثة ويحتمل أن تكون كما
وصفت لك من الفضل عن الوصية وأن يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالميراث لكل وارث غاية كانت
الوصايا بما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابه وبين كيف فرضه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخبرنا مالكا عن ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية متبهي الوصايا التي لو جاوزها الموصي كان للورثة
رد ما جاوز ثلث مال الموصي قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الموصين
ردت وصيته إلى الثلث ويدل على أن الوصايا تجوز لغير قرابة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد
عتق المملوكين إلى الثلث دل على أنه حكم به حكم الوصايا والمعتق عربي وانما كانت العرب تملك من لا قرابة
بينها وبينه والله تعالى أعلم

(باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل فواسع له أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

عليه وسلم بعد الثلث والثلث كثيراً وكثيراً أنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون
الناس (قال الشافعي) غنياً كما قال من بعده في الرضايا وذلك بين في كلامه لأنه إنما قصد قصد اختيار أن
يرك الموصي ورثته أغنياء فإذا تركهم أغنياء اخترت له أن يستعرب الثلث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهت
له أن يستعرب الثلث وأن يوصي بالشيء حتى يكون بأخذ بالخط من الوصية ولا وقت في ذلك إلا ما وقع عليه
اسم الوصية لمن لم يدع كثيراً من مال ومن ترك أقل مما يغني ورثته وأكثروا من التافه زاد شيئاً في وصيته ولا
أحب بلوغ الثلث إلا لمن ترك ورثته أغنياء (قال الشافعي) في قول النبي صلى الله عليه وسلم الثلث
والثلث كثيراً وكبيراً يحتمل الثلث غير قليل وهو أولى معانيه لأنه لو كره له لسعد أقواله غض منه وقد كان
يحتمل أن له بلوغه ويحب له الغض منه وقل كلامه لا وهو محتمل وأولى معاني الكلام به ما دل عليه الخبر
والدلالة ما وصفت من أنه لو كره له لسعد أمره أن بغض منه قيل للشافعي فهل اختلف الناس في هذا قال
لم أعلمهم اختلفوا في أن جائز الكل موص أن يستكمل الثلث قل ما ترك أو كثر وليس بجائز له أن يجارزه
نقبيل الشافعي وهل اختلفوا في اختيار النقص عن الثلث أو بلوغه قال نعم وفيما وصفت لك من الدلالة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أغني عما سواه فقلت فإذا كراختلافهم فقال أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر

(باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما أعتق الرجل ستة مملوكين له لا مال له غيرهم في مرضه
ثم مات فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أربعة دل ذلك على أن كل ما أتلّف المرء من ماله
في مرضه بلا عوض يأخذه مما يتعوض الناس ملكاً في الدنيا فإت من مرضه ذلك فحكمه حكم الوصية
ولما كان أغنياء حكمه بأنه كالوصية بعد الموت فأتلّف المرء من ماله في مرضه ذلك فحكمه حكم الوصايا فإن
صح ثم عليه ما يتم به عطية الصحيح وإن مات من مرضه ذلك كان حكمه حكم وصيته ومتى حدثت له صحة
بعد ما أتلّف منه ثم عاوده مرض فإت تمت عطيته إذا كانت الصحة بعد العطية فحكم العطية حكم عطية
الصحيح (قال الشافعي) وجماع ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيئاً بلا عوض يأخذه الناس من
أموالهم في الدنيا فالهبات كلها والصدقات والعنق ومعاني هذه كلها هكذا فما كان من هبة أو صدقة
أو ما في معناها لغير وارث ثم مات فهي من الثلث فإن كانت معها وصايا فهي مبدأة عليها لانها عطية بتات
قد ملكت عليه ملكاً يتم بصحته من جميع ماله ويتم بموته من ثلثه إن جله والوصايا بخلافه لهذا الوصايا
لم تملك عليه وله الرجوع فيها ولا تملك الأجوتة وبعد انتقال الملك إلى غيره (قال الشافعي) وما كان من
عطية بتات في مرضه لم يأخذ بها عوضاً أعطاه إياها وهو يوم أعطاه من رثته لو مات أو لا يرثه فهي موقوفة
فإذا مات فإن كان المعطى وارثاً له حين مات أبطلت العطية لاني إذا جعلت من الثلث لم أجعل لوارث في
الثلث شيئاً من جهة الوصية وإن كان المعطى حين مات المعطى غير وارث أجزته لانه وصية لغير وارث
(قال الشافعي) وما كان من عطايا المريض على عوض أخذه مما يأخذ الناس من الأموال في الدنيا
فأخذه عوضاً يتغابن الناس بمثله ثم مات فهو جائز من رأس المال وإن أخذه عوضاً لا يتغابن الناس بمثله
فالزيادة عطية بلا عوض فهي من الثلث فمن جازت له وصية جازت له ومن لم تجز له وصية لم تجز له الزيادة
وذلك الرجل يشتري العبد أو يبيعه أو الأمانة أو الدار أو غير ذلك مما يملك الأديميون فإذا باع المريض
ودفع إليه ثمنه أو لم يدفع حتى مات فقال ورثته جازت له فيه أو غبته فيه نظر إلى قيمة المشتري يوم وقع البيع
والثمن الذي اشتراه به فإن كان اشتراه بما يتغابن أهل المصر بمثله كان الشراء جائزاً من رأس المال وإن
كان اشتراه بما لا يتغابن الناس بمثله كان ما يتغابن أهل المصر بمثله جائزاً من رأس المال وما جاوزه جائزاً

بالتفريق المعروف
وهو ثالث لما قبله
وذكر أن تقول له أن تزوجك
على أن تفرض لي
مائت أنت أو شئت
أناف هذا كالصدق
الفاقد لها مهر مثلها
(قال المزني) رحمه الله
هذا بالثمن ويض أشبه

(تفسير مهر مثلها)
من الجامع من كتاب
الصدق وكتاب الاملاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله ومتى قلت لها مهر
نساءها فأنما أغني نساء
عصبتها وليس أمها من
نساءها وأعني نساء
بلدها ومهر من هو
في مثل سنّها
وعقلها وحققها وبجالها
وقبحها وبسرّها وعسرّها
وأدبها وصراحتها وبكرا
كانت أو ثيباً لان المهور
بذلك تختلف وأجعله
نقدًا كاله لان الحكم
بالقيمة لا يكون بدين
فإن لم يكن ليهان نسب فمهر
أقرب الناس منها شها
فيما وصفت وإن كان
نساءها إذا تكفن في
عشائرهن خففن
خففن في عشيرتها

(الاختلاف في المهر)
من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله
واذا اختلف الزوجان
في المهر قبل الدخول
أو بعده تخالفا
ولهامهر مثلها وبدأت
بالرجل وهكذا الزوج
وأبوالصبية البكر وورثة
الزوجين وأحدهما
والقول قول المرأة
ما قبضت مهرها لانه
حق من الحقوق فلا
يزول الا باقرار الذي له
الحق ومن اليه الحق

(١) قوله وان كانت
السلعة قائمة كذا في
جميع النسخ ولعله
وكذلك ان كانت الخ
(٢) قوله أو صحيح من
صحيح كذا في جميع
النسخ وانظر اهـ

(٣) قوله ولو اختلف
ورثة المريضة كذا
في النسخ جميعها بدون
جواب ولعله مما وقع
في كتاب الشافعي من
غير جواب عنه فنهله
الربيع وفاته التنبيه
على ذلك أو سقط من
النسخ وحرر كتبه
مصححه

من الثلث فان حله الثلث جازله البيع وان لم يحمله الثلث قيل للمشتري ان الخيار في رد البيع ان كان
قائما وتأخذ منه الذي أخذ منك أو تعطى الورثة الفضل عما يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث فان كان
البيع قائما رد ما بين قيمة ما لا يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث وكذلك ان كان البيع قائما قد دخله
عيب رد قيمته (قال الشافعي) فان كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما
يتغابن الناس بمثله من رأس المال وبما جاوز ما يتغابن الناس بمثله من الثلث فان لم يكن له ثلث أو كان فلم
يحمله الثلث قيل له ان شئت سلمته بماسم لك من رأس المال والثلث وركت الفضل والبيع جائز وان
شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع ان كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وان كان مستهلكا ولم
تطب نفس البائع عن الفضل فالبايع من مال الميت ما يتغابن الناس بمثله في سلعته وما حمل الثلث مما
لا يتغابن الناس بمثله ويرد الفضل عن ذلك على الورثة (١) وان كانت السلعة قائمة قد دخلها عيب
(قال الشافعي) وان كان المبيع عبدا أو غيره فاشتراه المريض فظهر منه على عيب فأبرأ البائع من
العيب فكان في ذلك غبن كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع وفيه غبن وكذلك لو اشتراه صحيحا
ثم ظهر منه على عيب وهو مريض فأبرأه منه أو اشتراه وله فيه خيار رؤية أو خيار شرط أو خيار صفقة فلم
يسقط خيار الصفقة بالتفرق ولا خيار الرؤية بالرؤية ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض ففارق
البائع أو رأى السلعة فلم يردّها أو مضت أيام الخيار وهو مريض فلم يردّه لان البيع تم في هذا كله وهو
مريض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض أو المشتري الصحيح
والبائع المريض على أصل ما ذهبنا اليه من أن الغبن يكون في الثلث وهكذا لو باع مريض من مريض
(٢) أو صحيح من صحيح (٣) ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قيمة ما باع المريض فقال
المشتري اشترى بها منه وقيمته مائة وقال الورثة بل باعها وقيمته مائتان ولو كان المشتري في هذا كله
وارثا أو غير وارث فلم يمت الميت حتى صار وارثا كان بمنزلة من لم يرز وارثا اذ اقامت الميت فاذا باعها الميت
وقبض الثمن منه ثم مات فهو مثل الاجنبي في جميع حاله الا فيما زاد على ما يتغابن الناس به فان باعه بما
يتغابن الناس بمثله جاز وان باعه بما لا يتغابن الناس بمثله قيل للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس
بمثله حكم الوصية وأنت فلا وصية لك فان شئت فاردد البيع اذ لم يسلم لك ما باعك وان شئت فأعط الورثة
من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس بمثله ثم هو في فوت السلعة وغبنها مثل الاجنبي وكذلك ان باع
مريض وارث من مريض وارث

(باب نكاح المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعا وما دونهن كما
يجوز له أن يشتري فاذا أصدق كل واحدة منهن صداق مثلها جازلها من جميع المال وأيتن زاد على
صداق مثلها فالزيادة محبابة فان صح قبل أن يموت جازلها من جميع المال وان مات قبل أن يصح بطلت
عنها الزيادة على صداق مثلها وثبت النكاح وكان لها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن
ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت ابنة حفص بن المغيرة عند عبد الله بن
أبي ربيعة فطلقها تطليقة ثم ان عمر بن الخطاب تزوجها بعده فحدث أنها عاقرا لتد فطلقها قبل أن يجامعها
فشكت حياة عمر وبعض خلافة عثمان بن عفان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لشركه
نساءه في الميراث وكان بينها وبينه قرابة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع
عكرمة بن خالد يقول أرا دعبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها منه فأبى
فنكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأته منهن فأجاز ذلك عبد الله بن مروان وشركه يمينت

في اثنين (قال الشافعي) أرى ذلك صدق مثلين ولو كان أكثر من صدق مثلين لجاز النكاح وبطل ما زاد حتى على صدق مثلين إذا مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الزبية والوصية لا يجوز زوارث (قال الشافعي) وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجته في لآلئ الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعيد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجل تركه عند موته فجعل الميراث والصدقات في ماله (قال الشافعي) ولو ترك الميراث فزاد الميت كسوة على صدق مثلها ثم صح ثم مات جازت لها الزيادة لأنه قد صح قبل أن يموت فكان كمن ابتدأ نكاحاً وهو صحيح ولو كانت المسئلة بمثلها ثم لم يصب حتى ماتت المتكسوة فصارت غير وارثة لأن لها جميع ما صدق صدق مثلها من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما وهب لأختيه فقبضته من الثلث فزاد من صدق المرأة على الثلث إذا مات مثل الموهوب المقبوض (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمثلها والمتروجة من لآلئ الله تبارك وتعالى ثم مات وهي عنده جازت لها جميع الصدقات مثلها من جميع المال والزيادة على صدق مثلها من الثلث لأنها غير وارثة ولو أسلفت فصارت وارداً بطل عنها ما زاد على صدق مثلها (قال الشافعي) ولو ترك المريض امرأة نكاحاً فأسداً ثم مات لم يرثه ولم يكن لها ميراث إن لم يكن أصابها فإن كان أصابها فليامير مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أمة فأعتقها في مرضه ثم تركها وأصدقها صدقاً وأصابها - بقي الجواب - « قال الربيع » أنا أجيب فيها وأقول ينظر فإن خرجت من الثلث كان العتق جائزاً وكان النكاح جائزاً بصدق مثلها إلا أن يكون الذي سمي لها من صدق أقل من صدق مثلها فليس لها إلا ما سمي لها فإن كان أكثر من صدق مثلها زادت إلى صدق مثلها وكانت وارثة وإن لم يخرج من الثلث عتق منها ما احتل الثلث وكان لها صدق مثلها بحساب ما عتق منها ولم تكن وارثة لأن بعضها رقيق

« شبات المريض »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتدأ المريض هبة في مرضه لوارث أو غير وارث فدفع إليه ما وهبه فإن كان وارداً ولم يصب المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فإن هبة مردودة كلياً وكذلك إن وهبه له وهو غير وارث ثم صار وارداً فإن استغل ما وهبه ثم مات الوهاب قبل أن يصب رد الغلبة لأنه إذا مات استندنا على أن مالك ما وهبه كان في مالك الوهاب ولو وهب وارث وهو مريض ثم صح ثم مرض فدفع إليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة لأن الهبة أثناء القبض وقبضه أياها كان وهو مريض ولو كانت الهبة وهو مريض ثم كان الدفع وهو صحيح ثم مرض فمات كانت الهبة تامة من قبل أنها تم بالقبض وقد كان الوهاب حبسها وكان دفعه أياها كهيئة أياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت الهبة لمن يراد برثته فحدثت دونه وارث فحبسه فمات وهو غير وارث أو لاجبى كانت سواء لأن كليهما غير وارث فإذا كانت هبة لهما صححاً أو مريضاً وقبضهما الهبة وهو صحيح فإن هبة لهما جازت من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت هبة وهو مريض ثم صح ثم مات كان ذلك كقبضه أو وهو صحيح ولو كان قبضه ما هبة وهو مريض فلم يصب كانت الهبة وهو صحيح أو مريض فذلك سواء والهبة من الثلث مبداً على الوصايا لأنها عطية بتمامها جازت لها ما جازت له من مال الميراث وما لم يحل رد وكان الموهوب له شريكاً لورثته بما حل الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وما انحس أو ما تصدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف لأنه لا عمل من هذا الشيء إلا بالقبض وكل ما لا عمل إلا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف ألا ترى أن الوهاب والناسحل والمتصدق لومات قبل أن يقبض الموهوب له والمنحول والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع وكان ما لا من مال الوهاب الناسحل والمتصدق لورثته ألا ترى أن جازاً لمن أعطى هذا أن يرد على معضيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شراؤه منه ووارثاته

فإن قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مير فقد أقسرت بمال وادعت ملكه فلتقول قوله (قال) ويرأى بدفع الميراث إلى أبي أباكر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلى أبوها بضعا وماله

« الشرط في الميراث »

من كتاب الصدقات ومن كتب الطلاق ومن الأملاء على مسائل مات

(قال الشافعي) رحمه

الله وإذا عقد النكاح بألف على أن لا يهبها ألفاً فالمراسد لأن الألف ليس بتمهين ولا بحق له باشرطه أياه ولو تركه امرأة على ألف وعلى أن يعطى أبداً ألفاً كان جائزاً وله منعه وأخذها منه لأنها هبة لم تقبض أو وكالة ولو أصدقها ألفاً على أن لها أن تخرج أو على أن لا يخرجها من بلد أو على أن لا ينكح عليها أو لا يتسرى أو شرطت عليه منع ماله

أن يفعله فلها مهر مثلها
في ذلك كله فان كان
قد زادها على مهر مثلها
وزادها الشرط أبطلت
الشرط ولم أجعل لها
الزيادة لفساد عقد المهر
بالشرط ألا ترى لو اشترى
عبدا بمائة دينار ووزق
تخريقات العبد في يدي
المشتري ورضى البائع
أن يأخذ المائة ويبطل
الرق الجرم لم يكن له ذلك
لان الثمن انقص بما
لا يجوز فبطل وكانت له
قيمة العبد ولو أصدقها
دارا واشترط له أو لهما
الخيار فيها كان المهر
فاسدا (قال) ولو ضمن
نفقتها أبو الزوج عشر
سنين في كل سنة كذا لم
يجز ضمان ما لم يجب
وأنه مرة أقل ومرة
أكثر وكذلك لو قال
ضمنت لك مادا ينتبه
فلانا أو ما وجب لك
عليه لانه ضمن ما لم يكن
وما يجهل

(عفو المهر وغير ذلك)
من الجامع ومن كتاب
الصداق ومن الاملاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تعالى فنصف

منه ويرثه اباه فملكه كما كان عليه قبل خروجه من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبده في
يدي رجل بسكنى أو اجارة أو عارية فقال قد وهبت لك الدار التي في يديك وكنت قد أذنت لك في قبضه لنفسك
كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يديه فلم يحدث له منع الما وهب له حتى مات علم أنه لها
قايض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالف لهذا وذلك الصدقات المحرمات فإذا
تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يرددها القبض عما
ولا ينقص منها ترك ذلك وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجها بأمر منعها به أن يكون ملكه منها متصرفا
فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجها من ملكه خروجا لا يحل له أن يعود اليه
بحال فأشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم تخلفه الا في أن المعق يملك منفعة نفسه وكسبها وأن منفعة
هذه مملوكة لمن جعل له وذلك أنها لا تكون مالكة وانما منعنا من كتاب الآثاري هذا أنه موضوع في
غيره فإذا تكلم بالصدقة المحرمة صح ما حرر من مرض أو مرضا ثم صح فهي جائزة خارجة من ماله وإذا كان
تكلم بها مرضا ثم يصح فهي من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جاز له الوصية بالثلث ومردودة عن ترد
عنه الوصية بالثلث

(باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالزائد على الثلث وشئ يتعلق بالاجازة ولم يذ كر الربيع ترجحة تدل على الزائد على الثلث »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجوز لاحد وصية اذا
جاوز الثلث مما تركه فمن أوصى فجاوز الثلث ردت وصاياه كلها الى الثلث الا أن يتطوع الورثة فيجيزون له
ذلك فيجوز باعطائهم واذا انقطع له الورثة فأجازوا ذلك له فاعا أعطوه من أموالهم فلا يجوز في القياس
الا أن يكون يتم للعطي بما يتم به له ما ابتدأ به عطيته من أموالهم من قبضه ذلك ويرد بما رده ما ابتدأ من
أموالهم ان مات الورثة قبل أن يقبضه الموصي له (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر
بنصفه ولا آخر ربعه فلم تجز ذلك الورثة اقسما أهل الوصايا الثلث على قدر ما أوصى لهم به بجزء الثلث
ثلاثة عشر جزأ فأيأخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة ولو أجاز
الورثة اقسما جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول
نصف سدس وصيته واقتسموا المال كله كما اقتسموا الثلث حتى يكونوا سوا في العول (قال الشافعي)
ولو قال لفلان غلامي فلان ولفلان داري ووصفها ولفلان خمسمائة دينار فلم يبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

(١) قال السراج البلقيني وفي اختلاف العراقيين في آخر باب اليمن واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من
ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فان أباحنفة قال لا تجوز عليهم تلك الوصية
ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الاجازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود
وشريح وبهذا يأخذ يعني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول يجرعوا اجازتهم جائز عليهم لا يستطيعون أن
يرجعوا الى شئ منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم
وكانت اجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل
للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع بعد أن يموت فذلك جائز لهم لانهم
أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسمة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم
أجازوا ما لم يملكوه واذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع
لانهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا

الورثة وكان ذلك الثأر الوصية الثنية وكانت قيمة الغلام خمسمائة وقيمة داره ألفا والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عزل النصف وأخذ نصف وصيته فكان للوصي له بالعصا نصف الغلام وللوصي له بدار نصف دار وللوصي له بالخمسمائة مائتان وخمسون دينارا لا تجعل وصية أحد منهم أوصى له في شيء بعينه إلا فيما أوصى له به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة فان قال الورثة لا نسلم له من الدار إلا ما لمنا قبل له نلت الدار شريك لكم بها إن شاء رستم اتسستم ويضرب بعينه سدس الدار الذي يار له من وصيته في مال الميت يكون شريككم به وهكذا العبد وكل ما أوصى له به بعينه فلم تسلم له الورثة والله تعالى الموفق (١)

(باب الوصية في الدار والشيء بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بدار فقال داري التي كذا أو وصفها وصية لفلان فالدار له بجميع بنائها ومائت فيها من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب ليست بثابتة في البناء ولا لبن ولا حجارة ولا أجر لم يبن به لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به فيكون عمارة الدار ثابتة فيها ولو أوصى له بالدار فأنه دمت في حياة الموصي لم يكن له ما أنهدم من الدار وكان له ما بقي لم ينهدم من الدار ومائت فيها لم ينهدم منها من خشب وأبواب وغيره ولو جاء عليها أسيل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوأوصى له بعد فمات أو أعور أو نقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به قد ذهب وهكذا كل ما أوصى له به بعينه فهلاك أو نقص وهكذا الوأوصى له بشيء فاستحق على الموصي شيء بشراء أو هبة أو غصب بطلت الوصية لأنه أوصى له بما لا يملك

(باب الوصية بشيء بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بعبد فقال له غلامي البربري أو غلامي الحبشي أو نسبه إلى جنس من الأجناس وسماه باسمه ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز ولو زاد فوصفه وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتختلف صفته بصفته كان جائزا « قال الربيع » أخاف أن يكون هذا غلطاً من الكتاب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب فيها عندي أنه أن وافق اسمه أنه أن أوصى له بغلام وسماه باسمه وجنسه ووصفه فوجدناه غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه مخالف لصفته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فأصبنا ذلك الاسم والجنس أسود قصير اسبح الوجه لم نجعله له (قال الشافعي) ولو كان سماه باسمه ونسبه إلى جنسه فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسمهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفة ولم تثبت اليهودية لهما أراد « قال الربيع » ففيهما قولان أحدهما أن الشهادة باطلة إذا لم يثبتوا العبد بعينه كالمشهد والرجل على رجل أن له هذا العبد أو هذه الجارية أن الشهادة باطلة لأنهم لم يثبتوا العبد بعينه والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدين

(١) وفي اختلاف العراقيين في آخر باب الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لثلاث ماله لرجل وبمائة لا خروء ذلك الورثة كله إلى الثلث فان أباح حصة كان يقول الثلث بينهم ما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من الثلث وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهم ما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم وبهذا يأخذ يعني أبابوسف

سافر ستة إلا أن يعثرون أو يعثر الذي بيده عند النكاح (قال) والذي بيده عقدة النكاح الزوج وذلك أنه إنما يعفو من ملك فجعل ليا بما وجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل له أن يعفو بأن يتم لها الصداق وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الذي بيده عقدة النكاح الزوج وهو قول شريح وسعيد بن جبير وروى عن ابن المسيب وهو قول مجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أوصى رجل لرجل بدار فقال داري التي كذا أو وصفها وصية لفلان فالدار له بجميع بنائها ومائت فيها من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب ليست بثابتة في البناء ولا لبن ولا حجارة ولا أجر لم يبن به لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به فيكون عمارة الدار ثابتة فيها ولو أوصى له بالدار فأنه دمت في حياة الموصي لم يكن له ما أنهدم من الدار وكان له ما بقي لم ينهدم من الدار ومائت فيها لم ينهدم منها من خشب وأبواب وغيره ولو جاء عليها أسيل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوأوصى له بعد فمات أو أعور أو نقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به قد ذهب وهكذا كل ما أوصى له به بعينه فهلاك أو نقص وهكذا الوأوصى له بشيء فاستحق على الموصي شيء بشراء أو هبة أو غصب بطلت الوصية لأنه أوصى له بما لا يملك

وهما موقوفان بين الورثة والموصى له حتى يصلحوا الا نأخذ عرفنا أن له أحدهما وان كان بغير عينه (١)

(باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المرض مرضان فكل مرض كان الاغلب منه أن الموت مخوف منه فعطية المريض فيه ان مات في حكم الوصايا وكل مرض كان الاغلب منه أنه غير مخوف فعطية المريض فيه كعطية الصحيح وان مات منه فأما المرض الذي الاغلب منه أن الموت مخوف منه فكل حتى بدأت بصاحبها حتى جهده أي حتى كانت ثم اذا تطاولت فكلها مخوف الا الربع فانها اذا استمرت بصاحبها ربعا كان الاغلب فيها أنها غير مخوفة فما أعطى الذي استمرت به حتى الربع وهو في حيا فهو كعطية الصحيح وما أعطى من به حتى غير ربع فعطية مريض فان كان مع الربع غيرهما من الابعاج وكان ذلك الوجع مخوفا فعطية كعطية المريض ما لم يبرأ من ذلك الوجع وذلك مثل البرسام والراف الدائم وذات الجنب والخاصرة والقولنج وما أشبه هذا وكل واحد من هذا انفرده فهو مرض مخوف واذا ابتدأ البطن بالرجل فأصابه يوما أو يومين لا يأتي فيه دم ولا شيء غير ما يخرج من الخلاء لم يكن مخوفا فان استمر به بعد يومين حتى يجمله أو ينعسه يوما أو يكون مخترقا فهو مخوف وان لم يكن البطن مخترقا وكان معه زحيرا أو تقطيع فهو مخوف (قال) وما أشكل من هذا أن يخلص بين مخوفه وغير مخوفه سئل عنه أهل العلم به فان قالوا هو مخوف لم يخرج عطية اذا مات الامن ثلثه وان قالوا لا يكون مخوفا جازت عطية جواز عطية الصحيح ومن ساوره الدم حتى تغير عقله أو تغلبه وان لم يتغير عقله أو المرار فهو في حاله تلك مخوف عليه وان تطاول به كان كذلك ومن ساوره البلعغم كان مخوفا عليه في حال مساورته فان استمر به فالج فالاغلب أن الفالج يتطاول به وأنه غير مخوف المعالجة وكذلك ان أصابه سل فالاغلب أن السل يتطاول وهو غير مخوف المعالجة ولو أصابه طاعون فهذا مخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ومن أنفذه الجراح حتى تصل منه الى جوف فهو مخوف عليه ومن أصابه من الجراح ما لا يصل منه الى مقتل فان كان لا يحجم عليها ولا يجلس لها ولا يغلبه لها وجع ولا يصيبه فيها ضربان ولا أدى ولم يأكل ويرم فهذا غير مخوف وان أصابه بعض هذا فهو مخوف (قال الشافعي) ثم جميع الابعاج التي لم تسم على ما وصفت يسئل عنها أهل العلم بها فان قالوا مخوفة فعطية المعطى عطية مريض وان قالوا غير مخوفة فعطية عطية صحيح وأقل ما يكون في المسئلة عن ذلك والشهادة به شاهدان ذوو عدل

(باب عطية الحامل وغيرها من يخاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز عطية الحامل حتى يضر بها المطلق لولاد أو اسقاط فتكون تلك حال خوف عليها الآن يكون بها مرض غير الحمل مما لو أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض واذا ولدت الحامل فان كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقية طلق أو أمر مخوف فعطيتها عطية مريض وان لم يكن بها من ذلك شيء فعطيتها عطية صحيح (قال الشافعي) فان ضربت المرأة أو الرجل بسياط

(١) زاد السراج البلقيني في نسخته ما نصه

(باب الوصية بالغلة للدار أو ثمرة البستان أو خدمة العبد) وليس في التراجم وقد ذكر حكمه في اختلاف العراقيين في باب اليمين فقال رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل الرجل بغلة دار أو ثمرة بستان والثلث يحتمله فذلك جائز واذا أوصى له بخدمة عبد أو الثلث يحتمل العبد فذلك جائز وان لم يحتمل الثلث العبد جاز ولزمه ما حمل الثلث ورد ما لم يحتمل هذا ما ذكره هناك

تقبضه لان هبتها له
ابرايم كاستهلا كها
اياها لو هبته لغيره فبأي
شيء يرجع عليها فيما
صار اليه (قال) وكذلك
ان أعطاهما نصفه ثم
وهبته له النصف الآخر
ثم طلقها لم يرجع بشيء
ولا أعلم قولاً غير هذا الا
أن يقول قائل هبتها له
كهبته لغيره والاول
عندنا أحسن والله أعلم
ولكل وجه (قال
المرئي) والاحسن أولى
به من الذي ليس بأحسن
والقياس عندي على
قوله ما قال في كتاب
الاملاء اذا وهبته له
النصف أن يرجع
عليها بنصف ما بقي
(قال الشافعي) رحمه
الله وان خالعه بشيء
مما عليه من المهر فابقى
فعليه نصفه (قال
المرئي) هذا أشبه بقوله
لان النصف مشاع فيما
قبضت وبقي (قال) فأما
في الصداق غير المسمى
أو الفاسد فالبراءة في
ذلك باطلة لانها أبرأته
مما لا تعلم (قال) ولو
قبضت الفاسد ثم رده
عليه كانت البراءة باطلة
ولها مهر مثلها الآن

(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز)

فيه وأخذت الصداق
من زوجها فاذا دخلت
دفعته اليها وجعلت
لها النفقة اذا قالوا
ندفعها اليه اذا دفع
الصداق البناء وان
كانت نصوا أجبرت
على الدخول الا أن يكون
من مرض لا يجامع
فيه مثلها فتأمل وان
أفضاها فلم تلتمس فعليه
ديتها ولها المهر كاملا
ولها منعه أن يصيبها
حتى تبرأ البرء الذي ان
عاد لم ينكأها ولم يزد
في جرحها والقول في
ذلك قولها فان دخلت
عليه فلم يصح حتى
طلقها فله نصف المهر
لقول الله تعالى وان

طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف
ما فرضتم فان احتج
محتج بالانحراف عن عمر
رضي الله عنه في اغلاق
الباب وارضاء الستر
أنه يوجب المهر فن
قول عمر ما ذنبهن لوجاء
العجز من قبلكم فأخبر
أنه يجب اذا خلعت بينه

(١) كذا في النسخ
وتأمل كسبه معجزة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أراد الرجل أن يوصي لوارث فقال للورثة اني أريد أن أوصي بثلثي
لفلان واري فان أجزتم ذلك فعلت وان لم تجزوا أوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فأشهدوا له على أنفسهم
بأن قد أجازوا له جميع ما أوصى له وعلموه ثم مات فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يجيزوه لان في ذلك
صدقا وفاء بوعده وبعدا من غدر وطاعة لأيت وبر للحي فان لم يفعلوا لم يجبرهم الحاكم على اجازته ولم يخرج
ثالث مال الميت في شيء اذا لم يخرج له هو فيه وذلك أن اجازته موه قبل أن يموت الميت لا يلزمهم بها حكم من
قبل أنهم أجازوا ما ليس لهم الا ترى أنهم قد يكونون ثلاثة وانسين وواحد افتحدث له أولاد أكثر منهم
فيكونون أجازوا كل الثلث وانما لهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يجبرهم ويموتون قبله فلا يكونون أجازوا
في واحد من الحاليين في شيء يملكونه بحال وان أكثر أحوالهم فيه أنهم لا يملكونه أبدا الا بعد ما يموت
اولا ترى أنهم لو أجازوا لوارث كان الذي أجزت له الوصية قد يموت قبل الموصي فلو كان ملك الوصية
بوصية الميت واجازتهم ملكها كان لم يملكها ولا شيئا من مال الميت الا بعونه وبقائه بعده فكذلك الذين
أجازوا له الوصية أجازوها فيما لا يملكون وفيما قد لا يملكونه أبدا (قال) وهكذا الواستأذنهم فيما يجازون الثلث
من وصيته فأذنوا له به وهكذا الوفا لرجل منهم ميراثي منك لآخي فلان أولبني فلان لم يكن له لانه أعطاء
ماله ملك وهكذا الواستأذنهم في عتق عبيده فاعتقهم بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم رد من
لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله أن يجيزوه ولكنه لو أوصى لوارث بوصية فقال فان أجازها الورثة
والافهي لفلان رجل أجنبي أوفى سنبل الله أوفى شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال ان أجازها
الورثة جازت وان ردوها فذلك لهم وعليهم أن ينفذوها لمن أوصى له بها ان لم تجزها الورثة لانها وصية
لغير وارث وكذلك لو أوصى بوصية لرجل فقال فان مات قبلي فأوصيت له بفلان فأت قبله كانت
الوصية لفلان وكذلك لو قال لفلان ثلثي الا أن يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فهو له جاز ذلك
على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أوصى الميت لمن لا تجوز له وصيته من وارث أو غيره
أو بما لا تجوز به مما جاز للثلاث فأت وقد علموا ما أوصى به وترك فقالوا قد أجزنا ما صنع فيها قولان
أحدهما أن قولهم بعد علمهم وقصمهم ميراثه لهم قد أجزنا ما صنع جائز لمن أجازوه له كهفته لو دفعوه اليه
من أيديهم ولا سبيل لهم في الرجوع فيه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت مخالفة عطايا
الاحياء التي لا تجوز الا قبض من قبل أن تعطىها فمات ولا يكون مالها كفايا لثالثي يخرج منه من يديه
وانما هي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقوله في وصيته ثبت لاهل الوصية فيما يجوز لهم ثبت
لهم ما ثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا فجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فاما قطعوا حقوقهم من
مواريثهم عما أوصى به الميت (١) مضى على ما فعل منه جائز له جواز ما فعل مما لم يردوه وليس ما أجازوا لاهل
الوصايا بشيء في أيديهم فيخرجونه اليهم انما هو شيء لم يصير اليهم الا بسبب الميت واذا سلموا حقوقهم سلم
ذلك لمن سلموه له كايرون من الدين والدعوى فيبرأ منها من أبرؤه ويرون من حقوقهم من الشفعة فتقطع
حقوقهم فيها ولهذا وجه محتمل والقول الثاني أن يقول مات له الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك
نقله الله تعالى اليهم فكيف توفيه في أيديهم وغير كينوته سواء واجازتهم ما صنع الميت هبة منهم لمن وهبوه له
فن دفعوه اليه جاز له ولهم الرجوع ما لم يدفعوه كما تكون لهم أموال ودائع في أيدي غيرهم فيهبون منها

الشيء لغيرهم فلا تنه الهبة إلا بالقبض ولهذا وجه محتمل والله تعالى أعلم وإن قالوا أجزأنا ما صنع ولا تعلمه وكنا نراه يسير النبي في الوجهين جميعاً أن يقال أجزأنا ما صنعنا وحلفوا ما أجزأتموه إلا وأنتم ترونه هكذا ثم لهم الرجوع فيما بيني وكذلك أن كانوا غيباً وإن أقيمت عليهم البيعة بأنهم علموا جازت عليهم في قول من أجاز أجزأتهم بغير قبض وإنما يجوز عليهم إذا أوصى بثلثي ماله أو بماله كله أو بمجرة معلوم منه أن علموا كم تركه كأن أوصى بشيء اسمه فقال لفلان كذا وكذا ديناراً ولفلان عبدى فلان ولفلان من ابلى كذا وكذا فقالوا قد أجزأنا له ذلك ثم قالوا انما أجزأنا ذلك ونحن نراه يجاوز الثلث يسيراً لا ناقد عهد ناله مالا ولم نجد له أو عهدناه غير ذي دين فوجدناه عليه ديناً ففيه قولان أحدهما أن يقال هذا يلزمهم في قول من أجاز أجزأتهم لأنهم أجازوا ما يعرفون وما لا يعرفون وما لا يعذرون بجهالتهم والآخرون أن لهم أن يحلفوا ويردوا لأن هذا انما يجوز من مال الميت ويقال لهم إذا حلفوا أجزأنا منه ما كنتم ترونه يجاوز الثلث سدساً كان أو ربعاً أو أقل أو أكثر

(باب اختلاف الورثة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أجاز بعض الورثة فيما تزم الإجازة فيه ولم يجز بعضهم جاز في حصة من أجاز ما أجاز كان الورثة كانوا اثنين فيجب للموصى له نصف ما أوصى له به مما جاوز الثلث (قال الشافعي) ولو كان في الورثة صغير أو بالغ محجور عليه أو معتوم لم يجز على واحد من هؤلاء أن يجزى في نصيبه بشيء جاوز الثلث من الوصية ولم يكن لولي واحد من هؤلاء أن يجزى ذلك في نصيبه ولو أجاز ذلك في ماله كان ضامناً له في ماله وإن وجد في يدي من أجزأه أخذ من يديه وكان الولي أن يتبع من أعطاه إياه بما أعطى منه لأنه أعطاه مالا لا ثلثاً

(الوصية للقربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي لقرباتي أو لذوي قرباتي أو لرحمي أو لذوي رحمي أو لأرحامي أو لأقربائي أو أقربائي فذلك كله سواء والقربة من قبل الأم والأب في الوصية سواء وأقرب قرابته وأبعدهم منه في الوصية سواء والذكر والأنثى والغني والفقير والصغير والكبير لأنهم أعطوا باسم القربة فاسم القربة يلزمهم معاً كما أعطى من شهد القتال باسم الحضور وإذا كان الرجل من قبيلة من قريش فأوصى في قرابته فلا يجوز إذا كان كل من يعرف نسبه الآن يكون بينه وبين من يلقاه إلى أب وإن بعد قرابة فإذا كان المعروف عند العامة أن من قال من قريش لقرباتي لا يراد جميع قريش ولا من هو أبعد منهم ومن قال لقرباتي لا يراد أقرب الناس أو ذوى قرابة أبعد منه بأب وإن كان قريباً صير إلى المعروف من قول العامة ذوى قرباتي فينظر إلى القبيلة التي ينسب إليها فيقال من بنى عبد مناف ثم يقال قد تفرق بنو عبد مناف فمن أبيهم فيقال من بنى المطلب فيقال أيتيم بنو المطلب قيل نعم هم قبائل فمن أبيهم قيل من بنى عبد زيد بن هاشم بن المطلب فيقال أيتيم هؤلاء قيل نعم هم قبائل قيل فمن أبيهم قيل من بنى عبيد بن عبد زيد قيل أيتيم هؤلاء قيل نعم هم بنو السائب بن عبيد بن عبد زيد قيل وبنو شافع وبنو علي وبنو عباس وكل هؤلاء من بنى السائب فإن قيل أيتيم هؤلاء قيل نعم كل بطن من هؤلاء يميز عن صاحبه فإذا كان من آل شافع فيقال لقرباته فهو لآل شافع دون آل علي وآل عباس وذلك أن كل هؤلاء يميزون ظاهراً التمييز من البطن الآخر يعرف ذلك منهم إذا قصدوا آباءهم دون الشعوب والقبائل في آبائهم وفي تناسرهم وتناكحهم ويحول بعضهم لبعض على هؤلاء الذين معهم ولو قال ثلث مالي لأقرب قرباتي أو لأدنى قرباتي أو لأصق قرباتي كان هذا كله سواء ونظرنا إلى أقرب الناس

وبين نسبها كرجوب النمن بالقبض وإن لم يعلق باباً ولم ير خستراً (قإن) وسواء طال مقامه معها أو قصر لا يجب المهر والعدة إلا بالميسر نفسه (قال المزني) رحمه الله قد جاء عن ابن مسعود وابن عباس معني ما قال الشافعي وهو ظاهر القرآن

(باب المنعة) من كتاب الطلاق قديم وجد

(قال الشافعي) رحمه الله جعل الله المنعة

للطلقات وقال ابن عمر

لكل مطلقة منعة إلا

التي فرض لها ولم يدخل

بها فحبسها نصف المهر

(قال) فالمنعة على كل

زوج طلق ولكل زوجة

إذا كان الفراق من

قبله أو يتمه مثل أن

يطلق أو يخالغ أو يخالغ

أو يفارق وإذا كان

الفراق من قبله فلا

منعة لها ولا مهر أيضاً

لأنها ليست بمطلقة

وكذلك إذا كانت أمة

فباعها سيدها من

زوجها فهو أفسد

النكاح ببيعها إياها منه

فأما الملاعنة فان ذاك
منه ومنها ولانه ان شاء
أمسكها فهي كالملقة
وأما امرأه العنين فلو
شاءت أقامت معه ولها
عندي متعة والله أعلم
(قال المزني) رحمه الله
هذا عندى غلط عليه
وقياس قوله لاحق لها
لان الفراق من قبلها
دونه

(الولاية والنثر)
من كتاب الطلاق املاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله الولاية التي تعرف
وليمة العرس وكل دعوه
على إيمالة أو نفاس أو
ختان أو حادث سرور
فدعى اليها رجل فاسم
الوليمة يقع عليها ولا
أرخص في تركها ومن
تركها لم يبن لي أنه عاص
كايين لي في وليمة العرس
لاني لا أعلم أن النبي
صلى الله عليه وسلم ترك
الوليمة على عرس ولا
أعلمه أو لم على غيره وأولم

(١) قوله ومن أوصى
له كذا في التسخ واعلمه
محرف عن قد وتأمل
كتبه معجحه

منه رجسا من قبل أبيه وأمه فأعطيناه إياه ولم نعطه غيره ممن هو أبعد منه كما نأوجد ناله عمن وخالين
وبني عم وبني خال وأعطيناه المال عميه وخاليه سواء بينهم دون بني العم والخال لانهم يلقونه عند أبيه
وأمه قبل بني عمه وخاله وهكذا لو وجد ناله اخوة لأب واخلوة لأم وعين وخالين أعطيناه المال اخوته لأبيه
واخوته لأمه دون عميه وخاليه لانهم يلقونه عند أبيه وأمه الا الذين قبل عميه وخاليه ولو كان مع الاخوة
للأب والاخلوة للأم اخوة لأب وأم كان المال لهم دون الاخوة للأب والاخلوة للأم لانا اذا عددنا القرابة من
قبل الأب والأم سواء جتمع الاخوة للأب والأب والام كانوا أقرب بالميت ولو كان مع الاخوة للأب
والأم ولد ولد متفصل لا يرث كان المال له دون الاخوة لانه ابن نفسه وابن نفسه أقرب اليه من ابن أبيه
ولو كان مع ولد الولد المتفصل جده كان الولد أولى منه وان كان جده أدنى (قال) ولو كان مع الاخوة للأب
أو الأم جده كان الاخوة أولى من الجد في قول من قال الاخوة أولى بولاء الموالى من الجد لانهم أقرب منه
وأنتهم يلقون الميت قبل أن يصير الميت الى الجد ولو قال في هذا كله نلت مالي لجماعة من قرابتي فان كان
أقرب الناس به ثلاثة فصاعدا فهو لهم وسواء كانوا رجلا أو نساء وان كانوا اثنين ثم الذين يلونهم واحد
أو أكثر كان للأثنين الثلثان من الثلث وللواحد فأكثر ما بقى من الثلث وان كانوا واحدا فله ثلث الثلث
ولن يلبه من قرابته ان كانوا اثنين فصاعدا ثلثا الثلث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة
واحد أخذ كل واحد منهم ثلث الثلث وأخذ الذين يلونهم في القرابة واحدا أو أكثر الثلث الباقي سواء بينهم

(باب الوصية لمافي البطن والوصية بما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الوصية بما في البطن ولمافي البطن اذا كان مخلوقا يوم وقعت الوصية
ثم يخرج حيا فلو قال رجل مافي بطن جاريتي فلانة لفلان ثم توفي فولدت جاريته لأقل من ستة أشهر من
يوم تكلم بالوصية كان لمن أوصى له به وان ولدت لستة أشهر فأكثر لم يكن له لانه قد يحدث الحمل فيكون
الحمل الحادث غير الذي أوصى به ولو قال ولد جاريتي أو جاريتي أو عبد بعينه وصية لمافي بطن فلانة امرأة
يسمى بعينها فان ولدت تلك المرأة لأقل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية فالوصية جائزة وان ولدت لستة
أشهر من يوم تكلم بالوصية فأكثر فالوصية مردودة لانه قد يحدث حمل بعد الوصية فيكون غير ما أوصى له
وان كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بهم كلها جائزة لمن
أوصى لهم به وان كان الحمل الذي أوصى له غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم سواء على العدد
وان مات الموصي قبل أن تلد التي أوصى للحملها وقفت الوصية حتى تلد فاذا ولدت لأقل من ستة أشهر كانت
الوصية له

(باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن أوصى فقال ان مت من مرضي هذا فلان لعبد له حر ولفلان كذا
وصية وينصدق عني بكذا ثم صح من مرضه الذي أوصى فيه ثم مات بعده بقاء أو من مرض غير ذلك المرض
بطلت تلك الوصية لانه أوصى الى أجل (١) ومن أوصى له وأعتق على شرط لم يكن وكذلك اذا حدث في وصيته
حدث فقال ان مت في عامي هذا أو في مرضي هذا أفات من مرض سواء بطل فان أبهم هذا كله وقال هذه
وصيتي مالم أعيرها فهو كما قال وهي وصيته مالم يغيرها ولكنه لو قال هذا وأشهد أن وصيته هذه ثابتة مالم
يغيرها كانت وصيته نافذة (قال الشافعي) وان أوصى فقال ان حدث بي حدث الموت وصية مرضلة
ولم يحدد لها حدا أو قال متى حدث بي حدث الموت أو متى مت فوصيته ثابتة ينفذ جميع ما فيها ما جاز له متى
مات مالم يغيرها

(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين الآية الى المتقين وقال عز وجل في آي الموارث ولا يوهى لعل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وذ كرم من ورث جل ثناؤه في آي من كتابه (قال الشافعي) واحتمل اجماع أمر الله تعالى بالوصية للوالدين والاقرين معنيين أحدهما أن يكون للوالدين والاقرين بين الامران معا فيكون على الموصي أن يوصي لهم ف يأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث ف يأخذون به واحتمل أن يكون الامر بالوصية نزل ناسخا لان تكون الوصية لهم ثابتة فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والاقرين الوارثين منسوخة بآي الموارث من وجهين أحدهما أخبار ليست بمتمصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الخوازين منها أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الاحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره يشبه هذا الوجه ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى ثم نعلم أهل العلم في البلدان اختلافوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث واحتمل اذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو أوصى لهم لم تجز الوصية وبهمذا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم أهل العلم اختلفوا فيه يدل على هذا وان كان يحتمل أن يكون وجوبها منسوخا واذا أوصى لهم جاز واذا أوصى للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا وانما أخذوا باعطاء الورثة لهم ماله لا نأخذ بأصلنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وسمى معهم الاقرين جلة فلما كان الوالدان وارثين قسنا عليهم كل وارث وكذلك أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الاقربون ورثة وغير ورثة أبطلنا الوصية للورثة من الاقرين بالنص والقياس والخبر ألا لا وصية لوارث وأجزا الوصية للاقربين وغير الورثة من كان فالأصل في الوصايا ما نزل في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم أعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه في أن ينظر الى الوصايا فاذا كانت لمن يرث الميت أبطلتها وان كانت لمن لا يرثه أجزتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندى والله تعالى أعلم فيما وصفت من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان مال لم يعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه أنه انما يمنع الورثة الوصايا بالثلاث أخذوا مال الميت من وجهين وذلك أن مات ترك المتوفى يؤخذ بعير أو وصية فلما كان حكمهما مختلفين لم يجز أن يجمع لواحدهما الحكمان المختلفان في حكم واحد وحال واحدة كالأبجوز أن يعطى بالشئ وضد الشئ ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهب ذاهب الى أن يقول انما تجز الوصية للوارث من قبل تهمة الموصي لان يكون يحايى وارثه ببعض ماله فلولا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فيمن ذهب الى هذا المذهب عندى والله أعلم للجواب موضع لان من خفي عليه هذا حتى لا يبين له الخطأ فيه كان شبيها أن لا يفرق بين الشئ وضد الشئ فان قال قائل فأن هذا قيل له ان شاء الله تعالى رأيت امرأ من العرب عصبته يلقونه بعد ثلاثين أباق قتل أباء عصبته آباءه وقتلهم آباءه وبلغوا غاية العداوة بينهم بنسائل الدماء وانتهاك المحارم والقطيعة والنفي من الانساب في الاشعار وغيرها وما كان هو يظن ما صنع بآبائه ويعدى عصبته عليه غاية العداوة ويذل ماله في أن يسفل دماءهم وكان من عصبته الذين يرثونه من قتل أبويه فأوصى من مرضه لهؤلاء القتل وهم ورثته مع غيرهم من عصبته كان الوارث معهم في حال عداوتهم أو كان له سلماء برأوه واصلا وبذلك كان آباؤهما أتجوز الوصية لاعدائهم وهولاءيتهم فيهم فان قال لا قيل وكذلك لو كان من الموالى فكان مواله قد بلغوا بآبائه ما بلغ بهم وبأبيهم ما وصفت من حال القريب فأوصى لورثته من مواليه ومعهم ابنته أتجوز الوصية لهم وهو

على صفة رضى الله عنها في سفر يسويق وتم وقال لعبد الرحمن أولم ولو بشاة (قال) وان كان المدعو صائما أجاب الدعوة وبرك وانصرف وليس يحتم أن يأكل وأحب لو فعل وقد دعى ابن عمر رضى الله عنهما بجلس ووضع الطعام فديده وقال خذوا باسم الله ثم قبض يده وقال انى صائم (قال) فان كان فيها المعصية من المسكر أو الخمر أو ما أشبهه من المعاصي الظاهرة نهاهم فان نحو ذلك عنه والام أحب له أن يجلس فان علم ذلك عندهم لم أحب له أن يجيب فان رأى صوراً ذات أرواح لم يدخل ان كانت منصوبة وان كانت توطأ فلا بأس فان كان صور الشجر فلا بأس وأحب أن يجيب أخاه وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى الى ذراع لقبلت ولو دعيت الى كراع لأجبت (وقال) في ثرا الجوز واللوز والسكر في العرس لورثه كان أحب الى

وأنتهم إذا بدوا ما ياب الحق عليهم أخذوا بملك وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقتل ولا يتجسرا وبذلك أوصى
صلى الله عليه وسلم ودعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخرى بنى العجلان ثم قال انظروا فإن
جاءت به كذا فهو الذي يتهمه فباتت على النعت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهروا الذي
يتهمه به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمر دليين لا ما حكم الله ولم يستعمل عليهما الدلالة البينة
التي لا تكون دلالة بين منها وذلك خبره أن يكون الرائد ثم جاء الرائد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تبطل
حكم الأركان من الذرائع في البيوع وغيرهما من حكم الأركان فأعظم ما فيها وصفت من الحكم بالازكان
خلاف ما أمر الله عز وجل به أن يتحكم بين عباد من انشأوا وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
تمت من حكم بالازكان أن اختلفت أقاويله فيه حتى لم يكن آثما بخلافه ما وصفت من الكتاب والسنة
كان ينبغي أن تكون أكثر أو أقل متروكة عليه لفنعه مذهبه فيها وذلك أنه يركن في الشيء الحلال فيحرمه
ثم يأتي ما هو أولى أن يحرمه منه أن كان له التحريم بالازكان فلا يحرمه فان قال قائل ومثل ماذا من
اليوع قيل أرأيت رجلا اشتري فرسا على أنه عقوق فان قال لا يجوز البيع لان ما في بطنه ما يغيب
غير مخفون بصفته عليه قيل له وكذلك لو اشتراها وما في بطنه ما يدنار فان قال نعم قيل أرأيت اذا
كان المتبايعان بصيرين فقالا هذه الفرس تسوي خمسة دنانير ان كانت غير عقوق وعشرة ان كانت عقوقا
فأما أخذها منك بعشرة ولولا أنها عند عقوق لم أزدك على خمسة ولكنها لا تسترط معها عقوقا لافساد
البيع فان قال هذا البيع يجوز لان الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ونيتهم ما معا واطهارهما
الزيادة لما في البطن لا يفسد البيع اذ لم تعقد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بالنية قيل
له ان شاء الله تعالى وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ فان قال نعم قيل وان كان أعزب أو أهلا فان
قال نعم قيل فان أراد أن ينكح امرأته ونوى أن لا يجلسها الا يوما أو عشرة انما أراد أن يقضي منها وطرا
وكذلك نيت هي منه غير أنهم ما عقدا النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يحل قيل له ولم تفسده
بالنية اذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له ان شاء الله تعالى فهل تجب في البيوع شيئا من الذرائع أو في
النكاح شيئا من الذرائع تفسده ببعاء أو نكاحا أولى أن تفسده البيوع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت
وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت فاذا لم تفسد ببعاء ولا نكاحا بنية يتصادق عليها المتبايعان
والمناكح انما كانت نيتهم ما طاهرة قبل العقد ومعه وبعده وقلت لا أفسد واحد منهما لان عقد البيع
وعقد النكاح وقع على صحة النية لا تصنع شيئا وليس معها كلام فالنية اذا لم يكن معها كلام أولى أن
لا تصنع شيئا يفسده بيع ولا نكاح (قال الشافعي) واذا لم يفسد على المتبايعين نيتهم أو كلامهما فكيف
أفسدت عليهما بان أركنت عليهما أنهما ما نوي أو أحدهما شيئا والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح بازكانك
أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع أو النكاح فسد فان قال ومثل ماذا قال قيل له مثل قولك والله
تعالى الموفق

(باب تفريع الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لو ارث من ملك مال
ومنفعة بوجه من الوجوه لم تجز الوصية لو ارث بأى هذا كان
(الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي واذا استأذن الرجل أن يوصي لو ارث في صحة منه
أو مرض فأنذره أو لم يأنذره فذلك سواء فان وفواله كان خيرا لهم وأتق الله عز ذكره وأحسن في الاحدونه
أن يحيزوه فان لم يفعلوا لم يكن للحاكم أن يجبرهم على شيء منه وذلك بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن

الميراث في ما ياب الحق عليهم أخذوا بملك وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقتل ولا يتجسرا وبذلك أوصى
صلى الله عليه وسلم ودعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخرى بنى العجلان ثم قال انظروا فإن
جاءت به كذا فهو الذي يتهمه فباتت على النعت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهروا الذي
يتهمه به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمر دليين لا ما حكم الله ولم يستعمل عليهما الدلالة البينة
التي لا تكون دلالة بين منها وذلك خبره أن يكون الرائد ثم جاء الرائد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تبطل
حكم الأركان من الذرائع في البيوع وغيرهما من حكم الأركان فأعظم ما فيها وصفت من الحكم بالازكان
خلاف ما أمر الله عز وجل به أن يتحكم بين عباد من انشأوا وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
تمت من حكم بالازكان أن اختلفت أقاويله فيه حتى لم يكن آثما بخلافه ما وصفت من الكتاب والسنة
كان ينبغي أن تكون أكثر أو أقل متروكة عليه لفنعه مذهبه فيها وذلك أنه يركن في الشيء الحلال فيحرمه
ثم يأتي ما هو أولى أن يحرمه منه أن كان له التحريم بالازكان فلا يحرمه فان قال قائل ومثل ماذا من
اليوع قيل أرأيت رجلا اشتري فرسا على أنه عقوق فان قال لا يجوز البيع لان ما في بطنه ما يغيب
غير مخفون بصفته عليه قيل له وكذلك لو اشتراها وما في بطنه ما يدنار فان قال نعم قيل أرأيت اذا
كان المتبايعان بصيرين فقالا هذه الفرس تسوي خمسة دنانير ان كانت غير عقوق وعشرة ان كانت عقوقا
فأما أخذها منك بعشرة ولولا أنها عند عقوق لم أزدك على خمسة ولكنها لا تسترط معها عقوقا لافساد
البيع فان قال هذا البيع يجوز لان الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ونيتهم ما معا واطهارهما
الزيادة لما في البطن لا يفسد البيع اذ لم تعقد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بالنية قيل
له ان شاء الله تعالى وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ فان قال نعم قيل وان كان أعزب أو أهلا فان
قال نعم قيل فان أراد أن ينكح امرأته ونوى أن لا يجلسها الا يوما أو عشرة انما أراد أن يقضي منها وطرا
وكذلك نيت هي منه غير أنهم ما عقدا النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يحل قيل له ولم تفسده
بالنية اذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له ان شاء الله تعالى فهل تجب في البيوع شيئا من الذرائع أو في
النكاح شيئا من الذرائع تفسده ببعاء أو نكاحا أولى أن تفسده البيوع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت
وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت فاذا لم تفسد ببعاء ولا نكاحا بنية يتصادق عليها المتبايعان
والمناكح انما كانت نيتهم ما طاهرة قبل العقد ومعه وبعده وقلت لا أفسد واحد منهما لان عقد البيع
وعقد النكاح وقع على صحة النية لا تصنع شيئا وليس معها كلام فالنية اذا لم يكن معها كلام أولى أن
لا تصنع شيئا يفسده بيع ولا نكاح (قال الشافعي) واذا لم يفسد على المتبايعين نيتهم أو كلامهما فكيف
أفسدت عليهما بان أركنت عليهما أنهما ما نوي أو أحدهما شيئا والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح بازكانك
أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع أو النكاح فسد فان قال ومثل ماذا قال قيل له مثل قولك والله
تعالى الموفق

وبلغنا أنه كان يطاق
 بدتمولا في مرضه على
 نسانته حتى حالته (قال)
 وعاد القسم الليل
 لانه سكن فنان
 أروا جالنا كنوا اليها
 فان كان عند الرجل
 حرائر مسلمات وذميات
 فهن في القسم سواء
 (قال) ويقسم للمرأة
 ليلتين وللامة ليلة اذا
 خلى المولى بينه وبينها
 في ليلتها ويومها ولا امة
 أن تحمله من قسمها
 دون المولى ولا يجامع
 المرأة في غير يومها ولا
 يدخل في الليل على
 التي لم يقسم لها (قال)
 ولا بأس أن يدخل
 عليها بالنهار في حاجة
 ويعودها في مرضها في
 ليلة غيرها فاذا انقلت
 فلا بأس أن يقيم عندها
 حتى تخف أو تموت
 ثم يوفي من بقي من
 نسائه مثل ما أقام
 عندها وان أراد أن
 يقسم ليلتين ليلتين
 أو ثلاثا فلا بأس أن كان ذلك
 له أو كره مجاوزة الثلاث
 ويقسم للريضة
 والزرقاء والحائض
 والنفساء ولتي آلى أو
 ظاخر منها ولا يقربها

شهادة المحدث ولا يجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل
 شهادتك أو ان تبت قبلت شهادتك قال سفيان بن عيينة الذي أخبره فقلت ثم نسبته وشككت
 فيه فلما سألنا من حضر فقال لعمرو بن قيس شوسع بن المسيب فقلت له شككت فيما قال
 فقال لا شوسع بن المسيب غير شك (قال الشافعي) وكثيرا ما سمعته يتذنه فيسبى سعيدا وكثيرا ما سمعته
 يقول عن سعيد أن شاء الله تعالى وقد روى غيره من أهل الحفظ عن سعيد ليس فيه شك وزاد فيه أن عمر
 استتاب الثلاثة فتاب اثنتان فأجاز شهادتهما وأبى أبو بكر فرفض شهادته

(مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يحمله الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبى بعض أن يجيز عتق منه ما حل
 الثلث وحصته من أجاز وكان الولاء للذي أعتق لا للذي أجاز ان قال أجزت لأرد ما فعل الميت ولا أبطله من
 قبل أنه لعله أن يكون لزمه عتقه في حياته أو وجهه ذكره مثل هذا ومن أوصى له بثلث رقيق وفيهم من
 يعتق عليه اذا ملكه فله الخيار في أن يقبل أو يرد الوصية فان قبل عتق عليه من يعتق عليه اذا ملكه وقوم
 عليه ما بقي منه ان كان موسرا وكان له ولأؤه ويعتق على الرجل كل من كان ولد بأبى جهة من الجهات
 وجد أم اذا كان له والدا من جهة من الجهات وان بعد وكذلك كل من كان ولد بأبى جهة من الجهات
 وان بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذو قرابة غيرهم ومن أوصى لصبي لم يبلغ بأبيه أو جده كان للوصي أن
 يقبل الوصية لانه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولأؤه وان أوصى له بعضه لم يكن للولي أن يقبل
 الوصية على الصبي وان قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وانما يجوز له أمر الولي فيما زاد
 الصبي أو لم ينقص أو فيما لا بد له منه فأما ما ينقصه مما له منه بد فلا يجوز عليه وهذا ينقص له منه بد واذا
 كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما خمسين دينارا على أن يعتقه أو يعتق نصيبه منه فأعتقه عتق عليه
 ورجع شريكه عليه بنصف الخمسين وأخذها ونصف قيمة العبد وكان له ولأؤه ورجع السيد على العبد
 بالخمسة والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال ان سلمت لي هذه الخمسون فانت حر لم يكن حرا
 وكان للشريك أن يأخذ منه نصف الخمسين لانه مال العبد وماله بينهما ومن قال اذا مت فنصف غلامي حر
 فنصف غلامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وان حل ذلك ثلثه لأنه اذا مات فقد انقطع ملكه عن ماله
 وانما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حيا فلما أوقع العتق في حال ليس هو فيها مال لم يقع منه الا ما وقع
 واذا كنف في حياته لو أعتق نصف مملوك ونصفه لغيره وهو معسر لم نعتقه عليه فهو بعد الموت لا عاك في حاله
 التي أعتق فيها ولا يفيد ملكا بعده ولو أعتقه فبت عتقه في مرضه عتق عليه كله لانه أعتق وهو مال لكل
 أو الثلث واذا مات فمثل الثلث عتق كله وبدي على التدبير والوصايا (قال الشافعي) واذا كان
 العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم فدفع الى وكلاء
 شركائه نصيبهم من العبد وكان حرا وله ولأؤه فان لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من ضمنه
 بالنظر من القاضي لهم أو أقره على المعتق ان كان ملبدا ولا يخرج من يديه اذا كان ملبدا مأمونا وانما يخرج
 اذا كان غير مأمون واذا قال الرجل لبعده أنت حر على أن عليك مائة دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا
 فقبل العبد العتق على هذا الزمته ذلك وكان ديناً عليه فان مات قبل أن يخدم رجع عليه المولى بقيمة
 الخدمة في ماله ان كان له (قال الشافعي) ولو قال في هذا أقبل العتق ولا أقبل ما جعلت على لم يكن حرا
 وهو كقولك أنت حر ان ضمن مائة دينار أو ضمن لي كذا وكذا ولو قال أنت حر وعليك مائة دينار وأنت
 حر ثم عليك مائة دينار أو خدمة فان ألزمه العبد نفسه أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معا ولم يلزمه منه شيء
 لانه أعتقه ثم استأنف أن جعل عليه شيئا ففعله على رجل لا يملكه ولم يعقده بشرط فلا يلزمه الا أن يتطوع

بأن يفتنه (قال الشافعي) وإذا أعتق الرجل شركته في عبد فأنما نظر إلى المال التي أعتق فيها فإن
كان مرسرا ساعه أعتقه وجعلت مولاه وفتنته نسيب شركته وقومته بقيته حين رفع العتق
وجعلته سبيته وقع عتق حرا جنابته وأبنائه عليه وشهادته وسدوده وجميع أحكامه أحكام حرا وإن
يبيع العتق لم يرفع إلى القاضي إلا بعد سنة أو أكثر وإن كانت قيمته مائة دينار ثم نقصت ثم
غير رافعه إلى الحياكم حتى تصير عشرة أو زادت حتى تصير ألفا ففسرا رفيمته مائة وإن كانت المقتنة أمة
فموتت أو وُلد بعد العتق والقيمة قيمة الأم يرم وقع العتق حاملا كانت أو غير حامل ولا قيمة لما حدث من
الخل ولا من الولد بعد العتق لأنهم أولاد حرة ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني
بعد عتق الأول فعتقه باطل وهذا إذا كان الأول موسرا إذا وُلد وعليه قيمته وإن كان معسرا فعتق
الثاني بطل ولا يبيعهما وإن اعتق أحدهما مع ما يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرا وليس لأولاه
وعكذا إن وليل جلا عتقه فأعتقه كان حرا ولا يبيعهما ولو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فمهر
فأعتقه صاحبه كان حرا حين قال العتق ولا يكون حرا لو قال إذا أعتقته فانت حرة لأنه أوقع العتق بعد كمال
الأول وكان بمن قال إذا أعتقته فهو حرة ولا تلحق إلى القول الآخر وإذا كان العبد بين شريكين فأعتقه
أحدهما وهو معسر فنصيبه حرة والعتق نصف ماله والذي لم يعتق نصفه ولو كان موسرا كان حرا وضمن
لشريكه نصف قيمته وذن مال العبد بينهما لا مال للعبد إنما له المال كله إن شاء أن يأخذه أخذه وعتقه
غيره بماله (قال الشافعي) وهو غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لغيره
أنت حر ولما أنت حر كان العتق حرا ولم يكن المال حرا ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا
على بني آدم وإذا أعتق الرجل عبد أبيه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل
أو أكثر إلا أن الكل لا يخرج عتق عليه ما احتل ماله منه وكان له من ولائه بقدر ما عتق منه ويرق منه ما بقي
وسواء فيما رصفت العبد بين المسلمين أو المسلم والنصراني وسواء أيهما أعتقه وسواء كان العبد مسلما
أو نصرانيا فإذا أعتقه النصراني وهو موسر فهو حرة وله ولأوله وهو فيه مثل المسلم إلا أنه لا يرثه لاختلاف
الدينين كما لا يرث ابنه فإن أسلم بعد ثم مات المولى المعتق ورثه ولا يبعد النصراني أن يكون ماله كامعا
فعتق المالك جائر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق ولا يكون ماله كامعا فلو أعتقه
لم يجز عتقه فأما مالك معتق يجوز عتقه ولا يكون له ولأوله فلم أسمع بهذا وهذا خلاف السنة وإذا ملك
أرجل أبدا وأمه تيرات عتقا عليه وإذا ملك بعضهم عتق منه ماله ما ملك ولم يكن عليه أن يقوم ما عليه لأن
المالك لم يملكه وليس له دفعه لغيره ليس له دفع الميراث لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث المولى إلى الأجير
الوارثين ولكنه لو أوصى له أو وهب له أو تصدق به عليه أو ملكه بأى ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه وإن
ملك بعضهم ما غير ميراث كان عليه أن يقوم ما عليه ولو اشتري بعضهم لانه قد كان له دفع هذا المالك كله
ولم يكن عليه قبوله ولم يكن ماله إلا بان يشاء فكان اختياره المالك ملك ماله قيمة والعتق يلزم العبد أحب
أو كره ولو أعتق الرجل شقه ماله في عبد قرم عليه فقال عند القيمة أنه أبى أو سارق كاف البينة فإن
جاءه باقرم كذلك وإن أقبله شريكه قرم كذلك وإن لم يقبله شريكه أحلف فإن حلف قوم بريهم إلا باق
والسرقه فإن نكل عن البين ردونا اليمن على المعتق فإن حلف قوم نادا ببقا سارقا وإن نكل قومناه صحيحا

(باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأوصى رجل بوصية مطلقة ثم أوصى بعد ها بوصية أخرى أنفذت
الوصية معها وكذلك إن أوصى بالاولى فيجعل أنفاذا إلى رجل وبالأخرى فيجعل أنفاذا إلى رجل كانت
كل واحدة من الوصيتين إلى من جعلها إليه وإن كان قال في الأولى وجعل وصيته وقضاء دينه وتركه إلى

عنه يكسره في بيت
تأني راته وأحب
أن يرم مولا بأربع
فبما كنت له عيبن
فأبتهن امتنعت سسلا
حسبا وكذا المصلحة
بالمسرون (قال)
وإن سافرت بانه فلا
فهم ياولا نفسة الا
أن يكون شو أختفينا
فيلزمه كل ذلك لياو على
ولي الخوف أن يطرف
به على نسائه أربا بيه
بهن وإن عمد أن يجتر
به أثم فإن خرج من
عند واحدة في الليل
أو أخرجه سلسا
كان عليه أن يوفيه
ما بقي من ليلها وليس
للأماء قسم ولا يعطلن
وإذا طهر الاضرار
منه بامر أنه أسكنا
الرجب من نشق به
وليس له أن يكن
امراة في بيت الا
أن تشا آوله منعها
من شهود جنازة أميا
وأبهم أو رادها أحب
ذلك

(باب الحال التي يختلف
فيها حال النساء)

من إجماع من كتب
الطلاق ومن أحكام
القرآن ومن نشوز
الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة رضي الله عنها إن شئت سمعت

عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت دليل على أن الرجل إذا تزوج البكر أن

عليه أن يقيم عندها سبعا واليَّاب ثلاثا ولا يختب عليه بها نسائه اللاتي عنده قبلها وقال ابنس بن مالك للبكر سبع وثلاث ثلاث (قال) ولا أحب أن يختلف عن صلاة مكتوبة ولا شهود جنازة ولا بتر كان يفعله ولا اجابة دعوة

(القسم للنساء اذا

حضر سفر)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا عبيد بن علي بن شافع أحسبه عن الزهري « شيل المزني » عن عبيد الله عن عائشة رضي الله

فلان وقال في الأخرى. مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الأخرى إلى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه وكان قضاء دينه وولاية تركته اليهما معا ولو قال في إحدى الوصيتين أوصي بما في هذه الوصية إلى فلان وقال في الأخرى أوصي بما في هذه الوصية وولاية من خلف وقضاء دينه إلى فلان فهذا مفرد بما أفرد به من قضاء دينه وولاية تركته وما في وصيته ليست في الوصية الأخرى وشريك مع الآخر فيما في الوصية الأخرى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وللرجل اذا أوصى بوصية تطوع بها أن ينقضها كلها أو يبدل منها ما شاء التديرا أو غيره ما لم يمت وإن كان في وصيته اقرار بدين أو غيره أو عتق بتات فذلك شيء واجب عليه أو جبه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء

(باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها لها وما لا يكون رجوعا ولا تغيرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى رجل بعبد بعينه لرجل ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نصفان ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان أو قد أوصيت بالعبد الذي أوصيت به لفلان لفلان كان هذا ردًا للوصية الأولى وكانت وصيته بلا خرم منها ولو أوصى لرجل بعبد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا ائسلا على ابطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو أوصى لرجل بعبد ثم أوصى بعقده أو أخذ مال منه وعقده كان هذا كله ابطالًا للوصية به لا لول أو وصى لرجل بعبد ثم باعه أو كاتبه أو دبره أو وهبه كان هذا كله ابطالًا للوصية فيه (قال الشافعي) ولو أوصى به لرجل ثم أذن له في التجارة أو بعنه تاجرًا إلى بلد أو أجره أو علمه كتابًا أو قرأنا أو علمًا أو صناعة أو كسًا أو وهبه ما لا أو زوجه لم يكن شيء من هذا رجوعًا في الوصية ولو كان الموصي به طعامًا فباعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطحنها أو دقها فمجنه أو خبزها أو حنطة فجعلها سويقًا كان هذا كله كنقض الوصية ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا ابطالًا للوصية ولو أوصى له بما في البيت بمكيكة حنطة ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا ابطالًا للوصية وكانت له المكيكة التي أوصى بها له

(تغير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إمامنا قال وللوصي أن يغير من وصيته ما شاء من تديرو غير تدير لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بعوته قال وتجاوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ محجور عليه وغير بالغ لا نأمنه نجس عليه ما لم يبلغ رشده فإذا صار إلى أن يحول ملكه لغيره لم نمنعه أن يتقرب إلى الله تعالى في ماله بما أجازت له السنة من الثلث قال ونقتصر في الوصايا على الثلث والخجة في أن يقتصر بها على الثلث وفي أن تجوز لغير القرابة حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فافتصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها للعبد وهم غير قرابة وأحب إلينا أن يوصى للقرابة (قال الشافعي) واذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله أو شيء مسمى من دنانير أو دراهم أو عرض من العروض وله مال حاضر لا يحتمل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عما أوصى به أعطينا الموصي له ما أوصى له بما بينه وبين أن يستكمل ثلث المال الحاضر وبقي ما بقي له وكل ما حضر من المال شيء دفعنا إلى الورثة ثلثه وإلى الموصي له ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وإن هلك المال الغائب هلك منهم ومن الورثة وإن أبطأ عليهم أبطأ عليهم معا وأحسن حال الموصي له أبداً أن يكون كالوارث بما احتملت

الرسمية الثلث وإذا عجز الثلث عنها سقط معه فأما أن يزاد أحد بحال أبدا على ما أوصى له به قليلا أو كثيرا فلا إلا أن يتخوع له الورثة فهم يسهلون له من أمر الهم أرايت من زعم أن رجلا لراوصى لرجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعسر ضاء أبياباوى ألف ألف فقال أخير الورثة بين أن يعطوا الموصى له هذه الثلاثة دراهم كلها ويسلم لهم ثلث مال الميت أو أجبرهم على درهم من الثلاثة لأنه ثلث ما حضر وأجعل للموصى له ثلث الثلث فيما أب من ماله ليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من الفحش في الظلم لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهما فإذا عجز عنه أن يجبرهم على درهمين يدفعونهم ما من قبل أنه لا يكون له أن سلم إليه وصيته ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة ألف أكرم عليه وأخس في الظلم وإنما أحسن حالات الموصى له أن يستوفى ما أوصى له به لا يراد عليه بشئ ولا يدخل عليه النقص فأما الزيادة فلا تحل ولكن كلما حضر من مال الميت أعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفى وصيته وكذلك لو أوصى له بعبد بهينه ولم يترك الميت غيره إلا ما لا غائب لماله ثلثه وللورثة الثلثين وكل ما حضر من المال الغائب شئ له ثلث زنا الموصى له في العبد أبدا حتى يستوفى رقبته أو يعجز الثلث فيكون له ما حصل الثلث ولا أبالي ترك الميت دارا أو أرضا أو غير ذلك لأنه لا مأمون في الدنيا قد تهدم الدار وتحترق وبأى السيل عليها فيفسد أرضها وعمارتها وليس من العدل أن يكون للورثة ثلثان بكتاب الله عز وجل وللموصى له ثلث تطوعا من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى الورثة بالثلثين

(باب وصية الحامل)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي تجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالامراض التي يكون فيها صاحبها مضيا أو تجلس بين القوابل فيضربها الطلق فلوأجزت أن توصى حامل مرة ولا توصى أخرى كان لغیری أن يقول إذا ابتدأ الحمل تغنى نفسها وتغير عن حال الصحة وتكره الطعام فلا أجزر وصيتها في هذه الحال وأجزت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها الغثيان والنعاس واقهات الطعام ثم يكون أولى أن يقبل قوله من فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتمله إلا ما قلنا لأن الطلق حادث كالتلف أو ككاشد وجع في الأرض مضى وأخوفه أو لا تجوز وصيتها إذا حلت بحال لأنها حامل لا مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال تجوز هبته وجميع ما صنع في ماله في كل ما لم يجرح فإذا جرح جرحا خفوا فهذا كالمريض المضى أو أشد خوفا فلا يجوز مما صنع في ماله إلا الثلث وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل أو يجرح من قبل أنه قد يمكن أن يجبا

(صدقة الحى عن الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حج يؤدي عنه ومال يتصدق به عنه أو يقضى ودعاء فأما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو لفاعله دون الميت وإنما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالا بالسنة في الحج خاصة والعمرة مثله قياسا وذلك الواجب دون التطوع ولا يحج أحد عن أحد تطوعا لأنه عمل على البدن فأما المال فإن الرجل يجب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيره فيجزيه أن يؤدي عنه بأمره لأنه إنما يريد بالفرض فيه تأديته إلى أهله لأعمل على البدن فإذا عمل امرؤ عني على ما فرض في مالى فقد أدى الفرض عني وأما الدعاء فإن الله عز وجل نذب العباد إليه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فإذا جاز أن يدعى للأخ حيا جاز أن يدعى له ميتا ولحقه أن شاء الله

عنه أنهم ثلاث كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سافرا أفرغ بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج بالنتين أو أكثر أفرغ وان خرج واحدة بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن يبقى بقدر مغبته مع التي خرج بها ولو أراد السفر لثلاثة لم يكن له أن ينتقل بواحدة إلا أوفى البواقي مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافرا بقرعة ثم أزمع المقام لنقله احتسب عليها مقامه بعد الازماع

(باب نشوز المرأة على الرجل) من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاتب به وتعاقب

تعالى بركة ذلك مع أن الله عز ذكره واسع لأن يوفي الحي أجره ويدخل على الميت منفعة وكذلك كلما تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز الوصية الا الى بالغ مسلم عدل أو امرأة كذلك ولا تجوز الى عبد أجنبي ولا عبد الموصى ولا عبد الموصى له ولا الى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا تجوز وصية مسلم الى مشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية الى من ذكرت أنها لا تجوز اليه قيل لا تعدو الوصية أن تكون كوكالة الرجل في الحق له فلست نرد على رجل وكل عبدا كافرا خائنا لأنه أملك بماله ونجيزه أن يوكل بما يجوز له ماله ولا يخرج من يديه ما دفع اليه منه ولا يجعل عليه فيه أمينا ولا أعلم أحد يجيز في الوصية ما يجيز في الوكالة من هذا وما أشبهه فاذا صار الى أن لا يجيز وهذا في الوصية فلا وجه للوصية الابان يكون الميت نظر لمن أوصى له بدين وتطوع من ولاية ولده فأسنده اليه بعد موته فلما خرج من ملك الميت فصار ملكه وارث أو ذودين أو موصى له لا يملكه الميت فاذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز أن يتبدى الحاكم القضاء لهم به لأنه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك اليه يعطف عليهم من الثقة بعوده اليه أو للموصى لهم فاذا ولي حرا أو حرة عدلين أجرنا ذلك لهما بما عاوضت من أن ذلك يصلح على الابتداء لهما كم أن يولي أحدهما فاذا الم يولي من هو في هذه الصفة بان لنا أن قد أخطأ عايدا أو مجتهدا على غيره ولا نجيز خطأه على غيره اذا بان ذلك لنا كما نجيز أمر الحاكم فيما احتمل أن يكون صوابا ولا نجيزه فيما بان خطؤه ونجيز أمر المولى فيما صنع نظرا وزده فيما صنع من مال من يلى غير نظر ونجيز قول الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقا ولا نجيزه فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا كل من شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها واذا أوصى الرجل الى من تجوز وصيته ثم حدث للموصى اليه حال يخرج منه حد أن يكون كافلا لمأسند اليه أو أمينا عليه أخرجت الوصية من يديه اذا لم يكن أمينا وأضم اليه اذا كان أمينا ضعيفا عن الكفاية قويا على الأمانة فان ضعف عن الأمانة أخرج بكل حال وكما صار من أبدل مكان وصى الى تغيير في أمانة أو ضعف كان مثل الوصى يبدل مكانه كما يبدل مكان الوصى اذا تغيرت حاله واذا أوصى الى رجلين فأت أحدهما أو تغيرت حاله أبدل مكان الميت أو المتغير رجل آخر لان الميت لم يرض قيام أحد هما دون الآخر ولو أوصى رجل الى رجل فأت الوصى اليه أو وصى بما أوصى به الى رجل لم يكن وصى الوصى وصيا للميت الاول لان الميت الاول لم يرض الوصى الآخر (قال الشافعي) ولو قال أوصيت الى فلان فان حدث به حدث فقد أوصيت الى من أوصى اليه لم يجز ذلك لأنه انما أوصى بحال غيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصى اليه الوصى الميت فان كان كافيا أمينا ولم يجد آمن منه أو مشغلا في الأمانة تمن راء أمثل لترك الميت من ذى قرابة الميت أو مودة له أو قرابة لتركته أو مودة لهم ابتداء توليته بركة الميت وان وجد كافا أو أملا ببعض هذه الامور منه ولى الذي راء أنفع لمن يولي به أمره ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) واذا اختلف الوصيان أو الموليان أو الوصى والمولى معه في المال قسم ما كان منه يقسم بفعل في أيديهم ما نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه معا واذا أوصى الميت بانكاح نسائه الى رجل فان كان وليهن الذي لا أولى منه زوجهن بولاية النسب أو الولاد دون الوصية جاز وان لم يكن وليهن لم يكن له أن يزوجهن وفي اجازة تزويج الوصى ابطال الاولياء اذا كان الاولياء أهل النسب ولا يجوز أن يلى غير ذى نسب فان قال قائل يجوز بوصية الميت أن يلى ما كان يلى الميت فالميت لا ولاية له على حي فيكون يلى أحد بولاية الميت اذا مات صارت الولاية لاقرب الناس بالمزوجة من قبل أبيها بعده أحببت ذلك أو رهنه ولو جاز هذا الوصى الاب جاز لوصى الاخ والمولى ولكن

عليه فاذا رأى من هاد لالة على الخوف من فعل أو قول وعظها فان أبدت نشوزا هجرها فان أقامت عليه ضربها وقد يحتمل تخافون نشوزهن اذا نشزن خفتم لجاحتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظة والهجر والضرب وقال عليه السلام لا تضربوا إماء الله قال فأتاه عمر رضى الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على أرواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بال محمد نساء كثير كلهن يشتكين أرواجهن فقال صلى الله عليه وسلم لقد أطاف بال محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين أرواجهن فلا تجدون أولئك خياركم ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن فجعل لهم الضرب فأخبر أن الاختيار تركه الضرب

(باب الحكم في الشقاق بين الزوجين)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

لا يجوز لرجلي أن قيل قد يوكّل أربها الرجل فيزوجها فيجوز قيل نعم ووليها من كان والولاية حينئذ للرجلي منها والوكيل يقوم مقامه (قال الشافعي) فإذا قال الرجل قد أوصيت إلى فلان بتركتي أو قال قد أوصيت إليّ بعمالي أو قال بما خلفت «قال الربيع» أنا أجيب فيها أقول يكون وصيا بالمال ولا يكون إليه من النكاح شيء إنما النكاح إلى العصبه الأقرب فالأقرب من المروجة والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الوصي من مال اليتيم كل ما لزم اليتيم من زكاته ماله وخبايته وما لا غنى به عنه من كسوته ونفقته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده زوجه وإذا احتاج إلى خادم ومثله بخدم اشترى له خادم وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها وإن أتلف ذلك فإنه يومئذ وما أمره بالاحتفاظ بكسوته فإن أتلفها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يحبسها في اتلافها ونفيها ولا بأس بأن يأمر أن يكسى أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه فإذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته ما يخرج فيه وينفق على امرأته إن زوجه وخادم إن كانت لها بالمعروف ويكسوها وكذلك ينفق على جاريته إن اشتراها له ليطأها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جاريتين للوطء وإن اتسع ماله لانا إنما نعطيها منه ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الضيق وليس بامرأة ولا جارية لوطء ضيق إلا أن تسقم أيتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح أو يتسرى إذا كان ماله محتملا لذلك وهذا ما لا صلاح له إلا به إن كان بأني النساء فإن كان مجبوراً أو حصوراً فأراد جارية يتلذذ بها لم تشتتر له وإن أراد جارية للخدمة اشترى له فإن أراد أن يتلذذ بها تلذذ بها وإن أراد امرأته لم يزوجه إلا أن هذا ماله منه بد وإذا زوج المولى عليه فأكثر طلاقها أحببت أن يتسرى فإن أعتق فالتعتق مردود عليه

(الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وكفي به جل ثناؤه شهيدا ثم من سمعه أنه شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتى يتوفاه الله ويبعثه عليه إن شاء الله وأنه يوصي نفسه وجاعته من سمع وصيته بأحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وتحريم ما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجاوز من ذلك إلى غيره وأن مجاوزته ترك رضا الله وترك ما أحل الله في الكتاب والسنة وهما من المحذورات والمحافظات على أداء فرائض الله عز وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوفاً لله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بيننا وبينه أمداً بعيداً وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله فإنه لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع وإنما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزاء فيها بما عمل في الدنيا من خير أو شر إن لم يعف الله جل ثناؤه وأن لا يتخال أحد إلا أحد حاله الله ممن يفعل الخلة في الله تبارك وتعالى ويرجي منه أفادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا وأن يعرف المرء زمانه ويرغب إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه ويسلك عن الاسراف من قول أو فعل في أمر لا يلزمه وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال وعمل وأن الله تعالى يكفبه مما سواه ولا يكتفي منه شيء غيره وأوصي متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أسأل الله العون عليه وعلى ما بعده وكفاية كل هول دون الجنة برحمة ولم يغير وصيته هذه إن يلى أحد بن محمد بن الوليد الأزرق النظري أمر ثابت الخطى الأقرع الذي خلف بمكة فإن كان غير مفسد فيما خلفه محمد بن إدريس فيه أعتقه عن محمد بن

(قال الشافعي) رحمه الله قال أمر الله تعالى فيما خففنا الشقاق بينهما بالحكمين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج فإذا استتب حالهما فلم يفعل الرجل الصلح ولا الفرقة ولا المرأة تأدية الحق ولا الفدية وصار من القول والفعل إلى ما لا يحل لهما ولا يحسن وتعداها بعث الإمام حكماً من أهلها وحكماً من أهلها مأمورين برضا الزوجين وتوكيلهما إياهما بأن يجمعاً أو يفرقاً إذا رآيا ذلك واحتج بقول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ابغوا حكماً من أهلها وحكماً من أهلها ثم قال الحكمين هل تدريان ما عليكما عليكما أن تجمعما إن رأيتما أن تجمعما وأن تفرقا إن رأيتما أن تفرقا فقالت المرأة رضيبت بكتاب الله بما على فيه ولي فقال الرجل أما الفرقة فلا فقال علي كذبت والله حتى تقرب بمثل الذي أقرت به فدل أن ذلك ليس للحاكم إلا برضا الزوجين ولو كان ذلك

لبعث بغير رضاها ما
 (قال) ولو فوضا مع
 الخلع والفرقة الى
 الحكمين الاخذ لكل
 واحد منهما من صاحبه
 كان على الحكمين
 الاجتهاد فيما يريانه
 أنه صلاح لهما بعد
 معرفة اختلافهما
 ولو غاب أحد الزوجين
 ولم يفسخ الوكالة امضى
 الحكمان رأيهما وأيهما
 غلب على عقله لم يعض
 الحكمان بينهما شيئا
 حتى يفتق ثم يحدث
 الوكالة وعلى السلطان
 ان لم يرضيا حكمين أن
 يأخذ لكل واحد منهما
 من صاحبه ما يلزم
 ويؤدب أيهما رأى
 أدبه ان امتنع بقدر
 ما يجب عليه (وقال)
 في كتاب الطلاق
 من أحكام القرآن
 ولو قال قائل نجبرهما
 على الحكمين كان
 مذهبا (قال المزني)
 رحمه الله هذا ظاهر
 الآية والقياس ما قال
 على رضى الله عنه
 لان الله تعالى جعل
 الطلاق للزوج فلا
 يكون الا لهم (قال
 الشافعي) رحمه الله

ادريس فان حدث بأحد بن محمد حدث قبل أن يتنظر في أمره نظر في أمره القائم بأمر محمد بن ادريس
 بعد أحد فأنفذ فيه ما جعل الى أحد وأوصى أن جاريته الاندلسية التي تدعى فوز التي ترضع ابنه أبا الحسن
 ابن محمد بن ادريس اذا استكمل أبو الحسن بن محمد بن ادريس سنتين واستغنى عن رضاعها أو مات قبل
 ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى واذا استكمل سنتين ورؤى أن الرضاع خير له أرضعته سنة أخرى ثم هي حرة
 لوجه الله تعالى الا أن يرى أن ترك الرضاع خير له أو يموت فتعتق بأيهما كان ومتى أخرج الى مكة أخرجت
 معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه ثم هي حرة وان عتقت قبل أن يخرج الى مكة لم تتركه في الخروج
 الى مكة وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولده دنانير وأن تعطى جاريته سكة السوداء وصية لهما وأن
 يشتري لهما جارية أو خصى بعاينها وبين خمسة وعشرين دينارا أو يدفع اليها عشرين دينارا وصية لهما
 فأى واحد من هذا اختارته دفع اليها وان مات ابنها أبو الحسن قبل أن يخرج به الى مكة فهذه الوصية لهما
 ان شاءت ان فوز لم تعتق حتى تخرج بأبي الحسن الى مكة جلت وابنها معها مع أبي الحسن وان مات أبو
 الحسن قبل أن يخرج به الى مكة عتقت فوز وأعطيت ثلاثة دنانير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة
 وعشرين سهما فيوقف على دنانير سهران من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه
 ينفق عليها منه وان مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادريس فذلك لهما ومتى فارقت ابنها
 وولده قطع عنها ما أوصى لهما به وان أقامت فوز مع دنانير بعد ما تعتق فوز ودنانير مقيمة مع ابنها محمد أو ولد
 محمد بن ادريس وقف على فوز سهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث مال محمد بن ادريس ينفق عليها منه
 ما أقامت معها ومع ولد محمد بن ادريس فان لم تقم فوز قطع عنها ورده على دنانير أم ولد محمد بن ادريس
 وأوصى لفقراء آل شافع بن السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله يدفع لهم سواء
 فيه صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأنثاهم وأوصى لأحد بن محمد بن الوليد الأزرقي بستة أسهم من أربعة

في نسخة السراج البلقيني في هذا المكان زيادة ونصها

(باب الوصى) من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى الى
 رجل فمات الموصى اليه فأوصى الى آخر فان أبا حنيفة كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وهذا
 يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى اليه ولا يكون وصيا
 للاول الا أن يكون الآخر أوصى اليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف بعدد لا يكون
 وصيا للاول الا أن يقول الثاني قد أوصيت اليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) واذا
 أوصى الرجل الى الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى اليه بماله وولده وصية الذي أوصى اليه الى الرجل
 آخر فلا يكون الآخر بوصية الاوسط وصيا للاول ويكون وصيا للاوسط الموصى اليه وذلك أن الاول رضى
 بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصى أضعف حالا في أكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلا
 وكل رجلا بشيئ لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به مستوجب الحق ولو كان الميت الاول أوصى الى
 الوصى أن لك أن توصي بما أوصيت به اليك الى من رأيت فأوصى الى رجل بتركة نفسه لم يكن وصيا للاول ولا
 يكون وصيا للاول حتى يقول قد أوصيت اليك بتركة فلان فيكون حينئذ وصيا له (قال) ولو أن وصيا
 للامتنان تجرلهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فان أبا حنيفة كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن
 ابراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضا على
 السامى الزكاة في أموالهم وان أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة لا يكون على يتيم زكاة حتى
 يبلغ ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وهذا يأخذ (قال الشافعي) واذا كان الرجل وصيا
 بتركة ميت يلى أموالهم كان أحب الى أن يجبرلهم بها واذا كان أحب الى أن يجبرلهم بها لم تكن التجارة =

وواستكرهنا على
شي أخذ منها على أن
طلقها ودامت على
ذلك سنة ودامت أخذها
وزمها ماضيا وكرهنا
أرجعة

(كتاب الخلع)

(باب الرجعة التي
تخل بها الفدية)
من الجامع من الكتاب
والسنة وغير ذلك

(قال الشافعي) رجعة
الله تعالى قال الله
تعالى ولا يجعل لكم
أن تأخذوا مما
آتيتموهن شيئا إلا به
وخرج رسول الله صلى
الله عليه وسلم إلى
صلاة أصبح فوجد
حبيبة بنت سهل عند
بابه فقال من عند
فقات أنا حبيبة بنت
سهل لا أأول ولا بابت
لزوجها فلما جاء
فأبى قال له صلى
الله عليه وسلم هذه
حبيبة كرهنا الله
أن تذكر ففقت حبيبة
يا رسول الله كل
ما أعطاني عندي
فقال عليه الصلاة
والسلام خذ منها فأخذ

وعشرين سهما من ثلث ماله وأوصى أن يعتق عنه رقاب خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث
ماله ويحرق أفضل ما يقدر عليه وأجده يشتري منهم مائة ألف دينار من ثلث ماله من ثلث ماله
أن يصدق على جيران داره التي كان يسكن بها طوي من مكة تسهم واحد من أربعة وعشرين سهما من
ثلث ماله يدخل قسمه من يحرق أدريس ولأده ومراي أمه ذكركم وانه لهم فيعطي كل واحد منهم ثلاثة
أضعاف ما يعطى واحد من جيرانه وأوصى لعباده المستدينه وسهل وودعهم ماله وسلمة ماله ودامت
أعتق في وصيته تسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله يجعل لعباده ضعف ما يجعل لكل واحد منهم
ويستوي بين الباقيين وقد يعطى من ماله من كان مكة ذكركم ما أوصى به من السهمان من ثلثه بعد ما أوصى
به من الجرة والوصايا التي يحب ما أوصى به يتصرف فيكون مسدا ثم يحسب باقي ثلثه فيخرج الأجزاء التي
وصفت في كتابه وجعل محمد بن ادريس أنفاذ ما كان من وصاياه يتصرف ولا يبيع تر كته بها إلى الله
تعالى ثم أتى عبد الله بن عبد الحكم القرشي ويوسف بن عمرو بن يزيد الفقيه وسعيد بن الجهم فلا يصح
فأبهم من وعاب أولاد القديم بأوصية دام الحاضر القائم بوصيته مقدما لغيره عن ذاب عن وصية محمد بن
ادريس أو تركها وأوصى يوسف بن يزيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلقوا ابنه
أبا الحسن متى أمكنهم الحاقه بأبيه مكة ولا يحمل بحرا إلى البريليل بوجه ويضموه وأمه إلى ثقة وينفذوا
ما وصاهم به يصبر ويحضر ماله وما لبي الحسن أبتهما ويلحقوا ذلك كله ورقي أبي الحسن معه بمكة حتى
يدفع لأوصى محمد بن ادريس بها وما يختلف محمد بن ادريس أو ابنه أبي الحسن من محمد يصبر من شيء
فيعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو أو صباؤه فيه وولادهم وما كان ولهم يصبر
على ما أمره أن يقرم الحضر منهم في كل ما أسند إليه مقام كلهم وما أوصى إلى أوصياء محمد بن ادريس بمكة

== به اعذرى بعدا وإذا لم تكن بعدا لم يكن ضامنا تلف وقد تخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه سال
ينتم كان يسه وكان ثلثة تبضع بأموان بن محمد بن أبي بكر في الخبر وهم أيتام وتولمهم وتؤدى منها تركا
وعلى وفي النير أن يؤدى الزكاة عنه في جميع ماله كيتوديهما عن نفسه لا فرق بينه وبين الكبير البائع فيما
يجب عليهما كل على وفي السيم أن يعطى من مال أيتيم مال الزمة من جناية زوجها أو نفقة له في صلاحه (قال
الشافعي) أخبر ابن أبي رواد عن معمر عن أنس عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل إن
عندنا مال يتوقد أسرع فيه الزكاة ذكركم دفعه أو رجل يقبره (قال الشافعي) لما قال مضاربة
ولما قال بضاعة قال بعض الناس لا زكاة في مال أيتيم تناض وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة انقضت تؤدى
عنه وجنايته التي تلمه في ماله وأحجب بأهلا ولا زكاة عليه والله لو كان يسقط الصلاة عليه تسقط عنه الزكاة
كان قد غارت قوله أنزعم أن عليه زكاة انقضت وركوة الزرع وقد ذكر هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن
وصى ميت ورثته كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشيء بعقد من عقار الميت فإن أبا حنيفة
كان يقول في ذلك يبيع ما تولى الصغار والكبار وكان ابن أبي نبيلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا
باع ذلك فيما لا بد منه وقال أبو يوسف يبيع على الصغار جائز في كل شيء كان منه بذا ولم يكن ولا يجوز
على الكبير في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشيء يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي)
ولو أن رجلا مات وأوصى إلى رجل ورثة وروثة باعين أهل رشده وصغارا ولم يوص بوصية ولم يكن عليه
دين فباع أوصى عقار أممائه الميت كان يبيع على الكبار باطلا وتطرق يبيع على الصغار فإن كان باع
عليهم فيما لا صلاح لعائهم إلا به أو باع عنهم نظرهم يبيع غبطة كان يباعا لرا وإن لم يبيع في واحد من
الوجنين ولا حر لم يسمهم كان يبيعهم مردودا وإذا أمر نداء إذا كان في يده تناض أن يشتري يبيعهم بالعقار الذي
هو خير إليهم من التناض لم يخرجه أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر

وولادة ولده بما يقدر على ايصاله فقد خرجوا منه وهم قائمون بدين محمد بن ادریس قبضا وقضاء دين ان كان عليه به او بيع مارا او ببيع من تركه وغير ذلك من جميع ماله وعليه بمصر وولاية ابنه أبي الحسن ما كان بمصر وجميع تركه محمد بن ادریس بمصر من أرض وغيرها وجعل محمد بن ادریس ولده ولده بمكة وحيث كانوا الى عثمان وزينب وفاطمة بنی محمد بن ادریس وولاء ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس من دنائير أم ولده اذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذين سبي وولاد ان حدث لمحمد بن ادریس حتى يصروا الى البلوغ والرشد معا وأموالهم حيث كانت الامايلي أو صباؤه بمصر فان ذلك اليهم ما قام به قائم منهم فاذا تركه فهو الى وصيه بمكة وهما أحمد بن محمد بن الوليد الازرق وعبيد الله بن اسمعيل بن مقرظ الصراف فان عبيد الله توفي أو لم يقبل وصية محمد بن ادریس فأحمد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر على ما يشاء أن يصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فانه فقير الى رحته وأن يحبره من النار فان الله تعالى غني عن عذابه وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحد من المؤمنين وأن يكفهم فقدته ويحبر مصيبتهم من بعده وأن يقفهم معاصيه واثبات ما يقفهم بهم والحاجة الى أحد من خلقه به بقدرته ولله الحمد أمهد محمد بن ادریس الشافعي على نفسه في مرضه أن سلبا الخيام ليس له انما هو لبعض ولده وهو مشهود على فان بيع فاما ذلك على وجه النظره فليس في مالي منه شيء وقد أوصيت بثلاثي ولا يدخل في ثلثي ما لا قدر له من ثمار وصحاف وحصر من سقط البيت وبقي يطعم البيت وما لا يحتاج اليه مما لا خطر له شهد على ذلك

(باب الولاء والخلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادریس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب الى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب الى مواليه وقد يكون ذا أب وله موال فينسب الى أبيه ومواله وأولى نسبه أن يبدأ به أبوه وأمر أن ينسبوا الى الاخوة في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون اليها مع النسب والاخوة في الدين ليست ينسب انما هو صفة تقع على المرء بدخوله في الدين ويخرج منها بخروجه منه والنسب الى الولاء والآباء اذا ثبت لم ير له المولى من فوق ولا من أسفل ولا الأب ولا الولد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فينسب الرجل الى العلم والى الجهل والى الصناعة والى التجارة وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم صنف ثالث لا آباء لهم يعرفون ولا وللاء فنسبوا الى عبودية الله والى أديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلت من هذا في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى أدعوهم لا آبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقال عز وجل وادعوا للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وقال تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين قال ساء لي الى جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وحال بينهما اللوح فكان من المغرقين وقال عز وجل واذكر في الكتاب ابراهيم انه كان صدقا نبيا اذ قال لابي يا أبت لم تعبدوا الا ما يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا وقال تعبدت اسماءه لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو اخوانهم أو عشيرتهم فيز الله عز وجل بينهم بالدين ولم يقطع الانساب بينهم فدل ذلك على أن الانساب ليست من الدين في شيء الانساب ثابتة لا تزول والدين شيء يدخلون فيه أو يخرجون منه ونسب ابن نوح الى أبيه وابنه كافر ونسب ابراهيم خليله الى أبيه وأبوه كافر وقال عزذكره يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان فنسب الى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بأمر الله عز وجل

رحمة الله ليس هذا
قياس أصله لانه يجعل
النكاح والخلع بالبدل
المجهول والشرط
الفاسد سواء ويجعل
لهافي النكاح مهر
مثلها وله عليها في الخلع
مهر مثلها ومن قوله
لوخلعها بمائة على أنها
مستى طلبتها فهي لها
وله الرجعة عليها أن
الخلع ثابت والشرط
والمال باطل وعليها
مهر مثلها (قال
المرزني) رحمه الله
ومن قوله لوخلع
محجورا عليها مال ان
المال يبطل وله
الرجعة وان أراد أن
يكون بائنا كما لو طلقها
تطبيقه بائنا لم تكن بائنا
وكان له الرجعة
(قال المرزني) رحمه الله
وكذلك اذا طلقها
بدينار على أن له الرجعة
لا يبطله الشرط (قال

(١) قوله ونفي أنه
لا يكون الولاء الا الخ
كذا في الأصل وتأمله

(٢) قوله ولم يكن معهم
كذا في النسخ والظاهر
وان لم تأمل كتبه

مصححه

أنها لمن حبيب له والاخر أنها لا تكون لغيرهم بحال وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن
أعنتق فلوان رجلا لا ولاء له والى رجلا أو أسلم على يديه لم يكن مولى له بالاسلام ولا الموالات ولو اجتمعا على ذلك
وكذلك لو وجد منبوا فالتقطه ومن لم ينبت له ولا ينعمه تجرى عليه للمعتق فلا يقال له ذامولى أحد ولا
يقال له مولى المسلمين فان قال قائل فما باله اذا مات كان ماله للمسلمين قيل له ليس بالولاء ورثته ولكن ورثته
بأن الله عز وجل من عليهم بأن حقولهم ما لا مال له دونه فلما لم يكن لميراث هذا مال بولاء ولا ينسب ولاله مال
معروف كان مما خوله فان قال وما يشبه هذا قيل الارض في بلاد المسلمين لا مال لها يعرف هي لمن
أحياء من المسلمين والذي يموت ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا لأنهم مواليه ولو كانوا أعنتقوه لم يرثه من
أعتقه منهم وهو كافر ولكنهم خولوا ماله بأن لا مال له ولو كان حكم المسلمين في الذي لا ولاء له اذا مات أنهم
يرثونه بالولاء حتى كأنه أعتقه جماعة المسلمين وجب علينا فيه أمران أحدهما أن ينظر الى الحال التي كان
فيها مولود الارض عليه وسلم فيجعل ورثته الاحياء يومئذ من المسلمين دون من حدث منهم فان ماتوا ورثنا
ورثته الاحياء يومئذ من الرجال ماله أو جعلنا من كان حيا من المسلمين يوم يموت ورثته قسمناه بينهم قسم
ميراث الولاء ولا نجعل في واحدة من الخاليين ماله لاهل بلد دون أهل بلد وأحصينا من في الارض من
المسلمين ثم أعطينا كل واحد منهم حظه من ميراثه كما يصنع بجماعة لو أعتقت واحد افتقر قوافي الارض
ونحن والمسلمون انما يعطون ميراثه أهل البلد الذي يموت فيه دون غيرهم ولكن انما جعلناه للمسلمين من الوجه
الذي وصفت لامن أنه مولى لأحد فكيف يكون مولى لأحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فانما
الولاء لمن أعنتق وفي قوله انما الولاء لمن أعنتق تثبيت أمر من أن الولاء للمعتق بأكد (١) ونفي أنه لا يكون الولاء
اللى اعنتق وهذا غير معتق (قال الشافعي) ومن أعنتق عبدا له سائبة فالمعتق ماض وله ولأوله ولا يتخالف
المعتق سائبة في ثبوت الولاء عليه والميراث منه غير السائبة لان هذا معتق وقد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الولاء لمن أعنتق وهكذا المسلم يعتق مشركا فالولاء للمسلم وان مات المعتق لم يرثه مولا باختلاف
الدينين وكذلك المشرك الذي وغير الذي فالمعتق جائز والولاء للمشرك المعتق وان مات المسلم المعتق لم يرثه
المشرك الذي أعتقه باختلاف الدينين وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم فكان هذا في النسب والولاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص واحد منهم دون الآخر
(قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبده أنت حر عن فلان ولم يأمره بالحرية وقبل المعتق عنه ذلك بعد العتق
أو لم يقبله فسواء وهو حر عن نفسه لاعتق الذي أعتقه عنه ولأوله لأنه أعتقه (قال الشافعي) واذا مات
المولى المعتق وكانت له قرابة من قبل أبيه رثته بأصل فريضة أو عصبة أو اخوة لا يرثونه بأصل فريضة
أو زوجة أو كانت امرأة وكان لها زوج ورث أهل الفرائض فرائضهم والعصبة شيأ ان بقي عنهم فان لم يكن
عصبة قام المولى المعتق مقام العصبة فيأخذ الفضل عن أهل الفرائض فاذا مات المولى المعتق قبل المولى
المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث له غير مواليه وأوله وارث لا يحوز ميراثه كله خالف ميراث الولاء ميراث
النسب كما سأصفه لك ان شاء الله تعالى فانظر فان كان للمولى المعتق بنون وبنات أحياء يوم يموت المولى المعتق
فأقسم مال المولى المعتق أو ما فضل عن أهل الفرائض منه بين بنى المولى المعتق فلا فورث بناته منه شيأ
فان مات المولى المعتق ولا بنين للمولى المعتق لصلبه وله ولد ولد مسيئ فلون أو قرابة نسب من قبل الاب فانظر
الاحياء يوم مات المولى المعتق من ولد ولد المولى المعتق فان كان واحد منهم أقعد الى المولى المعتق باب
واحد فقط فاجعل الميراث له دون من بقي من ولده وان استتوا في القعد فاجعل الميراث بينهم شرعا
فان كان المولى المعتق مات ولدا وله ولد للمولى المعتق وله اخوة لأبيه وأمه واخوة لأبيه واخوة لأمه فلا
حق للاخوة من الأم في ولاء مواليه (٢) ولم يكن معهم غيرهم والميراث للاخوة من الأب والأم دون الاخوة
للأب ولو كان الاخوة للأب والأم واحدا وهكذا منزلة أبناء الاخوة ما كانوا مستوين فاذا كان بعضهم

الثاني) رحمه الله ولا يدعى المختلعة طلاقاً وإن كانت في العدة وحر قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس يلحقها الطلاق في العدة واحتج بعض التابعين واحتج الشافعي عليه من التمسك بالاجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكره الله بين الزوجين من اللعان والظهار والابلاء والميراث والعدة وفاة الزوج فدللت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجة وإنما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة بخالف القسرات والآثر والقياس ثم قوله في ذلك متناقض فزعم أن قال لها أنت خلية أوبرية أو بنة بنوى الطلاق أنه لا يلحقها طلاقاً وإن قال كل امرأتى طالق لا ينوبها ولا غيرها طلاق نساؤه دونها ولو قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

أقول من بعض الناس أن كان التعدد لبنى الآخر فلا بد وأن لا يراد بهم فاجعل الميراث له وكذلك إن كان أمته في القعدة لم يراد به التعدد ولا نفراده بقراءة الأم دونهم ومساواته إياهم في قرابة الأب فإن كان التعدد لابن الأخ لأب دون بنى الأب وأدوم واجعله لاهل التعدد بالمولى المعتق وهكذا منزلة عصبتهم كلهم بعدوا أو قربوا في ميراث الزلاء (قال الشافعي) فإن كانت المعتقة امرأته ورثت من أعتقت وكذب من أعتق من أعتق من أعتقت ولا يرث من أعتق أبوها ولا أمها ولا أحد غيرهما وغير من أعتق من أعتقت وإن سفلوا ويرث من المرأدة المعتقة من أعتقت كما يرث من الرجل الذي كور دون الأموات فإن انقرض ولدها وولد ولدها الذي كور وإن سفلوا ثم مات من لم يرثها أعتقته ورثته أقرب الناس بها من رجال عصبتها إلا عصبة ولدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاصم بن هشام قال وتربى لي ثلاثة أثنيان لأم ورجل لعل فيهما أحد الذين لأم وتربى ما لا وموالي فورثه أخوه الذي لأم وأبيه ماله وولاه ماله ثم ذلك الذي ورث المال وولاه المولى وتربى ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاه المولى وقال أخوه ليس بذلك وإنما أحرزت المال فأما ولأه المولى فلا أرايت لو ذلك أخي اليرم ألت أثره أنا فاخصمنا إلى عثمان فقضى لأخي به ولأه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباة أخبره أنه كان جالساً عند أبيان بن عثمان فاخصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأته من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم ابن كليب فماتت المرأدة وترك ما لا وموالي فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها فقلت ورثته لنا ولأه المولى قد كان ابنها أحزره وقال الجهنيون ليس كذلك إنما هم موالى صاحبنا فأدوات ولدها فلنا ولأههم ونحن نرثهم فقضى أبيان بن عثمان للجهنيين ولأه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد عن اسمعيل بن أبي حكيم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبد الله نصرانياً فتوفي العبد بعد ما عتق قال اسمعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أخذه ماله فأجعله في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ

(ميراث الوالد الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ابنين وبنات وموالى هو أعتقهم فمات المولى المعتق ورثته ابنه ولم يرثه أحد من بناته فإن مات أحد الابنين وترك ولداً ثم مات أحد الموالى الذين أعتقهم ورثته ابن المعتق لصلبه دون بنى أخيه لأن المعتق لو مات يوم جوت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن ابنه ثم هكذا ميراث الوالد أو والد الوالد أبداً وإن تسفلوا في الموالى أنسب وإد الراد أبداً إلى المولى المعتق يوم جوت المولى المعتق فأيهم كان أقرب إليه بأب واحد فأجعل له جميع ميراث المولى المعتق ولو أعتق رجلاً غلاماً ثم مات المعتق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابناً والآخر أربعة بنين والآخر خمسة بنين ثم مات المولى المعتق انقسموا ميراث المولى على عشرة أسهم لابن سهم وللاربعة البنين أربعة أسهم وللخمس خمسة أسهم كما يقسمون ميراث الجد لو مات يومئذ وهم ورثته لاختلاف حال ميراث الولاء والمال ولو كان الجد الميت فورثته ثلاثة بنين ثم مات البنون وترك أحدهم ابناً والآخر أربعة بنين والآخر خمسة ثم ظهر للجد مال انقسم بنو البنين على أنه ورثته ثلاثة بنين ثم ورث الثلاثة البنين أبناءهم فلا ينزول الفرد ميراث أبيه ثلث ميراث الجد وذلك حصة أبيه من ميراث الجد وللاربعة البنين ثلث ميراث الجد أرباعاً بينهم وذلك حصة ميراث أبيهم والخمس البنين ثلث ميراث الجد أخماساً بينهم وذلك حصة أبيهم من ميراث جددهم ولو كان معهم في المال بنات دخلن ولا يدخلن في ميراث الولاء فإذا أعتق رجل عبداً فمات المولى

(باب ما يفسع وما لا يفسع على امرأته) من الطلاق ومن اباحة الطلاق ومما سمعت منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً في كل سنة واحدة فوقعت عليها تطليقة ثم نكحها بعد انقضاء العدة ففعلت سنة وهي تحل لم يقع بها طلاق لا ثمناً ولا خلت منه وضاربت في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وإنما صارت عنده بنكاح جديد فلا يقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كلما جاءت سنة وهي تحل طلقت حتى يتقضى طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يخالو قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يريد في هذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فقد بطل وحدث غيره فكيف يلزمه وأما أن يريد في غيره ملكي

المعتق وترك أباه وأولاداً ذكوراً فبإثبات المولى المعتق لذكور والده دون بناته وجده لا يرث الجد مع ولد المعتق شيئاً ما كان فيهم ذكر ولا ولد له وان سفلوا فان مات المولى المعتق وترك أباه وأخوته لآبيه وأمه وأولاديه فالمال للأب دون الأخوة لأنهم إنما يلقون الميت عند أبيه فأبوه أولى بولاء المولى إذا كانوا أنما يدلون بقرابته فإذا مات المولى المعتق وترك جده وأخوته لآبيه وأمه وأولاديه فاختلف أصحابنا في ميراث الجد والأخ فمنهم من قال الميراث للأخ دون الجد وذلك لأنه يجمعه والميت أب قبل الجد ومن قال هذا القول قال وكذلك ابن الأخ وابن ابنة وان سفلوا لأن الأب يجمعهم والمولى المعتق قبل الجد وهذا أقول ومن أصحابنا من قال الجد والأخ في ولء المولى بمنزلة لأن الجد يليق المولى المعتق عند أول أب ينتسب إليه فيجمعه والميت أب يكونان فيه سواء وأول من ينتسب إليه الميت أبو الميت والميت ابنه والجد أبوه فذهب إلى أن يترك الجد والميت المعتق أبهما شرع فيه الجد بالأبوة والابن بولادته ويذهب إلى أنهم سواء ومن قال هذا قال الجد أولى بولء المولى من بني الأخ إذا سوى بينهما وبين الأخ جعل المال للجد بالقرب من الميت (قال الشافعي) الأخوة أولى بولء المولى من الجد وبني الأخوة أولى بولء المولى من الجد فعلى هذا الباب كله وقياسه فأما ان مات المولى المعتق وترك جده ومات المولى المعتق فالمال للجد دون العم لأن العم لا يدلي بقرابة الأبوة الجد فلا شيء له مع من يدلي بقرابته ولو مات رجل وترك عمه وجداً أبيه كان القول فيها على قياس من قال الأخوة أولى بولء المولى من الجد أن يكون المال للعم لأنه يليق الميت عند جد يجمعهم ما قبل الذي ينازعه وكذلك ولد العم وان سفلوا لأنهم يلقونه عند أب لهم ولد قبل جد أبيه ومن قال الأخ والجد سواء فجحد الأب والعم سواء لأن العم يلقاه عند جده وجد أبيه أبوجه (قال الشافعي) فان كان المنازع لجد الأب ابن العم فجحد الأب أولى كما يكون الجد أولى من ابن الأخ بالقرب من المولى المعتق (قال الشافعي) وإذا مات المولى المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث للمولى المعتق وترك أخاه لأمه وابن عم قريب أو بعيد فالمال لابن العم القريب أو البعيد لأن الأخ من الأم لا يكون عصبة فان كان الأخ من الأم من عصبة وكان في عصبة من هو أقدم منه من أخيه لأمه الذي هو من عصبة كان الذي هو أقدم إلى المولى المعتق فان استوى أخوه لأمه الذي هو من عصبة وعصبة فالمرث كان له الأم لانه ساوى عصبته في النسب وانفرد منهم بولادة الأم وكذلك القول في عصبة بعدوا أو قربوا لا اختلاف في ذلك والله تعالى الموفق

(الخلافاً في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال لي بعض الناس الكتاب والسنة والقياس والمعقول والأثر على أكثر ما قلت في أصل ولء السائبة وغيره ونحن لا نخالف منه إلا في موضع ثم نقيس عليه غيره فيكون مواضع قلت وما ذلك قال الرجل إذا أسلم على يد الرجل كان له ولأؤه كما يكون للمعتق قلت أنت دفع أن الكتاب والسنة والقياس يدل على ما وصفنا من أن المنعم بالمعتق يثبت له الولاء كثبت النسب قال لا قلت والنسب إذا ثبت فأنما الحكم فيه أن الولد مخلوق من الوالد قال نعم قلت فلو أراد الوالد بعد الإقرار بأن المولود منه نفية وأراد ذلك الولد لم يكن لهما ولا لواحد منهما ذلك قال نعم قلت فلو أن رجلاً لا أب له رضى أن ينتسب إلى رجل ورضى ذلك الرجل وتصادق بالراضى بأن ينتسب أحدهما إلى الآخر وعلم أن أم المنسوب إلى المنتسب إليه لم تكن للمنتسب إليه زوجة ولا أمه وطئها بشبهة لم يكن ذلك لهما ولا لواحد منهما قال نعم قلت لا بما أنما ينتسب بأمرين أحدهما الفرائش وفي مثل معناه ثبوت النسب بالشبهة بالفرائش والنطقة بعد الفرائش قال نعم قلت ولا ينتسب بالراضى إذا تصادقا ولم يكن ما ينتسب به قال نعم قلت وثبت له حكم الأحرار وينتقل عن أحكام العبودية قال نعم قلت والولاء هو إخراجك لمملوك من الرق بعقل والعقل فعل مثلك لم يكن لمملوك رده عليك قال نعم قلت ولو رضيت أن تهب ولأه أو تبعه لم يكن

فهذا لا يذهب اليه
أحد يعقل وليس بشئ
وأما أن يريد في نكاح
يحدث فقول له لا طلاق
قبل النكاح فهذا
طلاق قبل النكاح
فتعهم رجل الله

(باب الطلاق قبل
النكاح) من الاملاء
على مسائل ابن القاسم
ومن مسائل شئ
سمعتها الفظا

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال كل امرأة
أ تزوجها طالق أو
امرأة بعينها أو لعبد
ان ملكك فأنت
حر فتزوج أو ملكك لم
يلزمه شئ لان الكلام
الذي له الحكم كان
وهو غير مالك فبطل
(قال المرزني) رحمه
الله ولو قال لامرأة
لا يملكها أنت طالق
الساعة لم تطلق فهي
بعد مدة أبعد فاذا لم
يعمل القوي
فألضعف أولى أن

(١) قوله ولا من قبل
أحد الخ كذا في الاصل
وانحرر العبارة كتبه

مكتبة

ذلك لك قال نعم قلت فاذا كان هذا ثابت فلا يزول بما وصفت من متقدم العتق والفراس والنطفة وما
وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء أفتعرف أن المعنى الذي اجتمعنا عليه في تثبيت النسب والولاء
لا ينتقل وان رضى النسب والولاء اليه والمولى المعتق والمولى المعتق لم يجزله ولا لهما بتراضيهما قال
نعم هكذا السنة والائثر واجماع الناس فهل تعرف السبب الذي كان ذلك (قال الشافعي) فقلت له في
واحد مما وصفت ووصفتنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بين عندي والله تعالى أعلم قال فاهو قلت ان الله
عز وجل أثبت للولد والوالد الحقوق في الموارث وغيرها وكانت الحقوق التي تثبت لكل واحد منهما على صاحبه
تثبت للوالد على والد الولد وللولد من الام على والدي والوالد الحقوق في الموارث وولاء المولى وعقل الجنائات
وولاية النكاح وغير ذلك فلو ترك الوالد والولد حقهما من ذلك ومما يثبت لانفسهما لم يكن لهما تركه لا بأثمه
أو بأثمه أو عصيتهما ولو جاز لابن أن يبطل حقه عن الاب في ولاية الصلاة عليه لومات والقيام بدمه لو قتل
والعقل عنه لو جنى لم يجزله أن يبطل ذلك لا بآثمه ولا بأثمه ولا اخوته ولا عصيته لانه قد ثبت لا بآثمه
وأبناؤه وعصيته حقوق على الولد لا يجوز للوالد ان ينهها بعد ثبوتها ومثل هذه الحال الولد فلما كان هذا
هكذا لم يجز أن يثبت رجل على آباءه وأبناؤه وعصيته نسب من قد علم أنه لم يولد فيدخل عليهم ما ليس له
(١) ولا من قبل أحد من المسلمين ميراث من نسب اليه الى من نسبه والمولى المعتق كالمولود فيما يثبت له من
عقل جنائيه ويثبت عليه من أن يكون موروثا وغير ذلك فكذلك لا يجوز أن ينتسب الى ولا رجل لم يعتقه
لان الذي يثبت المرء على نفسه يثبت على ولده وأبناؤه وعصيته ولا ينهم فلا يجوز له أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم
من عقل وغيره بأمر لا يثبت ولا لهم بأمر لم يثبت فقال هذا كما وصفت ان شاء الله تعالى قلت فلم جاز لك أن
توافق في معنى وتختلف في معنى وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء قال أما القياس على
الأحاديث التي ذكرت وما يعرف الناس فكما قلت لولا شئ أراك أغفلته واجتة عليك فيه قائمة قلت وما ذلك
قال حديث عمر بن عبد العزيز قلت له ليس يثبت مثل هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث قال لانه
خالف غيره من حديثك الذي هو أثبت منه قلت لو خالفك ما هو أثبت منه لم تثبت وكان علينا أن تثبت
الثابت ونرد الأضعف قال أقرأت لو كان ثابتا يخالف حديثنا حديثك عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الولاء فقلت لو ثبت لاحتمل خلافها وأن لا يخالفها لا نجد توجه الحديثين معا لو ثبت وما وجدنا له من
الأحاديث توجيهها استعماله مع غيره قال فكيف كان يكون القول فيه لو كان ثابتا قلت يقال الولاء أعلن
أعتق لا ينتقل عنه أبدا ولو نقله عن نفسه ويوجه قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم الولاء أعلن أعتق على
الاخبار عن شرط الولاء فيمن باع فأعتقه غيره أو أن الولاء الذي أعتق اذا كان معتقا لا على العام
أن الولاء لا يكون الا لمعتق اذ جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غير معتق ممن أسلم على يديه قال
هذا القول المنصف غاية النصفة فلم تثبت هذا الحديث فتقول بهذا قلت لأنه عن رجل مجتهول ومنقطع
ونحن وأنت لا تثبت حديث المجتهولين ولا المنقطع من الحديث قال فهو لبيّن لك أنه يخالف القياس
اذا لم يتقدم عتق قلت نعم وذلك ان شاء الله تعالى بما وصفتنا من تثبيت الحق له وعليه بثبوت العتق وأنه
اذا كان يثبت بثبوت العتق لم يجز أن يثبت بخلافه قال فان قلت يثبت على المولى بالاسلام لانه أعظم
من العتق فاذا أسلم على يديه فكأنما أعتقه قلت فأتقول في مملوك كافر ذمي لغيرك أسلم على يديك
أ يكون اسلامه ثابتا قال نعم قلت أف يكون ولاؤه أم يباع على سيده ويكون رقيقا لمن اشتراه قال بل
يباع ويكون رقيقا لمن اشتراه قلت فليست أراك جعلت الاسلام عتقا ولو كان الاسلام يكون عتقا كان
للعبد الذي أن يعتق نفسه ولو كان كذلك كان الذي الحر الذي قلت هذا فيه حرا وكان اسلامه غير اعتاق
من أسلم على يديه لانه ان كان مملوكا للمسلمين فاهم عندنا وعندك أن يسترقوه ولا يخرج بالاسلام من أيديهم
وان قلت كان مملوكا للذميين فينبغي أن يباع ويدفع ثمنه اليهم قال ليس بمملوك للذميين وكيف يكون مملوكا

لا يعمل (قال المزني)
رحمه الله وأجعو الله
لا سبيل الى طلاق من
من لم يملك السنة المجمع
عليها فهي من أن
تطلق ببدعة أو على
صفة أبعد

(باب مخاطبة المرأة)
عما يلزمها من الخلع وما
لا يلزمها (من النكاح
والطلاق املاء على
مسائل مالك وابن
القاسم

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له امرأته
ان طلقيني ثلاثا فقلت
على مائة درهم فهو
كقول الرجل يعني
ثوبك هذا بمائة درهم
فان طلقها ثلاثا فله
المائة ولو قالت له
اخلعني أو بنتي أو ابني
أو ابرأ مني أو بارئني
ولك على ألف درهم وهي
تريد الطلاق وطلقها
فله ما سمته ولو قالت
اخلعني على ألف كانت
له ألف ما لم يتناكرا
فان قالت على ألف
ضمنها لك غيري أو على
ألف فلس وأنكسر
تحالفا وكان له عليها
مهر مثلها ولو قالت له

لهم وهو يوارثهم وتجاوز شهادته ولا للمسلمين بل هو حر قلت وكيف كان الاسلام كالعتق قال بالخبر قلت
لو ثبت قلت ابه معل أن شاء الله تعالى وقلت له وكيف قلت في الذي لا ولاء له ولم يسلم على يدي رجل يوالي من
شاء قال قياسا ان عمر قال في المنبذ هو حر ولك ولاؤه قلت أفرايت المنبذ اذا بلغ أن يكون له أن ينتقل بولائه
قال فان قلت لا لان الوالي عقده الولاء عليه قلت أف يكون للوالي أن يعقده عليه ما لم يسبق به حرية ولم يعقد
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غير سبب متقدم يكون به لاحد
المتنازعين على الآخر حق أو يكون صغيرا يبيع عليه الحاكم فيما لا بد له منه وما يصلحه وان كان كما
وصفت أفثبت الولاء بحكم الوالي للقط فقت الموالى عليه قلت فاذا والى فأثبت عليه الولاء ولا تجعل له
أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فأنت تقول ينتقل بولائه قال فان قلت ذلك في اللقيط قلت فقد زعمت
أن للحكم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس للقيط ولا للموالى أن ينتقل وان لم يعقل عنه قلت
فهما يفترقان قال وأين افتراقهما قلت اللقيط لم يرض شيئا وانما لزمه الحكم بالرضامنه قال ولكن
بنعمة من الملقط عليه قلت فان أنعم على غير لقيط أكثر من النعمة على اللقيط فأنقذ من قتل وغرق
وحرق وسجن وأعطاه مالا أبكون لاحد به هذا ولاؤه قال لا قلت فاذا كان الموالى لا يثبت عليه الولاء
الابرضاء فهو مخالف للقيط الذي يثبت به بغير رضاه فكيف قسته عليه قال ولاي شيء خالفتم حديث عمر
قلنا وليس مما يثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف وعندنا حديث ثابت معروف أن ميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم وهبت ولاء بني يسار لابن عباس فقد أجازت ميمونة وابن عباس هبة الولاء فكيف
تركته قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته قلنا فيحتمل أن يكون نهيه
على غير التحريم قال هو على التحريم وان احتمل غيره قلت فان قال لك قائل لا يجهل ابن عباس وميمونة
كيف وجه نهيه قال قدي ذهب عنهما الحديث رأسا فنقول ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الحجة في اللقيط فلم ترها تازم غيرك كالمزمتك تحتك في أن الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم قدي عزب عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا يحال الى باطن ولا خاص لا يخبر عن
النبي صلى الله عليه وسلم لا عن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الجملة وفي بعض الامردون بعض قال
قد شركنا في هذا بعض أصحابك قلت أحفدت ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما لم يحمدهم وفيما نرى
الحجة في غيره فقال لمن حضرنا من المجازين أ كما قال صاحبكم في أن لا ولاء الا لمن أعتق فقالوا نعم وبذلك
جاءت السنة قال فان منكم من يخالف في السائبة والذي يعتق المسلم قالوا نعم قال فيكم به بعضكم أو
أبولى كلامه لكم قالوا افعل فان قصرت نكلمنا قال فأنا أتكلم عن أصحابك في ولاء السائبة ما نقول
في ولاء السائبة وميراثه اذالم يكن له وارث الا من سيبه فقلت ولاؤه لمن سيبه وميراثه قال فالحجة
في ذلك قلت الحجة البينة أعتق المسيب للمسيب قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الولاء لمن أعتق وجعل المسلمون ميراث المعتق لمن أعتقه اذالم يكن دونه من يحجبه بأصل فريضة قال فهل
من حجة غير هذه قلت ما أحسب أحدا سلك طريق النصفه يريد وراء حجة قال بلى وقلت له قال الله
تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام قال وما معنى هذا قلت سمعت من
أرضي من أهل العلم يزعم أن الرجل كان يعتق عبده في الجاهلية سائبة فيقول لا أثره ويفعل في الوصيلة من
الابل والحمام أن لا يركب فقال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام على معنى
ما خلعتم فأبطل شروطهم فيها وقضى أن الولاء لمن أعتق ورد الحيرة والوصيلة والحام الى ملك ما ملكها
اذا كان العتق في حكم الاسلام أن لا يقع على البهائم قال فهل تأول أحد السائبة على بعض البهائم
قلت نعم وهذا أشبه القولين بما يعرف أهل العلم والسنة قال أفرايت قولك قد أعتقتك سائبة أليس
خلاف قولك قد أعتقتك قلت أما في قولك أعتقتك فلا وأما في زيادة سائبة فنعم قال فهما كلمتان خرجتا

معافاتها أعتقه على شرط قلت أو ما أعتقت بريرة على شرط أن الولاء للبائعين فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط فقال الولاء لمن أعتق قال بلى قلت فإذا أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط البائع والمبتاع المعتق وانما انعقد البيع عليه لان الولاء لمن أعتق وورده الى المعتق فكيف لا يبطل شرط المعتق ولم يجعله لغيره من الأدميين قال فان قلت فله الولاء ولا يرثه قلت فقل اذا الولاء للمعتق المشروط عليه أن الولاء لغيره ولا يرثه قال لا يجوز أن أثبت له الولاء وأمنعه الميراث ودينهاهما واحد (قال الشافعي) وقلت له أرايت الرجل يملك أباؤه ويسرى الجارية ويموت لمن ولاه هذين قال لمن عتقها بملكه وفعله قلت أفرأيت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق ولم يعتق واحدا من هذين هذا ورث أباده فيعتقه وان كره وهذا ورث جاريته ولم يعتقها بالولد وهو حي فأعتقها به بعد الموت فلا يكون لواحد من هذين ولاه لان كلهم باعير معتق هل يجتنب وجنتك عليه الا أنه اذا زال عنه الرق سبب من يحكم له بالملك كان له ولاؤه قال لا وكفى بهذا حجة منك وهذا في معاني المعتقين قلت فالمعتق سائبة هو المعتق وهذا أكثر من الذي في معاني المعتقين قال فان القوم يذكرون أحاديث قلت فاذكرها قال ذكر وأن حاطب بن أبي بلتعة أعتق سائبة قلت ونحن نقول ان أعتق رجل سائبة فهو حر وولاؤه قال فيذكر عن عمر وعثمان ما وافق قولهم ويذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحاج فأصابه غلام من بني مخزوم فقضى عمر عليهم بعقله فقال أبو المقضي عليه لو أصاب ابني قال اذا لا يكون له شيء قال فهو اذا مثل الارقم قال عمر فهو اذا مثل الأرقم فقلت له هذا اذا ثبت بقولنا أشبه قال ومن أين قلت لانه لو رأى ولاءه للمسلمين رأى عليهم عقله ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواليه فلما كانوا لا يعرفون لم يرفيه عقلا حتى يعرف مواليه ولو كان على ما تأولوا وكان الحديث يحتمل ما قالوا كانوا يخالفونه قال وأين قلت هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على المسلمين ونحن نروى عن عمر وغيره مثل معنى قولنا قال فاذكره قلت أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن الرقع أعتق أهل بيت سواثب فأقربهم فقال عمر بن الخطاب أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوا فقال عمر فاجعلوه في مثلهم من الناس قال فحديث عطاء مرسل قلت يشبه أن يكون سمعهم من آل طارق وان لم يسمعه منهم فحديث سليمان مرسل قال فهل غيره قلت أخبرنا سفيان عن سليمان بن مهران عن ابراهيم النخعي أن رجلا أعتق سائبة فمات فقال عبد الله هولاك قال لا أريد قال فضعه اذا في بيت المال فان له وارثا كثيرا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان قال أخبرني أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر قال كان سالم مولى أبي حذيفة لامرأة من الانصار يقال لها عمرة ثبت بعار عتقه سائبة فقتل يوم اليمامة فأقرب بكره بمراته فقال أعطوه عمرة فأبى تعقبه قال قد اختلفت فيه الأحاديث قلت فما كنا نحتاج اليها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق واذا اختلفت فالذي يلزمنا أن نصير الى أقربهما من السنة وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب قال فان قالوا انما أعتق السائبة عن المسلمين قلنا فان قال قد أعتقتك عن نفسي سائبة لا عن غيري وأشهد بهذا القول قل العتق ومعنه فقال أردت أن يكمل أجري بأن لا يرجع الى ولاؤه قال فان قالوا فاذا قال هذا فهذا يدل على أنه أعتقه عن المسلمين قلنا هذا الجواب بحال يقول أعتقتك عن نفسي ويقول أعتقه عن المسلمين فقال هذا قول غير مستقيم قلت أرايت لو كان أخرجه من ملكه الى المسلمين أكان له أن يعتقه ولم يأمره بعتقه ولو فعل لكان عتقه باطلا اذا أعتق ما أخرج من ملكه الى غيره بغير أمره فان قال انما أجرته لانه ما لك معتق فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق قال فما جئتكم عليهم في الذي يسلم عبده فيعتقه قلت مثل أول جحفي في السائبة أنه لا يعبدان يكون معتقا فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء لمن أعتق أو يكون اذا اختلف الدينان لا يجوز عتقه فيكون عتقه باطلا قال

طلقتني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على الألف ان شئت فلما المشيئة وقت ان خيار وان أعطته اياها في وقت ان خيار رزقه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب حتى مضى وقت ان خيار أو أبطأت هي بالألف ولو قال أنت طالق ان اعطيتني ألف درهم فأعطته اياها زائدة فعليه طلقة لانها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته اياها رديئة فان كانت فضة يقع عليها اسم دراهم طلقت وكان عليها بدلها فان لم يقع عليها اسم دراهم لم تطلق ولو قال متى ما أعطيتني ألفا فأنت طالق فذلك لها وليس له أن يتنعم من أخذها ولا لها اذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقني ثلاثا ولك ألف درهم فطلقها واحدة فله ثلث الألف وان طلقها ثلاثا فله الألف ولو لم يكن سبق عليها الا طلقة فطلقها واحدة كانت له الألف

بل هو معتق والعق جازر قلت فما أعلم بقيت المسئلة موضعا قال بلى لومات العبد لم يرته المعتق قلت
وما منع الميراث انما منع الميراث الذي منعه الورثة ايضا غير المعتق باختلاف الدينين وكذلك منعه وارثه
بالنسب باختلاف الولاء والنسب قال أفيجوز أن يثبت له عليه ولا وهو لا يرثه قلت نعم كما يجوز أن
يثبت له على أبيه أبوة وهو لا يرثه اذا اختلف الدينان أو يجوز أن يقال ان الذي اذا اعتق العبد المسلم
وللذي ولد مسلمون كان الولاء لعنبيه المسلمين ولا يكون للذي أعنته لئن لم يكن للمعتق والمعتق لهم من بنيه
أبعد أن يجوز قال وأنت تقول مثل هذا قلت وأين قال ترعهم أن رجلا لو كان له ولد مسلمون وهو كافر
فمات أحدهم ورثته اخوته المسلمون ولم يرثه أبوه وبه ورثوه قلت أجل فهذه الحجة عليك قال وكيف
قلت أرايت أبوته زالت عن الميت باختلاف دينهما قال لا هو أبوه بحاله قلت وان أسلم قبل أن يموت
ورثته قال نعم قلت وانما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم تغفل في المولى هذا القول
فتقول مولاه من أعنته ولا يرثه ما اختلف ديناهما فاذا أسلم المعتق ورثته ان مات بعد اسلامه قال فانهم
يقولون اذا أعنته الذي ثبت ولاؤه للمسلمين ولا يرجع اليه قلت وكيف ثبت ولاؤه للمسلمين وغيرهم أعنته
قال فبأي شيء يرثونه قلت ليسوا يرثونه ولكن ميراثه لهم لانه لا مال له بعينه قال وما ذلك على ما تقول
فان الذي يعرف أنهم لا يأخذونه الاميراء قلت أفيجوز أن يرثوا كافرين قال لا قلت أفرأيت الذي
لومات ولا وارث له من أهل دينه لمن ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له لانه ميراث قال نعم قلت
ولذلك من لا ولاؤه من لقيط ومسلم لا ولاؤه أو ولاؤه لكافر لا قرابة له من المسلمين وذكر ما ذكرت في أول
الكتاب من أنه لا يؤخذ على الميراث قال فان من أحببنا من خالف في معنى آخر فقال لو أن مسلما أعنت
نصرانيا فمات النصراني ورثته وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في النسب فقلت
أوجود ذلك في الحديث قال فيقولون الحديث يحتمله قلت أفرأيت ان عارضنا وياهم غيرنا فقال
فانما معنى الحديث في الولاء قال ليس ذلك له قلت ولم لأن الحديث لا يحتمله قال بل يحتمله ولكنه
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في النسب قلت ليس كل المسلمين يقولونه في النسب ففهم من
يورث المسلم الكافر كما يجيزه النكاح اليه ولا يورث الكافر المسلم قال في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
جملة قلت أجل في جميع الكفار والحجة على من قال هذا في بعض الكافرين في النسب كالحجة على من قاله
في الولاء قلت فانهم يقولون ان عمر بن عبد العزيز قضى به فقلت قد أخبرتك أن ميمونة وهبت ولاعبي
يسار لابن عباس فاتمبه وقلت اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهو على جملة ولم تحمله
ما احتمل الابدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك أقول قلت فلم تغفل هذا في المسلم يعق
النصراني مع أن الذي روي عن عمر بن عبد العزيز أنه وضع ميراث مولى له نصراني في بيت المال وهذا
أثبت الحديث عنه وأولاها به عندنا والله تعالى أعلم والحجة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد روي عن عمر بن عبد العزيز خلاف هذا قال فقد يحتمل أن
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز ترك شيء وان كان له قلت نعم وأظهر معانيه عندنا أنه ليس له أن يرث
كافرا وأنه اذا منع الميراث للولد والوالد والزوج بالكفر كان ميراث المولى أولى أن ينعنه لان المولى أبعد
من ذي النسب قال فما جئت على أحد ان خالف في الرجل يعق عبده عن الرجل يغير أمره فقال
الولاء للمعتق عنه دون المعتق لبعده لانه عقد العتق عنه قلت أصل حجتى عليك ما وصفت من أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنتى وهذا معتق قال فقد زعمت أنه ان أعنت عبده عنه بأمره كان
الولاء لأمر المعتق عنه عبده وهذا معتق عنه قلت نعم من قبل أنه اذا أعنت عنه بأمره فانما ملكه عبده
وأعنته عنه بعد ما ملكه قال أقبضه المالك للمعتق عنه قلت اذا أعنته عنه بأمره فعتقه أكثر من قبضه
هو لو قبضه قال ومن أين قلت اذا جاز للرجل أن يأمر الرجل أن يعق عبده نفسه فأعنته فجاز بأنه وليل له

لانها قامت مقام
الثلاث في أنها تحرمها
حتى تنكح زوجها غيره
(قال المزني) رحمه
الله وقياس قوله
ما حرمها الا الاوليان
مع الثالثة كما يسكره
في قوله الا القسطن
مع الثالث وكالم يعم
الاعور المفقوة عينه
الباقية الا الفقه الاول
مع الفقه الآخر وانه
ليس على الفقيه
الاخير عنده الانصف
الدية فكذلك يلزمه
أن يقول لم يحرمها
عليه حتى تنكح زوجها
غيره الا الاوليان مع
الثالثة فليس عليها
الا ثلث الا ان يطلق
الثالثة في معنى قوله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قالت له طلقني
واحدة بألف فطلقها
ثلاثا كان له الاثالث
وكان متطوعا بالاثنتين
ولو بقيت له عليها طلاق
فقلت طلقني ثلاثا
بألف واحدة أحرم بها
عليك واثنتين ان
تنكحتي بعد زوج فله
مهر مثلها اذا طلقها
كما قالت ولو خلعها
على أن تكفل ولده

ماضى الامر فيه ما لم يرجع في و كالتة و جاز للرجل أن يشتري العبد من الرجل فيعتقه المشتري بعد
تفرقهما عن المقام الذي تباعا فيه وقبل القبض فينفذ العتق لانه مالك جاز اذا ملكه سيد العبد عنده أن
ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بأمره قال والولاء لا أمر قلت نعم لانه مالك معتق قال ومن أن يكون معتقا
وانما أعتق عنه غيره بأمره قلت اذا أمر بالعتق جاز فأعتق عنه فهو وكيل له جاز العتق وهو المعتق اذا
وكل ونفذ العتق بأمره قال فكيف قلت في الرجل يعتق عن غيره عبده بغير أمره العتق جائز قلت نعم
لانه أعتق ما عاك قال أرايت قوله هو حر عن فلان ألهمذا معنى قلت أما معنى له حكم برده العتق أو ينقل
به الولاء فلا قال فما الحجة في هذا سوى ما ذكرت أرايت لو قال اذا أعتقه عنه بغير أمره فقبل العتق كان له
الولاء قلت اذا يلزمه فيه العلة التي لا ترضى أن نقوله قال وما هو قلت يقال له هل يكون العتق الا للمالك
قال يقول لا قلنا في ملكك قال حين قبل قلت أرايت حين قبل أقبل حرا ومملوكا قال فأقول بل
قبل حرا قلنا أفتعتق حرا أو يملكه قال فأقول بل حين فعل علمنا أنه كان مالا كالحين و هو له قلت أرايت
ان قال لك قد قبلت وأبطلت عتقك أي يكون العبد المعتق مملوكا قال وكيف يكون مملوكا قال قلت لمجعله
باعتاقه اياه عنه مملوكا قال قبل العتق واذا ملكته عتقك ثم أعتقته أنت جاز تملكك اياي وبطل عنه عتقك
اذا لم أحدث له عتقا ولم أمره تحديتي قال هذا يلزم من قال هذا وهذا خطأ بين ما يملكه اياه الا بعد
خروجه من الرق وما أخرجه من الرق غيره فالولاء له كما قلت وهذا قول قد قاله غيره من اصحابنا أقوضه
لي بشئ قلت نعم أرايت لو أعتقت عبدك ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجره وولاءه الا أن لك قال فلا
يكون لي أجره ولا ولأؤه وانما يقع الاجر والولاء يوم أعتقت فلما أعتقت عن نفسك لم ينتقل الى أجره كما
لا ينتقل أجر عتقك غير هذا الى (قال الشافعي) وقلت له الولاء لا يملكه الا من أعتق ولا يكون لمن أعتق
اخرجه من ملكه الى غيره وهو غير الأموال المملوكة التي يحولها الناس من أموالهم الى أموال من سواها
قال نعم قلت فهذه الحجة على من خالفنا في هذا

(الوديعة) (١)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا استودع الرجل الرجل الوديعة وأراد المستودع
سفرا فلم يثق بأحد يجعلها عنده فاسفر بها راء أو بحرافه لكت ضمن وكذلك لو أراد سفرا فجعل الوديعة
في بيت مال المسلمين فهلكت ضمن وكذلك ان دفنها ولم يعلم بها أحدا يأمنه على ماله فهلكت ضمن وكذلك
ان دفنها ولم يخلف في منزله أحد يحفظه فهلكت ضمن واذا أودع الرجل الوديعة فتعدي فيها فلم تهلك حتى
أخذها وردتها في موضعها فهلكت ضمن من قبل أنه قد خرج من حد الامانة الى أن كان متعديا صانعا
للمال بكل حال حتى يحدث له المستودع أمانة مستقبلة وكذلك لو تكرر دابه الى بلد فتعدي بها ذاهبا
جائبا ثم ردها سالمة الى الموضع الذي له في الكراء فهلكت من قبل أن يدفعها كان لها ضمان من قبل أنه صار
متعديا ومن صار متعديا لم يبرأ حتى يدفع الى من تعدي عليه ماله وكذلك لو سرق دابة لرجل من حرها ثم
ردها الى حرها فهلكت ضمن ولا يبرأ من ضمن الا بدفع ما ضمن الى مالكه ولو أودعه عشرة دراهم فتعدي
منها في درهم فأخرجه فانفق ثم أخذه فرد به بعينه ثم هلك الوديعة ضمن الدرهم ولا يضمن التسعة لانه
تعدي بالدرهم ولم يتعد بالتسعة وكذلك ان كان ثوبا فلبسه ثم رده بعينه ضمنه (قال الربيع) قول الشافعي ان
كان الدرهم الذي أخذه ثم وضع (٢) غيره معروفا من الدراهم ولم يضمن التسعة وان كان لا يتعد
ضمن العشرة (قال الشافعي) واذا أودع الرجل الرجل الدابة فأمره بسقيها وعلفها فأمر بذلك من بسق
دوابه وعلفها فقلقت من غير جناية لم يضمن وان كان سقى دوابه في داره فبعث بها خارجا من داره ضمن قال
واذا استودع الرجل الرجل الدابة فلم يأمره بسقيها ولا علفها ولم ينهه فبعثها المستودع مدة اذا أتت على مثلها

عشر سنين بخاتران
استتراطا اذا مضى
الحولان نفقته بعدهما
في كل شهر كذا فيهما
وكذا زينا فان كفى
والارجعت عليه بما
يكفيه وان مات رجع
عليها بما بقي ولو قال
أمره ببيدك فطلق
نفسك ان ضمت لي
ألف درهم فضمنته في
وقت ان خيار زمها ولا
يلزمها في غير وقت
الخيار كالموجعل
أمرها اليها لم يجز الا
في وقت الخيار ولو قال
ان أعطينتي عبدا
فأنت طالق فأعطته أي
عبدا ما كان فهي طالق
ولا يملك العبد وانما
يقع في هذا الموضع
بما يقع به الخنث

(١) هذه الترجمة وكذا
التراجم التي تليها في
قسم التي والغنمة وما
يتعلق به من الكلام
على الأنفال قد ذكرت
في هذا الموضع من
نسخة السراج البلقيني
فأثبتنا هنا تبعالها
(٢) قوله غيره لعله
عينه فانه السابق قبله
تأمل كتبه معجمه

ولم تأكل ولم تشرب فتلقت فهو ضامن وان كانت تلفت في مدة قد تقسم الدواب في مثلها ولا تلتف
فتلعت لم يضمن من تركها واذا دفع اليه الدابة وأمره أن يكرى بها ممن يركبها بسرج فأكرأها ممن يحمل عليها
فعطبت ضمن ولو أمره أن يكرى بها ممن يحمل عليها بتساقا كراها ممن يحمل عليها بتناوزنه فعطبت ضمن لانه يقتريش عليها
من الذين ما يعم فيقتل ويجمع عليها من الحديد ما يلهد فيتلعي ويرم فيقتل ولو أمره أن يكرى بها ممن يركب
بسرج فأكرأها ممن يركبها بالسرج فعطبت ضمن لان معبر وفاء أن السرج أوفى لها وان كان يعرف أنه
ليس بأوفى لها لم يضمن لانه زادها خفة ولو كانت دابة ضئيلة فأكرأها ممن يعلم أنها لا تطيق حمله ضمن لانه اذا
سلطه على أن يكرى بها فافتايا سلطه على أن يكرى بها ممن تحمله فأكرأها ممن لا تحمله ضمن واذا أمره أن
يكرى بها ممن يركبها بسرج فأكرأها ممن يركبها بكاف فكان الا كاف أعمر أو أضرف في حال ضمن وان كان
أخف أو مثل السرج لم يضمن (قال الشافعي) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فأراد المستودع السفر
فان كان المستودع حاضرا أو وكيل له لم يكن له أن يسافر حتى يردها اليه أو الى وكيله أو يأذنه أن يودعها
من رأى فان فعل فأودعها ممن شاء فهلكت ضمن اذالم يأذنه وان كان غائبا فأودعها ممن يودع ماله ممن
يكون أمينا على ذلك فهلكت لم يضمن فان أودعها ممن يودع ماله ممن ايست له أمانة فهلكت ضمن وسواء
كان المودع من أهلها أو ممن غيرهم أوحراً أو عبداً أو ذكراً أو أنثى لانه يجوز له أن يستهلك ماله ولا يجوز له
أن يستهلك مال غيره ويجوز له أن يوكل بماله غير أمين ولا يجوز له أن يوكل بأمانته غير أمين وهكذا الوما
المستودع فأوصى الى رجل بماله والوديعة أو الوديعة دون ماله فهلكت فان كان الموصى اليه بالوديعة آميناً
لم يضمن الميت وان كان غير أمين ضمن ولو استودعه اباه في قرية أهلة فانتقل الى قرية غير أهلة أوفى عمران
من القرية فانتقل الى خراب من القرية وهلكت ضمن في الخالين ولو استودعه اباه في خراب فانتقل الى
عمارة أوفى خوف فانتقل الى موضع آمن لم يكن ضامناً لانه زاده خيراً ولو كان شرط عليه أن لا يخرجها
من هذا الموضع فتعدى فأخرجها ممن غير ضرورة فهلكت ضمن فان كانت ضرورة فأخرجها الى موضع
أخر من الموضع الذي كانت فيه لم يضمن وذلك مثل النار تغشاها والسيل ولواختلفا في السيل أو النار
فقال المستودع لم يكن سبيلاً ولا نار وقال المستودع قد كان فان كان يعلم أنه قد كان في تلك الناحية ذلك
يعين ترى أو أثر يدل فالقول قول المستودع وان لم يكن فالقول قول المستودع ومتى ما قلت لواحد منهما
القول قوله فعليه العين ان شاء الذي يخالفه أحلفه (قال) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فاختلفا
فقال المستودع دفعتها إليك وقال المستودع لم تدفعها فالقول قول المستودع ولو كانت المسئلة بحالها غير
أن المستودع قال أمرتني أن أدفعها الى فلان فدفعنها وقال المستودع لم آمرك فالقول قول المستودع
وعلى المستودع البينة وانما فرقنا بينهما لأن المدفوع اليه غير المستودع وقد قال الله عز وجل فان أمن
بعضكم بعضاً فليؤد الذي آوتمن أمانته فالاول انما ادعى دفعها الى من ائتمنه والثاني انما ادعى دفعها الى غير
المستودع بأمره فلما أنكرا أنه أمره أغرم له لان المدفوع اليه غير الدافع وقد قال الله عز وجل فان آنستم
منهم رشداً فدفعوا اليهم أموالهم وقال عز اسمه فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وذلك أن ولي اليتيم
انما هو وصى أبيه أو وصى وصاه الحاكم ليس أن اليتيم استودعه فلما بلغ اليتيم أن يكون له أمر في نفسه
وقال لم أرض أمانة هذا ولم أستودعه فيكون القول قول المستودع كان على المستودع أن يشهد عليه ان
أراد أن يبرأ وكذلك الوصى فاذا أقر المدفوع اليه أنه قد قبض بأمر المستودع فان كانت الوديعة قائمة ردها
وان كان استهلكها رد قيمتها فان قال هلكت بغير استهلاك ولا تعد فالقول قوله ولا يضمن من قبل أن
الدافع اليه بعد انما دفع اليه بقول رب الوديعة قال واذا استودع الرجل الرجل المال في خريطة فحولها
الى غيرها فان كانت التي حولها الهاسحزا كالتي حولها منها لا يضمن وان كانت لا تكون حرزاً ضمن ان

(قال المرنزي) رحمه الله ليس هذا قياس قوله لان هذا في معنى العوض وقد قال في هذا الباب متى أو متى ما أعطيني ألف درهم فأنت طالق فذلك لها وليس له أن يمنع من أخذها ولا لها أن ترجع ان أعطته فيها والعبد والدرهم عندى سواء غير أن العبد مجهول فيكون له عليها مهر مثلها وقد قال لوقال لها ان أعطيتني شاة مائة أو خنزير أو زرق خمر فأنت طالق ففعلت طلقت ويرجع عليها بمهر مثلها ولو خلعها بعبد بعينه ثم أصاب به عيبا رده وكان له عليها مهر مثلها ولو قال أنت طالق وعليك ألف درهم فهي طالق ولا شيء عليها وهذا مثل قوله أنت طالق وعليك حجة ولو تصادقا أمها سألتها الطلاق فطلقها على ذلك كان الطلاق بائنا ولو خلعها على ثوب على أنه مروى فإذا هو مروى فرده كان له عليها مهر مثلها

هلكت وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرقد عليه أو على أن لا يقبله أو على أن لا يضع عليه متاعا فرقد عليه أو أقفله أو وضع عليه متاعا فسرق لم يضمن لأنه زاده خيرا وكذلك لو استودعه على أن يدفنها في موضع من البيت ولا يئني عليه فوضعتها في ذلك الموضع وبني عليه بنيانا بلا أن يكون مخربا لهما من البيت فسرق لم يضمن لأنه زاده بالبنا حرا وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يدخله أحد فأدخله قوما ففسرها بعض الذين دخلوا أو غيرهم فان كان الذي سرقها ممن أدخله فعليه غرمها وان كان الذي سرق لم يدخله فلا غرم عليه (قال) وإذا سأل الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعني شيئا ثم قال قد كنت استودعني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الامانة وكذلك لو سأله اياها فقال قد دفعتها اليك ثم قال بعد قد ضاعت في يدي فلم أدفعها اليك كان ضامنا ولو قال مالك عندي شيء ثم قال كان لك عندي شيء فهلكت كان القول قوله لأنه صادق أنه ليس له عنده شيء اذا هلك الوديعة (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعتها في موضع من داره يحرق فيه ماله ويرى الناس مثله حرا وان كان غيره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن وان وضعتها في موضع من داره لا يراه الناس حرا ولا يحرق فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهباً وفضة في منزله على أن لا يربطها في كفة أو بعض ثوبه فربطها فخرج فهلكت ضمن ولو كان ربطها في مكانه ليحرقها فان كان أحرارها يملكه فتركتها حتى طرت ضمن وان كان لا يملكه بعلق لم ينفخ أو ما أشبه ذلك لم يضمن (قال) وإذا استودعه اياها خارجا من منزله على أن يحرقها في منزله وعلى أن لا يربطها في كفة فربطها فضاقت فان كان ربطها من كفة في يمين عضده وجنبه لم يضمن وان كان ربطها ظاهراً على عضده

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلاً وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعها إليه قال أبو حنيفة قال القول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليمين (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة إلى رجل فدفعها إليه وأنكر ذلك رب الوديعة قال القول قول رب الوديعة وعلى المستودع البيعة بما ادعى وإذا استودع الرجل الرجل وديعة ففأخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما يمينه فان أبا حنيفة كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أئلف ما استودع بجهايته ألا ترى أنه لو قال هذا استودعني ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة إلى الذي أقر بها له أولاً ويضمن للأخر مثل ذلك لأن قوله أئلفه وكذلك الأول انما أئلفه هو بجهاله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) وإذا كانت في يدي الرجل وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعير والدار فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكما قيل لهما هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه فان قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أئلف بالله ما يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعاً حتى يصطلحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البيعة على صاحبه أنه له دونه فان نكل أحدهما وحلف الآخر كان له كله وان نكلا معافوه وموقوف بينهما وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يده الوديعة ثم يخرج من يده ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فأقسم بينهما والذي هو في يده يزعم أنه لأحدهما لا لهما وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فان أبا حنيفة كان يقول هو ضامن لأنه خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) وإذا أودع =

واطلع فيما وصفت كالبيع المستهلك ولو خلعها على أن ترضع ولده وقتا معلوما مات المولود فانه يرجع بعهر من لها لان المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل ثديها ولا يقبل غيره ويترأها فتستمره ولا يستمره غيرها ولا يترأه ولا يطيب نفسه له ولو قال له أبو امرأته طلقها وأنت بريء من صداقها فطلقها طلقت ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشيء لأنه لم يضمن له شيئاً وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفاً على أن يطلقها إلى شهر فطلقها فالطلاق بابت ولها الف وعليها مهر مثلها ولو قالتا طلقنا بألف ثم ارتدنا فطلقهما بعد الردة وقف الطلاق فان رجعتا في العدة لزمهما والعدة من يوم الطلاق وان لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يلزمهما شيء ولو قال لهما أنتما طالقان ان شئتما بألف لم يطلقوا ولا واحدة منهما حتى يشأ

ضمن لانه لا يجرد من ثيابه شيئاً آخر من ذلك الموضع وقد يجرد من ثيابه ما هو آخر من اظهارها على عضده
 واذا استودعها باها على أن يرتبطها في كفه فأمسكها في يده فانفلتت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على
 أخذها لم يضمن وذلك أن يده آخر من كفه ما لم يجن هو في يده شيئاً هالك به (قال) واذا استودع الرجل
 الرجل شيئاً من الحيوان ولم يأمره بالنفقة عليه انبغى له أن يرفعه الى الحاكم حتى يأمره بالنفقة عليه
 ويجعلها ديناً على المستودع ويؤكل الحاكم بالنفقة من يقبضها منه وينفقها غيره لئلا يكون أمين نفسه
 أو يبيعها وان لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك اذا أخذه دابة ضالة أو عبداً
 أبقا فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ واذا أخاف هلاك الوديعة فحملها الى موضع آخر فلا
 يرجع بالكراء على رب الوديعة لانه متطوع به (قال) واذا استودع الرجل الرجل الذهب فخلطها
 مع ورقه فان كان خلطها ينقصها ضمن النقصان ولا يضمنها لو هلكت وان كان لا ينقصها لم يضمن
 وكذلك لو خلطها مع ذهب يميز منها فهلك لم يضمن وان كان لا يميز منها يميزها فلهلك ضمن واذا
 استودع الرجل الرجل ديناراً أو دراهم فأخذ منها ديناراً أو درهما ثم رد مكانه بدله فان كان الذي رد مكانه
 يميز من دنانيره ودراهمه فضاعت الدنانير كلها ضمن ما تسلف فقط وان كان الذي وضع بدلا مما أخذ لا يميز
 ولا يعرف فتلقت الدنانير ضمنها كلها

(قسم النقيء)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أصل قسم ما يقوم به الولاية من جمل المال ثلاثة وجوه
 أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى طهوراً لاهل دينه قال الله جل وعز لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من
 أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بلا جناية جناها هو ولا غيره ممن يعقل
 عنه ولا شيء لزمه من كفارة ولا شيء لزمه نفسه لأحد ولا نفقة لزمته لوالد أو ولد أو مملوك أو زوجة أو ما كان
 في معنى هذا فهو صدقة طهور له وذلك مثل صدقة الاموال كلها عينيها وحوليها وما شئها وما وجب في مال
 مسلم من زكاة أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أثر أجمع عليه المسلمون وقسم هذا كله واحد
 لا يختلف في كتاب الله عز ذكره قال الله تبارك وتعالى في سورة براءة انما الصدقات للفقراء الآية وعلى
 المسلم في ماله ابتداء واجبة في كتاب أو سنة ليست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تازمه نفقته والضيافة
 وغيرها وما لزم بالجنايات والاقرار والبيوع وكل هذا خروج من دين أو تأدية واجب أو نافلة يوصل فيها الأجر
 كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو أملك به

الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن ان تلفت لان المستودع رضى بأمانته لا أمانته غيره ولم يسلطه
 على أن يودعها غيره وكان متعدياً ضامناً ان تلفت واذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبله وديعة بغير عينا
 فان أباحنيقة يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
 يقول هي للغرماء وليس لصاحب الوديعة شئ لان الوديعة مجهولة ليس بشئ بعينه وقال أبو حنيفة فان
 كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة اذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن حماد عن
 ابراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين انهم يتحصون الغرماء وأصحاب الوديعة
 الخراج بن اوطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الخراج عن الحكم عن ابراهيم مثله (قال الشافعي)
 واذا استودع الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليها بيعة وعليه دين يحيط
 بماله كانت الوديعة لصاحبها فان لم تعرف الوديعة بعينها بيعة تقوم ولا اقرار من الميت وعرف لها عدد أو قيمة
 كان صاحب الوديعة كغيره من الغرماء

بما لا يجوز فالطلاق لا يرد وهو كشيء اشتراه لها فقبضته واستملكته فعليها قيمته ولا شيء على الوكيل الآن يكون ضمن ذلك له (قال المرنزي) رحمه الله ليس هذا عندى بشيء وانحل عنه كالبائع في أكثر معانيه واذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البدل بطل الطلاق عنه كما بطل البيع عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولو وكل من يخالعهما بمائة فخالعهما بخمسين فلا طلاق عليه كما لو قال أنت طالق بمائة فأعطته خمسين (قال المرنزي) رحمه الله وهذا بيان لما قلنا في المسئلة قبلها

(١) سير بالتحريك اسم جبل وبعضهم ضبطه بالفتح راجع معجم باقوت اه كته محققه

أسرة المسلمين وذلك سيرتهم ما وسيرة من بعدهما والامر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته ولم يزل يحفظ من قولهم أنه ليس لأحد ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من صفى الغنية ولا من أربعة أنجاس ما لم يوجف عليه منها (قال الشافعي) وقدمضى من كان ينفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه وغيرهن لو كان معهن فلم أعلم أحد من أهل العلم قال لورثتهم تلك النفقة التي كانت لهم ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل فضول غلات تلك الاموال فيما فيه صلاح الاسلام وأهله (قال الشافعي) فما صار في أيدي المسلمين من في علم يوجف عليه فحسمه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أنجاسه على ما سأبئنه ان شاء الله وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه الدلالة على ما وصفت أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقسمن ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي وموثة عاملي فهو صدقة أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثل معناه (قال الشافعي) وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة ومن وقفت له نفقة لم تكن موروثه عنه (قال الشافعي) والجزية من النقيء وسبيلها سبيل جميع ما أخذ مما أوجف من مال مشرك أن بخمس فيكون لمن سمي الله عز وجل الخمس وأربعة أنجاسه على ما سأبئنه ان شاء الله وكذلك كل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاب وذلك مثل ما أخذ منه اذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذ منه اذا مات ولا وارث له وغير ذلك مما أخذ من ماله وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فتوح في غير قرى عربية التي وعد بها الله رسوله صلى الله عليه وسلم قبل فتحها فأما ماها النبي صلى الله عليه وسلم كاهلها من هي له ولم يجنس منها ما حبس من القرى التي كانت له وذلك مثل جزية أهل البحرين وهجر وغير ذلك وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في من غير قرى عربية وذلك مثل جزية أهل البحرين فكان له أربعة أنجاسها بعضها حيث أراه الله عز وجل كما مضى ماله وأوفي خمسة من جعله الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الحديث « قال الربيع » قال غير الشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر لوجاءني مال البحرين لا عطيتك هكذا وهكذا فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت به فجاء أبا بكر فأعطاني

(نفر بقى القسم فيما أوجف عليه الخليل والركاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بالليل والركاب فغنموا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في قسمه أن يقسمه الامام مجعلا على وجه النظر فان كان معه كثير اى ذلك الموضع آمنين لا يكر عليهم العدو فلا يؤخر قسمه اذا أمكنه في موضعه الذي غنمه فيه وان كانت بلاد حرب أو كان يخاف كرة العدو عليهم أو كان منزله غير رافق بالمسلمين تحول عنه الى أرفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم ثم قسمه وان كانت بلاد مشرك (قال الشافعي) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أموال بني المصطلق وسببهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن يتحول عنه وما حوله كله بلاد مشرك وقسم أموال أهل بدر (١) بسير على أميال من بدر ومن حول سير وأهله مشركون وقد يجوز أن يكون قسمه بسير لان المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحول الى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سيرا ووصف بهم في المنزل من بدر (قال الشافعي) وأكثر ما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرأه سراياه ما غنموا ببلاد أهل الحرب وما وصفت من قسم النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه مغرور عند أهل العلم عندنا لا يختلفون فيه فقال لبعض الناس لا تقسم الغنية الا في بلاد الاسلام وبلغني أن بعض أصحابه خالفه وقال فيه قولنا والجنة على من خالفنا فيه ما وصفتنا من المعروف عن

(باب الخلع في المرض)
من كتاب نشوز الرجل
على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع فان كان الزوج هو المريض فخلعها بأقل من مهرها ثم مات فبأنزلان له أن يطلقها من غير شيء فان كانت هي المريضة فخلعته بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها جازله مهر مثلها وكان الفضل وصية يحاص أهل الوصايا بها في ثلثها ولو كان خلعها بعبد يساوي مائة ومهر مثلها خمسون فهو بالخيار ان شاء أخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها أو يرد ويرجع بمهر مثلها كالأول اشتراه فاستحق نصفه (قال المزني) رحمه الله

(١) الخري بالضم أنات البيت أو أردأ المتاع والفتائم اه من القاموس كتبه

مصححه

التي صلى الله عليه وسلم من القسم ببلاد العدو وإذا حوله الإمام عن موضعه إلى موضع غيره فان كانت معه جولة حمله عليها ان لم تكن معه فينبغي للمسلمين أن يحملوه له ان كان معهم جولة بلا كراء وان امتنعوا فوجد كراء كاري إلى الغنائم واستأجر عليها ثم أخرج الكراء والاجارة من جميع المال (قال الشافعي) ولو قال قائل يجبر من معه فضل محمل كان مذهبها (قال الشافعي) وان لم يجد جولة ولم يحمل الجيش قسمه مكانه ثم من شاء أخذ ماله (قال الشافعي) ولو قال قائل يجبرون على حمله بكراء مثلهم لأن هذا موضع ضرورة كان مذهبها (قال الشافعي) وإذا خرجت سرية من عسكر فغتمت غنمة فالأمر فيها كما وصفت في الجيش في بلاد العدو (قال الشافعي) فان ساق صاحب الجيش أو السرية سببا (١) أو خربا أو غير ذلك فأدركه العدو وثقاف أن يأخذ منه أو أبطأ عليه بعض ذلك فالأمر الذي لا أشك فيه أنه ان أراد قتل البالغين من الرجال قتلهم وليس له قتل من لم يبلغ ولا قتل النساء منهم ولا عقار الدواب ولا ذبحها وذلك أني انما وجدت الدلالة من كتاب الله عز وجل ثم سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا يختلف أهل العلم فيه عندنا أنه ان ما أبيع قتله من ذوات الارواح من البهائم فأنما أبيع أن يذبح اذا قدر على ذبحه ليؤكل ولا يقتل بغير الذبح والنحر الذي هو مثل الذبح وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم وهي أن ترى بعد ما تؤخذ وأبيع ما امتنع منها بما نيل به من سلاح لادمعنين أن يقتل ليؤكل وتلك ذكاته لانه لا يقدر من ذكاته على أكثر من ذلك أما قتل ما لا يؤكل لضرره وأذاه لانه في معاني الأعداء أو الحوت أو الجراد فان قتله ذكاته وهو يؤكل بلا ذكاه وأما ما سوى ذلك فلا أجده أبيع (قال الشافعي) وقد قيل تذبح خيلهم وتعقر ويحتج بأن جعفر اعقر عند الحرب ولا أعلم ما روى عن جعفر من ذلك ثابتا لهم موجودا عند عامة أهل المغازي ولا ثابتا بالاسناد المعروف الموصول فان كان من قال هذا انما أراد غيظ المشركين لما في غيظهم من أن يكتب به عمل صالح فذلك فيما أعظموا به مما أبيع لنا وكذلك ان أراد توهينهم وذلك أننا نخدم ما يغضبهم ويوهنهم ما هو محظور علينا غير مباح لنا فان قال قائل وما ذلك فلنا قتل أبناءهم ونسائهم ولو قتلوا كان أعظم وأهون لهم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقتل ذوى الارواح بغير وجهه عذاب فلا يجوز عندي غير معنى ما أبيع من أكله واطعمه أو قتل ما كان عدواً منه (قال الشافعي) فأما ما لا روح فيه من أموالهم فلا بأس بتحريقه وتلافه بكل وجه وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير وعقر النخل بخيبر والعنب بالطائف وان تحريق هذا ليس بتعذيب له لانه لا يألم بالتحريق والعذاب الاذرو روح وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان رجل في الحرب فقعر رجل فرسه رجوت أن لا يكون به بأس لان ذلك ضرورة وقد يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات

(الانفال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يخرج من رأس الغنمة قبل الخمس شيء غير السلب أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد عارل رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتيت من ورائه قال فضررت على حبل عاتقه ضربته وأقبل على فضعتي ضمة وجدت متها رجح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم ان الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقتل قتل من يشهد لي ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه

فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القليل عندي فأرضه منه فقال أبو بكر لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله عز وجل يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطى سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه فأعطانيه فبعت الدرع وابتعت به مخرفاً في بني سلمة فإله لأول مال تأثله في الإسلام (قال الشافعي) هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لأشك فيه أن يعطى السلب من قتل والمشرک مقبل يقاتل من أي جهة قتله مبارزاً أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزاً وأبو قتادة غير مبارز ولكن المقتولين جميعاً مقبلان ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحداً قتل مولى سلب من قتله والذي لأشك فيه أنه سلب من قتل الذي يقتل المشرک والحرب قائمة والمشركون يقاتلون وقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم المقتول ولا أرى أن يعطى السلب إلا من قتل مشركاً مقبلاً ولم ينهزم جماعة المشرکين وانما ذهبت إلى هذا أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلاً الا قاتلاً مقبلاً وفي حديث أبي قتادة ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً له سلبه يوم حين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا فقال لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الامام قبل القتال من قتل قتيلاً له سلبه وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع (قال الشافعي) ولو اشترك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلاً ضرب رجلاً ضربه لا يعاش من مثلها أو ضربه يكون مستهلكاً من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب لقاطع اليدين أو الرجلين لأنه قد صير في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يذفق عليه وإن ضربه وبقي فيه ما يمنع نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب للآخر انما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها (قال الشافعي) والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته وفرسه إن كان راكبه أو ممسكه فإن كان منفلاً منه أو مع غيره فليس له وانما سلبه ما أخذ من يديه أو مما على بدنه أو تحت بدنه (قال الشافعي) فإن كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو تاج أو منقطة فيها نفقة فلو ذهب ذاهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه كان مذهبا ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وانما له سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهها والله أعلم (قال الشافعي) ولا يخمس السلب (قال الشافعي) فعارضنا معارض فذكر أن عمر بن الخطاب قال انا كنا لا نخمس السلب وإن سلب البراء قد بلغ شيئاً كثيراً ولا أرا في الانحاصه قال نخمسه وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنمة وفيه الخمس (قال الشافعي) فإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له سلبه فأخذ خمس السلب أليس انما يكون لصاحبه أربعة أخصه لا كله وإذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يجز تركه فإن قال قائل فلعن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب أنه لم يكن ذا خطر وعمر يخبر أنه لم يكن يخمسه وانما خمسه حين بلغ ما لا كثير فالسلب إذا كان غنمة فأخرجناه من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى فإن الله خسه على أكثر الغنمة لا على كلها فيكون السلب مما لم يرد من الغنمة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما غنم ما كولا فأكله من غنمه ويكون هذا بدلالة السنة وما بقي تحتمله الآية وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب من قتل لم يجز عندي والله أعلم أن يخمس ويقسم إذ كان اسم السلب يكون كثيراً قليلاً ولم يستثن النبي صلى الله عليه وسلم قليل السلب ولا كثيره أن يقول يعطى القليل من السلب دون الكثير ونقول دلت السنة أنما أراد بما يخمس ما سوى السلب من الغنمة (قال الشافعي) وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها أخبرنا ابن عينة عن

ليس هذا عندي بشيء ولكن له من العبد مهر مثلها وما بقي من العبد بعد مهر مثلها وصية له أن خرج من الثلث فإن لم يخرج ما بقي من العبد من الثلث ولم يكن لها غيره فهو بالخيار إن شاء قبل وصيته وهو الثلث من نصف العبد وكان ما بقي للورثة وإن شاء رد العبد وأخذ مهر مثلها لأنه إذا صار في العبد شرك لغيره فهو عيب يكون فيه الخيار

(باب خلع المشرکين)
من كتاب نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله ان اختلعت الذمية بخمر أو بخنزير فدفعته ثم ترافعا لينا أجزنا الخلع والقبض ولم تكن دفعته جعلنا له عليها مهر مثلها وهكذا أهل الحرب الا أنا لانحكم عليهم حتى يجتمعوا على الرضا ونحكم على الذميين إذا جأأنا وأحسد هما والله الموفق

الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى سير بن علفمة قال بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فقلت له سعد بن أبي وقاص (قال الشافعي) واثني عشر ألفاً كثير

(الوجه الثاني من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عرقيل بنجد فغزوهم والبلاد كثيرة فكانت سبهم اثني عشر بغيراً وأحد عشر بغيراً ثم نزلوا بغيراً بغيراً أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج أنه سمع سعد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس (قال الشافعي) وحديث ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم نزلوا بغيراً بغيراً والنفل حوشي يزيد وغير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال إن شاء الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإن له خمس الخمس من كل غنمة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراد الله كما يضع سائر ماله فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين (قال الشافعي) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخمس لمن ساء الله عز وجل له فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضر وأخذوا ما لهم وأعطوا ما لغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم (قال الشافعي) والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للامام أن يجتهد فإذا كثرت العدو واشتدت الشوكة وقل من بازائه من المسلمين نفل منه اتباعاً للرسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن ذلك لم ينفل وذلك أن أكثر مغازي النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه (قال الشافعي) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وضعت من الاجتهاد (قال الشافعي) والذي يجتاز من أرضي من أصحابنا أن لا يراد أحد على ماله لا يعطى غير الأربعة الأجاس أو السلب للقاتل ويقولون لم نعلم أحداً من الأئمة زاد أحد على حظه من سلب أو سهم ما من معجم إلا أن يكون ما وضعت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينقلون وقدر روي بعض الشافيين في النفل في البداية والرجعة الثلث في واحدة والرابع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل جد لا يجاوزه إلا ما وأ أكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفال فإذا كان للامام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفنيه أن يكون على الاجتهاد غير محدود

(الوجه الثالث من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم إذا بعث الامام سرية أو جيشاً فقال لهم قبل اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فذلك لهم على ما شرط الامام لأنهم على ذلك غزوا وبه رضوا وقالوا الخمس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في أقبال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قال من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخمس والله أعلم ولم أعلم شيئاً ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما وضعت من قسمة الأربعة الأجاس بين من حضر القتال وأربعة أجاس الخمس على أهله ووضع سهمه حيث أراه الله عز وجل وهو خمس الخمس وهذا أحب إلى والله أعلم ولهذا مذهب وذلك أن يقال إنما قاتل هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم

(كيف تفرق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من ثمن قل أو أكثر من دار وأرض وغير ذلك من المال أو شيء قسم كله الأربعة البالغين فالامام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى منهم أو يقتل أو يفادى أو يبي أو يبي وإن من أو قتل فذلك له وإن سبي أو فادى فسيب ما سبي وما أخذ مما فادى

(كتاب الطلاق)

(باب إباحة الطلاق)

ووجهه وتفرعه

من الجامع من كتاب أحكام القرآن ومن إباحة الطلاق ومن جماع عشرة النساء وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقد قرئت لقبول عدتهن (قال) والمعنى واحد وطلق ابن عمر رضي الله عنهما أمر أنه وعي حائض في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها

ثم لمسكها حتى يظهر ثم تحيض ثم تظهر ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (قال) وقد روى هذا الحديث سالم بن عبد الله ويونس ابن جابر عن ابن عمر يخالفون نافعاً في شيء منه قالوا كلهم عن

سبيل ما سواه من الغنية قال وذلك اذا أخذتهم شيئا على اطلاقهم فأما أن يكون أسير من المسلمين فيفاديه بأسيرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين واذا حازله أن عين عليهم فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقبضونها كان أن يستخرج أسير من المسلمين أنفع وأولى أن يجوز أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلا برجلين (قال الشافعي) وفي الرجل بأسره الرجل فيسترق أو تؤخذ منه الفدية قولان أحدهما ما أخذ منه كالمال يغم وإن استرق فهو كالذرية وذلك يخمس وأربعة أنجاسه بين جماعة من حضر فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا قول صحيح لا أعلم خيرا نابتا بخالفه وقد قيل الرجل مخالف للسبي والمال لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فلن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا مذهب والله أعلم فينبغي للإمام أن يعزل جنس ما حصل بعد ما وصفنا كاملا ويقرأ أربعة أنجاسه وبحسب من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الذمة وغير البالغين من المسلمين ومن النساء فينقلهم شيئا فن رأى أن ينقلهم من الاربعة الانجاس عزل لهم فلهم وسيد كرهذا في موضعه ان شاء الله ثم يعرف عدد الفرس والرجالة من بالغى المسلمين الذين حضر والقتال فيضرب الفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمان فيسوى بين الراجل والراجل فيعطيان سهمان ما يفضل ذو الفرس فان الله عز وجل نذب الى اتخاذ الخيل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية فأطاع في الرباط وكانت عليه مؤنة في اتخاذها وله غناء بشهوده عليه ليس الراجل شبيهه أخبرنا الثقة عن اسحق الأزرق عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب الفرس بسهمين وللفارس بسهم فزعم بعض الناس أنه لا يعطى فرس الاسهم وفارس سهمان ولا يفضل فرس على مسلم فقلت لبعض من يذهب مذهبهم هو كلام عربي وأما يعطى الفارس بسبب القوة والغنا مع السنة والفرس لا يملك شيئا أغنا ملكه فارسه ولا يقال لا يفضل فرس على مسلم والفرس بهيمة لا يقاس بمسلم ولو كان هذا كما قال صاحب لم يجز أن يسوى بين فرس ومسلم وفي قوله وجهان أحدهما خلاف السنة والآ خر قياسه الفرس بالمسلم وهو لو كان قياسا له دخل عليه أن يكون قد سوى فرسا بمسلم وقال بعض أصحابه بقولنا في سهمان الخيل وقال هذه السنة التي لا ينبغي خلافها (قال الشافعي) وأحب الاقوال التي وأكثر قول أصحابنا أن البراذين والمقاريف يسهم لها سهمان العربية ولأنها قد تغني غناها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل العربي على الهجين واذا حضر الرجل بفارسين أو أكثر لم يسهم الا للفرس واحد ولو جاز أن يسهم لاثنتين جاز أن يسهم لأكثر وهو لا يلحق أبدا الأعلى واحد ولو تحول عنه كان تاركه أخذ المشله (قال الشافعي) وليس فيما قلت من أن لا يسهم الا للفرس واحد ولا خلافه خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث منقطعة أشبهها أن يكون نابتا أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في الغنم بأربعة أسهم سهماله وسهمين لفرسه وسهما في ذى القربي (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم يسهم ذى القربي سهم صفية أمه وقد شئت سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سمعا ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظه عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أن الزبير حضر خيبر بفارسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهماله وأربعة أسهم لفرسيه ولو كان كما حدث مكحول أن الزبير حضر خيبر بفارسين فأخذ خمسة أسهم كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيادته من غيرهم ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم لراكب دابة غير الفرس لا بغل ولا جارا ولا بعيرا ولا فيل ولا غيره وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل إلا الشديد ولا يدخل حطما ولا فيهما ضعيفا ولا ضرعا ولا أعرجا فان غفل فشهد برجل على واحد من هذه فقد قيل لا يسهم له لأنه ليس لواحد

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم ليكها حتى تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق ولم يقولوا ثم تحيض ثم تطهر (قال) وفي ذلك دليل على أن الطلاق يقع على الحائض لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالمراجعة الا من لم يمسك (قال) وأحب أن يطلق واحدة لتكون له الرجعة للمدخل بها وأحب لغير المدخول بها ولا يحرم عليه أن يطلقها ثلاثا لأن الله تعالى أباح الطلاق فليس بمحذور وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر موضع الطلاق فلو كان في عدده محذور ومباح لعلمه إياه صلى الله عليه وسلم ان شاء الله وطلق العجاني بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فلم ينكره عليه وسأل النبي صلى الله عليه وسلم ركانة لما طلق امرأته البتة ما أردت ولم ينهه أن يزيد أكثر من واحدة

(قال الشافعي) رحمه الله ولو طلقها طاهرا بعد جماع أحيت أن يرتجعها ثم يهمل ليطلق كما أمر وإن كانت في طهر بعد جماع فإنها تعتد به (قال الشافعي) رحمه الله ولو لم يدخل بها أو دخل بها وكانت حاملا أو لا تحيض من صغر أو كبر فقال أنت طالق ثلاثا للسنّة أو البدعة طلقت مكانها لأنها لا سنة في طلقها ولا بدعة وإن كانت تحيض فقال لها أنت طالق ثلاثا للسنّة فإن كانت طاهرا من غير جماع طلقت ثلاثا معا وإن كانت بمجمعة أو حائضا أو نفساء وقع عليها الطلاق حين تطهر من الحيض أو النفاس وحين تطهر بالمجمعة من أول حيض بعد قوله وقبل الغسل وإن قال نويت أن تقسم في كل طهر طلقة وقعت معا في الحكم وعلى ما نوى فيما بينه وبين الله ولو كان قال في كل قرء واحدة فإن كانت طاهرا حبلى وقعت

منها غنم الخيل التي أسهم لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نعلمه أسهم لاحد فيما مضى على مثل هذه الدواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم للفارس كما أسهم الرجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر غير المقاتل العون بالرأى والدعاء وإن الجيش قد ينصرون بأضعفهم وأنه قد لا يقاتل ثم يقاتل وفيهم مرضى فأعطى سهمه سنة وليست في فارس صرع ولا قيم ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وإنما أسهم للفارس بسهم فارس إذا حضر شيئا من الحرب فارسا قبل أن تنقطع الحرب فأما إن كان فارسا إذا دخل بلاد العدو وكان فارسا بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم له بسهم فارس قال وقال بعض الناس إذا دخل بلاد العدو وفارسا ثم مات فرسه أسهم له سهم فارس وإن أفاد فارسا بلاد العدو وقبل القتال فحضر عليه لم يسهم له (قال الشافعي) فقيل له ولم أسهم له إذا دخل أدنى بلاد العدو وفارسا وإن لم يحضر القتال فارسا قال لأنه قد ثبت في الديوان فارسا قيل فقد ثبت في الديوان فإن مات فلا يسهم له الآن عوت بعد ما تحرز الغنمة قيل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فرعت أن الموت قبل حراز الغنمة وإن حضر القتال يقطع خطه في الغنمة وأن موت فرسه قبل حضور القتال لا يقطع خطه قال فعليه مؤنة وقد وافي أدنى بلاد العدو قيل فذلك كله يلزمك في نفسه ويلزمك في الفرس أرايت الخراساني أو البجلي يقد الفرس الروم حتى إذا لم يكن بينه وبين أدنى بلاد العدو والاميل مات فرسه أسهم لفارسه قال لا قيل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الثغور ابتاع فرسا ثم غزا عليه فأسمى بأدنى بلاد العدو ثم مات فرسه فرعت أنك تسهم له ولو كنت بالمؤنة التي لزمته في الفرس تسهم له كان هذا أولى أن تحرمه من الذي تكلف أكثر مما تكلف فرمته (قال الشافعي) ولو حاصر قوم مدينة فكأنوا لا يقاتلون الأربالة أو غزا قوم في البحر فكأنوا لا يقاتلون الأربالة لا ينتفعون بالخيل في واحد من المعنيين أعطى الفارس سهم الفارس لم ينقص منه (قال الشافعي) ولو دخل رجل يريد الجهاد فلم يجاهد أسهم له ولو دخل أجبر يريد الجهاد فقد قيل يسهم له وقيل يخير بين أن يسهم له وي طرح الاجارة أو الاجارة ولا يسهم له وقد قيل يرضخ له (قال الشافعي) ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحرز الغنمة فقد قيل لا يسهم له إلا أن يكون قتال فيقاتل فأرى أن يسهم له وقد قيل يسهم له ما لم تحرز الغنمة - ولو دخل قوم تجار فقاتلوا لم أر بأسا أن يسهم لهم وقد قيل لا يسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البالغ والمرأة يقاتلون فلا يسهم لهم ويرضخ لهم وكان أحب إلى في الذي لو استؤجر بشئ من غير الغنمة أو المولود في بلاد الحرب يرضخ له ويرضخ لمن قاتل أكثر مما يرضخ لمن لم يقاتل وليس ذلك عندى حذم معروف يعطون من الخمر في والنبي المنفرد مما يغنم ولو قال قاتل يرضخ لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب إلى أن يرضخ لهم من الأربعة الأسهم لأنهم حضروا القتال والسنة بالرضخ لهم بحضورهم كما كانت بالأسهم لغيرهم بحضورهم (قال الشافعي) فإن جاء مدد للمسلمين بلاد الحرب قبل أن تنقطع الحرب فحضر وإن الحرب شيا قل أو أكثر شركوا في الغنمة وإن لم يأتوا حتى تنقطع الحرب ولا يكون عند الغنمة مانع لها لم يشركوهم ولو جازوا بعد ما أحرزت الغنمة ثم كان قتال بعدها فإن غنموا شيئا حضره وشركوا فيه ولا يشركون فيما أحرز قبل حضورهم ولو أن قائد أفرق جنده في وجهين فغنم إحدى الفرقتين ولم تغنم الأخرى أو بعث سرية من عسكر أو خرجت هي فغنمت في بلاد العدو ولم تغنم العسكر أو غنم العسكر ولم تغنم السرية شرك كل واحد من الفريقين صاحبه لأنه جيش واحد كلهم ردة لصاحبه قدمضت خيل المسلمين فغنمت بأوطاس غنائم كثيرة وأكثر العسكر بخين فشركوهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغنموا لم يشركهم المقيمون وإن كان منهم قريبا لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فتغنم ولا يشركهم أهل المدينة ولو أن اماما بعث جيشين على كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما أن يتوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنم أحد

الجيشين لم يشركهم الا خرون فان اجتمعوا فغلبوا مجتمعين فهم لجيش واحد ويرفعون الجس الى الامام وليس واحدا من القائدين بأحق ولاية الجس الى أن يوصله الى الامام من الآخر وهما فيه شريكان (قال الشافعي) ولرغزت جماعة باغية مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغنمة ولاهل العدل بطاعة الامام أن يلو الجس دونهم حتى يوصلوه الى الامام

(سنن تفریق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك اسمه واعلموا أنما غنمتم من شيء الآية (قال الشافعي) أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب أتيتهم أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء اخواننا من بني هاشم لا ينكر فضلهم لمكان الذي وضعك الله به منهم أرايت اخواننا من بني المطلب أعطيهم وتركتنا أو منعنا وانما قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد هكذا وشبك بين أصابعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أحسبه داود العطار عن ابن المبارك عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم عثله معناه أخبرنا الثقة عن محمد بن اسحق عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم عثله معناه (قال الشافعي) فذكرت لمطرف بن مازن أن يونس وابن اسحق رواحد ابن شهاب عن ابن المسيب فقال مطرف حدثنا معمر كما وصفت ولعل ابن شهاب رواه عنهم ماعا أخبرنا ناعمي محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد عن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب (قال الشافعي) وأخبرنا عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب ولم يعط منه أحدا من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا (قال الشافعي) فيعطى جميع سهم ذي القربى حيث كانوا لا يفضل منهم أحد حضر القتال على أحد لم يحضره إلا سهمه في الغنمة كسهم العامة ولا فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهما ويعطى الصغير منهم والكبير سواء وذلك أنهم انما أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة فان قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل (قال الشافعي) فكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت من التسوية بينهم وبأنه انما قيل أعطى فلانا كذا لانه كان ذا ولد فقيل أعطاه كذا وانما أعطاه حظه وحظ عياله والدلالة على صحة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من اسم القرابة وأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه من حضر خيبر ومن لم يحضرها وأنه لم يسم أحد من عيال من سبي أنه أعطى بعينه وأن حديث جبير بن مطعم فيه أنه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب والقسم اذا لم يكن تفضيل يشبه قسم الموارث وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على أنه لهم خاصة وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من سهمه غير واحد من قريش والانصار لا من سهم ذي القربى (قال الشافعي) وتفرق ثلاثة أنجاس الجس على من سمي الله عز وجل على المتأحي والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام كلها يحصون ثم توزع بينهم لكل صنف منهم سهمه كاملا لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم صاحبه (قال الشافعي) وقد مضى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ماضيا وصلى الله عليه وملائكته فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه ففهم من قال يرد على السهمان التي ذكرها الله عز وجل معه لاني رأيت المسلمين قالوا فبين سمي له سهم من أهل الصدقات فلم يوجد رد على من سمي معه وهذا مذهب يحسن وان كان قسم الصدقات مخالفا قسم النبي ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد للاسلام وأهله

الأولى ولم تقع الثنتان ان كانت تحيض على الجبل أو لا تحيض حتى تلد ثم تطهر فان لم يحدث لها رجعة حتى تلد بانث بانقضاء العدة ولم يقع عليها غير الأولى ولو قال الأمر أنه أنت طالق ثلاثا بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة وقعت اثنتان في أي الحالين كانت والأخرى اذا صارت في الحال الأخرى (قلت) أنا أشبه بمذهبه عندي أن قوله بعضهم يحتمل واحدة فلا يقع غيرها أو اثنتين فلا يقع غيرهما أو من كل واحدة بعضها فيقع بذلك ثلاث فلما كان الشك كان القول قوله مع عيونه ما أراد بعضهم في الحال الأولى الا واحدة وبعضهم الباقي في الحال الثانية فالأقل يقين وما زاد شك وهو لا يستعمل الحكم بالشك في الطلاق (قال) ولو قال أنت طالق أعدل أو أحسن أو أكل أو ما أشبهه سألت عن نيته فان

ومنه من قال يضعه في الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أختار أن يضعه الإمام في كل أمر حصن به الإسلام وأهله من سد ثغر واعداد كراع أو سلاح أو إعطاء أهل البلاد في الإسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب أعداء الله يأتني نعر الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطى المثلثة ونفل في الحرب وأعطى عام خيبر نغرا من أصحابه من المهاجرين والانصار أهل الحاجة وفضل وأكثرهم أهل قافة نرى ذلك كله والله تعالى أعلم من سهمه وقال بعض الناس بقولنا في سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ورأسهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذي القربى فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فخالف الكتاب والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس لذى القربى منه شيء (قال الشافعي) وكلوا فيه بضر وبمن الكلام قد حكيت ما حضرني منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما حثكم فيه قلت الحجة الثابتة من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه وذكر له القرآن والسنة فيه قال فان سفيان بن عيينة روى عن محمد بن اسحق قال سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع على رحمة الله في الخس فقال سأله به طريق أبي بكر وعمر وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأيا يخالف رأيهم ما فاتبعهما فقلت له هل علمت أن أبا بكر قسم على العبد والحر وسوى بين الناس وقسم بحرق لم يجعل العبد شيئا وفضل بعض الناس على بعض وقسم على فلم يجعل للعبد شيئا وسوى بين الناس قال نعم قلت أفتقبله خالفهما معا قال نعم قلت أو تعلم عمر قال لا تباع أمهات الأولاد وخالفه على قال نعم قلت وتعلم أن عليا خالف أبا بكر في الجدة قال نعم قلت فكيف جاز لك أن يكرن هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن عليا رأى غير رأيهما فاتبعهما وبين عندك أنه قد يخالفهما فيما وصفتنا في غيره قال فاقوله سأله به طريق أبي بكر وعمر قلت هذا كلام جله يحتمل معاني فان قلت كيف صنع فيه على فذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسينا وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر سألو أبا علي رضي الله عنه وعنه نصيبهم من الخس فقال هولكم حق ولكني محارب معاوية فان شئتم تركتم حقكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا كان جعفر يحدثه أما حدثك عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحسبه إلا عن جده قال فقلت له أجب جعفر أو ثقي وأعرف بحديث أبيه أم ابن اسحق قال بل جعفر فقلت له هذا بينك أن كان ثابتا أن ما ذهب إليه من ذلك على غير ما ذهب إليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله (قال الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لا أدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف احتجبت به أن كان حجة فهو عليك وإن لم يكن حجة فلا تنجح بما ليس بحجة واجعله كلاما يكن قال فهل في حديث جعفر أعطاهموه قلت أيجوز على علي أو على رجل دونه أن يقول هولكم حق ثم يمنعهم قال نعم إن طابت أنفسهم قلنا وهم إن طابت أنفسهم عما في أيديهم من موارث آبائهم وأكسابهم حل له أخذه قال فان الكوفيين قد رووا فيه عن أبي بكر وعمر شيئا أفعلته قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر مثل قولنا قال وما ذلك قلت أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاهما عن الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا عند أبحار الزيت فقلت له يا بني وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخس فقال علي أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أخماس وما كان فقد أوفاته وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال فارس « قال الربيع أنا أشك » فقال في حديث مطر أو حديث الآخر فقال في المسلمين خلة فان أحببتهم تركتم حقكم فجعلنا في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيكم حقكم منه فقال العباس لعلنا نطعمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل ألسنا أحق من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتيه مال فيقضيه قال والحكم في حديث

لم ينوشيا وقع الطلاق للسنة ولو قال أقبح أو أسبح أو أخش أو ما أشبهه سأنته عن نيته فان لم ينوشيا وقع التبذعة ولو قال أنت طالق واحدة حسنة قبيحة أو بجملة فاحنة طلقت حين تكلم ولو قال أنت طالق إذا قدم فلان السنة فقدم فلان فيهي طالق السنة ولو قال أنت طالق لفلان أو لرضا فلان طلقت مكانه ولو قال ان لم تكوني حاملا فأنت طالق وقف عنها حتى تمر لها دالة على البراءة من الحمل ولو قالت له طلقني فقال كل امرأة لي طالق طلقت امرأته التي سألته الآن يكون عزها بنيتها

(باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع إلا بالنية والطلاق)

من الجامع من كتاب الرجعة ومن كتاب النكاح ومن املاء مسائل مالك وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تعالى

مطر أو الآخر إن عمر قال لكم حق ولا يبلغ على إذ كثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى
لكم فأبتاع عليه الا كله فأبى أن يعطينا كله فقال فإن الحكم يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى
حدهم ثم تختلف الرواة عنه في عمر فتقول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس ثم استسلفه منهم المسلمين
وهذا تمام على إعطائهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهموه حتى كثر ثم عرض عليهم حين كثر أن
يعطيهم بعض ما يراد لهم حقاً كله وهذا أعطاهم بعضه دون بعض وقد روى الزهري عن ابن عمر عن
عن ابن عباس عن عمر قرى بيا من هذا المعنى قال فكيف يقسم سهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن
أبي بكر وعمر متواطئة وكيف يجوز أن يكون حق القوم ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بينا
مشهوراً فقلت له قولاً هذا أقول من لا علم له قال وكيف قلت هذا الحديث يثبت عن أبي بكر أنه
أعطاهموه في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة وقلت أ رأيت مذهب أهل العلم
في القديم والحديث إذا كان الشيء منصوصاً في كتاب الله عز وجل مينا على لسان رسوله صلى الله عليه
وسلم أو فعله أليس يستغنى به عن أن يسئل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه
قال بلى قلت أفجسد سهم ذى القربى مفروضاً في آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى مينا على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت بما يكون من اخبار الناس من وجهين أحدهما ثقة الخبيرين به واتصاله
وانهم كلهم أهل قرابة برسول الله صلى الله عليه وسلم الزهري من أخواله وابن المسيب من أخوال أبيه
وجبير بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في جذم النسب وهم يخبرونك مع قرابتهم وشرفهم أنهم مخرجون
منه وإن غيرهم مخصوص به دونهم ويخبرك أنه طلبه هو وعثمان فنعاه وقرابتهما في جذم النسب قرابة بني
المطلب الذين أعطوه قال نعم قلت فحق تجد سنة أبداً أثبت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات
من هذه السنة لم يعارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافها وكيف تريد إبطال اليمين مع
الشاهد بان تقول ظاهر الكتاب بخالفه ما هو لا يخالفه ما تم تجدد الكتاب بينا في حكيم منه بسهم ذى
القربى من الخمس معه السنة فتريد إبطال الكتاب والسنة دل تعلم قولاً أولى بان يكون مردوداً من قولك
هذا وقول من قال قولك قال الشافعي له أ رأيت لو عارضك معارض بمثل حجتك فقال رأيت قد أبطلت
سهم ذى القربى من الخمس فأنأ بطل سهم التام والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك قلنا فإن قال
فأثبت لي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهموه أو أن أبا بكر وعمر أعطاهموه أحدهما قال ما فيه خبر
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
أعطاهم من أعطى الله إياه وأن أبا بكر وعمر عمل بذلك بعد ما شاء الله تعالى قلنا أ رأيت لو قال فأراك تقول
نعطى التام والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فإن جاز لك أن يكون
الله عز وجل قسمه على خمسة فجعلته ثلاثة فأنأ جعله كله لذوى القربى لأنهم بدؤوا في الآية على التام
والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوى القربى ولا أجسد
خبر أمثل الخبر الذي يحكي أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى سهمهم (١) والتام والمساكين وابن
السبيل ولا أجسد ذلك عن أبي بكر ولا عمر فقال ليس ذلك قلنا لو لم قلنا لأن الله تعالى أذ قسم خمسة لم يجز
أن يعطاهما واحد قلت فكيف جاز لك وقد قسم الله عز وجل خمسة أن أعطيته ثلاثة وذوو القربى
موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا إنما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لمكانهم
منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قدر له أن يجوز لأحد نظري العلم أن يحتج بمثل هذا قال
ولم لا يجوز إذا كان يحتمل وإن لم يكن ذلك في الخبر ولا شيء يدل عليه قلت فإن عارضك جاهل بمثل حجتك
فقال ليس للتام والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيء لأنه يحتمل أن يكون ذلك حقاً

(١) لعله في التام والمساكين الخ تأمل

من أول هذه المزمعة
انفردت نسخة واحدة

ليتامى المهاجرين والانصار الذين جاهدوا في الله مع رسوله وكانوا قليلا في مشركين كثير وتابذوا الانبياء
والعشائر وقطعوا الذمم وصاروا حزب الله فهذا لا يتامهم ومساكينهم وابنا سبيلهم فاذا مضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأيتهم لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لآبائه سابقة معدن
حسن اليقين والفضل أكثر من يرى أخذوا وصاروا الأمر واحدا فلا يكون لليتامى والمساكين وابن السبيل شيء
إذا استوى في الاسلام قال ليس ذلك له قلت ولم قال لا والله عز وجل إذا قسم شيئا فهو وناقله من كان في ذلك
المعنى إلى يوم القيامة قلت له فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى فلم لم تروه ناظرا
لهم إلى يوم القيامة قال فما منعك أن أعطيت ذوى القربى أن تعطيتهم على معنى الحاجة فيقضى دين ذى
الدين ويرزق العزب ويخدم من لا خادم له ولا يعطى الغنى شيئا قلت له معنى أنى وجدت كتاب الله عز
وجل ذكره في قسم النبیء وسنة النبي صلى الله عليه وسلم المينة عن كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذي
دعوت اليه وأنت أيضا تخالف ما دعوت اليه فتقول لاني لذوى القربى قال اني أفعل فهل الدلالة على
ما قلت قلت قول الله عز وجل وللرسول ولذی القربى فهل تراه أعطاهم بغير اسم القرابة قال لا وقد يحتمل
أن يكون أعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة قلت فان وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من
ذوى القربى غنيا لا دين عليه ولا حاجة به بل يعول عامة أجل ينه ويتفضل على غيره لكثرته ماله ومامن الله
عز وجل به عليه من سعة خلقه قال اذا بطل المعنى الذي ذهب اليه قلت فقد أعطى أبا الفضل العباس
ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في كثره المال يعول عامة بني المطلب ويتفضل على غيرهم قال فليس
لما قلت من أن يعطوا على الحاجة معنى اذا أعطيه الغنى وقلت له أرايت لو عارضك معارض أيضا فقال
قال الله عز وجل في الغنمة واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة الآية فاستدلنا أن الأربعة الانجاس
لقد يرأى على الخمس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم من حضر القتال وقد يحتمل أن يكون
أعطاهم هو على أحد معنيين أو علم ما فيكون أعطاهم أهل الحاجة ممن حضر دون أهل الغنى عنه أو قال قد
يجوز اذا كان بالعبية أعطاهموه أن يكون أعطاهم أهل البأس والتجدة دون أهل العجز عن الغناء وأعطاهم
جمع الحاجة والغناء ما نقول له قال أقول ليس ذلك له قد أعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهمما قلت
أفيجوز أن يكون أعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال اذا حكى انه أعطى الفارس والراجل
فهو عام حتى تأتي دلالة بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص وهو على الغنى والفقير والعاجز والشجاع
لأننا استدللنا أنهم أعطوا لمعنى الحضور فقلت له فالدلالة على أن ذوى القربى أعطوا سهم ذوى القربى معنى
القرابة مثله أو أبين قلت فممن حضر أرايت لو قال قائل ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير
فلو غزاهم فغنموا غنائم كثيرة أعطيتهم بقدر ما كانوا يأخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ليس ذلك قد علم الله أن يستغنموا القليل والكثير فاذا بئر النبي صلى الله عليه وسلم أن لهم أربعة انجاس
فسواء قلت أو كثرت أو قلوا أو كثروا أو استغنوا أو افتقروا قلت فلم لا نقول هذا في سهم ذى القربى (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو غزاهم في بلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف
وغزا آخرون الترك فلم يغنموا درهماء ولقوا قتالا شديدا أيجوز أن تصرف من الكثير الذي غنمه القليل بلا
قتال من الروم شيئا إلى اخوانهم المسلمين الكثير الذين لقوا القتال الشديدين من الترك ولم يغنموا شيئا قال لا
قلت ولم وكل يقاقل لتكون كلمة الله هي العليا قال لا يغير شيء عن موضعه الذي سته رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه بمعنى ولا علة قلت وكذلك قلت في الفرائض التي أنزلها الله عز وجل وفيما جاء منها عن بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وما ذلك قلت أرايت لو قال لك قد يكون وزنوا المعنى منفعتهم للبيت
كانت في حياته وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه وما يكون منهم مما يتخلى منه غيرهم

الساعة طلاقا لم يكن
طلاقا حتى يتدنه ونيته
الطلاق وما أراد من عدد
(قال) ولو قال لها أنت
حرة يربد الطلاق ولأتمه
أنت طالق يربد العتق
لزمه ذلك ولو قال لها
أنت طالق واحدة باننا
كانت واحدة يملك
الرجعة لان الله تعالى
حكم في الواحدة والثنتين
بالرجعة كالأول بعدده
أنت حرة ولا على عليك
كان حرا والولاء له جعل
عليه الصلاة والسلام
الولاء لمن أعتق كما جعل
الله الرجعة لمن طلق
واحدة أو اثنتين وطلق
ركانة امرأته البتة
فأحلفه النبي صلى الله
عليه وسلم ما أراد الا
واحدة وردها عليه
وطاسق المطلب بن
خطب امرأته البتة
فقال عمر رضي الله عنه
أمسك عليك امرأتك
فان الواحدة تب وتقال
على بن أبي طالب رضي
الله عنه لرحل قال
لامرأته حبلك على
غاربك ما أرت وقال
شرح أما الطلاق فسنة

فأنظر فأيهم كان أحب إليه وخير إليه في حياته وبعد وفاته وأحوج إلى تركته وأعظم مصيبة به بعد موته فأجعل لهم سهم من يخالف هذا ممن كان يسيء إليه في حياته وإلى تركته بعد موته وهو غني عن ميراثه قال ليس له ذلك بل ينهل ما جعله الله عز وجل لمن جعله قتل وقسم الغنيمة والقي والموارث والوصايا على الاسماء دون الحاجة قال نعم قلت له بل قد يعطى أيضا من التي الغني والفقير قال نعم قد أخذ عثمان وعبد الرحمن عطاءهما وله ما غني مشهور فلم ينعهما من الغني قلت فما بال سهم ذوى القربى وفيه الكتاب والسنة وهو أثبت من قسم له ممن معه من اليتامى وابن السبيل وكثير ما ذكرنا أدخلت فيه ما لا يجوز أن يدخل في مثله وأضعف منه قال فأعاد هو وبعض من يذهب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابتا عن أبي بكر وعمر قلت له أو ما يكفي بالكتاب والسنة قال بلى قلت فقد أعدت هذا أفرايت إذا لم يثبت بخبر صحيح عن أبي بكر ولا عمر اعطاء اليتامى والمساكين وابن السبيل أطرحتهم قال لا قلت أو رأيت إذا لم يثبت عن أبي بكر أنه أعطى الميسار والسلب ويثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى ونحوه فكيف قلت فيه وكيف استخرجت تثبيت السلب إذا قال الامام هو لم يثبت عن أبي بكر وخالفتم عمر في الكثير منه وخالف ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب الخمس لقول الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة الآية قال إذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوهنه أن لا يثبت عن بعده ولا من خالفه من بعده قلت وإن كان معهم التأويل قال وإن لأن الحجة في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت له قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى بسهمهم فكيف أبطلته وقلت وقد قال الله تعالى خنمن أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى بالسماء العشر لم يخص مال دون مال في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث وقال ابراهيم الخفي العشر فيما أثبتت الأرض فكيف قلت ليس فيما دون نجسة أو سق صدقة قال فان أباسع يد راء عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له هل تعلم أحدا راء تثبت روايته غير أبي سعيد قلت لا قلت أفلا حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى لذى القربى سهمهم أثبت رجالا وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد هذا الحديث قال بل من روى سهم ذى القربى قلت وقد قرأت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عهود عهده لابن سعيد بن العاص على البحرين وعهده لعمر بن خزم على نجران وعهدها لنا ولأبي بكر عهدها ولعمر عهودا ولعثمان عهودا فما وجدت في واحد منها قط ليس فيما دون نجسة أو سق صدقة وقد عهدها في العهود التي قرأت على العمال ما يحتاجون إليه من أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحدا قط يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ثابت ليس فيما دون نجسة أو سق صدقة غير أبي سعيد ولا وجدنا أحدا قط يروى ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على فهل وجدته قال لا قلت أفهذا لانهم يأخذون صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفي السنة مرارا لاختلاف زرع البلدان وثمارها أولى أن يؤخذ عنهم مشهورا معروفا أم سهم ذى القربى الذي هو لغفر بعدد وفي وقت واحد من السنة قال كلاهما مما كان ينبغي أن يكون مشهورا قلت أفقطر حديث أبي سعيد ليس فيما دون نجسة أو سق صدقة لانه ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم الامن وجه واحد وان ابراهيم الخفي تأول ظاهر الكتاب وحديثا من مثله ويخالفه وهو ظاهر القرآن لار المال يقع على ما دون نجسة أو سق وانه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على قال لا ولكني أكتفي بالسنة من هذا كله فقلت له قال الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلىي محرما على طاعم يطعمه الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير لا بأس بأكل سوى ما سعى الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كما نعلم في العلم والفضل وروى أبو اوديس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ووافقه الزهري فيما يقول قال كل ذي ناب

فأمضوه وأما البتة فبدعة فدينوه (قال) ويحتمل طلاق البتة يقينا ويحتمل الابتات الذي ليس بعده شيء ويحتمل واحدة معينة منه حتى يرتجعها فلما احتملت معاني جعلت إلى قائلها ولو كتب بطلاقها فلا يكون طلاقا إلا بأن ينويه كما لا يكون ما خالف الصريح طلاقا إلا بأن ينويه فإذا كتب إذا جاءه كتابي فحتى يأتها فإن كتب أما بعد فأنت طالق طلق من حين كتب وان شهد عليه أن هذا خطه لم يلزمه حتى يقربه ولو قال لامرأته اختاري أو امرأتي بيدك فطلقت نفسها فقال ما أردت طلاقا لم يكن طلاقا إلا بأن يريد ولو أراد طلاقا فقالت قد اخترت نفسي سئلت فان أردت طلاقا فهو طلاق وان لم ترد فليس بطلاق وأعلم خلافا أنها انطلقت نفسها قبل أن يتسرقا من المجلس وتحدث قلعا

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم معنى ما أراد الله عز وجل ذكره ومن خالف شيئاً مما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس في قوله حجة ولو علم الذي قال قولاً يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجوع إليه وقد عذب عن الطويل الحجة السنة ويعلمها بعيد الدار
قليل الحجة وقلت له جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجداً
وتأولوا القرآن فخالفته لقول زيد وابن مسعود قال نعم وخالفت أبا بكر في إعطاء المالك فقلت لا يعطون
قال نعم وقلت عمر في امرأة لمفقودة بالبسة وفي التي تنكح في عدتها وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة
المرنى وفي أن قضى في القسامة بشرط الردية وفي أن جلد في التعريض الحد وجلد في ربح الشراب الحد وفي
أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد الزنا حد البكر وفي شيء كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ومنه ما يخالفه ولا يخالفه منهم قال نعم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلت له وسعد بن عباد قسم ماله يحيى بن ورثته ثم مات بخاء أبو بكر وعمر قيساً فقال لا ترى أن
تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيئاً ضاه سعدو وهب لهم نصيبه وأنت تزعم أن ليس عليه ثم رد شيء
أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا يخالف من أصحاب ما فترد قولهم ما مجتهد من ولا يخالف لهما وترد قولهما
مجتهد من في قطع يد السارق بعد يده ورجله لا يخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي ورضوان الله تعالى عليه
(قال الشافعي) رحمه الله ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لهر بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يثبت مثله وأخذ بها نحن ويدعها هو ومنها أن عمر قال في التي تنكح في
عدتها فأصابت تعدد عدتين وقاله علي ومنها أن عمر قضى في الذي لا يجحد ما ينفق على امرأته أن يفرق
بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم ثم حولها على آخرين فقال انما ألزمت الله عز
وجل قول رسوله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفيجوز أن نخالف شيئاً روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولو خالفه مائة وأكثراً كانت فيهم حجة قلت فقد خالف كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالفه قال فقد روى
عن ابن عباس كنازنا لنا فأبى ذلك علينا قومنا قلت هذا كلام عربي يخرج عاموا وهو يراد به الخاص قال
ومثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية فحين وأنت تعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض
الناس والذين قالوه أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم انما جعلت لهم عصابة انصرفت عنهم من أحد
قال هذا كله هكذا قلت فاذا لم يسم ابن عباس أحد من قومه ألم تره كلاماً من كلهم وابن عباس يراه لهم
فكيف لم تحتج بأن ابن عباس لا يراه لهم إلا حجة عند الله واحتجبت بحرف جله خبر فيه أن غيره قد خالف فيه
مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهما إلى شيء قال أفيجوز أن قول ابن عباس فأبى ذلك علينا
قومنا يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت نعم يجوز أن يكون عبي به يزيد بن معاوية وأهله قال
فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى قلت فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم اليتامى والمساكين
وابن السبيل قال لا أراه إلا قد فعل قلت أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى قال أراه ليس
بيقين قلت أقتبطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل حتى يتبين أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز
قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطيهم موهة وليس لهم كان علينا أن نعطيهم موهة
إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم موهة قال نعم قلت وتخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم
به لم يخالفه فيه غيره قال نعم وهو رجل من التابعين لا يلزمنا قوله وانما هو كأحدنا قلت فكيف احتجبت
بالتوهم عنه وهو عندك هكذا قاله رضى بعض ما حكيت مما كتبت به من كلنى في سهم ذي القربى على
عدم من أجل العلم من أصحابنا وغيرهم فكأنهم قال دا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فالقرض من الله

لذلك أن السلاق يقع
عليها فمجوز أن يقال
لهذا الموضع اجماع
وقال في الاملاء على
مسائل مالك وأما ملك
أمر عاير حافه هذه وكالة
متى أوقع الطلاق وقع
ومتى شاء الزوج رجوع
وقال في سهمه وسواء
قالت طلقته أو طلق
نهى إذا أرادت طلاقاً
ولو جعل لهما أن تطلق
نفسها ثلاثاً فطلقت
واحدة فإن لها ذلك ولو
طلق بلسانه واستثنى
بقوله لزمه الطلاق ولم
يكن الاستثناء إلا بلسانه
ولو قال أنت على حرام
يريد تحريمها بالطلاق
فعلية كفارة عين لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
حرم جاريته فأمر بكفارة
عين (قال الشافعي)
رحمه الله لانها تحريم
فرجين حلين بمالم
يحترماه ولو قال كل
ما أملك على حرام يعني
امرأته وجواريه وماله
كفر عن المرأة والحوارى
كفارة واحدة ولم يكفر
عن ماله وقال في الاملاء
وان نوى اصابة قلنا

عز وجل على خلقه اتباعه والجنة الثابتة فيه . ومن عارضه بشئ يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خطيئ ثم اذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك الزم له وأولى أن لا يحتاج أحدهم وسهم ذى القربى ثابت في الكتاب والسنة

(الحس فيما لم يوجب عليه)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى وما أخذنا الولاية من المشركين من خريتهم والصلح عن أرضهم وما أخذ من أموالهم اذا اختلفوا في بلاد المسلمين ومن أموالهم ان صالحوا بغير إيجاب خيل ولا ركاب ومن أموالهم ان مات منهم ميت لا وارث له وما أشبه هذا مما أخذناه الولاية من مال المشركين فانحس في جميعه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الحس الموجب عليه من الغنمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل قد احتججت بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهم ذى القربى عام خير ذوى القربى وخير مما أوجب عليه فكيف زعمت أن الحس لهم مما لم يوجب عليه فقلت له وجدت المالين أخذنا من المشركين وخولهم ما بعث أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه حك في حس الغنمة بأنه على خمسة لأن قول الله تبارك وتعالى لله مفتاح كلام كل شئ وله الأمر من قبل ومن بعد فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى حقهم فلا يشك أنه قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل حقهم وأنه قد انتهى إلى كل ما أمره الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر وما أوفى الله على رسوله منهم الآية فحكمهم احكمهم فيما أوجب عليه بالخيل والركاب ودلت السنة على أن ذلك الحكم على خمس ما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمضى لمن جعل الله له شياً مما جعل الله له وان لم ينبت فيه خبر اعنه كخبر جبير بن مطعم عنه في سهم ذى القربى من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل فيما أوجب عليه مما جعل لهم بشهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى إليه رسوله كما أوجب عليه أداؤه والقيام به فقال لي قائل فإن الله تبارك وتعالى جعل الحس فيما أوجب عليه على خمسة وجعل الباقي فيما لا يوجب عليه على خمسة فكيف زعمت أنه انما الخمسة الحس لا الكل فقلت له ما أبعد ما بينك وبين من يكلمنا في ابطال سهم ذى القربى أنت تريد أن تثبت لذى القربى حس الجمع مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب وغيره يريد أن يبطل عنهم حس الحس قال انما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقبل بما قلت به وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولك فيما زاد لذى القربى فقلت له ان حظي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه الى ما يعلم الله عز وجل أني أرى الحق في غيره قال فإدلك على أنه انما هو لمن له حس الغنمة الموجب عليها (١) حس النبي الذي لم يوجب عليه دون الكل قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحنفية عن عمر قال كانت بنو النضير مما أوفى الله عز وجل على رسوله مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المسلمين فقال لست انظر الى الأحاديث والقرآن أولى بنا لو نظرت الى الحديث كان هذا الحديث يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت له هذا كلام عربي انما يعني لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموجبين وذلك أربعة أنجاس قال فاستبدلت بنجر عمر على أن الكل ليس لأهل الحس مما أوجب عليه قلت نعم قال والخبر انهم الرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فإدلك على الحس لأهل الحس معه قلت لما احتمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة الأنجاس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون الحس فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدلنا

(١) المعنى ما دل على أن حس النبي الذي لم يوجب عليه دون كله لمن له حس الغنمة الموجب عليها أمل

أصب وكفر ولزق
كالميتة والدم فهو الحرام
* فأما ما لا يشبه الطلاق

مثل قوله بارك الله فيك
أو اسقيني أو أطعميني
أو أروني أو زودني وما
أشبه ذلك فليس بطلاق
وان نواه ولو أجزت النية
بما لا يشبه الطلاق
أجزت أن يطلق في
نفسه ولو قال للتي لم
يدخل بها أنت طالق
لأننا السنة وقعن معا ولو
قال لها أنت طالق أنت
طالق أنت طالق وقعت
الاولى وبانت بلا عدة
والله سبحانه وتعالى أعلم

الطلاق بالوقت
وطلاق المكره وغيره
من كتاب اباحة الطلاق
والاملاء وغيرهما

(قال الشافعي) رجة الله
تعالى عليه وأي أجل
طلق اليه لم يلزمه قبل
وقته ولو قال في شهر كذا
أو في غرة هلال كذا
طلقت في الغيب من
الليلة التي يرى فيها هلال
ذلك الشهر ولو قال اذا
رأيت هلال شهر كذا
حنت اذا رآه غيره الآن
يكون أراد رؤية نفسه

بقول الله عز وجل في الحشر قلته وللرسول ولذي القربى الآية على أن لهم الخس وأن الخس إذا كان لهم ولا يشد أربابهم صلى الله عليه وسلم سلم لهم فاستدلنا ذلك بحكم الله عز وجل في الأنفال واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن الله نجسه الآية فانهى الخس في سورة الحشر وسورة الأنفال لقوم موصوفين وأعمالهم من ذلك الخس لا غير فقل فاحتمل أن يكون لهم مما يوجب عليه الكل قلت نعم فلهم الكل ونزع الخبر قال لا يجوز عندنا ترك الخبر والخبر يدل على معنى الخاص والعام فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخس ثابت في الجزية وما أخذه الولاة من مشرك بوجهه من الوجوه فذكرت له الآية في الحشر قال فأولئك أوجب عليهم بلا خيل ولا ركاب فأعطوه بشئ ألقاه الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت أرايت الجزية التي أعطاهم من أوجب عليه بلا خيل ولا ركاب لما كان أصل إعطائهم منهم للخوف من الغلبة وتيسير اليهم بالخيل والركاب فأعطوا فيها أهي أقرب من الإيجاف أم من أعطى بأمر لم يسير اليه بالخيل والركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذا مثل صلح لأم مثل ما أوجب عليه بغير صلح أن يكون لمن سعى كيف لم تكن الجزية وما أخذه الولاة من مشرك بهذه الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات وهي ما أخذ من مسلم فملك لأهل الصدقات لأهل النبي وما غنم بالخيل والركاب فملك على ما قسم الله عز وجل والنبي الذي لا يوجب عليه بخيل ولا ركاب فهل تعلم رابعا قال لا قلت فهذا قلنا الخس ثابت لأهله في كل ما أخذ من مشرك لأنه لا يعبد وما أخذ منه أبدا أن يكون غنيمه أو فيا والنبي ما رده الله تعالى على أهل دينه

(١) كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الانحاس النبي غير الموجب عليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للإمام أن يحصى جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتل أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون المحتل ودون خمس عشرة سنة والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه في مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية ما يكفيهم لستهم من كسوتهم ونفقتهم طعاما أو قيمته دراهم أو دنانير ويعطى النفوس شيئا ثم زاد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها فان المؤنة في بعض البلدان أنقل منها في بعض ولم أعلم أصحابنا يختلفون في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت انما يكون من النبي وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لأبأس أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر بلغ بالعطاء نجسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال نجسة آلاف بالمدينه لرجل يغزى إذا غزا ليلت بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها بعد المغزى وقال هي كالنصف على أنه يغزى وإن لم يغز في كل سنة وقالوا ويفرض لمن هو أقرب للجهاد أو أرخص سعر بلد أقل ولم يختلف أحد لقيته في أن ليس للمال في العطاء ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس ولا أفضل على نسب ولا سابقة وإن أبابكر حين قال له عمر أتجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر وادياهم له كمن انما دخل في الاسلام كرها فقال أبو بكر انما عملوا لله وانما أجورهم على الله عز وجل وانما الدنيا بلاغ وخير البلاغ أوسعهم وسوى على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس فلم يفضل أحد اعلمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختاروا وسأل الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموارث على العدد وقد تكون الاخوة متفاضلي الغناء على الميت والصلوة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفضلون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن حضر الواقعة من الأربعة لانحاس على العدد ومنهم من يعنى غاية الغناء

ولو قال إذا مضت سنة وقدم منى من الهلال نجس لم تطلق حتى تمضي خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم وأحد عشر شهرا بالأهلة ونجس بعدها ولو قال لها أنت طالق الشبهير الماضي طلق مكانها وإيقاعه الطلاق الآن في وقت مضى محال ولو قال عنت أنها مطلقة من غيري لم يقبل منه الا أن يعلم أنها كانت في ذلك الوقت مطلقة من غيره فالقول قوله مع يمينه في نحو ذلك ولو قال لها أنت طالق إذا طلقك فاذا طلقها وقعت عليها واحدة بإبدائه الطلاق والأخرى بالخنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كلما وقع عليك طلاق وطلقها واحدة طلق ثلاثا وإن كانت غير مدخول بها طلق بالاولى وحدها (قال الشافعي) وكذلك لو خالها بطلقة مدخولا بها (قال المزني) رحمه الله تعالى أطف الشافعي

(١) وقوله أرايت الخ تأمل هذه العبارة فان النسخة هنا غير موثوق بها اه كتيبته مستحسنة

فرض المنة وأعلى بمعنى الكفاية في المصالح والكفاية في المقام شبهة بعطاء الذرية لأن الكفاية في القتال
تفسر والمنة أكثر وتدل على كفاية المال في المنة ثم على أواسط ما يعلم أن لا يحتاجه بعد إدارته إلى أن
يعطى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضاً طويلاً فليقدر جبراً فيه
أعطاه عطاء المنة ويخرج العطاء في كل عام بمقتضاه في وقت من الأوقات وأحب إلى الرأعياء الذرية
على ذلك الوقت وإذا صار مال الذي إلى الرأعياء مات ميت قبل أن يأنس بعطاءه أعطى ورثته عطاءه وإن
مات قبل أن يدير المال الذي فسد عطاؤه لئلا يذهب إلى الرأعياء عطاءه ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل
بعد ما وصفت من إعطاء العطاء وضعه الإمام في إصلاح الضرر والزيادة في السلاح والكراع وكل ما قوى
به المسلمين فإن استعنى به المسارون وكانت كل مصلحة لهم فرق ما بقي منه بينهم كله على قدر ما يستحقون في
ذلك المال وإن شاق الشيء عن مبلغ العطاء ففرق بينهم بالغاما بلع لم يمس عنهم من شيئاً (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ويعطى من الذي عرزق الحكام وولادة الأحداث والصلوات بأهل الشيء وكل من قام بأمر
أهل الشيء من وال وكان بجسدي من لاغنى لأهل الشيء عنه رزق مثله فإن وجد من يغني عنه وهو يكون
أهلاً كهيولى له بأقل مما يولى لم يزد أحد على أقل ما يجده أهل الغناء وذلك أن منزلة الوالي من رعيته منزلة
والي مال اليتيم من ماله لا يعطى منه على النسيئة على اليتيم إلا قدر ما يقدر عليه قال وإن ولي أحد على أهل
الصدقات كان رزقه مما يترخص منها لانه فيها احتوا لا يعطى من التي عليها كما لا يعطى من الصدقات على
التي ولا يوزق من التي على ولا يثني إلا ما لا صلاح فلا يدخل إلا كثر في رزقه على التي وهو يغنيه الأقل
وإن شاق الشيء عن أهله آسى بينهم فيه

(الخلاف) (قال الشافعي) فاختلف أصحابه أو غيرهم في قسم التي فذهبوا به مذاهب
لأحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أيهم قال ما أحكى من القول دون من خالفه وسأحكى ما حضرنى من معاني
كل من قال في التي شيئاً ففهم من قال هذا المال لله دل على من يعطاه فإذا جهل الوالي فاعطاه فذرة في جميع
من سعى له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة اليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك أسوية
إذا كان ما يعطى كل واحد منهم لسد خلته ولا يجوز أن يعطيه صنف منهم ويحرم صنفاً ومنهم من قال
إذا اجتمع المال ونظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان
الصنف الذي يصرف إليه لا يستغنى عن شيء مما يصرف إليه كما أرفق بجماعة المسلمين صرفه وإن حرم
غيره ويشبه قول الذي يقول هذا إن طلب المال صنفاً فكان إذا حرمه أحد الصنفين تمسك ولم يدخل
عليه خلعة مبردة وإن آسى بينه وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر مبردة أعطى الذي فيه
الخلعة المضرة كما إذا لم يدخلهم غيره وإن منعهم التماسكين كما ثم قال بعض من قاله إذا صرف مال الذي
إلى ناحية فسد ما حرم الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاه دون الناحية التي سدها فكذا ذهب إلى أنه إنما
جعل أهل الخلعة وأخر غيرهم حتى أودعهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحد منهم قال
يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من التي شيئاً وقال بعض من أحفظ عنه فإن أصابت أهل
الصدقات سدت تلك أمه والههم أنفق عليهم من التي فإذا استغنوا منعوها من التي ومنهم من قال في مال
الصدقات هذا القول يزيد بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقول به وأحفظه عن أرضى ممن سمعت
منه ممن أقيمت أن لا يترخص المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام
بها وإن غشيم عدو في دارهم وجب النفي على جميع من غشيم من الرجال أهل التي وغيرهم أخبرنا
من أهل العلم أنه لما قدم على عرين الخطاب رضى الله عنه بما أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال ألا أدخله
بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يروى تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فوضع في المسجد ووضع

مسكراً حدثت ورتان
لمدخولهم أنت تمانى
أنت تمانى أنت طاق
وقعت الأولى وسئل
ما ترى في التبيين
ذاتاً تبيين أولى
فهم واحدة وما
أراد وإن قال لم أرد
مطلقاً لم يدين في
الأولى ودين في التبيين
ولرب لها أنت طاق
وطائق وطائق وقعت
الأولى والثانية بالرو
لأنها استئناف لكلام
في الظاهر ودين في
الثالثة فإن أراد بها
طلاقاتها وطائق وإن
أراد بها تكراراً فليس
بطلاق وكذلك أنت
طائق ثم طائق ثم طائق
وكذلك طائق بل طائق
بل طائق (قال المازني)
رحمه الله وفي كذب
الأملاء وإن أدخل ثم أو
واو في كلمتين فإن لم تكن
له نية فظاهرها استئناف
وهي ثلاث (قال
المسني) رحمه الله
والشافعي في الحكم أولى
والإمام في فيما بينه
وبين الله تعالى (قال
الشافعي) رحمه الله

عليه الانطاع وحرسه جال المهاجرين والانصار فلما أصبح غدا مع العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن ابن عوف أخذ بيده أحدهما أو أحدهما أخذ بيده فلما رآه كسبوا الانطاع عن الأموال فرأى منظرا لم ير مثله رأى الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلألأ فبكى عمر بن الخطاب فقال له أحدهما والله ما هو يوم بكاء ولكنه يوم شكر وسرور فقال اني والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكنني والله ما كنته ما كنته هذا في قوم قط الا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم اني أعوذ بك أن أكون مستدرجا فاني أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون الآية ثم قال اني سراقسة بن جعشم فأتني به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سوارى كسرى فقال البسه ما فعلك فقال الله أكبر ثم قال الحمد لله الذي سلبها كسرى بن هرمز وألبسها مسراقسة بن جعشم أعرايا من بني مدلج وجعل يقلب بعض ذلك بعضا ثم قال ان الذي أدى هذا لأمين فقال له رجل أنا أخبرك أنت أمين الله وهم يؤدون اليك ما أديت الى الله عز وجل فاذا رمت رتعو قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما ألبسها مسراقسة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسراقسة ونظري الى ذراعيه كأنني بك وقد لبست سوارى كسرى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يجعل له الاسوارين * أخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر على أهل الرماة حتى وقع مطر فترحلوا فخرج اليهم عمر راكبافرسا ينظر اليهم وهم يترحلون بطعائهم فدمعت عيناه فقال له رجل من بني محارب بن خصفة أشهدنا اننا انحسرت عنك ولست بابن أمة فقال له ويلك ذلك لو كنت أنفقت عليهم من مالي ومال الخطاب انما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل

﴿ ما لم يوجف عليه من الأرضين بخيل ولا ركاب ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل ولا ركاب فسيب له سبيل النبي فيقسم على قسم القى فان كانوا ما صالحوا عليه أرض ودور فالدور والأرضون وقف للمسلمين تستغل ويقسم الامام غلاتها في كل عام ثم كذلك أبدا وأحسب ما ترك عمر من بلاد أهل الشرك هكذا أو شيئا استطاب أنفس من ظهر وأعليه بخيل وركاب فتر كوه كما استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفس أهل سبي هوازن فتر كواحقوقهم وحديث جرير بن عبد الله عن عمر أنه عوضه من حقه وعوض امرأته من حقهها عيرا منهم أيها كالدليل على ما قلت ويشبه قول جرير بن عبد الله عن عمر لولا أني قاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم أن يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد ايجاف فرد قسم الصلح وعوض من بلاد ايجاف بخيل وركاب

﴿ باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل انا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية وروى عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف عام حنين على كل عشرة عريفا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعارا والانس شعارا وللخزرج شعارا وعقد النبي صلى الله عليه وسلم الأولوية عام الفتح فعقد للقبائل قبيلة حتى جعل في القبيلة أولوية كل لواء لأهله وكل هذا للتعريف الناس في الحرب وغيرها وتخفيف المؤنة عليهم باجتماعهم وعلى الوالى كذلك لان في تفرقهم اذا أريدوا الأمر مؤنة عليهم وعلى اليهم وهكذا أحب الوالى أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غاب عنه ومن جهل بمن يحضره من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا غير واحد من أهل العلم من قبائل قريش أن عمر بن الخطاب لما كثر المال في زمانه أجمع على تدوين الديوان فاستشار فقال عن ترونا أبدا فقال له رجل ابدا بالأقرب فالأقرب بل قال ذكر تروني بل أبدا بالأقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بني هاشم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر

ولو قال أنت طالق
طلاقا فهي واحدة
كقوله طلاقا حسنا
وكل مكره ومغلوب على
عقله فلا يلحقه الطلاق
خلا السكران من نجر
أو يئذ فان المعصية
بشرب الخمر لا تسقط
عنه فرضا ولا طلاقا
والمغلوب على عقله من
غير معصية مثاب
فكيف يقاس من
عليه العقاب على من
له الثواب وقد قال
بعض أهل الجواز
لا يلزمه طلاق فليزمه
اذا لم يجز عليه تحريم
الطلاق أن يقول ولا
عليه قضاء الصلاة كما
لا يكون على المغلوب
على عقله قضاء صلاة

﴿ باب الطلاق بالحساب
والاستثناء ﴾ من الجامع
من كتابين

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لها
أنت طالق واحدة
في اثنتين فان نوى
مقرونة باثنتين فهي
ثلاث وان نوى الحساب
فهي اثنتان وان لم ينو
شيئا فواحدة وان قال

محمد بن علي أن غير لما دون الدواوين قال عن تروني أبدأ قيل له أبدأ بالأقرب والأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قريش وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصافاً للحديث من بعض وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث أن غير لما دون الدواوين قال أبدأ ببني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم وبني المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلب وإذا كانت في المطلب قدمه على الهاشمي فوضع الديوان على ذلك وأعطاهم عطاء القليلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في جذم النسب فقال عبد شمس أخوة النبي صلى الله عليه وسلم لأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعاني نوفل يتأولهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد بن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أنهم من المطيبين وقال بعضهم وهم من حلف الفضول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذلك سابقاً فقدمهم على بني عبد الدار ثم دعاني عبد الدار يتأولهم ثم انفردت له زهرة فدعاهاتو عبد الدار ثم استوت له بنو تميم ومخزوم فقال في بني تميم أنهم من حلف الفضول والمطيبين وفيهما كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك سابقاً وقيل ذلك كرهه فقدمهم على مخزوم ثم دعاني ومخزوم ثم دعاني سهم ثم استوت له سهم ووجه وعدي بن كعب فقيل له أبدأ بعدي فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الإسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم وأخذ ولكن انظر واني سهم ووجه فقيل قدم بني جح ثم دعاني سهم فقال وكان ديوان عدي وسهم مختلطاً كال دعوة الواحدة فلما خلصت إليه دعوة كبر تكبيرة عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصلني إلى حظي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاني عامر ابن لؤي فقال بعضهم أن أبا عبيدة بن الجراح الفهري لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء تدعو أماني فقال يا أبا عبيدة اصبر كما صبرت أو كما قومك فمن قدمك منهم على نفسه لم يمنع فأمأنا وبنو عدي فنقدمك أن أجيبك على أنفسنا قال فقدم معاوية بعد بني الحرث بن فهر ففضل بهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشجر بن بني سهم وعدي شئ في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بني عدي فقدموا على سهم ووجه للسابقة فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فرغ من قريش قدمت الانصار على قبائل العرب كلها المكناهم من الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدماً أقربهم بخيرة الله لرسالته ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين محمد عليه الصلاة والسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فرض له الوالي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم برسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب فإذا استووا قدم أهل السابقة على غير أهل السابقة ممن هم مثلهم في القرابة

(كتاب الجزية)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى خلق الله تعالى الخلق لعبادته ثم إن جنس وعلا أن خيرية من خلقه أنبيأوه فقال تبارك اسمه كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فجعل النبيين صلى الله عليه وسلم من أصفياه دون عبادته بالامانة على وجه القيام بحجته فيهم ثم ذكر من خاصته صفوته فقال جل وعز أن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين فخص آدم ونوحاً بالاعادة ذكرهم اصطفاً ثم ما وذر إبراهيم فقال جل ثناؤه واتخذ الله إبراهيم خليلاً وذكر اسمعيل بن إبراهيم فقال عز ذكره وإذا كرفي الكتاب اسمعيل أنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبياً ثم أنعم الله عز وجل على آل إبراهيم وعمران في الأجر فقال تبارك وتعالى إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية

أنت طالق واحدة لا تقع عليك فهي واحدة وإن قال واحدة قبلها واحدة كانت تطليقتين وإن قال رأسك أو شعرك أو يدك أو رجلك أو خصر من أجزائك طالق فهي طالق لا يقع على بعضها دون بعض ولو قال أنت طالق بعض تطليقة كانت تطليقة والطلاق لا يتبعس ولو قال نصفى تطليقة فهي واحدة ولو قال لأربع نسوة قد أوقعت بينكن تطليقة كانت كل واحدة منهن طالقاً واحدة وكذلك تطليقتين وثلاثاً وأربعاً إلا أن يريد قسم كل واحدة فيطلقن ثلاثاً ثلاثاً * ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً فهي ثلاثاً غايه يجوز الاستثناء إذا بقي شيئاً فإذا لم يبق شيئاً فحال ولو قال كلها ولدت وإذا ذأنت طالق واحدة فولدت ثلاثاً في بطن طلقت بالاول واحدة وبالثاني أخرى وانقضت عدتها بالثالث ولو قال إن شاء

الله لم يقع والاستثناء في
الطلاق والعق والنذور
كهو في الأيمان

(باب طلاق المريض)
من كتاب الرجعة ومن
العدة ومن الاملاء على
مسائل مالك واختلاف
الحديث

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وطلاق المريض
والصحیح سواء فان
طلق مريض ثلاثاً لم
يصح حتى مات فاختلف
أصحابنا (قال المزني)
فذكر حكم عثمان
بتوريثها من عبد
الرجن في مرضه وقول
ابن الزبير لو كنت أنالم
أرأ أن توث المبتوتة (قال
المزني) وقد قال الشافعي
رحمه الله تعالى في كتاب
العدة ان القول بأن
لا توث المبتوتة قول
يصح وقد ذهب اليه
بعض أهل الآثار وقال
كيف ترثه امرأة لا يرثها
وليست له بزوجة (قال
المزني) فقلت أنا هذا
أصح وأقرب لقوله
(قال المزني) وقال في
كتاب النكاح والطلاق
املاء على مسائل مالك

بعضهم من بعض والله سميع عليم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من خير آل ابراهيم وأنزل كتبه قبل انزاله الفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم بصفة فضيلته وفضيلة من اتبعه به فقال عز وجل محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رجاء بينهم تراهم ركعاً سجداً الآية وقال لأمتهم كنتم خيراً ما أخرجت الناس فضيلتهم بكنيتهم من أمتهم دون أمم الانبياء ثم أخبر رجل وعزأته جعله فاتح رجته عند فترة رساله فقال يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير فقد جاءكم بشير ونذير وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وكان في ذلك ما دل على انه بعث الى خلقه لانهم كانوا أهل كتاب أو أميين وأنه قبح به رجته وختم به نبوته فقال عز وجل ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقضى أن أظهر دينه على الاديان فقال عز وجل هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع

(مبتدأ التنزيل والقرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم اقرأ باسم ربك الذي خلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم أنزل عليه فرائضه كإشياء لا معقب لحكمه ثم أتبع كل واحد منها فرضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض قبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عليه اقرأ باسم ربك الذي خلق ثم أنزل عليه بعد هاهما لم يؤمر فيه بأن يدعو اليه المشركين فمرت لذلك مدة ثم يقال أتاه جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم الى الايمان به فكبر ذلك عليه وخاف التكذيب وأن يتناول قتل عليه بأمرها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فابلغت رسالتك والله يعصمك من الناس فقال يعصمك من قتلهم أن يقتلوا حين تبلغ ما أنزل اليك ما أمر به فاستهزأ به قوم فنزل عليه فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين أنا كفي بالك المشركين (قال الشافعي) وأعلمه من علمه منهم أنه لا يؤمن به فقال وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الارض ينبوعاً أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيراً قرأ الربيع الى بشرار رسولاً (قال الشافعي) وأنزل الله عز وجل فيما يشبهه اذ اضاف من أذاهم ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمد ربك الى آخر السورة ففرض عليه ابلاغهم وعبادته ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه ولم يأمره بعزلهم وأنزل عليه قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون وقوله فان تولوا فاعلموا عليه ما حل عليكم ما حلتم قرأ الربيع الآية وقوله ما على الرسول الا البلاغ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أئدادهم فقال عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم الآية مع ما يشبهها (قال الشافعي) ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعبد هذا في الحال التي فرض فيها عزلة المشركين فقال واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم (١) مما فرض عليه فقال وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها قرأ الربيع الى انكم اذا مثلهم

(الاذن بالهجرة)

(١) هكذا في الأصل

وحرر كتبه مصححه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان المسلمون مستضعفين بمكة زماناً لم يؤذن لهم فيه بالهجرة منها ثم أذن الله

عز وجل لهم بالهجرة وجعل لهم مخرجاً فيقال نزلت ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ظاهراً لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجاً وقال ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراً غنياً كثيراً وسعة الآيات وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت اليها منهم طائفة ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة فهاجرت اليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة اليهم وذكر الله جل ذكره للفقراء المهاجرين وقال ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة قرأ الربيع إلى في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى المدينة ولم يحرم في هذا على من بقي بمكة المقام بها وهي دار شرك وإن قالوا بل يفتنوا ولم يأذن لهم بجهاد ثم أذن الله عز وجل لهم بالجهاد ثم فرض بعد هذا عليهم أن يهاجروا من دار الشرك وهذا موضوع في غير هذا الموضع

(مبتدأ الأذن بالقتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بأن يتدواً مشركاً بقتال ثم أذن لهم بأن يتدواً المشركين بقتال قال الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الآية وأباح لهم القتال بمعنى بأنه في كتابه فقال عز وجل وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين واقتلوه حيث ثقتهموهم قرأ الربيع إلى كذلك جزاء الكافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل ثم يقال نسخ هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والهي عن القتال في الشهر الحرام يقول الله عز وجل وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة الآية ونزل هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها

(فرض الهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما فرض الله عز وجل الجهاد على رسوله صلى الله عليه وسلم وجاهد المشركين بعد ذلك كان أباحه وأنجن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل مكة ورأوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من أسلم منهم فقتلوه عن دينهم أو من فتنوا منهم فعذر الله من لم يقدر على الهجرة من المقتولين فقال الامن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل جعل لكم مخرجاً وفرض على من قدر على الهجرة الخروج إذا كان من يفتن عن دينه ولا يمتنع فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة فلم يهاجر الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم الآية وأبأن الله عز وجل عذر المستضعفين فقال المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة إلى رحبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عسى من الله واجبة (قال الشافعي) ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاعها انما هو على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم بها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لقوم بمكة أن يقيموا بها بعد أسلامهم العباس بن عبد المطلب وغيره أذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر جيوشه أن يقولوا لمن أسلم ان هاجرتم فلكم ما للمهاجرين وإن أقمت فأنتم كأعراب وليس يخبرهم الا فيما يحل لهم

(أصل فرض الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما مضى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته أنعم الله تعالى فيها

ان مذهب ابن الزبير أحدهما وقال فيه لو أقر في مرضه أنه طلقها في حتمه ثلاثاً لم تره وحكم الطلاق في الإيقاع والاقرار في القياس عندى سواء وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لا تراث المتبوتة (قال المزني) وقد احتج الشافعي رحمه الله على من قال اذا ادعى ولداً فوات ورثته كل واحد منهما نصف ابن وإن ماتا ورثهما كمال أب فقال الشافعي الناس يورثون من حيث يورثون فألزمهم تناقض قولهم اذا لم يجعلوا الابن منهما كهمامته في الميراث فكذلك انما تراث الزوجة الزوج من حيث يرثها فاذا ارتفع المعنى الذي يرثها به لم ترثه وهذا أصح في القياس وكذا قال عبد الرحمن بن عوف ما قررت من كتاب الله ولا من سنة رسوله وتبعه ابن الزبير

(باب النكاح في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

على جماعة باتباعه حدث لهم بها مع عون الله قوة بالعدد لم تكن قبلها فرض الله تعالى عليهم الجهاد بعداذ
كان اباحة لافرض فقال تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وعسى أن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ
لكم وعسى أن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وقال عز وجل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية
وقال تبارك وتعالى وقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعِلْمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ وقال عز وجل وجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ
وقال فاذا القيمت الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فقتلوا الوثاق وقال عز وجل ما لكم اذا قيل
لكم انفروا في سبيل الله انما قلتم الى قدير وقال انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم الآية ثم
ذكر قوم ما تخلصوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يظهر الاسلام فقال لو كان عرضا قريبا وسفرا
قاصدا لاتبعوك الآية فابان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعدا بانته ذلك في غير مكان في
قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب قرأ الربيع الى أحسن ما كانوا يعملون وسنين من ذلك ما حضرا
على وجهه ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله قرأ الربيع الآية
وقال ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله
مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المتخلف عنه

(من لا يجب عليه الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الاخر وج الى الجهاد على ملوك أو أمثلي بالغ ولا حرم يبلغ لقول الله عز وجل انفروا خفافاً وثقالاً
وجاهدوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للملوك ولم يكن مجاهداً ولا يكون عليه
للجهاد مؤنة من المال ولم يكن للملوك مال وقد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم حرض المؤمنين على القتال فدل
على أنه أراد بذلك كوردون الاناث لان الاناث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا
كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذ كوردون الاناث وقال عز وجل اذ أمر
بالاستئذان واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فاعلم أن فرض الاستئذان
انما هو على البالغين وقالوا بطلوا التامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فليجعل لرشدهم
حكما تصير به أموالهم اليهم الا بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين ودلت السنة
ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن
عمينة عن عبد الله أو عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « سئل الربيع » قال عرضت على النبي صلى الله عليه
وسلم يوماً أحداً أو اثنين أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم القتال عبيد ونساء وغير بالغين فرسخ
لهم ولم يسهم وأسسهم لضعفاء أحرار بالغين شهدوا معه فدل ذلك على أن السهمان انما تكون فيمن شهد القتال
من الرجال الأحرار ودل ذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضوع في موضعه

(من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا
نصحوا لله ورسوله الآية وقال ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الاعرج المقعد والأغلب أنه الاعرج في الرجل الواحدة وقيل نزلت في
أن لا حرج أن لا يجاهدوا وهو أشبه ما قالوا وغير محتمل غيره وهم داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من
فرض الحج ولا الصلاة ولا الصوم ولا الحدود ولا يحتمل والله تعالى أعلم أن يكون أريد به هذه الآية الاوضع

ان الشيطان لعنه الله
يأتى أحدكم فيفتن بين
أليته فلا ينصرف حتى
يسمع صوتاً أو يسمع ريحاً
علنا انه لم يزل يقسمين
طهارة الا يبين حدث
فكذلك من استيقن
نكاحاً ثم سئل في الطلاق
لم يزل اليقين الا باليقين
(قال) ولو قال خنثت
بالطلاق أو في العتق
وقف عن نسائه
ورقيقه حتى يبين
ويحلف للذي يدعى فان
مات قبل ذلك أفرع
بينهم فان خرج السهم
على الرقيق عتقوا من
رأس المال وان وقعت
على النساء لم يطلقن ولم
يعتق الرقيق ولو رجع
أن يدعى ميراثه ولو قال
أحدكم كما طالق ثلاثاً
منع منهما وأخذ
بنفقتهم حتى يبين فان
قال لم أود هذه بالطلاق
كان اقراراً منه للأخرى
ولو قال أخطأت بل هي
هذه طلقتهما باقراره
فان ماتا أو أحدهما
قبل أن يبين وقفنا له
من كل واحدة منهما
ميراث زوج واذا قال

الحرج في الجهاد دون غيره من القرائن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الغزو غزو وان غزو يبعد عن المعازي وهو ما بلغ مسيرتين وأصدقين حيث تقصر الصلاة وتقدم سواها من مكة وغزو بقرب وهو ما كان دون لبتين مما لا تقصر فيه الصلاة وما هو أقرب من المواقف إلى مكة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الغزو البعيد لم يلزم القرى السام البدن كنه إذا لم يجد حربا وسلا ما ونفقة وسرع لم يلزمه نفقته قوته اذن قدر ما يرى أنه يلبث وان وجد بعض هذا دون بعض فيؤمن لا يجد ما ينق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (٣) تزلت ولا على الذين انما آتوا لتصلهم قلت لا اجدا ما أجلكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا لا ياب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد هذا كندخل في جبهة من يلزمه فرض الجهاد وان تها الغزو ولم يخرج أو خرج ولم يبلغ موضع الغزو أو بلغه ثم أصابه مرض أو صار ممن لا يجد في أي هذه المواضع كان قلبه أن يرجع وقد صار من أهل العذر فان ثبت كان أحب إلى ووسع الثبوت وإذا كان ممن لم يكن لهم قوتهم لم يحل أن يغزو على الابتداء ولا يثبت في الغزو ان غزا ولا يكون له أن يضع فرضا ويتطوع لانه اذا لم يجد في موضع يغزو ومن قلبه أن لا يغزو فله أن يرجع اذا غزا بالعذر وكان ذلك له ما لم يمتي الرحمان وإذا التقيال يمكن ذلك حتى يتفرقا

باب العذر بغير العارض في البدن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى انا كات ساء البدن قويه واجدا لما يكفيه ومن خلف بكرن داخلا فيمن عليه فرض الجهاد لم يكن عليه دين ولم يكن له أبوان ولا واحد من أبوين يمنعه فلو كان عليهما من لم يكن له أن يغزو بحال الا باذن أهل الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان يحجبه مع الشهادة عن الخسة الدين فيمن أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين الا باذن أهل الدين وسواء كان الدين لمسلم أو كافرا وإذا كان يؤمر بأن يطع أبويه أو أحدهما في ترك الغزو فيمن أن لا يؤمر بطاعة أحدهما الا بالمطاع منهما مؤمن فان قال قائل كيف تقول لا يجب عليه طاعة أبويه ولا واحد منهما حتى يكون المطاع مسلما في الجهاد ولم تقوله في الدين قيل الدين مال لزمه لمن حوله لا يختلف فيه من وجبه من مؤمن ولا كافرا لانه يجب عليه إذا وادى الكافر كما يجب عليه إلى المؤمن وليس يطع في تختلف عن الغزو صاحب الدين بحيث يجب لصاحب الدين عليه الاباءه فإذا برئ من ماله فأمر صاحب الدين ونهيه سواء ولا طاعة له عليه لانه لا حقه عليه بغير المال فلما كان الخروج بعرض اهله ماله إليه لم يخرج الا باذنه أو بعد اخروجه من دينه وتوالى حق في أنفسهم لا يزول بحال الشفقة على الزاد وارقة عليه وما يلزمه من مشاهدتهم بالبرهما فإذا كان على دينه خفيهما لا يزول بحال ولا يبرأ منه بوجه وعليه أن لا يجاهد الا بهما وإذا كان على غير دينه فانهما يجاهد أهل دينهما فلا طاعة لهما عليه في ترك الجهاد ولا الجهاد وان خالفهما لا غلب أن منعهما خط الدين ورضائيهما لا شفقة عليه فقط وقد انقطع الولايه بينهما في الدين فان قال قائل فيل من دليل على ما وصفت قيل جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجهاد وأبو جاهد النبي صلى الله عليه وسلم فلست أشك في كراهية أبيه بجياده مع النبي صلى الله عليه وسلم وجاهد عبد الله ابن عبد الله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبو جاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم بأحد ويحذل عنه من أطاعه مع غيره ممن لا أشك ان شاء الله تعالى في كراهتهم لجياد أبنائهم مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانوا مخالفين مجاهدين له أو مخذلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأي الابوين أعلم كان حقا على الزاد أن لا يغزو الا باذنه الا أن يكون الزاد يعلم من الزاد اتفاقا فلا يكون له عليه طاعة في الغزو وان غزا رجل وأحد أبويه أوهما مشركان ثم أسلما وأحدهما فامر بالرجوع فعليه الرجوع عن وجهه ما لم يصر إلى موضع لا طاقه له بالرجوع

لا أحد خبا خبا التي طنقت رددت على أشياء ما وقفنا له واحفظنا لورثة الأخرى ولو كان هو الميت وقتنا ليس ميراث امرأته حتى يصطرحا فان سالت واحدة قبله ثم مات بعد ما فقار وارثه طلق الأولى وورث الأخرى بلا عيب وان قال طلق الحية فقها قولان أحدهما أنه يقوم مقام الميت فيحلف ان الحية هي التي طلق ثلثاها وبأخذ ميراثه من الميت قبله وقد يعلم ذلك بخبره أو بخبر غيره ممن يصدقوا القول الثاني أنه يوقف له ميراث زوج من الميت قبله وللحبة ميراث امرأه منه حتى يصطرحا

باب ما يهدم الرجل من الطلاق من كذاين

قال الشافعي رحمه الله لما كانت الطلقة لثالثة ترجب التصريم كانت أصابة زوج غير ترجب التحليل ولا لم يكن في الطلقة ولا في الطلقتين

ما يوجب العزم لم يكن
لاصابة زوج غيره
معنى يوجب التحليل
فنكاحه وتركه سواء
ورجع محمد بن الحسن
الى هذا واحتج الشافعي
رجحه الله بعمر بن الخطاب
رضي الله عنه أن رجلا
سأله عن طلق امرأته
اثنتين فانقضت عدتها
فترجعت غيره فطلقها
أومات عنها وترجعا
الاول قال عمر هي عده
على ما بقي من الطلاق

﴿ مختصر من الرجعة
من الجامع من كتاب
الرجعة من الطلاق
ومن أحكام القرآن
ومن كتاب العدد ومن
القديم ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ قال
الله تعالى في المطلقات
فإذا بلغن أجلهن
فأمسكوهن بمعروف
أو سرحوهن بمعروف
وقال تعالى فإذا بلغن
أجلهن فلا تعضلوهن
أن ينسجن أزواجهن
فدل سياق الكلام
على افتراق البلوغين
فاحدهما مقاربة بلوغ
الأجل فله أمساها
أو تركها فترجعت
بالتطلاق المتقدم والعرب

منه لا يخوف أن يتلف وذلك أن يصير إلى بلاد العدو ولو فارق المسلمين لم يامن أن يأخذه العدو فإذا كان هذا
هكذا لم يكن له أن يرجع للتعذر في الرجوع وكذلك أن لم يكن صار إلى بلاد مخوفة فارق الجماعة فيها خاف
التلف وهكذا إذا غزا ولا دين عليه ثم أذن فسأله صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وان سأله أبواه أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولأله عذر فعليه أن يرجع للعذر وإذا قلت
ليس له أن يرجع فلا أحب أن يبادر ولا يسرع في أوائل الخيل ولا الرجل ولا يقف الموقف الذي يقفه من
يتعرض للقتل لأنه إذا نهشته عن الغزو لطاعة والديه وأذى الدين نهشته إذا كان له العذر عن تعرض القتل
وهكذا أنها عن تعرض القتل لو خرج وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أبويه أو خلاف
الذي غزا أو أحد أبويه وصاحب دينه كاره وليس على الخشي المشكل الغزو فان غزا وقاتل لم يعط سهما
ويرضخ له ما يرضخ للمرأة والعبد يقاتل فان بان لنا أنه رجل فعليه من حين بين الغزو وله فيه سهم رجل

﴿ العذر الحادث ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى وإذا أذن للرجل أبواه في الغزو فغزاهم أمراه بالرجوع فعليه الرجوع الامن
عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق أو وجده أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع
أو قلة نفقة لا يقدر على أن يرجع يستقل معها أو ذهاب مركب لا يقدر على الرجوع معه أو يكون غزا بجعل
مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل فان غزاه فعليه أن يرجع
ويرد الجعل وانما أجزت له هذا من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس للسلطان حبسه في حال قلت
عليه فيها الرجوع الا في حال ثابته أن يكون يخاف برجوعه ورجوع من هو في حاله أن يكدروا وأن يصيب
المسلمين خلة برجوعهم بخروجهم بعظم الخوف فيها عليهم فيكون له حبسه في هذه الحال ولا يكون لهم
الرجوع عليها فإذا زالت تلك الحال فعليه أن يرجعوا وعلى السلطان أن يخليهم الامن غزاهم بجعل إذا
كان رجوعهم من قبل والد أو صاحب دين لامن عليه بأبدانهم فان أراد أحد منهم الرجوع لعله ببذنه تخرجه
من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا بجعل أو غير جعل وليس له الرجوع في الجعل لأنه حق من حقه
أخذه وهو يستوجه وحده حال عذر وذلك أن عرض أو يرضى من باق عداد أو بعرج شديد لا يقدر معه
على مشي الصحيح وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن لارى العرج إذا انقص مشيه عن مشي
الصحيح وعدوه كله عذرا والله تعالى أعلم وكذلك أن رجل عن دابته أو ذهب نفقته خرج من هذا كله من
أن يكون عليه فرض الجهاد ولم يكن للسلطان حبسه عليه الا في حال واحدة أن يكون خرج الى فرض الجهاد
بقلة الوجود فعليه أن يعطيهم حتى يكون واجدا فان فعله حبسه وليس للرجل الامتناع من الاخذ منه الا أن
يقم معه في الجهاد حتى ينقضي فله إذا فعل الامتناع من الاخذ منه وإذا غزا الرجل فذهب نفقته أو دابته
فقفل ثم وجد نفقة أو فادابته فان كان ذلك ببلاد العدو لم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع الا أن يكون
يخاف في رجوعه وان كان قد فارق بلاد العدو واختار له العود الا أن يخاف فلا يجب عليه العود لأنه قد
خرج وهو من أهل العذر فان كانت تكون خلة برجوعه أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون
بالمسلمين خلة برجوعهم فعليه وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كما وصفت الا أن يخاف أن يتخلفوا أن
يقتطعوا في الرجوع خوفا ينافيكون لهم عذر بأن لا يرجعوا

﴿ نحو بل حال من لاجهاد عليه ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل ممن لاجهاد عليه بما وصفت من العذر وكان ممن عليه

جهاد فخرج فيه فحدث ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وماله ثم زالت الحال عنه عادى إلى أن يكون ممن عليه فرض الجهاد وذلك أن يكون أعشى فذهب العمى وصح بصره أو أحدى عينيه فيخرج من حد العمى أو يكون أعرج فينطلق العرج أو مريضاً فيذهب المرض أو لا يجد ثم يصير واحداً أو ضياعاً فيبلغ أو مملوكاً فيعتق أو خنثى مشكلاً فيبين رجلاً لا يشك أو كافراً فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد فإن كان ببلده كان كغيره ممن عليه فرض الجهاد وإن كان قد غزا وله عذر ثم ذهب العذر وكان ممن عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غرامعه أو بعض الغزاة في وقت يجوز فيه الرجوع قال وليس للإمام (١) أن يجبر بالغزو وإن جرحهم فقد أساء ويجوز لكلهم خلافه وإن رجوع وإن اطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون ممن تخلف منهم ممنعين بموضعهم ليس الخوف عليهم بشديد أن يرجع من يريد الرجوع فيكون حينئذ لمن أراد الرجوع أن يرجع وسواء في ذلك الواحد يرد الرجوع والجماعة لأن الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا تخل بالكثير وإن العذر الرجوع في كل حال إذا جرح وجوزته قدر الغزو وإن أدخل عن معه وكل منزلة قلت لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فعلى الإمام فيها أن يأذن في الوقت الذي قلت لبعضهم الرجوع ويمنع في الوقت الذي قلت ليس لهم فيه الرجوع

(شهود من لا فرض عليه القتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذين لا يأتون بترك القتال والله تعالى أعلم بحال ضربان ضرب أحرار بالغون معذورون بما وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد أو ممن لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء ولا يحرم على الإمام أن يشهد معه القتال الصنفان معا ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم أن نجله كتب إلى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنime (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحفوظ أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال العبيد والصبيان وأخذهم من الغنime (قال) وإذا شهد من ليس عليه فرض الجهاد قويا كان أضعف القتال أخذى من الغنime كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحذى النساء وقياسا عليهن وخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد والصبيان ولا يبلغ بحذية واحد منهم سهم حر ولا قريباً منه ويفضل بعضهم على بعض في الحذية أن كان منهم أحد له غناء في القتال أو معونة للمسلمين المقاتلين ولا يبلغ بأكثرهم حذية سهم مقاتل من الأحرار وإن شهد القتال رجل حرب بالغ له عذر في عدم شهود القتال من زمن أو ضعف بمرض أو عرض أو فقير معذور وضرب له بسهم رجل تام فإن قال من أين ضربت لهؤلاء وليس عليهم فرض القتال ولا لهم غناء بسهم لم تضرب به للعبيد ولهم غناء ولا للنساء والمراخطين وإن أغنوا وكل ليس عليه فرض القتال قبله قلنا خبرنا وقياساً فاما الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخذى النساء من الغنائم وكان العبيد والصبيان ممن لا فرض عليهم وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذر في أبدانهم وكذلك العبيد لو أنفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يحج الصبي والعبد ولا يجزئ عنهم من حجة الإسلام لأنهم ليسوا من أهل الفرض بحال ويحج الرجل والمرأة الزمان للذان لهما العذر بترك الحج والفقير الزمان فيجزئ عنهم ما عن

تقول إذا قارب البلد تريد قد بلغت كما تقول إذا بلغت والبوغ الآخر انقضاء الأجل (قال) وللعبد من الرجعة بعد الواحدة ما للحر بعد الثنتين كانت محته حرة أو أمة والقول فيما يمكن فيه انقضاء العدة قولها وحى محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى تراجع وطلق عبد الله بن عمر امرأته وكانت طريقه إلى المسجد على مسكنها فكان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها وقال عطاء لا يحصل له منها شيء أراد أن يراجعها أو لم يرددها لم يراجعها وقال عطاء وعبد الكريم لا يراها فضلا (قال) ولما لم يكن نكاح ولا طلاق إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بكلام والكلام بها أن يقول قد راجعتها أو أرتجعتها أو رددتها إلى فإن جامعها بنوى الرجعة أو لا ينوئها فهو جماع

(١) قوله أن يجبر أى أن يجبر فى القاموس وجر الجيش حبسهم فى أرض العدو ولم يقبلهم الخ اه صححه

حجة الاسلام لانهم انما زال الفرض عنهم باعذار في ابدانهم واموالهم ما متى فارقتهم اذ كان من اهلهم ولم يكن
عكذ الصبي والعبد في الخلع قال وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأة مثلها في الجهاد وضربت للزمن والفقير الذين
لا غزو عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم لرضى وجرى وقوم لا غناء لهم على الشهود وواهم لم يرزل
فرض الجهاد عليهم الا بمعنى العذر الذي اذا زال صاروا من اهلهم فاذا تكافوا شهوده كان منهم ما لأهلهم

(من ليس للامام أن يغزوه به بحال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزا معه بعض من يعرف نفاقه ذات الخزل
يوم أحد عنه ثمانمائة ثم شهد وامعه يوم الخندق فتكلموا بما حكي الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله
الاغروا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم بنى المصطلق فشهدا معه عدد فتكلموا بما حكي الله تعالى من قولهم
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل وغير ذلك مما حكي الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك
فشهدا معه قوم منهم نفر وابه ليلة العقبة ليقتلوه فوفاه الله عز وجل شهرهم وتخلف آخرون منهم فبين
يحضرته ثم أنزل الله عز وجل في غزاة تبوك أو منصرفه عنها ولم يكن في تبوك قتال من أخبارهم فقال ولو
أرادوا الخروج لجأؤوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فبسطهم وقيل اقعدوا مع القاعدین (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فأظهر الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم أسرارهم وخبر السامعين لهم وابتغاهم أن
يفتنوا من معه بالكذب والارباغ والتخذيل لهم فأخبره أنه كره انبعاثهم فبسطهم اذ كانوا على هذه النية
كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين لانه ضرر
عليهم ثم زاد في تأكيد ذلك بقوله فرح المخلفون ببقعدهم خلاف رسول الله «قرأ الربيع» الى
الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فن شهر بمنى ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للامام أن بدعه
يغزو معه ولم يكن لو غزا معه أن يسهم له ولا يرضخ لانه ممن منع الله عز وجل أن يغزو مع المسلمين اطلعت
فتنتهم وتخذيلهم اياهم وأن فيهم من يستمع له بالعقلة والقرابة والصداقة وان هذا قد يكون أضر عليهم من كثير
من عدوهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرجهم أبدا واذ حرم الله
عز وجل أن يخرجهم فلا يسهم لهم لوشهدوا القتال ولا رضى ولا نبي لانه لم يحرم أن يخرج بأحد غيرهم
فأما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضه ولم يكن يحمد حاله أو ظن ذلك به وهو ممن
لا يطاع (١) ولا يضمر ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بشئ من أحكام الاسلام الا
ما منعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرهم على أحكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا
الغزو مع المسلمين للمعنى الذي وصف الله عز وجل من ضررهم (٢) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا أن يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره (قال الشافعي) وان كان
مشرك يغزو مع المسلمين وكان معه في الغزو من يطيعه من مسلم أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة
والحرص على غلبة المسلمين وتفرق جماعتهم لم يجز أن يغزو به وان غزاه لم يرضخ له لان هذا اذا كان
في المنافقين مع استئثارهم بالاسلام كان في المكتشفين في الشرك مثله فيهم أو أكثر اذا كانت أفعاله كأفعالهم
أو أكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو
أو طريق أو ضيعة أو نصيحة للمسلمين فلا بأس أن يغزى به وأحب الى أن لا يعطى من النقي شيئا ويستأجر
اجارة من مال لا مالا له بعينه وهو غير سهم النبي صلى الله عليه وسلم فان أغفل ذلك أعطى من سهم النبي صلى الله

(١) سقط من هنا جواب أما ولعله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذا في النسخة والغرض أن تحريم
صلاة النبي عليهم لا تنفي عنهم الاسلام لانه لم يمنع أحدا الخ وتأمل

شبهة ويعزر ان كانا
عالمين ولها صداق مثلها
وعليها العدة ولو كانت
اعتدت بحضتين ثم
أصابها ثم تكلم بالرجعة
قبل أن تحيض الثالثة
فهي رجعة وان كانت
بعد ها فليست برجعة
وقد انقضت من يوم
طلقتها العدة ولا تحل
لغيره حتى تنقض
عذتها من يوم مسها ولو
أشهد على رجعتها ولم
تعلم بذلك وانقضت
عذتها وترجعت
فتكاحها مفسوخ ولها
مهر مثلها ان كان مسها
الآخر وهي زوجة
الأول قال عليه الصلاة
والسلام اذا أنكح الوليان
فالأول أحق وقال على
ابن أبي طالب رضى الله
عنه في هذه المسئلة هي
امراة الأول دخل بها
أولم يدخل (قال
الشافعي) رحمه الله
وان لم يقم بينه لم يفسخ
نكاح الآخر ولو ارتجع
بغير بينة وأقرت بذلك

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر مشركاً قبل نعيم فأسلم ولعله رده براءته إسلامه وذلك راسع
تدماً ما أنشد المشرك فيمنعه الغزو ويأذن له وكذلك الضعيف من المسلمين ويأذن له ورد النبي صلى الله عليه
وسلم من جهة باحة تردوا دليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غزاهم ودبى قبضاً بعد بدر وشهد صفوان بن
أمية مع حنيناً بعد التقية وصفوان مشركاً (قال) ونساء المشركين في غداً وصبيانهم كرجالهم لا يشترم أن
يشهدوا القتال وأحب إلى روم يعطوا وأن شهدوا القتال فلا يدين أن يرتفع لهم إلا أن تكون منهم منفعة
للمسلمين ويرتفع لهم بشئ ليس كارتفع لعبد مسلم أو لامرأة ولا لصبي مسلمين وأحب إلى روم يشهدوا الحرب
أن لم تكن بهم منفعة لانا إنما أجزأناشود النساء مع المسلمين والصبيان في الحرب رجاء النصر بهم لما أوجب
الله تعالى لأهل الإيمان وليس ذلك في المشركين

﴿كيف تفضل فرض الجهاد﴾

«أخبرنا الربيع» (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره
لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوى العذر
بالأهل الكتاب والسنة فإذا كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملاً لأن يكون كفر فرض الصلاة وغيرها
عاماً ومحتملاً لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض
الجهاد إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون بازاء العدو
المخوف على المسلمين من منعه والآخر أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يسلم أهل الأوثان
أو يعطى أهل الكتاب الجزية قال وإذا قام هذا من المسلمين من فيه الكفاية به خرج المختلف منهم من المأثم
في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولو الجهاد على المختلفين عنه قال الله عز وجل لا يستوى القاعدون من
المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم
على القاعدین درجة الآية (قال الشافعي) وبين أذود الله عز وجل القاعدین غير أولى الضرر والحسن
أنهم لا يؤمنون بالتخلف ويوعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف الحسن أن كانوا
مؤمنين لم يتخلفوا شكواً ولا سوءة وإن تركوا الفضل في الغزو وأبان الله عز وجل في قوله في التفرجين
أمرنا بالتفرجين أنفروا خفاً وثقالاً وقال عز وجل لا تنفروا بعذبنا ألبا وقال تبارك وتعالى وما كان
المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فأعلمهم أن فرض
الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم يغز رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاه علمها إلا
تخلف عنه فيها بشر فغزاه رواتم تخلف عنه رجال معروفون وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته
صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهز للجمع للروم ليخرج من كل رجلين رجل فيخلف الباقي
الغازي في أهله وماله (قال الشافعي) وبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جيوشاً وسرايات تخلف عنها
بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت (قال الشافعي) وأبان أن لو تخلفوا معاً أعواماً بالتخلف بقوله
عز وجل لا تنفروا بعذبنا ألبا يعني والله تعالى أعلم إلا أن تركتم التفرج كلكم عذبكم قال ففرض
الجهاد على ما وصفت يخرج المختلفين من المأثم القائم بالكفاية فيه يؤمنون معاً إذا تخلفوا معاً

﴿تفريع فرض الجهاد﴾

(قال الشافعي) قال الله عز وجل قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار قال ففرض الله جهاد المشركين ثم أبان
من الذين نبأ بجهادهم من المشركين فأعلمهم أنهم الذين يلوون المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم
أن أولاهم بأن يجاهدوا أقربهم بالمسلمين داراً لأنهم إذا قوا على جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهادهم

فبين رجعة وكذب يابى
أن يشهد ولما قال قد
راجعتك قبل انقضاء
عذتك وقالت بعد
أنه قول قولها مع بينها
ولو خلا بها ثم طلقها
وقال قد أصبتك وقالت
لم يسبني فلا رجعة ولو
نالت أسابى وأنكر
فعلها العدة باقرارها
ولا رجعة له عليها
باقراره وسواء طال
مقامه أو لم يطل لا يجب
العدة وكال الميراث
بالميسر نفسه ولو قال
ارتجعتك اليرم وقالت
انقضت عذتي قبل
رجعتك صدقتها إلا أن
تقر بعد ذلك فتكون
كن بحسب حقائق أقرب
(قال المزني) رحمه الله
أن لم يقرباً جميعاً ولا
أحدهما بانقضاء العدة
حتى ارتجعت الزوج
وصارت امرأته فليس
لها عندى نقض ما ثبت
عليها (قال الشافعي)
رحمه الله ولما ردت بعد
طلاقه فارتجعت امرأته

قرب منهم أقوى وكان من قرب أولى أن يجاهد لقربه من عورات المسلمين وأن نكايته من قرب أكثر من نكايته من بعد قال فيجب على الخليفة إذا استوت حال العدو أو كانت بالمسلمين عليهم قوة أن يبدأ بأقرب العدو من ديار المسلمين لأنهم الذين يلونهم ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو دونه بأن يسلموا أو يعطوا الجزية إن كانوا أهل كتاب وأحب له أن لم يرتناول عدو وراءهم ولم يطل على المسلمين عدو أن يبدأ بأقربهم من المسلمين لأنهم أولى باسم الذين يلون المسلمين وإن كان كل يلي طائفة من المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة تلي قوما من المسلمين دون آخرين وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم فإن اختلف حال العدو فكان بعضهم أنكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ بالامام بالعدو الأخوف أو الأنكى ولا بأس أن يفعل وإن كانت داره أبعد أن شاء الله تعالى حتى ما يخاف من بدأ به مما لا يخاف من غيره مثله وتكون هذه بمنزلة ضرورة لأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرب بن أبي ضرار أنه يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقر به عدو أقرب منه وبلغه أن خالد بن أبي سفيان (١) بن نبح يجمع له فارس ابن أنيس فقتله وقر به عدو أقرب (قال الشافعي) وهذه منزلة لا يتبين فيها حال العدو كما وصفت والواجب أن يكون أول ما يبدأ به سداً أطراف المسلمين بالرجال وإن قدر على الحصون والخنادق وكل أمر دفع العدو قبل أن ياتي بالعدو في ديارهم حتى لا يبقى للمسلمين طرف الا وفيه من يقوم بحرب من يليه من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فعل ويكون القائم بولايتهم أهل الأمانة والعقل والنصيحة للمسلمين والعلم بالحرب والنجدة والأناة والرفق والاقدام في موضعه وقلة البطش والجملة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات التي لا يغزو بالمسلمين فيها ويرجو أن ينال الظفر من العدو فإن كانت بالمسلمين قوة لم أر أن يأتي عليه عام الا وله جيش أو غارة في بلاد المشركين الذين يلون المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان يمكنه في السنة بلا تغير بالمسلمين أحببت له أن لا يدع ذلك كلما أمكنه وأقل ما يجب عليه أن لا يأتي عليه عام الا وله فيه غزو حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام الامن عذر وإذا غزا عما قابلا غزا بلاد غيره ولا يتابع الغزو على بلد ويعطل من بلاد المشركين غيره الا أن يختلف حال أهل البلدان فيتابع الغزو على من يخاف نكايته أو من يرجو غلبة المسلمين على بلاده فيكون يتابعه على ذلك وعطل غيره بمعنى ليس في غيره مثله قال وانما قلت بما وصفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخل من حين فرض عليه الجهاد من أن غزا بنفسه أو غيره في عام من غزوة أو غزوتين أو سراً وقد كان يأتي عليه الوقت لا يغزو فيه ولا يسرى سرية وقد يمكنه ولكنه يستجم ويجمع له ويدعو ويظاھر الخرج على من دعاه ويجب على أهل الامام أن يغزوا أهل التي يغزو كل قوم الى من يليهم من المشركين ولا يكلف الرجل البلاد البعيدة وله مجاهد أقرب منها الآن يختلف حال المجاهدين فيزيد عن القريب من يكفهم فإن عجز القريب عن كفايتهم كفهم أقرب أهل التي يليهم قال ولا يجوز أن يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى يخلف في ديارهم من يمنع دارهم منه (قال الشافعي) فإذا كان أهل دار المسلمين قليلا غزا بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغزو منهم أحد وكان هو لأفي رباط الجهاد ونزلهم (قال الشافعي) وإن كانت ممتنعة غير مخوف عليها من يقاربها فأكثرا يجوز أن يغزى من كل رجلين رجلا فيخلف المقسم الطاعن في أهله وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تجهز الى تبوك فأراد الروم وكثرت جوعهم قال ليخرج من كل رجلين رجل ومن في المدينة ممتنع بأقل ممن تخلف فيها وإذا كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو والذي يليهم أقوى من بأتهم من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه أقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزو اليهم من يقرب في تغورهم

(١) كذا في النسخ وحرره

في العدة لم تكن رجعة لانها تحليل في حال التحريم (قال المزني) رحمه الله فيها نظر وأشبهه بقوله عندي أن تكون رجعة موقوفة فان جمعهما الاسلام قبل انقضاء العدة علما أنه رجعة وإن لم يجمعهما الاسلام قبل انقضاء العدة علما أنه لا رجعة لان الفسخ من حين ارتدت كما نقول في الطلاق اذا طلقها مرتدة أو وثنية فجمعهما الاسلام قبل انقضاء العدة علما أن الطلاق كان واقعا وكانت العدة من حين وقع الطلاق وإن لم يجمعهما الاسلام في العدة بطل الطلاق وكانت العدة من حين أسلم متقدما الاسلام

(باب المطلقة ثلاثا)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقة الطلقة الثالثة فلا تحل له من

بعد حتى تنلح زوجا
غيره وشكت المرأة التي
طلقها رفاعه ثلاثا
زوجها بعده الى النبي
صلى الله عليه وسلم
فقلت انما معه مثل
هدية الثرب فقال
أتردين أن ترجعي الي
رفاعه لاحي تدوق
عسيلته ويذوق
عسيلتك (قال الشافعي)
رجه الله فاذا أصابها
بنكاح صحيح فقيب
الحشة في فرجها فقد
ذاقا العيلة وساء
قوى الجماع وضعفه
لا يخله الابيه دأو
يسد شأوا وكان ذلك من
صبي مراهق أو مجرب
بقي له قدر ما يغيب تعيب
غير الحصى رسوا كل
زوج وروجه ولو
أصاب اصابة أو حرمة
أساء وقد أحلها ولو
أصاب الذمية زوج
ذبي بنكاح صحيح
أحلها للمسلم لأنه
زوج ورجم النبي صلى
الله عليه وسلم يريدين

مع من تخلف منهم وان لم يكن من خلفوا منهم يذمونه دارهم لانفردوا اذا صاروا يذمونه دارهم عن
تخلف من المسلمين معهم ويخونون بلاد العدو فيكون عدوهم أقرب ودوابهم أجهم وبلادهم أعلم وتكون
دارهم غير ضائعة عن تخلف منهم وخلف معهم من غيرهم قال ولا ينبغي أن يولي الامام الغزو ولا تقتفي
دينه شجاعة في بدنه حسن الأداة فلا تلحرب بصيراهم باغير رجل ولا تترك وان يقدم اليه والى من ولده أن
لا يحمل المسلمين على مهلكة بحال ولا يأمرهم بتقرب حدين يخاف أن يشدد خراخيسه ولا دخول مظلومة
يخاف أن يقتلوا ولا يدفعوا عن أنفسهم فيها ولا غير ذلك من أسباب الميالك لأن فعل ذلك الامام فقد أساء
ويستغفر الله تعالى ولا عقول ولا قود عليه ولا كفارة أن أصيب أحد من المسلمين بطاعته قال وكذلك لا يأمر
القليل منهم باتياب الكثير حيث لا غوث لهم ولا يحتمل منهم أحد على غير فرض القتال عليه وذلك أن يقتل
الرجل الرجلين لا يجاوز ذلك وإذا حملهم على ما ليس له حملهم عليه فليهم أن لا يفعلوه قال وانما قلت لا عقل
ولا قود ولا كفارة عليه أنه جهاد ويحل لهم بأنفسهم أن يقدموا فيه على ما ليس عليهم بعرض القتل
لرجاء احدي الحسينين ألا ترى اني لا أرى ضيقا على ارجل أن يمشي على الجماعة حاسرا أو يبادر الرجل
وان كان الأغلب أن يقتل لأنه قد ورد بنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمل رجل من الانصار حارسا
على جماعة من المشركين يوم بدر بعد اعلان النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك من الخير فقتل

(في تحريم الفرار عن الزحف)

قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرة من سائر بنو قليظة ما تبين
وقال عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً ذلك ان يكن منكم مائة مبارزة أو ما تبين الاية
أخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال انزلت ان يكن منكم عشرة من سائر بنو قليظة
ما تبين مكث عليهم أن لا يفر لغرض من المؤمنين أنزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم ان
فيكم ضعفاً ان يكن منكم مائة مبارزة أو ما تبين ضعفت عنهم وكتب إليهم أن لا يفر مائة من المؤمنين
(قال الشافعي) وهذا كما نزل ابن عباس ان شاء الله تعالى مستغنى فيه بالتزويل عن التاويل وقال الله تعالى
اذ الفية الذين كفروا زحفوا فتولوا عنكم الأدبر الآية إذا غزا المسلمون وعشروا فمواثيقهم فلو فاضع عنهم
من العدو حرّم عليهم أن يفر عنهم الا متفرقين الى فئة فان كثر المشركون كثر من ضعفهم فلهذا لم
أن يفر عنهم ولا يسترجعوا عند من اندعروا ولا يروا عنهم الى غير ذلك من استتال والتخبر الى فئة
لأن بيان الله عز وجل انما يوجب ذلك على من تولوا فرسوا وان فرس الله عز وجل في بيده اذا سار على
أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو ويأتم المسلمون رأيت عدو على أحد من المسلمين وهم يقتلون على
الخروج اليه بلا تنسيق لما خلفهم من فرسهم اذا كانت العدو منهم وأول ذلك وذلك ان المسلمين العدو
فكثرتهم العدو أو قوتوا عليهم وان لم يذكروهم بكيفية أو غير ما تولى المسلمون خبر متفرقة في قتال أو متفرقة في فئة
رجوت أن لا يأتوا ولا يفرجرت والله تعالى أعلم من الماتم الا بان لا يفر من العدو غير الاوهم يرون أحد
الامرين من انصرف الى القتال أو التحصير الى فئة فان ولوا على خبرية واحد من الامرين خشيت أن يأتوا
وأن يندسوا بعدنية خبر لهم ومن فعل ذلك منهم تهرب الى الله عز وجل بما استسبح من تهرب بذا كفارة
معلومة فيه قال ولولا ايريدون التعرف استقال أو التحصير الى فئة ثم أصدرت بعدنية في المقام على الفرار
بلا واحد من الشيتين كثر اغصير آتين بالتولية مع الشيعة لأحد الأمرين وخشت أن يأتوا بالنسبة لحد ثمة أن
يشتموا على الفرار لمر واحد من المعنيين (١) وان بعض أهل التي يهوى أن يجاهد عدوا أبابلا عن فرقت

(١) كذلك الأصل ولعله أن لا يجاهد ويخرا

عليه المأثم ولو نوى المجاهد أن يفر عنه لاولوا احد من المعنيين كان خوفي عليه من المأثم أعظم ولو شهد القتال من له عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى الاحرار خفت أن يضيق على أهل القتال لانهم انما عذروا بتركه فاذا تكلفوه فهم من أهله كما عذر الفقير الزمن بترك الحج فاذا حج لم يمه فيه ما لم يمه من لا يعذر بتركه من عمل ومأثم وفدية قال وان شهد القتال عداً له سببه كان كالأحرار ما كان في اذن سيده يضيق عليه التولية لان كل من سميت من أهل الفرائض الذين يجري عليهم المأثم ويصلحون للقتال قال ولو شهد القتال عبد بغير اذن سيده لم يأثم بالفرار على غيرنية واحداً من الأمرين لانه لم يكن له القتال ولو شهد القتال مغلوب على عقله بلاسكر لم يأثم بأن يولى ولو شهد مغلوب على عقله بسكر من خرفولى كان كتولية العجيج المطبق للقتال ولو شهد القتال من لم يبلغ لم يأثم بالتولية لانه ممن لا احد عليه ولم تكمل الفرائض عليه ولو شهد النساء القتال فولين رجوت أن لا يأمن بالتولية لانهن لسن ممن عليه الجهاد كيف كانت حالهن قال واذا حضر العدو والقتال فأصاب المسلمون غنيمة ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة فان قالوا ولينا متحرفين لقتال أو متحيزين الى فئة كانت لهم سهمانهم فيما غنم بعد وان لم يكونوا مقاتلين ولارداً ولو غنم المسلمون غنيمة ثم لم تقسم خست أو لم تخمس حتى ولو وأقروا أنهم ولووا بغيرنية واحداً من الأمرين وادعوا أنهم بعد التولية أحد ثمانية أحد الامرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنيمة لانهم لم نصر اليهم حتى صاروا بمن عصي بالمرار وترك الدفع عنها وكانوا آثمين بالترك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ولى القوم غير متحرفين الى فئة ثم غروا غزاة أخرى وعادوا الى تلك الغزاة فما كان فيها من غنيمة شهدوها ولم يولوا بعدها فلهم حقهم منها واذا رجع القوم القهقري بلانية لاحد الامرين كانوا كلولين لانه انما يريد بالتحريم الهزيمة عن المشركين واذا غزا القوم فذهبت دوابهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا وان ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئاً يدفعون به من حجارة أو خشب أو غيرها وكذلك ان لم يجدوا من هذا شيئاً فأحب الى أن يولوا فان فعلوا أحببت أن يجمعوا مع النعل على أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين الى فئة ولا يبين أن يأتموا لأنهم ممن لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه وأحب في هذا كله أن لا يولى أحد بحال الا متحرفاً للقتال أو متحيزاً الى فئة ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم المسلمون اذا كانوا نازلين لهم عليهم أن يبرزوا اليهم قال ولا يضيق على المسلمين أن يتحصنوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الاسلام وان كانوا قاهرين للعدو فيما يرون اذا ظنوا ذلك أريد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من المسلمين أو أموالهم شيئاً يتحصنهم عنهم فاذا كان واحداً من المعنيين ضرراً على المسلمين ضاق عليهم أن مكثهم الخروج أن يتخلفوا عنهم فأما اذا كان العدو قاهرين فلا بأس أن يتحصنوا الى أن يأتيهم مدداً وتحدث لهم قوة وان ولى عليهم فلا بأس أن يولوا عن العدو ما لم يلتقوا بهم والعدو لان النهي انما هو في التولية بعد اللقاء (قال الشافعي) رحمه الله والتحرف للقتال الاستطراد الى أن يمكن المستطرد الكثرة في أى حال ما كان الامكان والتحيز الى الفئة أين كانت الفئة ببلاد العدو أو ببلاد الاسلام بعد ذلك أقرب انما يأثم في التولية ممن لم ينو واحداً من المعنيين * أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو فخاص الناس حصصاً فأتينا المدينة وقتنا بابها فقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال أنتم العكارون وأنا فتتكم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال أنا فتة كل مسلم

(في اظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره

زنيلاً ولا يرجم الا محصناً قال ولو كانت الاصابة بعد ردة أحدهما ثم رجع المرتد منهما لم يحلها الاصابة لانها محرمة في تلك الحال (قال المزني) لامعنى لرجوع المرتد منهما عنده فيصح النكاح بينهما الا في التي قد أحلتها اصابته اياها للزوج قبله فان كانت غير مدخول بها فقد انفسخ النكاح في قوله ولها مهر مثلها بالاصابة وان كانت مدخولا بها فقد أحلتها اصابته اياها قبل الردة فكيف لا يحلها فتفهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو ذكرت أنها نكحت نكاحاً صحيحاً وأصيبت ولا نكح حلت له وان وقع في قلبه أنها كاذبة فالورع أن لا يفعل

(باب الإيلاء)

(مختصر من الجامع من كتاب الإيلاء قديم)

المشركون ، أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسرى بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مزقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يترق ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن قيصراً كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وورثه في مسك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت ملكه (قال الشافعي) ووعده رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الناس فتح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على ثقة من فتحها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها وتم فتحها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان أن أبان لكل من سمعه أنه الحق وما خلفه من الأديان باطل وأظهره بأن جماع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين الأئمة فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين حتى دانوا بالاسلام طوعاً وكرهاً وقتل من أهل الكتاب وسبي حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد يقال ليظهر الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) وكانت قريش تناب الشام أنيابا كثيراً مع ما عايشهم منه وتأتى العراق قال فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفها من انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق إذا أُرقت الكفر ودخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسرى بعده ثبت له أمر بعده قال وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم على ما قالوا له وكان كما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بالأمر بعده عن الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسرى عزق ملكه فلم يبق للأكرسة ملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في قيصر بيث ما كره فثبت له ملك ببلاد الروم الى اليوم ونحى ملكه عن الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً

((الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بلاد قومه وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من العجم الا مملوك أو أجنبياً ومجتازاً ومن لا يدكر قال الله تبارك وتعالى هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته الآية فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدي له من عوام قومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه جهادهم فقال وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فقبل فيه فتنة شرك ويكون الدين كله واحداً لله وقال في قوم كان بينه وبينهم شيء فإذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلواهم وهم الآية مع نظائر لها في القرآن أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله أخبرنا سفيان بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصام المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث برسيرة قال ان رأيتم مسجداً أو مسجداً مؤذناً فلا تقتلوا أحداً أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها

وجسد به والاملاء وما دخل فيه من الامالي على مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم من اباحه الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى للذين يؤثرون من ناسهم تربص أربعة أشهر الآية في ذلك دلالة والله أعلم على أن لا سبيل على المولى لأمراته حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع بيعاً أو ضمن شيئاً الى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الاجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن

وحسابهم على الله قال أبو بكر هذا من حقها لو منعوني عقالا لما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من منع الصدقة ولم يرد . أخبرنا الثقة عن جعفر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره هذا القول أو ما معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل الحديثين قبله في المشركين مطلقا وانما يراد به والله تعالى أعلم مشركوا أهل الأوثان ولم يكن بخضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قربه أحد من مشركي أهل الكتاب اليهود المدينة وكانوا حلفاء الانصار ولم تكن أنصارا اجتمعت أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلاما فوادعت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فكلهم بعضها بعضا بعداوته والتحرى بض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ولم يكن بالجواز علمه إلا يهودي أو نصراني بنجران وكانت الجحوس بهجر وبلا دالبر وفارس نائين عن الجواز ونهزم مشركون أهل الأوثان كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنزل الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية ففرق الله عز وجل كما شاء لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان وفرض ان يقتلوا حتى يسلموا وقتال أهل الكتاب وفرض ان يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو ان يسلموا وفرق الله تعالى بين قتالهم . أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية أو جيشا أمر عليهم قال اذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال شئ علقمة ادعهم إلى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فان أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم ان فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم وان اختاروا والمقام في دارهم أنهم كما عرب المسلمين يجرى عليهم حكم الله عز وجل كما يجرى على المسلمين وليس لهم في الشيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فان لم يجيبوك إلى الاسلام فادعهم إلى اعطاء الجزية فان فعلوا فاقبل منهم ودعهم فان أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم (قال الشافعي) حدثني عدد كلهم ثقة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فيهم سفيان الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا في أهل الكتاب خاصة دون أهل الأوثان وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ولكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر الله أن تقبل منهم الجزية أهل الكتاب والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين ولا يخالف أمر الله عز وجل أن يقتل المشركون حتى يكون الدين لله ويتولوا حيث وجدوا حتى يتوبوا ويقيموا الصلاة وأمر الله عز وجل بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ولا تنسخ واحدة من الآي غيرها ولا واحد من الحديثين غيره وكل فيما أنزل الله عز وجل ثم سن رسوله فيه (قال الشافعي) ولو جهل رجل فقال ان أمر الله بالجزية نسخ أمره بقتال المشركين حتى يسلموا جاز عليه أن يقول جاهل مثله بل الجزية منسوخة بقتال المشركين حتى يسلموا ولكن ليس فيهما ناسخ لصاحبه ولا مخالف

(من يلحق بأهل الكتاب)

(قال الشافعي) انتوت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وينزل عليه الفرقان فدانت دين أهل الكتاب وقارب بعض أهل الكتاب العرب من أهل اليمن فدان بعضهم دينهم وكان من أنزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلموا بخلاف الدين من وصفته دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان على نبي الله صلى الله عليه وسلم لتسل أهل الأوثان بدين آبائهم فأخذ رسول الله صلى الله

أوجب على نفسه شيا
يجب عليه اذا أوجبه
فأوجبه على نفسه
ان جامع امرأته فهو في
معنى المولى ولا يلزمه
الإيلاء حتى يصرح
بأحد أسماء الجماع
التي هي صريحة وذلك
قوله والله لا أنيكك ولا
أغيب ذكرى في فرجك
أولا أدخله في فرجك
أولا أجامعك أو يقول
ان كانت عذراء والله
لا أفضلك أو ما في مثل
هذا المعنى فهو مولى
في الحكم (وقال في
القديم) لو قال والله
لا أطوك أو لا أمسك
أولا أجامعك فهذا كله
باب واحد كلما كان
للجماع اسم كني به عن
نفس الجماع فهو واحد
وهو مولى في الحكم قلنا
ما لم ينوه في الأمر في
الحكم في القديم ونواه
في الجديد وأجمع قوله
فيهما بحلفه لا أجامعك
أنه مولى وان احتمل
أجامعك بيدني وهذا

عليه وسلم الجزية من أكيدر دومة وهر رجل يقال من غسان أو من كندة وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من نمة أهل النين وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب فدل ذلك على ما رصفت من أن الإسلام لم يكن وهم أهل أوثان بل دائمين دين أهل الكتاب مخالفين دين أهل الأوثان وكان في هذا دليل على أن الجزية ليست على النسب إنما هي على الدين وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والانسجيل من النصارى وكانوا من بني إسرائيل وأخطأ بأن الله عز وجل أنزل كتابا غير التوراة والانسجيل والفرقان قال الله عز وجل ألم لم ينزلنا في صحف موسى وإبراهيم النبي وفي فآخبر أن لإبراهيم صحفا وقال تبارك وتعالى وتذلي زيرا الأولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت المجوس بينون غير دين أهل الأوثان ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يختلفون في بعض دينهم وكان المجوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الجاهل من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا والله تعالى أعلم أهل كذب يجمعهم اسم أنهم أهل كذب مع اليهود والنصارى أخبرنا ابن عيينة عن أنس بن سعيد بن المزني عن نصر بن عاصم قال قال فرود بن نوفل الأشجعي علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب فقام إليه المستورد فأخذ عليه وقال يا عبد الله تصنع على أبي بكر وعلى أمير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فخرج على علم ما يقال البديخل في ظل القصر فقال على رضي الله تعالى عنه أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم بعلومه وكتاب يدرسونه وانما ملككم مكر فوقع على ابنته وأخته فاطم عليهما بعض أهل ملكته فلما صحا خاف أن يقيموا عليه الحد فامتنع منهم فعدا أهل ملكته فلما أتوه قال تعاون ديننا خيرا من دين آدم وقد كان آدم ينكح بنيه بناته وأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوه حتى قتلوهم فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرقع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم ففهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما روى عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن المجوس أهل كتاب ودليل أن عليا كرم الله وجهه ما أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ الجزية منهم الا وهم أهل كتاب ولا من بعده فلو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال على الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا أهله ولم أعلم من سلف من المسلمين أحدا أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس أهل هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث بحالة متصل ثابت لأنه أدرك عمر وكان رجلا في زمانه كاتبه لعالمه وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل به يأخذ وفد روى من حديث الجاهل حديثان منقطعان بأخذ الجزية من المجوس أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر له المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان ثابتا فنفي في أخذ الجزية منهم أهل كتاب لانه يقال اذا قال سنوهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم في أن تنكح نسائهم وتوكل ذبايحهم قال ولو أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال والله تعالى أعلم سنوهم جميع المشركين سنة أهل الكتاب ولكن لما قال سنوهم فقد خصهم وادنا خصهم فغيرهم مخالف ولا يخالفهم الا غير أهل الكتاب أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أخذها من البربر (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز أن يسأل عمر عن المجوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم وهو يجوز عنده أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين

أنسبه بجاني العلم والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله ولوقال والله لا بأسرك أولادنا ضعل أولادنا أماسك أو ما أشبه هذا لأن أراد جناه فهو مول وإن لم يرد فغير مول في الحكم ولوقال والله لا أجامل في دبرك فهو محسن ولوقال والله لا يجمع رأيي ورأسك شيء أولادنا أو لتطولن غيبتي عنك أو ما أشبه هذا فلا يكون بذلك مولا إلا أن يريد جماعة ولوقال والله ليطولن تركي لجماعك فإن عني أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولوقال والله لا أقربك خمسة أشهر ثم قال اذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقربك سنة فوقف في الأولى فطلس ثم ارتجع فاذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعد خمسة أشهر وقف فإن كانت رجعت في وقت لم يبق عليه فيه من السنة

(١) أي أن الشافعي يفتي بحمل الحديث على معاملة المجوس معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط

لا يسأل عما يعلم أنه جائز له ولكنه سأل عن المجوس اذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فكتبه وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب

(تفريع من تؤخذ منه الجزية من أهل الاوثان)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فكل من دان ودانا بأوهم أو دان بنفسه وان لم يدن آباؤهم دين أهل الكتاب أى كتاب كان قبل نزول الفرقان وخالف دين أهل الاوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الاوثان وعلى الامام اذا أعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربيا كان أو عجميا وكل من دخل عليه الاسلام ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربيا أو عجميا فأراد أن تؤخذ منه الجزية ويقر على دينه أو يحدث أن يدين دين أهل الكتاب فليس للامام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاومه حتى يسلم كما يقاوم أهل الاوثان حتى يسلموا قال وأى مشرك ما كان اذا لم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الاوثان وذلك مثل أن بعد الصنم وما استحس من شئ ومن يعطل ومن فى معانهم ومن غزا المسلمون ممن يجهلون دينه فذكروا لهم أنهم أهل كتاب (١) فهم أهل كتاب سلوا متى دناؤه وآباؤهم فان ذكروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلوا فقولهم الآن يعلموا غير ما قالوا فان علموا ببينة تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية ولم يدعوهم حتى يسلموا أو يقتلوا وان علوه باقرار فكذلك وان أقر بعضهم أنه لم يدن ولم يدن آباؤهم دين أهل الكتاب الا فى وقت يذكرونه يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أقرناهم على دينهم وأخذنا منهم الجزية ولا يكون للامام أخذها الا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم أن لم تدنوا وآباؤكم هذا الدين الا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا علمته لم آخذها منكم فيما استقبل ونبت اليكم فاما أن تدنوا واما أن تقتلوا (٢) فاذا أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوماعدولا فابتنوا على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم: أن لم يدنوا دين أهل الكتاب بحال الا بعد نزول الفرقان وان شهد هؤلاء النفر المسلمون أو اثنتان منهم على جماعةهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب الا فى وقت كذا وأن آباءهم كانوا يدينون دين أهل الكتاب نبت الى من بلغ منهم ولم يدن دين أهل الكتاب الا فى وقت كذا وكان ذلك بعد نزول الفرقان قال ولم يند الى صغارهم اذ كان آباؤهم دناؤا دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان ولو أن هؤلاء النفر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دناؤا دين أهل الكتاب الا بعد نزول الفرقان كان اقرارا منهم على أنفسهم لا أجعله شهادة على غيرهم ولا أقبل الشهادة على أحد منهم الا بأن يشتهوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدين دين أهل الكتاب فاذا فعلوا لم أقبل منه الجزية ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب لانه لا يكون دينه دين آباءه اذا بلغ انما يكون مقررا على دين آباءه ما لم يبلغ فلوشهدوا أن أبا رجلين مات على دين أهل الكتاب يهوديا أو نصرانيا وله ابن بالغ مخالف دين أهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما بتلك الحال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ الى دينهم أخذت الجزية من الصغير لانه كان يقر على دين أبيه ولم يدن بعد البلوغ دين غيره ولا آخذها من الكبير الذى نزل الفرقان وهو على دين غير دين أهل الكتاب

(من ترفع عنه الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون قال فكان بيننا

(١) قوله فهم أهل كتاب لعله زائد من الناسخ وتأمل فان الجواب ما بعده وحرر (٢) وقوله فاذا أخبرنا الخ لم يذكروا الجواب ولعله نبت اليهم فتأمل

الاربعة أشهر أو أقل لم يوقف لاني أجعل له اربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وان قال ان قربتك فملى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كما لو قال فعلى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شئ كانت عليه كفارة أو صوم ما بقي ولو قال ان قربتك فأت طالق ثلاثا وقف فان فاء ونجبت الحشفة طلقت ثلاثا فاذا أخرجه ثم ادخله بعد فعليه مهر مثلها وان أبى أن ينيء طلق عليه واحدة فان راجع فله اربعة أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى ينقضى طلاق ذلك الملك ثلاثا ولو قال أنت على حرام يريده تحريرا بلا طلاق أو البين بتحريرا فليس بمول لان التحريم شئ حكم فيه بكفارة اذا لم يقع به طلاق كما لا يكون

في الآية والله تعالى أعلم أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فتر كوادين الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب وكان بيننا أن الذين أمر الله بقتالهم عليهم الذين فيهم القتال وهم الرجال البالغون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتملين دون من دونهم ودون النساء وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقتل النساء من أهل الحرب ولا الولدان وسباهم فكان ذلك دليلاً على خلاف بين النساء والصبيان والرجال ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال ولا على امرأة وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تسلبه تركه إلا السلام وكذلك لا جزية على مولود لأنه لا مال له يعطى منه الجزية فأما من غلب على عقله أي بما ثم أفاق أو جن ثم أفاق فتؤخذ منه الجزية لأنه لا يجرى عليه القلم في حال أفاقته وليس يخلو بعض الناس من العلة يغرب بهم عقله ثم يفيق فإذا أخذت من صحيح ثم غلب على عقله حسب له من يوم غلب على عقله فإن أفاق لم ترفع عنه الجزية وإن لم يفرق رفعت عنه من يوم غلب على عقله قال وإذا صلحووا على أن يؤدوا عن آبائهم ونسائهم سوى ما يؤدون عن أنفسهم فإن كان ذلك من أموال الرجال فذلك جائز وهو كما زدد عليهم من أقل الجزية ومن الصدقة ومن أموالهم إذا اختلفوا وغير ذلك ما يلزمهم إذا شرطوه لنا وإن كانوا على أن يؤدوها من أموال نسائهم أو آبائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم ولأننا نأخذ من آبائهم ولا نسائهم بقولهم (٢) فلا شياً عليك فإن قالت فأنأدي بعد علمها قبل ذلك منها ومتى امتنعت وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها وكذلك لو تجبرت بماله لم يكن عليها أن تؤدى إلا الآن تشاء ولكنها تمنع الجواز فإن قالت أدخلها على شيء يؤخذ مني فالزمتها نفسها جاز عليها لأنه ليس لها دخول الجواز وإذا صلحت على أن يؤخذ من ماله شيء في غير بلاد الجواز فإن أدته قبل وأن منعت بعد شرطه فلها منعه لأنه لا يبين لي أن على أهل الذمة أن يمنعوا من غير الجواز ولو شرط هذا صبي أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا يؤخذ من ماله وكذلك لو شرط أبو الصبي أو المعتوه أو ولهم ما ذلك عليهم لم يكن ذلك لنا ولأننا نأخذ من أموالهم ما نأخذ من أموالهم من أن يختلفوا في بلاد الجواز وكذلك يمنع مالهما مع الذي لا يؤدى شيئاً عن نفسه ولا يكون لنا منعه من مسلم ولا ذمي يؤدى عن ماله ونمنع أنفسهما قال ولو أن أهل دار من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصالحوا على جزية أو يجري عليهم الحكم وأطاعوا بالجزية ولنا قوة عليهم وليس في صلحهم نظر فسلوا أن يؤدوا الجزية عن نسائهم وآبائهم دونهم لم يكن ذلك لنا وإن صلحوا على ذلك فالصلح منتقض ولا نأخذ منهم شيئاً أن سموه على النساء والأبناء لأنهم قدموا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية وكذلك لا نأخذ من رجالهم وإن شرطها رجالهم ولم يقرؤا من آبائنا ونسائنا أخذنا من أموال من شرطها بشرطه وكذلك لو دعا لي هذا النساء والأبناء لم يؤخذوا منهم وكذلك لو كان النساء والأبناء أخلياء من رجالهم ففها قولان أحدهما ليس لنا أن نأخذ منهم الجزية ولنا أن نسبهم لأن الله عز وجل إنما أذن بالجزية مع قطع حرب الرجال وأن يجري عليهم الحكم ولا حرب في النساء والصبيان إنما هن غنيمات وليسوا في المعنى الذي أذن الله عز وجل بأخذ الجزية به والقول الثاني ليس لنا سبهم وعينا الكف عنهم إذا أقر وأبأن يجري عليهم الحكم وليس لنا أن نأخذ من أموالهم شيئاً وإن أخذناه فعلياً رده قال وتؤخذ الجزية من الرهبان والشيخ الفاني الرمن وغيره ممن عليه الحكم من رجال المشركين الذين أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم وإذا صلح القوم من أهل الذمة على الجزية ثم بلغ منهم مولود قبل حلولهم بيوم أو أقل أو أكثر فرضي بالصلح سئل فإن طابت نفسه بالاداء لحول قومه أخذت منه وإن لم تطب نفسه حوله حول نفسه لأنه إنما وجب عليه الجزية بالبلوغ والرضا ويأخذ منه الإمام من حين رضى على حول أصحابه وفضل أن كان عليه من سنة قبلها الثلاث تختلف أحوالهم كأن بلغ قبل الحلول بشهر

الأيلاء والظهار طلاقاً وإن أريد به ما طلاق لأنه حكم فيه ما بكفارة ولو قال إن قربت فغلاهي حر عن ظهاري إن نظا هرت لم يكن موليا حتى يظاهر ولو قال إن قربت فقله على أن أعتق فلان عن ظهاري وهو مظاهر لم يكن موليا وليس عليه أن يعتق فلانا عن ظهاره وعليه فيه كفارة عين (قال المزني) رحمه الله أشبه بقوله أن لا يكون عليه كفارة ألا ترى أنه يقول لو قال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذي على لم يكن عليه صوم يوم الخميس لأنه لم ينذره بشيء يلزمه وإن صوم يوم لازم فأى يوم صامه أجزأ عنه ولم يجعل للأنذر في ذلك معنى يلزمه بكفارة فتفهم (قال الشافعي) ولو آلى ثم قال لأخرى قد أشركتكم معها

(٢) لعله ويقال لهم فلا شيء عليك تأمل كتبه معجزة

فصاحه على دينار كل حول فيأخذ منه اذا حال حول أصحابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل معهم دينار فاذا آخره أخذ منه في حول أصحابه دينار ونصف سدس دينار

(الصغار مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فلم يأذن الله عز وجل في أن تؤخذ الجزية ممن أمر بأخذها منه حتى يعطوا عن يد صاغرا (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل العلم يقولون الصغار أن يجرى عليهم حكم الاسلام (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا بما قالوا الامتناع منهم من الاسلام فإذا جرى عليهم حكمه فقد أصغرنا وبما يجرى عليهم منه (قال الشافعي) وإذا أحاط الامام بالدار قبل أن يسي أهلها أو قهر أهلها التفرق البين ولم يسبهم أو كان على سببه بالاحاطة من قهره لهم ولم يغزهم لقربهم أو قتلهم أو كثرتهم وقوته فعرضوا عليه أن يعطوا الجزية على أن يجرى عليهم حكم الاسلام لزمه أن يقبلها منهم ولو سألوه أن يعطوها على أن لا يجرى عليهم حكم الاسلام لم يكن ذلك له وكان عليه أن يقاثلهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية وهم صاغرون بأن يجرى عليهم حكم الاسلام قال فان سألوه أن يتركوا من شيء من حكم الاسلام اذا طلبهم به غيرهم أو وقع عليهم بسبب غيرهم لم يكن له أن يجيبهم اليه ولا يأخذ الجزية منهم عليه فاما اذا كان في غزوهم مشقة أو من بازائهم من المسلمين ومن يتابعهم عنهم ضعف أو بهم (١) انتصاف فلا بأس أن يوادعوا وان لم يعطوا شيئا أو أعطوه على النظر وان لم يجز عليهم حكم الاسلام كما يجوز ترك قتالهم وموادعتهم على النظر وهذا موضوع في كتاب الجهاد دون الجزية

(مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون) (قال الشافعي) واذا أسرا الامام قوما من أهل الكتاب وحوى نساءهم وذرارهم وأولادهم فسألوه تخليتهم وذرارهم ونسائهم على اعطاء الجزية لم يكن ذلك له في نسائهم ولا أولادهم ولا ما غلب من ذرارهم وأموالهم واذا سألوه اعطاء الجزية في هذا الوقت لم يقبل ذلك منهم لانهم صاروا غنمة أو فداء وكان له القتل والمنا والفداء كما كان ذلك له في أحرار رجالهم البالغين خاصة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم في قديمه وفادى وقتل أسرى الرجال وأذن الله عز وجل بالمن والفداء فيهم فقال ف ضرب الرقاب حتى اذا اتخمتهم قسدها الوثاق فاما منابعد واما فداء (قال الشافعي) ولو كن أسرا كثر الرجال وحوى أكثر النساء والأزاري والأموال و بقيت منهم بقية لم يصل الى أسرهم بامتناع في موضع أو حارب كان له وعليه أن يعطى المنتعين أحد الجزية والامان على أموالهم ونسائهم ان لم يكن أحرز من ذلك شيئا فان أعطاهم ذلك مطلقا كان قد أحرز من ذلك شيئا لم يكن له الوفاء به وكان عليه أن يقسم ما أحرز لهم وخيرهم بين أن يعطوا الجزية عن أنفسهم وما لم يحز لهم أو ينفذ اليهم ولو جاء الامام رسل بعض أهل الحرب فأجابهم الى أمان من جاؤا من عندهم من بلد كذا وكذا على أخذ الجزية وخالف الرسل من غزاهم المسلمين فافتكوها وحووا وبلادهم نظروا فان كان الامان كان لهم قبل الفتح وقبل أن يجوها والبلاد خلى سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ولو أعطوا ذمة منتقصة خلى سبيلهم ونفذ اليهم وان كان سبأؤهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الامام اياهم ما أعطاهم مضى عليهم السبأ وبطل ما أعطى الامام لانه أعطى الامان من كان رقيقا وماله غنمة أو فداء كما لو أعطى قوما حورا أن يردهم أموالهم لم يكن ذلك له

(مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انما المشركون نجس الآية قال فسمعت بعض أهل العلم يقول المسجد الحرام الحرم (قال الشافعي) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينفى لمسلم أن يؤدى الخراج ولا للمشرك أن يدخل الحرم قال وسمعت عددا من أهل العلم بالمغازي يروون أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم

(١) لعله أو بهم أي بالمسلمين انتقاص تأمل كتبه محمده

في الايلاء لم تكن شريكها لان البين لزمته للأولى والبين لا يشترط فيها ولو قال ان قربتك فأنت زانية فليس بمول وان قربها فليس بقاذف الا بقذف صريح ولو قال لا أصيبك سنة الامرة لم يكن موليا فان وطئ وقذفت عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وان كان أقل من ذلك فليس بمول ولو قال ان أصبتك فوالله لا أصبتك لم يكن موليا حتى يصيها فيكون موليا ولو قال والله لا أقربك الى يوم القيامة أو حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم أو حتى يقسم فلان أو يموت أو يموتى أو تظمى ابنك فان مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه كان موليا وقال في موضع آخر حتى تظمى ولدك لم

بعد ما هم هذا فان سأل أحد من توخذ منه الجزية أن يعطيه او يجرى عليه الحكم على أن يتركه يدخل الحرم بحال فليس للإمام أن يقبل منه على ذلك شيئا ولا أن يبيع مشركا بطأ الحرم بحال من الحالات طيبا كان أو صافيا غائبا أو غيره لحرمة الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعده تحرير رسول الله ذلك وان سأل من توخذ منه الجزية أن يعطيه او يجرى عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليامة ومخاليقها كلها لان تركهم يسكني الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال أقركم ما أقركم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحلامهم من الحجاز ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الحجاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن لا يدخل الحجاز مشركا بحال لما وصفت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبين لي أن يحرم أن يمر ذي بالحجاز مارا لا يقيم ببلد منها أكثر من ثلاث ليال وذلك مقام مسافر لانه قد يحتمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأحلامهم عنها أن لا يسكنوها ويحتمل لو ثبت عنه لا يبين دينان بأرض العرب لا يبين دينان مقيسان ولولا أن عمرو بن الحجاج أهل الذمة لما ثبت عنده من أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحمل ما رأى عمر من أن أجل من قدم من أهل الذمة تاجر ثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك رأيت أن لا يصالحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتخذ ذي شيئا من الحجاز دارا ولا يصلح على دخولها للاحتجاز ان صلح ... أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أذن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم بها مال أو عرض لهم بها شغل قيل لهم وكواهم بها شتم من المسلمين وانخرجوا ولا يقيمون بها أكثر من ثلاث وأما مكة فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبدا كان لهم بها مال أو لم يكن وان غفل عن رجل منهم فدخلها فخرج مريضا أو مات أخرجه ميتا ولم يدفن بها وان مات منهم ميت بغير مكة دفن حيث يموت أو مرض فكان لا يطبق أن يحمل الا يتلف عليه أو زيادة في مرضه ترك حتى يطبق الحلق ثم يحمل قال وان صالح الامام أحد من أهل الذمة على شيء يأخذه في السنة منهم مما قلت لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا اليه شيئا فيقبض ما حل عليهم فلا يرد منه شيئا لانه قد وفي له بما كان ينه ويمنه وان علم بعد مضي نصف السنة بذهاب اليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز وقال ان رضىتم صلحا يجوز جددته لكم وان لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صالحتكم عليه في السنة لانه قد تم لكم ونفذت اليكم ولم أعلم أحد أجلي أحد من أهل الذمة من الذين وقد كانت به اذمة وليست بحجاز فلا يجلبهم أحد من الذين ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم باليمن فأما سائر البلدان ما خلا الحجاز فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها فإذا وقع لذي حق بالحجاز وكل به ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها المنفعة لأهلها ولا غير ذلك من أسباب الدخول كتجارة يعطى منها شيئا ولا كراعيه مسلم ولا غيره (٢) فان أمر بأجلاته من موضع فقد منع من الموضع الذي أجلي منه وهذا اذا فعل فليس في النفس منه شيء وإذا كان هذا هكذا فلا يبين أن يمنعوا ركوب بحر الحجاز ويمنعون المقام في سوا حله وكذلك ان كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن منعوا سكنها لانهم أراض الحجاز وإذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الحالة فان كان تقدم اليه آذب وأخرج وان لم يكن تقدم اليه لم يؤذب وأخرج وان عاد آذب وان مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرجه منها وأخرج من الحرم فدفن في الحلق ولا يدفن في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشركا المسجد الحرام ولو أنتم أخرجه من الحرم ولو دفن بها نبش ما لم يتقطع وان مات بالحجاز دفن بها وان

يكن مولى لانهم اند
تغلفه قبل أربعة
أشهر الا أن يريد أكثر
من أربعة أشهر (قال
المزني رحمه الله) هذا
أولى بقوله لان أصله
ان كل عيسين منعت
الجماع بكل حال أكثر
من أربعة أشهر الا بأن
يبحث فهو مولى وقوله
حتى يشاء فلان فليس
بول حتى يموت فلان
(قال المزني) وهذا مثل
قوله حتى يقدم
فلان أو يموت سواء
في القياس وكذلك حتى
تفطمي ولدك اذا
أمكن الفطام في أربعة
أشهر ولو قال حتى
تجلى فليس ببول (قال
المزني) رحمه الله هذا
مثل قوله حتى يقدم
فلان أو يشاء فلان
لانه قد يقدم ويشاء
قبل أربعة أشهر فلا
يكون مولى (قال المزني)
رحمة الله عليه وأما
قوله حتى تموت فهو
مولى بكل حال كقوله

(١) قديس في الاصل لمتن الحديث (٢) وقوله فان أمر بأجلاته الخ لعل المراد أنا أمرنا بأجلاته من الحجاز وهذا يتضمن المنع من الإقامة به وتأمل

مرض في الحرم أخرج فان مرض بالجواز عهل بالأخراج حتى يكون محتملا للسفر فان احتمله أخرج قال وقد وصفت مقدمهم بالتجارات بالجواز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلى أن لا يتركوا بالجواز بحال التجارة ولا غيرها

(كم الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات وكانت الجزية محتملة للقليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خزية أهل اليمن دينار في كل سنة أو قيمته من المعافى وهي الثياب وكذلك روى أنه أخذ من أهل أيلة ومن نصارى مكة دينار عن كل إنسان قال وأخذ الجزية من أهل نجران فيها كسوة ولا أدري ما غاية ما أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر ومن مجوس البحرين لا أدري كم غاية ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا قط حكى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار * أخبرنا إبراهيم ابن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منهم دينار أو قيمته من المعافى يعني أهل الذمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف باسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن دينارا كل سنة قلت لمطرف بن مازن فانه يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثابعا عندنا (قال الشافعي) وسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدة من علماء أهل اليمن فكل حكى عن عدم مضايقهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان لأهل ذمة اليمن على دينار كل سنة ولا يثبتون أن النساء كن فيمن تؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كانت لهم الزروع ولا من مواشيهم شيئا علمناه وقال لي بعضهم قد جاءنا بعض الولاة فمسر زروعهم أو أرادها فأنكر ذلك عليه وكل من وصفت أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من جبر (قال الشافعي) سألت عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن مفترقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاداة أخذ منهم دينارا على كل بالغ وسموا البالغ الخالم قالوا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذان على كل حالم دينار * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الخويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصرائي بمكة يقال له موهب دينار كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن يضيفوا من مريضهم من المسلمين ثلاثا ولا يغشوا مسلما * أخبرنا إبراهيم عن اسحق بن عبد الله أنهم كانوا يومئذ ثلثمائة فضرب النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا دعاهم يجوز أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز وبذل دينار عن نفسه كل سنة لم يجوز إلا ما أم الأقبوله منه وإن زاده على دينار ما بلغت الزيادة قلت أو كثرت جاز لا ما أم أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى أيلة في كل سنة دينار على كل واحد والضيافة زيادة على الدينار وسواء معسر البالغين من أهل الذمة وموسرهم بالغ ما بلغ يسره لا ناعلم أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتمل في كل سنة أن منهم المعسر فلم يضع عنه وأن فيهم الموسر فلم يرد عليه فن عرض دينار موسرا كان أو معسرا قبل منه وإن عرض أقل منه لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعلمه صالح على أقل من دينار قال فالدينار أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه أن بذلوه قبوله منه عن كل واحد منهم وإن لم يرضوا فيه ولا شيء يعطيه من ماله فإن صالح السلطان أحدا من يجوز أخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على أقل من دينار أو على أن يضع عن أعسر من أهل دينه الجزية أو على أن ينفق عليهم من بيت المال فالصلح فاسد وليس له أن

حتى أموت أنا وهو كقول الله والله لا أطوّل أبدأ فهو مول من حين حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال والله لا أقر بل إن شئت فشاءت في المجلس فهو مول قال والايلاء في الغضب والرضا سواء لما تكون اليمين في الغضب والرضا سواء وقد أنزل الله تعالى الايلاء مطلقا ولو قال والله لا أقر بك حتى أخرجك من هذا البلد لم يكن موليا لأنه قد يقدر على أن يخرجها قبل انقضاء الأربعة الأشهر ولا يجبر على إخراجها

(باب الايلاء من نسوة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لا ربع نسوة له والله لا أقر بكن فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة أو اثنتين خرجت من حكم

ياخذ من أحد منهم إلا ما صلحه عليه أن منته مدة بعد صلح رجب عليه بشرطه شيئاً وعليه أن يبتدئ
 إليهم حتى يصلحوا له ما جازاً وإن صلحوا له ما جازاً على دينار أو أكثر فأعسر واحد منهم بجزئته فالسلطان
 غريم من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرماءه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن قلله
 لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة خريته لما مضى عليه من الحول وإن قضاه
 الجزية دون غرمائه كان مالم يسهه عد عليه غرماءه وأبعضهم وإذا استعدي عليه بعضهم فليس له أن يأخذ
 خريته دونهم لأن عليه حين استعدي عليه أن يقف ماله إذا أقر به أو ثبت عليه بينة فإن لم يستعد عليه
 كان له أخذ خريته منه دونهم لأنه لم يثبت عليه حتى عنده حين أخذ خريته وإن صالح أحداً من أهل الذمة
 على ما يجوز له فغالب الذي فيه أخذ حقه من ماله وإن كان غائباً ادّاع علم حياته وإن لم يعلم حية نه سأل وكيله
 ومن يقوم بماله عن حياته فإن قال الرامات وقف ماله وأخذ ما استحق فيه إلى يوم يقولون مات فإن قالوا حياً
 وقف ماله إلا أن يعطوه متطوعين الجزية ولا يكون له أخذ ما من ماله وهو لا يعلم حياته إلا أن يعطوه أياها
 متطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا وارث له غيرهم وأن يكونوا بالغين مجزأً أمرهم في مالهم فيجزئ
 عليهم أقرارهم على أنفسهم لأنه إن مات فهو مالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أخذ الجزية من
 ماله استثنين ثم ثبت عنده أنه مات قبله ما رخصه مالم يستحق وكان عليه أن يحاص الغرماء وإن كان ما يصيبه
 إذا حاصصهم في الجزية عليه أقل مما أخذ رده عنهم وإن كان ورثته بالغين جائزى الأمر فقال الرامات أمس
 وشهدشهوداً أنه مات عام أول فسأل الورثة إلى أن يرد عليهم خريته ستمه لم يكن على الرام أن يرد ما عليهم
 لأنهم يكذبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت ولو جاء نواورثان فصدق أحدهما الشهود وكذبهم الآخر
 فكانا كرجلين شهد لهما رجلان بمحققين فصدقهما أحدهما ولم يصدقهما الآخر فجزئ شهادتهما للذي
 صدقهما وترد الذي كذبهما وكان على الإمام أن يرد نصف الدينار على الرام الذي صدق الشهود ولا يرد
 على الذي كذب الشهود (قال الشافعي) وإن أخذنا الجزية من أحدهم أهلها فأنقصر كان الإمام غريمها
 من الغرماء ولم يكن له أن ينق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف
 الصدقات فهي لأهلها الذين سعى الله عز وجل في سرور براءه والتي فلا أهلها الذين سعى الله عز وجل في سورة
 الحشر والغنمية فلا أهلها الذين حضروها وأهل الخمس المسلمين في الأنفال وكل هؤلاء مسلم فحرام على الإمام
 والله تعالى أعلم أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلماً غير ذك كيف بذى لم يجعل الله تبارك وتعالى
 له فيما أطول به على المسلمين نصيباً ألا ترى أن الذي منهم يموت فلا يكون له وارث فيكون ماله للمسلمين دون
 أهل الذمة لأن الله عز وجل أنعم على المسلمين بتخويلهم مالم يكونوا يتخولونه قبل تخويلهم وبأموال المشركين
 فيأوغنيمه (قال الشافعي) ويروون أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى أيلة خرية دينار على كل
 إنسان وضيافة من ماله من المسلمين وتلك زيادة على الدينار (قال الشافعي) فإن بدل أهل الذمة أكثر من
 دينار بالغام بلغ كان الأزد ينادون أحب إلى ولم يحرم على الإمام مما زادوا شيئاً وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة
 دنانير وضيافة أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على
 أهل الذهب أربعة دنانير ومع ذلك أوزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روى أن عمر ضرب
 على أهل الورق ثمانية وأربعين وعلى أهل اليسر وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين وعلى من دونهم
 اثني عشر درهماً وهذا في الدرهم أشبه بذهب عمر بأنه عدل الدراهم في الذية اثني عشر درهماً دينار
 * أخبرنا مسفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة بن مضر أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضيافة
 يوم ليلة فن حبسه مرض أو مطر أنفق من ماله (قال الشافعي) وحديث أسلم ضيافة ثلاثة أيام أشبه لأن

الأيلاء ووقف ثبابتين
 حتى ينفى أو يطلق ولا
 حث عليه حتى يصيب
 الأربع التلثي حلف
 عليهم كأمين ولرطقت
 من لأن كان مولياً
 من الباقية لأنه جامعها
 واللائق طلق حث ولو
 مات أحد من سقط
 عنه الأيلاء لأنه جامع
 البواقي ولا يثبت (قال
 المزني) أصل قوله إن كل
 يمين منعت الجماع بكل
 حال فهو بها مولى وقد
 زعم أنه مولى من الرابعة
 الباقية ولو وطئها
 وحدها ما حث فكيف
 يكون منها مولى ثم بين
 ذلك بقوله لو مات
 أحد من سقط عنه
 الأيلاء والقياس أنه
 لا إيلاء عليه حتى يوطئ
 ثلاثاً يكرن مولى من
 الرابعة لأنه لا يقدر أن
 يوطئها إلا حث وهذا
 بقوله أولى (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى ولو كان
 قال والله لا أقرب واحدة
 منكن وهو يريد من

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلى قوم يوماً وليلة ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحهم فلا يرد بعض الحديث بعضاً

(بلاد العنوة)

(قال الشافعي) وإذا ظهر الامام على بلاد أهل الحرب ونفي عنهم أهلها وظهر على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الاسلام مشرك أو كان بينه وبينهم مشركون لا يعنون أهل الحرب الذين ظهر وأعلى بلادهم وكان قاهر المن بقي محصوراً ومناظر الله وإن لم يكن محصوراً فسأله أولئك من العدو أن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذهم منهم فيها أو منها قل أو كثر لم يكن ذلك له لأنها قد صارت بلاد المسلمين ومملكتهم ولم يجزله الا قسمها بين أظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر فإنه ظهر عليها وهو في عدد المشركين من أهلها أكثر منهم وقربها مشركون من العرب غير يهود وقد أرادوا منعهم منه فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما أحرز في بلاد المسلمين ونحوها وسألوهم متحصنون منه لهم شوكة ثابتة أن يؤتمهم ولا يسب ذرايعهم فأعطاهم ذلك لأنه لم يظهر على الحصون ومن فيها فملكها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيما ظهر عليه من الأموال أن رأى أن لا قوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية بنت حيي وأختها وصارت في يديه لأنه ظهر عليه كما ظهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعه إياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين أو كثيره أرض أو دار أو غيره لا يختلف لأنه غنيمته وحكم الله عز وجل في الغنيمه أن تخمس وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأربعة الانجاس لمن أوجف عليها بالخيل والركاب وإن ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركين وإن لم ينالوا المشركين فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعة أنجاسه بين من أوجف عليه بخيل وركاب إن كان فيه عمارة أو كانت لأرضه قيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت أنه يجب قسمه فإن تركه الامام ولم يقسمه فوقعه المسلمون أو تركه لاهله رد حكم الامام فيه لأنه مخالف للكتاب ثم السنة معاً فإن قيل فأن ذكر ذلك في الكتاب قيل قال الله عز وجل واعلموا أن غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول الآية وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأربعة الانجاس على من أوجف عليه بالخيل والركاب من كل ما أوجف عليه من أرض أو عمارة أو مال وإن تركها لاهلها اتبع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غلتها فاستخرج من أيديهم وجعل أجزأهم فيما قاموا عليه فيها وكان لاهلها أن يتبعوا الامام بكل ما فات فيها لانها أموالهم وأتتها قال فإن ظهر الامام على بلاد عنودة تخمسها ثم سأل أهل الأربعة الانجاس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه يضعه حيث يرى فإن تركه كولو فقف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة انما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي صلى الله عليه وسلم أنفس من صار في يديه سبي هو أذن بخين فن طاب نفسا رده ومن لم يطب نفسا لم يكرهه على أخذ ما في يديه

(بلاد أهل الصلح)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غزا الامام قوما فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كاهن فهو مول يوقف لهسن فأى واحدة ما أصاب منهم خرج من الإيلاء في البواقي لانه حنث باصا بالواحدة فإذا حنث مرة لم يعد الحنث بإيلاء ثانية

(باب على من يجب التأقيت في الإيلاء ومن يسقط عنه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تعرض للمولى ولا لاهله أنه حتى تطلب الوقف بعد أربعة أشهر فاما أن ينفى واما أن يطلق ولو عفت ذلك ثم طلبته كان ذلك لها لانها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال وليس ذلك لسيد الامنة وللولي معنوهة ومن حلف على أربعة أشهر فلا إيلاء عليه لانها تنقضي وهو خارج من اليقين ولو حلف بطلاق امرأته لا يقرب امرأته أخرى ثم بان منه ثم نكحها فهو مول (قال المزني)

عليه الصلح على شيء من أرضهم أو شيء يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية أو مثل الجزية فإن كانوا ممن تؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس لقبوله منهم إلا على أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتاباً بالشروط بينهم وأصحابه يعمل به من جاء بعده وهذه الأرض لو كدلاً لاهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيئاً فهي ملكهم كذا لم يسم على ذلك وإن هم صالحوه على أن للمسلمين من رقة الأرض شيئاً فإن المسلمين شركاؤهم في رقب أرضهم عما صالحهم عليه وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الخنطة لم يجر حتى يستبين فيه ما وصفت فيمن صالح على صدقة ماله وإذا صالحوه على أن الأرض كلها للمسلمين فلا بأس أن يصالحهم على ذلك ويجمعوا عليهم خراجاً معلوماً ما شئى مسمى يضمونه في أموالهم كالجزية وما شئى مسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخنطة أو غير هذا إن كل ذلك إذا جع مثل الجزية أو أكثر ولا خير في أن يصالحوه على أن الأرض كلها للمسلمين وأنهم إن زرعوا شيئاً من الأرض فالله المسلمين من كل جرب أو فدان زرعوه مكية معلومة أو خرع معلوم لأنهم قد يزعمون فلا يثبت أو يقل أو يكثر ولا يزعمون ولا يكونون حينئذ صالحوه على جزية معلومة ولا أمر يحيط العلم أنه يأتي كمثل الجزية أو يجاوز ذلك * وأدخل الصلح آخران لم يظهر عليهم ولهم بلادهم إلا ما أعطوه منها * وعلى الإمام أن يخمس ما صالحوا عليه فيدفع خمسة إلى أهله وأربعة أنجاسه إلى أهل النية فإن لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة والصلح لأنهم أهل حربة كما وصفته يمنع أهل الجزية

﴿الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتوكل ذبايحهم﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم الله عز وجل في المسلم كين حكام فحكم أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا أو أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا قال وأحل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبايحهم فاحتمل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم فيه مخالفة أنه أراد أهل التوراة والانجيل من بني إسرائيل دون المجوس فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النساء والذبايح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً في أن لا تنكح نساء المجوس ولا تؤكل ذبايحهم فلدل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكام وأن منهم من تنكح نساؤه وتؤكل ذبيحته ومنهم من لا تنكح نساؤه ولا تؤكل ذبيحته وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح لانه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آباءهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غير نسب بني إسرائيل فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لا أهل كتاب مطلقاً فلم يحز والله تعالى إاءة لم أن ينكح نساء أحد من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى بحال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجارى وأبي عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذبايحهم وما آتانا ركنهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نساؤه وأكل ذبيحته ومن نكح نساؤه فسيب منهم أحد وطلى بالملك ومن دان دين بني إسرائيل

رحمه الله وقال في موضع آخر لو آلى منها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً وسقط عنه حكم الإيلاء وانما يسقط عنه حكم الإيلاء لأنها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاق عليها ولو جاز أن تبين امرأة المولى حتى تصبح أماً لنفسها منه ثم ينكحها فيعود حكم الإيلاء جاز هذا بعد ثلاث وزوج غيره لأن المين قائمة بعينها في امرأة بعينها ينكحان أصابها كما كانت قائمة قبل السروج وشكنا الظهار مثل الإيلاء ولو آلى من امرأة الأمة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ثم اشتريته فتروجه لم يعد الإيلاء لانفساخ النكاح (قال المزني) رحمه الله هذا كله أشبه باصله لأن كل نكاح أو ملك حدث لم يعمل فيه الا قول وإيلاء

من غيرهم لم تنكح نسأوه ولم تؤكل ذبيحته ولم توطأ أمته واذا لم تنكح نسأوه ولم توطأ منهم أمهاتك المين (١) لم تنكح منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابون والسمرة من بني اسرائيل ودانوا دين اليهود والنصارى فلا صل التوراة ولا صل الانجيل نكحت نسأوه وأحلت ذبايحهم وان خالفوهم في فرع من دينهم لانهم فروع قد يختلفون بينهم وان خالفوهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبايحهم ولم تنكح نسأوه (قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل تؤكل ذبايحهم وتنكح نسأوه بدينه اليهودية والنصرانية حل ذلك منه حيثما كان محارباً ومهادناً ومعطياً للجزية لافرق بين ذلك غير أني أكره للرجل النكاح ببلاد الحرب خوف الفتنة والسبأ عليه وعلى ولده من غير أن يكون محرماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ارتد من نساء اليهود الى النصرانية أو من نساء النصارى الى اليهودية أو رجالهم لم يقر وأعلى الجزية ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آبائه وكذلك اذا ارتد الى مجوسية أو غيرهما من الشرك لأنه انما أخذ منهم على الاقرار على دينهم فاذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من أخذ الجزية منهم عليه وأبيع من طعاهم ونسأهم

(تبدل أهل الجزية دينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما بنى عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابي إلا أن يكون أباًؤه أو هودان ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من ثبت على دينه ودين آبائه قبل نزول القرآن ما بنوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها فان بدل يهودي دينه بنصرانية أو مجوسية أو نصراني دينه بمجوسية أو بدل مجوسي دينه بنصرانية أو انتقل أحد منهم من دينه الى غير دينه من الكفر مما وصفت أو التعتيل أو غيره لم يقتل لأنه انما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام وقيل ان رجعت الى دينك أخذنا منك الجزية وان أسلمت طرخناها عنك فيما يستقبل وناخذ منك حصة الجزية التي لم نكسبها من قبل ان أسلمت أو بدلت واذا بدلت بغير الاسلام نبذنا اليك ونفيناك عن بلاد الاسلام لان بلاد الاسلام لا تكون دار مقام لاحد الاسلام أو معاهد ولا يجوز أن نأخذ منك الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً عليه ولو أجزأنا أجزأنا أن يتنصر أو يهود أو يتجسس فتأخذ منه الجزية فيترك قتال الذين كفروا حتى يسلموا وانما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دناؤا به قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف ما أخذوا من الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالخازن قيل وكل به ولم يترك يقيم الانلانا وان كان له بغير الخازن يترك يقيم في بلاد الاسلام لا بقدر ما يجمع ماله فان أبطأ فأكثروا ما يؤجل الى الخروج من بلاد الاسلام أربعة أشهر لأنه أكرمته جعلها الله تعالى لغير المؤمنين من المشركين وأكرمته جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم قال الله تبارك وتعالى براء من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين « قرأ الربيع » الى غير محجزي الله فأجلهم النبي صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا الحق بدار الحرب فعلينا أن نؤدى اليه ماله وليس لنا أن نغنه برده عن شركه الى شركه لما سبق من الأمان له فان كانت له زوجة وولد كبار وصغار لم يبدلوا أديانهم أقرت الزوجة والولد الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولده الرجال الجزية وان ماتت زوجته أو أم ولده لم تبدل دينها وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار وان كانت بدلت دينها وهي حية معه أو بدلت ثم ماتت أو كانت وثنية وله ولد صغار منها فقيمهم قولان أحدهما أن يخرجوا لانه لا ذمة لايهم ولا أمهم يقرون بها في بلاد الاسلام والثاني لا يخرجون لما سبق لهم من الذمة وان بدلواهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قلت في زوجته وولده الصغير وجاريته وعبدته ومكاتبه ومدره أقره في بلاد الاسلام فأراد خراجهم وكرهه فليس ذلك له وأمره فممن يجوز له بيعه من رقيقه أن يوكل به أو يبيعه وأوقف ما لا ان وجدت له

(١) قوله لم تنكح منهم امرأة كذا في النسخ ولعله لم تؤكل ذبيحتهم تأمل

وظهار يحدث فالقياس أن كل حكم يكون في ملك اذا زال ذلك الملك زال ما فيه من الحكم فاذا زال نكاحه فبانت منه امرأته زال حكم الايلاء عنه في معناه (قال الشافعي) والايلاء عين لوقت فالمر والعبد فيها سواء ألا ترى أن أجل العبد وأجل الحر الغنين سنة ولو قالت قد انقضت الأربعة الأشهر وقال لم تنقض فالقول قوله مع يمينه وعليها البينة ولو ألى من مطلقة ملك رجعتها كان موليا من حين يرتجعها ولو لم يملك رجعتها لم يكن موليا والايلاء من كل زوجة حرة وأمة ومسلمة وذمية سواء

(الوقف من كتاب الايلاء ومن الاملاء على مسائل ابن القاسم والاملاء على مسائل مالك)

(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكه النفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تلزمه النفقة عليه وإن لم أجده شيئاً فلا ينشأ له وقف ونفيته بكل حال عن بلاد الاسلام إن لم يسلم أو يرجع الى دينه الذي أخذت عليه منه الجزية وإذا مات قبل اخراجه ورثت ماله من كان يرثه قبل أن يبدل دينه لان الكفر كله ماله واحدة ويورث الوثنى الكتابي والمجوسى وبعض الكتابيين بعضاً وإن اختلفوا كما الاسلام ملة

(إجماع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى إجماع الوفاء بالنذر وبالعهد كل بيمين أو غيرهما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وفي قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالإيمان في غير آية من كتابه منها قوله عز وجل وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها قرأ الربيع الآية وقوله يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكر به الوفاء بالعهد (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وهذا من سعة لسان العرب الذي خطبته وظاهره عام على كل عقد ويشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل عقد نذر إذا كانت في العقد طاعة ولم يكن فيما أمر بالوفاء منها معصية فان قال قائل ما دل على ما وصفت والأمر فيه كله مطلق ومن أين كان لاحد أن ينقض عهداً بكل حال قيل الكتاب ثم السنة صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم قرى بشا بالحديبية على أن يرد من جاء منهم فأقر الله تبارك وتعالى في أمره أنه جاءته منهم مسلمة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمتحنوهن الله أعلم بإيمانهن ففرض الله عز وجل عليهم أن لا يرد النساء وقد أعطوهم ردم من جاء منهم وعن منهم فحبسهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً من المشركين فأقر الله عز وجل عليه براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين الآية وأنزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصكم شيئاً الآية فان قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية ومن صالح من المشركين قيل كان صلحهم طاعة لله اعان أمر الله عز وجل بما صنع نصاً وأما أن يكون الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقد لمن رأى بما رأى ثم أنزل قضاءه عليه فصاروا الى قضاء الله جل ثناؤه ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله بفعله بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته فان قال قائل ودل لأحد أن يعقد عقداً منسوخاً ثم يفسخه قيل له ليس له أن يبتدئ عقداً منسوخاً وإن كان ابتداءه فعلياً أن ينقضه كما ليس له أن يصلى الى بيت المقدس ثم يصلى الى الكعبة لان قبله بيت المقدس قد نسخت ومن صلى الى بيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسخها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى الى الكعبة وذلك أن قبله بيت المقدس كانت طاعة الله قبل أن تنسخ ومعصية بعد ما نسخت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم تهاوت فرائض الله عز وجل فلا يزال فيها ولا ينقص منها فمن عمل منها غشوخ بعد علمه به فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين نبي الله وبين من بعده من الولاة في النسخ والمنسوخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للإمام أن يعقد عقداً غير مباح له وعلى أن عليه إذا عقده أن يفسخه ثم تكون طاعة الله في نقضه وان قيل فيا شبه هذا قيل له هذا مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأسر المشركون امرأة من الانصار وأخذوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فانطلقت الانصارية على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن نجاء الله عز وجل عليها أن نخرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تذرق معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى يعنى والله تعالى أعلم لا نذرى وفيه فلما دلت السنة على ابطال النذر فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على ابطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله جل وعز

الله تعالى اذا مضت الاربعة الاشهر للولى وقف وقيل له ان قئت والافطلق والفيضة الجماع الامن عذر فينيء باللسان ما كان العذر قائماً فيخرج بذلك من الضرار ولو جامع في الاربعة الاشهر خرج من حكم الايلاء وكفر عن عيمته ولو قال أجلي في الجماع لم أوجه له أكثر من يوم فان جامع خرج من حكم الايلاء وعليه الحنف في عيمته ولا بين أن أوجه ثلاثاً ولو قاله قائل كان مذهبا فان طلق والاطلق عليه السلطان واحدة (قال المزني) رحمه الله تعالى قد قطع بأنه يحجر مكانه فاما أن يفيء وأما أن يطلق وهذا بالقياس أولى والتأقيت لا يجب الا بخبر لازم وكذا قال في استتابة المرتد مكانه فان تاب والاقتل فكان أصح من قوله ثلاثاً (قال) وإنما قلت

الأتري أن بحر الناقلة لم يكن معصية لو كانت لها فلما كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنذرت نحرها كان نحرها معصية بغير إذن مالكها فبطل عنها عقد النذر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤاخذكم الله بالغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن عينه فأعلم أن طاعة الله عز وجل أن لا يني باليمين إذا رأى غير ما خيرا منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة وكل هذا يدل على أنه انما وفي بكل عقد نذر وعهد لمسلم أو مشرك كان مباحا لامعصية الله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه اذا مضى ولا ينبغي للامام أن يعقده

(إجماع نقض العهد بلا خيانة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيئا استدل به على خيانتهم (قال الشافعي) فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هذنة بجميع ما عاهدتهم عليه فله أن ينبذ اليهم ومن قلت له أن ينبذ اليه فعليه أن يلحقه بما منه ثم له أن يحاربه كما يحارب من لا هذنة له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال الامام أخاف خيانة قوم ولا دلالة له على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له والله تعالى أعلم نقض مدتهم اذا كانت صحيحة لان معقولا أن الخوف من خيانتهم الذي يجوز به النبذ اليهم لا يكون الا بدلالة على الخوف (١) ألا ترى أنه لو لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه وبعده من أن يخطر عليها أريخونوا فان قال قائل فما يشبهه قيل قول الله عز وجل واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع فكان معلوما ان الرجل اذا عقد على المرأة النكاح ولم يرها فقد يخطر على باله أن تنشوزه بلا دلالة ومعقولا عنده أنه اذا أمره بالعظة والهجر والضرب لم يؤمر به الا عند دلالة النشوز وما يجوز به من يعلم اما أبيع له فيها

(نقض العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وادع الامام قوم امددة أو أخذ الجزية من قوم فكان الذي عقد الموادة والجزية عليهم رجالا أو رجالا منهم لم يلزمهم حتى تعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك ورضيه واذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يتناول لهم ما لا ودا فان فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين واذا انقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر قبل أن يأبوا الامام أو يعتزلوا بلادهم ويرسلوا الى الامام اناعلى صلحنا أو يكون الذين نقضوا خرجوا الى قتال المسلمين أو أهل ذمة للمسلمين فيعينون المقاتلين أو يعينون على من قاتلهم منهم فلا امام أن يغتروهم فاذا فعل فلم يخرج منهم الى الامام خارج مما فعله جماعة فلا امام قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنمة أموالهم كانوا في وسط دار الاسلام أو في بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ببني قريظة عقد عليهم صاحبهم الصلح بالمهادنة فنقض ولم يفارقوه فسار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقد دارهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنم أموالهم وليس كلهم اشتترك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصنه فلم يفارقوا الغادرين منهم الا نفر فخن ذلك دماءهم وأحرز عليهم وكذلك ان نقض رجل منهم مقاتل كان للامام قتال جماعتهم كما كان يقاتلهم قبل الهدنة قد أعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريش عام الفتح بغدر النفر الثلاثة (٢) وترك الباقيون معونة خراعة فان خرج منهم خارج بعد مسير الامام

(١) قوله ألا ترى الى قوله أن يخونوا كذا في النسخ ولعل الأصل ألا ترى أي النبذ لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه فلا يكون بعدهم من أن الخ وقوله وترك الباقيون عطف على أعان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه واحدة لانه كان على المولى أن يني أو يطلق اذا كان لا يقدر على الفينة الابنه فاذا امتنع قدر على الطلاق عنه ولزمه حكم الطلاق كما يأخذ منه كل شيء وجب عليه اذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فيها قولان (١) أحدهما وهو أحبهما اليه والثاني يضيق عليه بالحبس حتى يني أو يطلق لان الطلاق لا يكون الا منه (قال المزني) رحمه الله تعالى ليس الثاني بشيء وما علمت أحدا قاله (قال الشافعي) رحمه الله ويقال للذي فاه بلسانه من عذرا اذا أمكنك أن تصيها وقفتك فان أصبتها والافرقنا بينك

(١) قوله أحدهما وهو أحبهما الخ كذا في الأصل ولعله أحدهما يطلق عليه وهو أحبهما الخ تأمل كتبه مع صححه

والمسلمين اليهم الى المسلمين مسلحاً حرز له الاسلام ماله ونفسه وصغار ذريته وخرج منهم خارج فقال انا على الهدنة التي كانت وكانوا اهل غزنة لا اهل جزية وذكر انه لم يكن ممن غدر ولا اعان قبل قوله انا لم يعلم الامام غير ما قال فان علم الامام غير ما قال نبذ اليه ورد الى مأمته ثم تآلفه وسي ذريته وغنم ماله ان لم يعلم أو يعط الجزية ان كان من اهلها فان لم يعلم غير قوله وظهر منه ما يدل على خيانتهم وخبره أو خوف ذلك منه نبذ اليه الامام والحقة تأمته ثم قاتله فقرر الله عز وجل واما تخاف من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت والله تعالى أعلم في قوم أهل مهادنة لا أهل جزية وسواء ما وصفت فيمن ترخص منه الجزية ولا تؤخذ الا أن من لا تؤخذ منه الجزية اذا عرض الجزية لم يكن للامام أخذها منه على الابد وأخذها منه الى مدة قال وان أهل الجزية يخالفون غير أهل الجزية في أن يخاف الامام غدر أهل الجزية فلا يكون له أن يبذل اليهم بالخوف والدلالة كما يبذل الى غير أهل الجزية حتى ينكشفوا بالغدر أو الامتناع من الجزية أو الحكم وإذا كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية خيف خيانتهم نبذ اليهم فان قالوا انعطى الجزية على أن يجري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم وللامام أن يغزو دار من غدر من ذى هدنة أو جزية يغير عليهم ليل أو نهار أو يسبهم اذا ظهر الغدر والامتناع منهم فان تغيروا أو يخالفهم قوم فأطهروا الوفاء وأطهروا الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم وإذا قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج فخرجوا وفي لهم وقاتل من بقي منهم فان لم يقدر واعلى الخروج كان له قتل الجماعة ويتوقى أهل الوفاء فان قتل منهم أحد لم يكن فيه عقل ولا قود لانه بين المشركين واذا أظهر عليهم ترك أهل الوفاء فلا يغنم لهم مالا ولا يسفل لهم دماً واذا اخلطوا فظهر عليهم فادعى كل أنه لم يغدر وقد كانت منهم طائفة اعترلت أسلحت عن كل من شك فيه فلم يقتله ولم يسب ذريته ولم يغنم ماله وقتل وسي ذرية من علم أنه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وادع الامام قوماً فأغاروا على قوم مواعدين أو أهل ذمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أموالهم قبل أن يظهر وانقض الصلح فللامام غزوهم وقتلهم وسبواهم واذا أظهر عليهم ألزمهم عن قتلهم وأجرحوا وأخذوا ماله الحكم كما يلزم أهل الذمة من عقل وقود وضمن قال وان نقضوا العهد أو ذنوا الامام بحرب أو أظهر وانقض العهد وان لم يؤذوا الامام بحرب الا انهم قد أظهروا الامتناع في ناحيتهم ثم أغاروا أو أغبر عليهم فقتلوا أو جرحوا وأخذوا المال حاربوا وسبوا وقتلوا فان ظهر عليهم ففيهم اقوالان أحدهما لا يكون عليهم قود في دم ولا جرح وأخذ منهم ما وجد عندهم من مال بعينه ولم يضمنوا ما حاك من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرقت بين هذا وقدر حكم الله عز وجل بين المزمين بالقود وزعمت أنك تحكم بين المعاهدين به ويجري على المعاهدين ما يجري على المؤمنين قلت استدلالاً بالسنة في أهل الحرب وقياساً عليهم ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً فان قال فإين قلت قتل وحشي جرحين عبد المطلب يوم أحد وحشي مشرك وقتل غير واحد من قريش غير واحد من المسلمين ثم أسلم بعض من قتل فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قوداً وأحسب ذلك لقول الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف يقال نزلت في المحاربين من المشركين فكان المحاربون من المشركين خارجين من هذا الحكم وما وصفت من دلالة السنة ثم أسلم طليحة وغيره ثم ارتدوا وقتل طليحة وأخوه ثابت بن

و بينهما ولو كانت حائفاً أو أسرمت مكانها باندته أو بغير اذنه فلم يأمرها باحلال لم يكن عليه سبيل حتى يمكن جاعها أو تحلل أصابها (قال) وإذا كان الممنوع من قبله كان عليه أن يفي في جاع أو في معذور وفي الحبس باللسان وقال في موضع آخر اذا آلى حبس استوفقت به أربعة أشهر متتابعة (قال المزني رحمه الله) الحبس والمرض عندي سواء لانه ممنوع منهما فاذا حسبت عليه في المرض وكان يعجز عن الجماع بكل حال أجل المولى كان المحبوس الذي يمكنه أن تأتيه في حبسه فيصيبه بذلك أولى (وقال) في موضعين ولو كان بينه وبينها مسيرة أشهر وطلبه وكيلها بما يلزمه لها أمرناه أن يفي بلسانه والمسير اليها كما يمكنه

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي بيدنا ولا تخلو العبارة من تحريف ولعل الأظهر فان قال قائل لم فرقت ثور كتبه مصححه

أفرم وعكاشة من محسن بعدما أظهر طليحة وأخوه الشرك فصارا من أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين موادعين زنيابان جاؤوه ونزل عليه فان جاؤك فاحكم بينهم بما أنزل الله فلم يحز إلا أن يحكم على كل ذي وموادة في مال مسلم ومعه أحد أصابه بما أصاب مالم يصر إلى اظهار المحاربة فاذا صار اليها لم يحكم عليه بما أصاب بعد اظهارها والامتناع كالم يحكم على من صار إلى الاسلام ثم رجع عنه بما فعل في المحاربة والامتناع مثل طليحة وأصحابه فاذا أصابوا وهم في دار الاسلام غير ممنعين شيئا فيه حق لمسلم أخذ منهم وان امتنعوا بعدهم لم يردهم الامتناع خيرا وكانوا في غير حكم الممتنعين ثم ينالون بعد الامتناع دما ولا أولئك انما نالوه بعد الشرك والمحاربة وهؤلاء نالوه قبل المحاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن مسلما قتل ثم ارتد وحارب ثم ظهر عليه وتاب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معاهد شيئا وكذلك ما أصاب المعاهد والموادة لمسلم أو غيره ممن يلزم أن يؤخذ له ويخالف المعاهد المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهد حتى يأوطأ ثعنين أو يكون فيه سبب حق لغيرهم فيطلبه وهكذا حكمهم معاهدين قبل عتقهم أو ينقضان (والقول الثاني) ان الرجل اذا أسلم أو القوم اذا أسلموا ثم ارتدوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقيد منهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموال تابوا أو لم يتوبوا ومن قال هذا قال ليسوا كالمحاربين من الكفار لان الكفار اذا أسلموا غفر لهم ما قد سلف وهؤلاء اذا ارتدوا حبطت أعمالهم فلا تطرح عنهم الردة شيئا كان يلزمهم لو فعلوه مسلمين بحال من دم ولا قود ولا مال ولا حد ولا غيره ومن قال هذا قال لعله لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان فلم يثبت ذلك عليه أو لم يطلبه ولا الدم « قال الربيع » وهذا عندي أشبههما بقوله عندى في موضع آخر وقال في ذلك ان لم ترد الردة شر لم ترد خيرا لأن الحد ودعليهم فائمه فيما نالوه بعد الردة

(ما أحدث أهل الذمة الموادة عن مما لا يكون نقضا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخذت الجزية من قوم فقطع قوم منهم الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضر به أو ظلموا مسلما أو معاهدا أو زنى منهم زان أو أظهر فسادا في مسلم أو معاهد حد في فيه الحد وعقوبة منكلة في فيه العقوبة ولم يقتل الابن يجب عليه القتل ولم يكن هذا انقضا للعهد يحل دمه ولا يكون النقص للعهد لا يمنع الجزية أو الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ولو قال أو دى الجزية ولا أقرب يحكم بنذاليه ولم يقاتل على ذلك مكانه وقيل قد تقدم لك أمان بأدائك للجزية واقرارك بها وقد أجتلك في أن تخرج من بلاد الاسلام ثم اذا خرج فبلغ مأمنه قتل ان قدر عليه وان كان عينا للمشركون على المسلمين يدل على عوراتهم وعقوبة منكلة ولم يقتل ولم ينقض عهده وان صنع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادة الى مدة نبذاليه فاذا بلغ مأمنه قوتل الا ان يسلم أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطى القول الله عز وجل واما تخافق من قوم خيانة فان بذاليهم على سواء الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر في الذين لم يخونوا أن يتبوا اليهم عهدهم الى مدتهم في قوله الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا اليهم عهدهم الى مدتهم الآية

(المهادنة) (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا يكلف الله نفسا الا وسعها فهذا فرض الله على المسلمين قتال الفريقين من المشركين وأن يهادنوههم وقد كف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهادنة اذا تناطت دورهم عنهم مثل بني تميم وربيعة وأسد وطى عتي كانوا هم الذين أسلموا وهاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا ووادع حين قدم المدينة يهودا على غير ما خرج أخذه منهم (قال الشافعي) وقتال الصنفين من المشركين فرض اذا قوى عليهم وتركه واسع اذا كان بالمسلمين عنهم أو عن بعضهم ضعف أو في تركهم للمسلمين نظر

فان فعل والاطلاق عليه
(قال) ولو غلب على
عقله لم يوقف حتى
يرجع اليه عقله فان
عقل بعد الاربعة وقف
مكانه فاما أن ينيء واما
أن يطلق (قال المزني
رحمه الله) هذا
يؤكد أن يحسب عليه
مدة حبسه ومنع تأخره
يوما أو ثلثا (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو أحرم قيل له ان
وطئت فسد احرامك
وان لم تنفء طلق عليك
ولو آلى ثم تظاهروا أو
تظاهروا ثم آلى وهو يجد
الكفارة قبل أنت
أدخلت المنع على
نفسك فان قُتلت فانت
عاص وان لم تنفء طلق
عليك ولو قالت لم يصبن
وقال أصبتها فان كانت
ثيبا فالقول قوله مع
يمينه لانها تدعى مابه
الفرقة التي هي اليه وان
كانت بكرا أريها
النساء فان قلن هي بكر
فالقول قولها مع يمينها

لإيادته وغير المهادنة إذا قوتوا فقد وصفنا البسيرة في موضعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
 ضعف المسلمون عن قتال المشركين أو طائفة منهم لبعد دارهم أو كثرة عددهم أو خلة بالمسلمين أو عن يلهم
 منهم جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين وإن أعطاهم المشركون شيئا قل أو كثر
 كان لهم أخذه ولا يجوز أن يأخذوا منهم إلا إلى مدبر وأن المسلمين يقولون عليها إذا لم يكن فيه وفاء بالجزية
 أو كان فيه وفاء لم يعطوا أن يجري عليهم الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا خير في أن يعطيهم
 المسلمون شيئا بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطى مشرك على
 أن يكف عن أهله لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها وذلك أن
 يلتمهم قوم من المسلمين فيخافون أن يصلطوا الكثرة العدو وقتلهم وخلة فيهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال
 شيئا من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معاني الضرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
 أو يؤسر مسلم فلا يخلى إلا بقية فلا بأس أن يفدى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من أصحابه
 أسره العدو برجلين أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن حصين
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين

(المهادنة على النظر للمسلمين) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قامت الحرب بين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش ثم أغارت سراياه على أهل نجد حتى توفي الناس لقاء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خوفا للحرب دونه من سراياه وأعداء من يعدله من عدوه بنجد فبعث منه قرش أهل تهامة ومنع
 أهل نجد منه أهل نجد المشرق ثم أغمز رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة الحديبية في ألف وأربعمائة
 فسمعت به قرش فجمعت له وجدت على منعه ولهم جوع أكثر من خرج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسد أعوا الصلح فهادنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مدة ولم يهادنهم على الأبد لأن قتالهم حتى يسلوا
 فرض إذا قوى عليهم وكانت الهدنة بينهم وبينهم عشرين سنين ونزل عليه في سفره في أمرهم أنا فتحنا لك فتحا مبينا
 قال ابن شهاب فما كان في الإسلام فتح أعظم منه كانت الحرب قد أخرجت الناس فلما آمنوا لم يتكلم بالاسلام
 أحد يعقل الإقبلة فلقد أسلم في سنين من تلك الهدنة أكثر من أسلم قبل ذلك ثم نقض بعض قرش ولم ينكر
 عليه غيره أنكارا يعتد به عليه ولم يعتدل داره فغزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح تخفيا لوجهه
 ليصيب منهم غرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكانت هدية قرش نظر من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم للمسلمين للامرين الذين وصفت من كثرة جمع عدوهم وحدهم على قتاله وأن أرادوا الدخول عليهم
 وفراغه لقتال غيرهم وأمن الناس حتى دخلوا في الاسلام قال فأحب للإمام إذا نزلت بالمسلمين نازلة وأرجو
 أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها ولا يهادن إلا إلى مدة ولا يجاوز
 بالمدة مدة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت فإن كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدة
 فإن لم يقولوا لا بأس أن يجدد مدة مثلها أو دونها ولا يجاوزها من قبل أن القوة للمسلمين والضعف لعدوهم
 قد يحدث في أقل منها وان هادنهم إلى أكثر منها فتنه لأن أصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا
 أو يعطوا الجزية فإن الله عز وجل أذن بالهدنة فقال إلى الذين عاهدتم من المشركين وقال تبارك ونعالى
 إلا الذين عاهدتم قبل لم يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عمدة أكثر من مدة الحديبية لم يجز أن يهادن إلا على
 النظر للمسلمين ولا يجاوز (قال) وليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدة هدية
 مطلقة فإن الهدنة المطلقة على الأبد هي لا يجوز لما وصفت ولكن يهادنهم على أن الخيار إليه حتى إن شاء
 أن ينبد إليهم فإن رأى نظر المسلمين أن ينذفع فإن قال قائل فهل لهذه المدة أصل قيل نعم اقتنع رسول الله

(قال المزني) رحمه الله تعالى إنما أحلفها لأنه
 يمكن أن يكون لم يبلغ
 فرجعت العذرة بحالها
 قال ولو ارتد أو أحدهما
 في الأربعة الأشهر
 أو خالعها ثم راجعها أو
 رجع من ارتد منها
 في العدة استأنف في
 في هذه الحالات كلها
 أربعة أشهر من يوم
 حل له الفرج ولا
 يشبه هذا الباب الأول
 لأنها في هذا الباب
 كانت محرمة كالاجنبية
 الشعر والنظر والحس
 وفي تلك الأحوال لم
 تكن محرمة بشئ غير
 الجاع (قال المزني)
 القياس عندي أن ما حل
 له بالعدو الأول حكمه
 حكم امرأته والأبلاء
 يلزمه بمعناه وأما من لم
 تحل له بعقده الأول
 حتى يحدث نكاحا
 جديدا فحكمه مثل
 الأيم تزوج فلا حكم
 للأبلاء في معناه المشبه
 لأصله (قال) وأقل

صلى الله عليه وسلم أموال خيرة عتوة وكانت رجالها وذرايعها الأهل حصن واحد صلحاً فصالحوه على أن
يقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعملون له وللمسلمين بالشطر من الثمر فان قيل ففي هذا نظر للمسلمين قيل
نعم كانت خيرة وسط مشركين وكانت يهوداً أهلها محال للشركين وأقرباء على منعها منهم وكانت وثبة
لا توطأ إلا من ضرورة فكفوههم المؤنة ولم يكن بالمسلمين كثرة فيزلهام منهم من يمنعها فلما كثروا المسلمون أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأجلاء اليهود عن الحجاز فثبت ذلك عند عمر فأجلاهم فإذا أراد الامام أن يهادنهم
إلى غير مدة هادتهم على أنه إذا بدله نقض الهدنة فذلك إليه وعليه أن يلحقهم بما منهم فان قيل فلم لا يقول
ما أقركم الله عز وجل قيل للفرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان يأتي
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحى ولا يأتي أحد غيره بوحى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من
المشركين يريد الاسلام فحق على الامام أن يؤمنه حتى يتأول عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه إلى الاسلام بالمعنى
الذي يرجو أن يدخل الله عز وجل به عليه الاسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن أحد من
المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
قلت ينبذ إليه أبلغه مأمنه وأبلاغه مأمنه أن يمنع من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الاسلام أو حيث
يتصل ببلاد الاسلام وسواء قرب ذلك أم بعد (قال الشافعي) ثم أبلغه مأمنه يعنى والله تعالى أعلم منك
أرمن يقوله على دينك (١) ممن يطيعك لأمانه من غيرك من عدوك وعدوه الذى لا يأمنه ولا يطيعك فإذا
أبلغه الامام أدنى بلاد المشركين شيئاً فقد أبلغه مأمنه الذى كاف إذا أخرجه سالماً من أهل الاسلام ومن
يجرى عليه حكم الاسلام من أهل عهدهم فان قطع به بلادنا وهومن أهل الجزية كاف المشى وردالا
أن يقيم على اعطاء الجزية قبل من منعه وان كان ممن لا يجوز فيه الجزية يكاف المشى أو جل ولم يقر ببلاد
الاسلام وألحق بما آمنه وان كانت عشيرته التى بأمن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدهم لم يكن ذلك على الامام
وان كان له مأمنان فعلى الامام الحاقه بحيث كان يسكن منهما وان كان له بلاد اشرك كان يسكنها معاً
ألحقه الامام بأيهما شاء الامام ومتى سأله أن يحيره حتى يسمع كلام الله ثم يبلغه مأمنه وغيره من المشركين
كان ذلك فرضاً على الامام ولو لم يحاوزه بموضعه الذى استأمنه منه رجوت أن يسعه

(مهادنتهم بقوى على قتاله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة
فللا مام مهادنتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلامؤنة وليس له مهادنتهم اذ لم يكن في ذلك
نظر وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل براءة من الله ورسوله
إلى الذين عاهدتم من المشركين إلى قوله ان الله يرى من المشركين ورسوله الآية وما بعدها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى لما قوى أهل الاسلام أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم مرجعه من تبوك براءة
من الله ورسوله فأرسل بهذما آيات مع على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه فقراها على الناس في الموسم وكان
فرضاً أن لا يعطى لأحد مدة بعد هذما آيات الأربعة أشهر لأنها الغاية التى فرضها الله عز وجل قال وجعل
النبي صلى الله عليه وسلم لصقوان بن أمية بعد فتح مكة بسنين أربعة أشهر لم أعلمه زاد أحد ابعده أن قوى المسلمون
على أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل كان الذين عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم قوماً
موادعين إلى غير مدة معلومة فجعلها الله عز وجل أربعة أشهر ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى
نبيه صلى الله عليه وسلم في قوم عاهدوه إلى مدة قبل نزول الآية أن يتم إليهم عهدهم إلى مدتهم ما استقاموا له
ومن خاف منه خيانة نبذ إليه فلم يجز أن يستأنف مدة بعد نزول الآية وبالمسلمين قوة إلى أكثر من أربعة
أشهر لما وصفت من فرض الله عز وجل فيهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا أعرف كم كانت

ما يكون به المولى فائتاً
في الثيب أن يغيب
الحشفة وفي البرك ذهاب
العذرة فان قال لا أقدر
على اقتضاها أجل
أجل العنين ولو جامعها
محرمه أو حائضاً أو هو
محرم أو صام خرج من
حكم الايلاء ولوا إلى ثم
جن فأصابها في جنونه
أو جنونها خرج
من الايلاء وكفرا إذا
أصابها وهو صحيح
ولم يكفرا إذا أصابها
وهو مجنون لان القلم
عنه مرفوع في تلك
الحال (قال المزني)
رحمه الله جعل فعل
المجنون في جنونه
كالصبيح في خروجه
من الايلاء (قال المزني)
رحمه الله اذا خرج
من الايلاء في جنونه
بالأصابة فكيف
لا يلزمه الكفارة ولو لم
يلزمه الكفارة ما كان
حائناً واذ لم يكن حائناً
لم يخرج من الايلاء
(قال الشافعي) رحمه

مدد النبي صلى الله عليه وسلم ومدة من أمر أن يتم اليه عهده إلى مدته قال ويجعل الامام المدة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك وليس بلازم له أن يهادن بحال الأعلى النظر للمسلمين وبين لمن هادن ويجوز له في النظر لمن وجب الاسلام وان تكن له شوكه أن يعطيه مدة أربعة أشهر اذا خاف أن لم يفعل أن يلحق بالمشر كين وان ظهر على بلاده فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بصقوان حين خرج هاربا إلى اليمن من الاسلام ثم أتم الله عز وجل عليه بالاسلام من قبل أن تأتي مدته ومدة أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان جعل الامام لمن قلت ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن يبذل اليه ما وصفت من أن ذلك لا يجوز له وبوفيه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها وليس له اذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا أفعل بأربعة أشهر لان الفساد انما هو فيما جاوزه الاربعة أشهر

﴿جماع الهدنة على أن يرد الامام من جاءه بلده مسلما أو مشركا﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره عدد من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا عام الحديبية على أن يأمن بعضهم بعضا وأن من جاء قريشا من المسلمين مرتد إلى يردوه عليه ومن جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة منهم رده عليهم ولم يعطهم أن يرد عليهم من خرج منهم مسلما إلى غير المدينة في بلاد الاسلام والشرك وان كان قادرا عليه ولم يذكر أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيئا من هذا الشرط وذكر وأنه أنزل عليه في مهاداتهم أن انا فتحنا لك فتحا مبينا فقال بعض المفسرين قضينا لك قضاء مبينا فتم الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة على هذا حتى جاءت أم كلثوم ابنة عتبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فنسخ الله عز وجل الصلح في النساء وأنزل الله تبارك وتعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله أعلم بايمانهن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للامام من هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لان الله عز وجل نسخ رد النساء ان كن في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فاذا صالح الامام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب اذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الامام نفسه وجاء من يطلبه من أوليائه خلى بينه وبينهم بأن لا يمنعهم من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله وأن يذهب في الارض فان أرض الله عز وجل واسعة فيها مراغم كثير وقد كان أبو بصير لحق بالعيص مسلما وخطبت به جماعة من المسلمين فطلبوهم من النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما أعطيناكم أن لا تؤيهم ثم لا تمنعكم منهم اذا جئتم وتتركهم يتألون من المشركين ماشاؤا (قال الشافعي) رحمه الله واذا صالح الامام على أن يبعث اليهم من كان يقدر على بعثه منهم ممن لم يأت به لم يجز الصلح لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث اليهم منهم بأحد ولم يأمر بأبصير ولا أصحابه باتيانهم وهو يقدر على ذلك وانما معنى ردناه اليكم لم تمنعه كما تمنع غيره واذا صالحهم على أن لا تمنعهم من نساء مسلمات جئته لم يجز الصلح وعليه منعهم منهم لأنهم ان لم يكن دخلن في الصلح بالحد يمينه فليس له أن يصالح على هذا فيهن وان كن دخلن فيه فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعوهن إلى الكفار ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه من النساء وهكذا من جاءه من معتوه أو صبي هاربا منهم لم تكن له التحلية بينه وبينهم لانهم ما يجامعان النساء في أن لا يمنعهما ويريدان على النساء أن لا يعرفا ثوابا في أن نال منهما المشركون شيئا ولا يرد اليهم في صبي ولا في معتوه شيئا كما لا يرد اليهم في النساء غير المتزوجات شيئا لان الرد انما هو في المتزوجات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاءه من عبيدهم مسلم لم يرد اليهم وأعتقه بخبر وجهه اليه وفي اعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوهما ذكرنا وأنتى لان رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الاسلام فان قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالمسلم فيما يلزمه من الايلاء اذا حاكم البنا وحكم الله تعالى على العباد واحد (وقال) في كتاب الجزية لو جاءت امرأة تستعدي بأن زوجها طلقها أو آلى منها أو نظاها سر حكمت عليه في ذلك حكمت على المسلمين ولو جاء رجل منهم يطلب حقا كان على الامام أن يحكم على المطلوب وان لم يرض بحكمه (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه القولين به لان تأويل قول الله عز وجل عنده حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن تجرى عليهم أحكام الاسلام (قال) واذا كان العربي يتكلم بالسنة العجم وآلى بأى لسان كان منها فهو مول في الحكم وان كان يتكلم بأجمية فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ايلاء والقول قوله

منهم قيل فان الله عز وجل يقول وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون المالك ذوي العدل ولا يقال لرقبي الرجل هم مثل أنما يقال هم مالك وإنما رد عليهم القيمة بأنهم إذا صولوا آمنوا على أموالهم ولهم أمان فلما حكم الله عز وجل بأن يرد نفقة الزوجة لأنها فأتت حكم بان يرد قيمة المملوك لأنه فأتت وما ردنا عليهم فيه من النفقة فلما أن تأخذ منهم إذا فأت المسلمون اليهم مثله وما لم يعطهم فيه شيئاً من الأحرار الرجال أو غير ذوات الأزار واج لم تأخذ منهم شيئاً إذا فأت المسلمون اليهم مثله لان الله عز وجل أنما حكم بأن يرد اليهم العوض في الموضع الذي حكم للمسلمين بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثاني لا يرد اليهم قيمة ولا يأخذ منهم فيمن فات اليهم من رقيق عينا ولا قيمة لان رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للإمام إذا لم يصلح القوم الأعلى ما وصفت أن يمكنهم من مسلم كان أسيراً في أيديهم فأنفلت منهم ولا يقضي لهم عليه بشيء ولو أقر عبد هم أنهم أرسلوه على أن يؤدي اليهم شيئاً لم يجز له أن يأخذ منه لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لانه أعطاهموه على ضرورة هي أكثر الأكره وكل ما أعطى المرء على الأكره لم يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن أسيراً في بلاد الحرب أخذ منهم ما لا على أن يعطيهم منه عوضاً كان بالخيار بين أن يعطيهم مثل ما له - إن كان له مثل أو مثل قيمته إن لم يكن له مثل أو العوض الذي رضوا به وإن كان في يده رده اليهم بعينه إن لم يكن تغير وإن كان تغير رده ورد ما نقصه لانه أخذ على أمان وأما أبطلت عنه الشرط بالأكره والضرورة فيما لم يأخذ به عوضاً وهكذا الوصل الحناقوما من المشركون على مثل ما وصفت فكان في أيديهم أسير من غيرهم فأنفلت فأتنا لم يكن لنارده عليهم من قبل أنه ليس منهم وإنهم قد يسكون عن قتل وتعذيب من كان منهم مساً كالأيسكونه عن غيره

(أصل نقض الصلح فيما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية الصلح الذي وصفت نفلي بين من قدم عليه من الرجال ووليه وقد مت عليهم أم كانوا بنت عقبة بن أبي معيط مسلبة مهاجرة فآخاها بطلبها فأنفعها منهم ما وأخبر أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وإنما ذهبت إلى أن النساء كن في صلح الحديبية بأولم يدخل ردهن في الصلح لم يعط أزواجهن فيهن عوضاً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وذ كر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن قسراً الربيع الآية ومن قال أن النساء كن في الصلح قال به هذه الآية مع الآية التي في براءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية مع الآية في براءة قلنا إذا صالح الإمام على ما لا يجوز الطاعة نقضه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركون فيما حفظنا فيهن ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين وأنهن منهم وبآلية في براءة وبهذا قلنا إذا طفر المشركون برجل من المسلمين فأخذوا عليه عهداً وأيماناً بأن يأتهم أو يبعث اليهم بكذا أو بعدد أسرى أو مال فلال له أن لا يعطيهم قليلاً ولا كثيراً لأنها أيمان مكره وكذلك لو أعطى الإمام عليه أن يرد عليهم إن جاءه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابصير من وليه حين جاءه فذهب به فقتل أحدهما وهرب الآخر منه فلم ينكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال قولاً يشبه التحسين له ولا خرج عليه في الأيمان لأنها أيمان مكره وحرام على الإمام أن يرد اليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أراد هو الرجوع بحسبه وكذلك حرام على الإمام أن يأخذ منه شيئاً لهم مما صلحهم عليه وكذلك أن أعطاهم هذا في عبده أو متاع غلبوا عليه لم يكن للإمام أن يأخذ منه الشيء (١) يعطونه إياه فبأخذ الإمام يرد السلف أو مثله أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو أعطوه إياه ببيعافه بالخيار بين أن يرد اليهم إن لم يكن تغير (١) فيه سقط ولعل الأصل لم يكن للإمام أن يأخذ منه لهم ويأخذ منه الشيء الخ تأمل

مع عينه ولو آلى ثم آلى
فان حنث في الأولى
والثانية لم يعد عليه
الإبلاء وإن أراد باليمين
الثانية الأولى فكفارة
واحدة وإن أراد غيرها
فأحب كفارتين وقد
زعم من خالفنا في الوقف
أن الفية فعل يحدته
بعد اليمين في الأربعة
الاشهر أما بجماع أو في
معدور بلسانه وزعم
أن عزيمة الطلاق انقضاء
أربعة أشهر بغير فعل
يحدته وقد ذكرهما الله
تعالى بلافصل بينهما
فقلت له أرايت أن لو
عزم أن لا يني في الأربعة
الاشهر أن يكون طلاقاً
قال لا حتى يطلق قلت
فكيف يكون انقضاء
الأربعة الأشهر طلاقاً
بغير عزم ولا أحداث
شيء لم يكن

(باب إبلاء الخصي
غير المجهوب والمجهوب)
من كتاب الإبلاء وكتاب
النكاح وأملاء على
مسائل مالك

أو يعطيهم قيمته أو الثمن لأنه مكره حين اشتراده وهو أسير فلا يلزمه ما اشتري ولا مأم أن يعطيهم منه ما وجب
لهم عليه بما اشتراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا لو أعطى الامام قوما من المشركين الامان
على أسير في أيديهم من المسلمين ثم جاهد لم يحل له الا نزعه من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الاسير
وأمرال المسلمين في أيدي المشركين (١) ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية من رد رجالهم الذين
هم أبناءهم وأخوانهم وعشائرتهم المنوعين منهم ومن غيرهم أن يتألفوا بآلهم فان ذهب ذاهبا إلى رد أبي
جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله بما أعطاهم قيل له آباؤهم وأهلهم أشفق الناس
عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا يسبقونهم بأنفسهم مما يؤدبهم فضلا عن أن يكونوا منهم على
أن ألوهم يتلف أو أمر لا يحملونه من عذاب وانما تقوموا منهم خلافهم دينهم ودين آبائهم فكانوا يتشددون
عليهم ليركوا دين الاسلام وقد وضع الله عز وجل عنهم المأثم في الاكره فقال الامن أكرهه وقلبه مطمئن
بالايمان ومن أسر مسلما من غير قبيلته وقرابته فقد بقتله بألوان القتل ويبلوه بالجوع والجهل وليس حالهم
واحدة ويقال له أيضا ألا ترى أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء اذا كن اذا أريدن الفتنه ضعفن
عند عرضهن عليهن ولم يفهمن فهم الرجال أن التقية تسعين في اظهار ما أراد المشركون من القول وكان فيهن
أن يصيبن أزواجهن وهن حرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال إلا أن الرجال ليس بمن ينكح وربما
كان في المشركين من يفعل فيما بلغنا والله سبحانه وتعالى أعلم

(جاء الصلح في المؤمنات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن قرأ الربيع الآية
(قال الشافعي) وكان بيننا في الآية منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن إلى دار الكفر وقطع العصمة بالاسلام
بينهن وبين أزواجهن ودلت السنة على أن قطع العصمة اذا انقضت عددهن ولم يسلم أزواجهن من
المشركين وكان بيننا فيها أن يرد على الأزواج نفقاتهم ومعقول فيها أن نفقاتهم التي ترد نفقات اللائي ملكوا
عقدهن وهي المهور اذا كانوا قد أعطوهن إياها وبين أن الأزواج الذين يعطون النفقات لانهم المنوعون
من نسائهم وأن نساءهم المأذون للمسلمين بأن ينكحوهن اذا آتوهن أجورهن لانه لا اشكال عليهم في أن
ينكحوا غير ذوات الأزواج انما كان الاشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة
الأزواج بالاسلام النساء وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعضي العدة قبل اسلام الأزواج فلا
يؤتى أحد نفقته من امرأة فانت الا ذوات الأزواج وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تمسكوا بعصم الكوافر
فأبانهن من المسلمين وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعضي العدة فكان الحكم في اسلام الزوج
الحكم في اسلام المرأة لا يختلفان قال واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا يعني والله تعالى أعلم أن أزواج
المشركات من المؤمنات اذا منعهم المشركون اتیان أزواجهن بالاسلام أو توأما دفع اليهن الأزواج من المهور
كما يؤدى المسلمون ما دفع أزواج المسلمات من المهور وجعله الله عز وجل حكما بينهن ثم حكم لهم في مثل ذا
المعنى حكما ثانيا فقال عز وعلا وان فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم والله تعالى أعلم يريد فلم
تعفوا عنهم اذ لم يعفوا عنكم مهور نسائكم فاتوا الذين ذهب أزواجهن مثل ما أنفقوا كأنه يعنى من
مهورهم اذا فانت امرأة مشرك أنت مسلمة قد أعطاهامائة في مهرها وفانت امرأة مشركة إلى الكفار قد
أعطاهامائة حسبت مائة المسلم بمائة المشرك فقبل تلك العقوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكتب
بذلك إلى أصحاب عهود المشركين حتى يعطى المشرك ما قاصصناه به من مهر امرأته للمسلم الذي فانت امرأته
اليهم ليس له غير ذلك ولو كان المسلمة التي تحت مشرك أكثر من مائة رد الامام الفضل عن المائة إلى الزوج
المشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأته المسلم الفاتنة إلى الكفار مائة نفقات
(١) قوله ما أعطى مفعول فلان فتنه .

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا إلى الخصي
من امرأته فهو كغير
الخصي اذا بقي من ذكره
ما ينال به من المرأة
ما يبلغ الرجل حتى يغيب
الخشفة وان كان محبوبا
قيل له في بلسانك
لا تني عليك غيره لانه
من لا يجامع مثله (وقال
في الاملاء) ولا يلاء على
المحبوب لانه لا يطبق
الجماع أبدا (قال
المرئي) رحمه الله تعالى
اذا لم يجعل ليمنه معنى
يمكن أن يحتب به سقط
الايلاء فهذا بقوله أولى
عندي (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو إلى
صحيحا ثم جب ذكره
كان لها الخيار مكانها
في المقام معه أو فراقه

(كتاب الظهار)

(باب من يجب عليه
الظهار ومن لا يجب
عليه) من كلبى ظهار
قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله

قال الله تبارك وتعالى
والذين يظاهرون من
نساءهم الآية (قال
الشافعي) وكل زوج

جاز طلاقه وجرى عليه
الحكم من بالغ جرى
عليه الطهار حراً كان
أو عبداً أو ذمياً وفي
امرأته دخل بها أو لم
يدخل بقدر على جماعها
أو لا يقدر بأن تكون
حائضاً أو محرمة أو رتقاء
أو صغيرة أو في عدة علك
رجعتها فذلك كله سواء
(قال المزني رحمه الله)
ينبغي أن يكون معنى
قوله في التي يملك رجعتها
أن ذلك يلزمه أن
راجعها لأنه يقول لو
تظاهر منها ثم أتبع
التظهير طلاقاً فملك فيه
الرجعة فلا حكم للإيلاء
حتى يرجع فإذا رجع
رجع حكم الإيلاء وقد
جمع الشافعي رحمه الله
بينهما حيث يلزمان
وحيث يسقطان وفي
هذا لما وصفت بيان
(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله لو تظاهر منها ثم
أتبع التظهير الخ لعله لو
آلى منها ثم أتبع الإيلاء
الخ كما يعلم من بقية
العبارة تأمل

امرأة مشركة أخرى قص من مهرها مائة وليس على الإمام أن يعطي من فانت زوجه من المسلمين إلى
المشركين إلا قصاصاً من مشرك فانت زوجه البنا وان فانت زوجه المسلم مسألة أو مرتدة فنعوها فذلك
له وان فانت على أي الخالين كان فردوها لم يؤخذ لزوجهام مهر وتقتل ان لم تسلم اذا ارتدت أو تفرغ
زوجهام مسألة

(تفريع أمر نساء المهانين)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جاءت المرأة الحرة من نساء أهل الهدنة مسألة مهاجرة
من دار الحرب إلى موضع الإمام من دار الاسلام أو دار الحرب فنسبها من ولي سوى زوجها منع منها بلا
عوض واذا طلبها زوجها بنفسه أو طلبها غيره بوكالته منعها وفيها قولان أحدهما يعطى العوض والعوض
ما قال الله عز وجل فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومثل
ما أنفقوا يحتمل والله تعالى أعلم ما دفعوا بالصدقات لا النفقة وغيره ولا الصداق كله ان كانوا لم يدفعوه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا جاءت امرأة رجل قد نكحها بمائة ردت اليه مائة وان نكحها
بمائة فأعطاهان خسين ردت اليه خسون لانهم لم تأخذ منه من الصداق الا خسين وان نكحها بمائة ولم يعطها
شيئاً من الصداق لم زد اليه شيئاً لأنه لم ينق بالصدقات شيئاً ولو أنفق من عرس وهدية وكراصة لم يعط من ذلك شيئاً
لأنه تطوع به ولا ينظر في ذلك إلى مهر مثلها ان كان زادها عليه أو نقصها منه لان الله عز وجل أمر بأن يعطوا
مثل ما أنفقوا يعطى الزوج هذا الصداق من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الفى والغنيمة دون ما سواه
من المال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما لي مما أفاء الله عليكم ادا الخمس والي خمس مردود فيكم يعني
والله تعالى أعلم في مصيحتكم وبان الانفصال كانت تكون منسه وان عمر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يجعل فضل ماله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان ادعى
الزوج صداقاً أو أنكره الإمام أو جهله فان جاء الزوج بشاهدين من المسلمين أو شاهداً حذف معه أعطاه وان
لم يجد شاهداً الا مشركاً لم يعطه بشهادة مشرك وينبغي للإمام أن يسأل المرأة فان أخبرته شيئاً (٢) وأنكر الزوج
أو صدقته لم يقبله الإمام وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها ويحلفه بأنه دفعه ثم يدفعه اليه
وقل قوم الا وهورهم معروفة ممن معهم من المسلمين الأسرى والمستأمنين أو الحاضرين لهم أو المصالح عليهم
لم يكن معهم مسلمون منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان أعطاه المهر على واحد من هذا المعاني بلا
بينه ثم أقام عنده شاهداً أنه أكثر مما أعطاه رجع عليه بالفضل الذي شهدت له به البيعة ولو أعطاه بهذه
المعاني أو بيعة ثم أقر عنده أنه أقل مما أعطاه رجع عليه بالفضل وحسبه فيه ولم يكن هذا انقضاء العهده وان
لم يقدم زوجها ولا رسوله بطلبها حتى مات فليس لورثته فيما أنفق من صداقها شيء لأنه لو كان حياً لم يطلبه
لم يعطه إياه وانما جعل له ما أنفق اذا منع ردها اليه وهو لا يقال له ممنوع ردها اليه حتى يطلبها فيمنع ردها
اليه وان قدم في طلبها فلم يطلبها إلى الإمام حتى مات كان هكذا وكذلك لو لم يطلبها إلى الإمام حتى طلقها ثلاثاً
أو ملكها أن تطلق نفسها ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً أو طليقة لم يبق له عليها من الطلاق غير ما لم يكن له عوض
لأنه قد قطع حقه فيها حتى لو أسلم وهي في عدة لم تكن له زوجه فلا يرد اليه المهر من امرأة قد قطع حقه فيها
بكل حال وكذلك لو خالها قبل أن يرفع إلى الإمام لأنه لو أسلم ثبت الخلع وكانت بئامنه لا يعطى من
نفقته شيء من امرأة قطع أن تكون زوجه له بحال ولو طلقها واحدة علك الرجعة ثم طلب العوض
لم ينعه حتى راجعها فان راجعها في العدة من يوم طلقها ثم طلبها أعطى العوض لأنه لم يقطع حقه في
العوض لا يكون قطعه حقه في العوض الا بان يحدث طلاقاً ولو كانت ساعته تلك أسلمت وأسلم لم يكن له
عليها رجعة ولو كانت المرأة قدمت غير مسألة كان هذا هكذا قال ولو قدمت مسألة وجاء زوجها فلم يطلبها

حتى مات لم يكن له عوض لانه انما يعاوض بان يتعينا وهي محضرة الامام ولو كانت المسئلة بحالها لم
تم ولكن غلبت على عقليا كن لزوجها العوض ولو قدم الزوج مسلما وهي في العدة كن أحق بها ولو قدم
يطلبها مشركا ثم أسلم قبل أن تنقضي عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه ان كان أخذ
ولو طلب العوض فأعطيه ثم لم يسلم حتى تنقضي عدتها ثم أسلم قبل العوض لانها قد بانت منه بالاسلام في مثل
النكاح ولو نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض لانه انما ملكها بعقد غيره وان قدمت امرأته من بلاد
الاسلام أو غيرهما حيث ينفذ امر الامام ثم حاز زوجها يطلبها الى الامام لم يعط عوضا لانها لم تقدم عليه وواجب
على كل من كانت بين ظهريه من المسلمين أن يتعها زوجها ومتى ما صارت الى دار الامام فنعها منه فله
العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الامام فحاز زوجها لم يرفعها الى الامام حتى تصح عن دار الامام لم
يكن له عوض لانه انما يكون له العوض بأن تقيم في دار الامام ومتى طلبها بعد موتها أو مغيبتها عن دار الامام
فلا عوض له ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت استتبت فإن تاب والافتلت فإن قدم زوجها بعد القتل فقد فانت
ولا عوض وان قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها وأعطى العوض واستتبت فإن تاب والافتلت وان
قدم وهي مرتدة قبل أن تقبل فطلبها أعطى العوض وقتلت مكاتها ومتى طلبها فقد استوجب العوض
لان على الامام منعها وان قدمت وطلبها الزوج ثم قتلها رجل فعليه القصاص أو العقل ولزوجها العوض
وكذلك لو قدم وفيها الحياة لم تمت وان كان يرى أنها في آخر رمق لانه يتعينا في هذه الاحوال الآن تكون حتى
عليها اجابة فصارت في حال لا تعيش فيها الا كالتعيس الذبيحة فهي في حال الميتة فلا يعطى قيمها عوضا واذا
كان على الامام منعها باها في هذه الاحوال بأن تكون في حكم الحياة كان له العوض ولا يستوجب العوض
بحال الآن يطلب الى الامام أو وال يخلفه ببلده فان طلبها الى من دون الامام من عامة أو خاصة الامام أو
وال ممن لم يوله الامام هذا فهذا لا يكون له العوض ومتى وصل الى الامام طلبها وان لم يصل اليه فله
العوض وان مات قبل أن تصل الى الامام ثم طلبها اليه فلا عوض له وان كانت القادمة مملوكة متزوجة
رجلا حرا أو مملوكة كأمير الامام باختيار فراق الزوج ان كان مملوكة وان كان حرا فطلبها أو مملوكة كأمير فراقه
حتى قدم مسلما فهي على النكاح وان قدم كافر فطلبها فن قال تعق ولا عوض لمولاها لانها ليست منهم
فلا عوض لمولاها ولا لزوجها كالا يكون لزوجة المرأة المأسورة فهم من غيرهم عوض ومن قال تعق
ويرد الامام على سيدا قيمته فلزوجها العوض اذا كان حرا وان كان مملوكة فلا عوض له الا أن يجتمع طلب
وطلب السيد فيطلب عوامرته بعقد النكاح والسيد الممال (١) مع طلبة فان انفرد أحد هما دون الآخر
فلا عوض له وان كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فشاءت امرأة رجل منهم مشركا أو امرأته غير
كأني وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منعه منها اذا كان الزوج القادم أو محرما لها أو كالنسي
اذا ألت ذلك وان كان الزوج القادم فطلبها زوجها وأسلمت أعطيت العوض وان لم تسلم دفعتها اليه ولو
خرجت امرأته رجل منهم معتوقة منعنا زوجها منها حتى يذهب عنها فاذا ذهب فان قالت خرجت مسلمة
وأنا أعقل ثم عرض لي فقد وجب له العوض وان قالت خرجت معتوقة ثم ذهب فادعى فانا أسلم منعنا
منه وان طلبها يومئذ أعطيت العوض وان لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خرجت
اليان منهم زوجة رجل لم تبلغ وان عقلت فوصفت الاسلام منعنا خاتمة بصفة الاسلام ولا يعطى حتى تبلغ
فاذا بلغت وثبتت على الاسلام أعطيت العوض اذا طلبها بعد بلوغها وثبوتها على الاسلام فان لم يطلبها بعد
ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل اسلامها حتى تقتل على الردة لا بعد البلوغ ولو جاءتها جارية لم تبلغ
فوصفت الاسلام وجاز زوجها وطلبها فنعها منها فبلغت ولم تصف الاسلام بعد البلوغ فتكون من الذين

(١) قوله مع طلبه أي طلب المملوكة امرأته فتنبه

تعالى ولو تظاهروا من
امرأته وهي أمه ثم
اشترافا فسد النكاح
والظهار بحاله لا يقربها
حتى يكفر لانهما
لزمته وهي زوجة ولا
يلزم المخلوب على عقله
الامن سكر (وقال في
القديم) في ظهار
السكران قولان
أحدهما يلزمه والآخر
لا يلزمه (قال المرتضى)
رحمه الله تعالى يلزمه
أولى وأشبه بأقربيه ولا
يلزمه أشبه بالحق عندي
اذا كان لا يميز (قال
المرتضى رحمه الله) وعلة
جواز الطلاق عنده
ارادة المطلق والطلاق
عنده على مكروه لا ارتفاع
ارادته والسكران الذي
لا يعقل معنى ما يقول
لا ارادته كالنائم فان
قيل لانه أدخل ذلك على
نفسه قيل أوليس وان
أدخله على نفسه فهو
في معنى ما أدخله على
غيره من ذهاب عقله
وارتفاع ارادته ولو

أمرنا إذا علمنا عيانتهم أن لا ندفعهن إلى أزواجهن حتى وصفت الاسلام بعد وصفها الاسلام والبلوغ لم يكن له عوض وكذلك ان بلغت معتوهة لم يكن له عوض والقول الثاني أن له العوض في كل حال منعناها منه بصفة الاسلام وان كانت صبية واذا جاء زوج المرأة يطلبها فلم يرتفع إلى الامام حتى أسلم وقد خرجت امرأته من العدة لم يكن له عوض ولا على امرأته سبيل لانه لا يمنع من امرأته اذا أسلم الا بانقضاء عدتها ولو كانت في عدتها كانا على التكاح وانما يعطى العوض من يمنع امرأته ولو قدم وهي في العدة ثم أسلم ثم طلبها إلى الامام خلى بينه وبينها فان لم يطلبها حتى ارتدت بعد اسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لأنه لما أسلم صار ممن لا يمنع امرأته فلا يكون له عوض لاني أنمعتها منه بالردة فان لحق بدار الحرب مرتدا فسأل العوض لم يعطه لما وصفت ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الاسلام الاول وينع منها بالردة وان رجعت إلى الاسلام وهي في العدة فهو أحق بها وان رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما فلا عوض وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول ثان لا يعطى الزوج المشرک الذي جاءت زوجته مسلمة العوض ولو شرط الامام رد النساء كان الشرط منتقضا ومن قال هذا قال ان شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة اذ دخل فيه أن يرد من جاءه منهم وكان النساء منهم كان شرطاً مما فسخه الله ثم رسوله لاهل المدينة ورد عليهم فيما نسخ منه العوض ولم يقضى الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ترد النساء لم يكن لأحد ردهن ولا عليه عوض فبين أن شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل ثم رسوله لها باطل ولا يعطى بالشرط الباطل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال هذا لم يرد مملوكا بحال ولا يعطيهما فيه عوضا وأشبههما لأن لا يعطوا عوضا والاخر كما وصفت يعطون فيه العوض ومن قال هذا لا ترد إلى أزواج المشرکين عوضا لم يأخذ المسلمون فيما فات من أزواجهن عوضا وليس لأحد أن يعقد هذا العقد الا خليفة أو رجل بأمر الخليفة لانه يلى الاموال كلها فمن عقده غير خليفة فعقده مردود وان جاءت فيه امرأة أو رجل لم يرد للمشرکين ولم يعطوا عوضا وبذلك لهم واذا عقد الخليفة ففات أو عزل واستخلف غيره فعليه أن يفي لهم بمعاقد لهم الخليفة قبله وكذلك على والى الامر بعده انفاذه إلى انقضاء المدة فان انقضت المدة فن قدم من رجل أو امرأة لم يرد له عوضا وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا نساءهم ورجالهم مسلمين فنقبلهم ولا نعطي أحد اعوضا من امرأته في قول من أعطى العوض فان هادناهم على التركة سنة فقد مدت علينا امرأة أو رجل منهم وكان الذين هادونا من أهل الكتاب أو من دان دينهم قبل نزول الفرقان وأسلموا في دارهم أو أعطوا الجزية ثم جاءوا يطلبون رجالهم ونساءهم قيل قد انقضت الهبة وخير لكم دخولكم في الاسلام وهو لأمر جالكم فان أجوار رجعوا وان أحبوا أقاموا وان أحبوا انصرفوا ولو نقضوا العهد بيننا وبينهم لم يعطوا عوضا من امرأته رجل منهم ولم يرد اليهم منهم مسلم وهكذا لو هادنا قومنا هكذا أو اتانا رجالهم فخلينا بين أوليائهم وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا انخراجهم من أيديهم وعلينا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم لانهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته الا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية واذا هادنا قومنا ردنا اليهم ما فات الينا من بهائم أموالهم وأمتعتهم لانه ليس في البهائم حرمة عنعن بهامن أن نصيرها إلى مشرك وكذلك المتاع وان صارت في يد بعضنا فعليه أن يصيرها اليهم ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزم لهم ما يلزم الغاصب من كراء ان كان لها او قيمة ما هلك منها في أكثر ما كانت قيمته قط

افترق حكمهما في المعنى الواحد لاختلاف نسبتته من نفسه ومن غيره لاختلف حكم من جن بسبب نفسه وحكم من جن بسبب غيره فيجوز بذلك طلاق بعض المجانين فان قيل ففرض الصلاة يلزم السكران ولا يلزم المجنون قيل وكذلك فرض الصلاة يلزم النائم ولا يلزم المجنون فهل يجيز طلاق النوام لو جوب فرض الصلاة عليهم فان قيل لا يجوز لانه لا يعقل قيل وكذلك طلاق السكران لانه لا يعقل قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فلم تكن له صلاة حتى يعلمها ويريدها وكذلك لا طلاق له ولاظهار حتى يعلمه ويريده وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد واليث بن سعد وغيرهم

﴿ انا ارادنا امام ان يكتب كتاب صلح على الجزية كتب بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لليتين خلتان شهر ربيع الاول سنة كذا وكذا فلان بن فلان النصراني من بني فلان الساكن بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا انك سألتني ان أؤمّنك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا وأعتدك ولهم ما يعتد لأهل الذمة على ما أعطيتني وشروطك وليس عليك وعليهم فأجبتك الى أن عقدت لك ولهم على وعلى جميع المسلمين الأمان ما استقممت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم وذلك أن يجري عليكم حكم الاسلام لاحكم خلافه بحال بلزكوه ولا يكون لكم ان تعتصموا منه في شيء رأينا نلزمكم به وعلى أن أحدنا منكم ان ذكر محمد صلى الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره فقد رثت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما أعطى عليه الأمان وحمل لامير المؤمنين ماله ودمه كما تحل أموال أهل الحرب ودمائهم وعلى أن أحدنا من رجالهم ان أصاب مسلمة برتا أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو قتل مسلما عن دينه أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالته على عورة المسلمين وإيواء لعينهم فقد نقض عهده وأحل دمه وماله وان نال مسلما بعمادون هذا في ماله أو عرضه أو ناله به من على مسلم منعه من كفره عهده أو أمان لزمه فيه الحكم وعلى أن نتبع أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم فما كان لا يحل لمسلم عملكم فيه فعل رد دناؤه وعاقبناكم عليه وذلك أن تبعوا مسلما بغير ما عندنا من نحر أو خنزير أو دم أو ميتة أو غيره ونبتل البيع بينكم فيه وتأخذتم منه منكم أن أعطاكموه ولا تزد عليه ان كان فاعلموا نهر يقه ان كان نحر أو دم أو نحر قه ان كان ميتة وان استهلكه لم نجعل عليه فيه شيئا ونعاقبكم عليه وعلى أن لا تسقوا وتطعموه محرما أو تزوجوه بشهود منكم أو بنكاح فاسد عندنا وما بايعتم به كافرا منكم أو من غيركم لم تبعكم فيه ولم نسألكم عند ما تراضيت به واذا أراد البائع منكم أو المبتاع نقض البيع وأنا ناطا لباله فان كان منتقضا عندنا نقضناه وان كان جائزا أخرناه لأنه اذا قبض المبيع وفات لم يرد له لأنه بيع بين مشركين مضى ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أجرينناكم على حكم الاسلام ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه واذا قلتم مسلما أو معاهدا منكم أو من غيركم خطا فالدية على عواقلكم كما تكون على عواقل المسلمين وعواقلكم قرا باتكم من قبل آبائكم وان قتل منكم رجل لا قرابة له فالدية عليه في ماله واذا قتل عمد افعليه القصاص الا أن تشاء ورثته دية فيأخذونها حالة ومن سرق منكم فرفع المسروق الى الخاكم قطعه اذا سرق ما يجب فيه القطع وغرم ومن قذف فكان للقدوف حد حذله وان لم يكن حد عز رحتي تكون احكام الاسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سميناهم نسم وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصلب ولا تغلوا بالشرك ولا تبثوا كنيسة ولا موضع مجتمع لصلواتكم ولا تضر بوابنا قوس ولا تظهروا قولكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره لاحد من المسلمين وتلبسوا الزنا نير من فوق جميع الشباب الأردية وغيرهما حتى لا تخفى الزنا نير وتحالفوا بسر وجكم وركوبكم وتباينوا بين فلانكم وقلانهم بعلم تجعلونه بقلانكم وأن لا تأخذوا على المسلمين سروات الطرق ولا المجالس في الاسواق وان يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه دينار امثقالا جيدا في رأس كل سنة لا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه لاشئ عليه من جزية رقبته الى رأس السنة ومن افتقر منكم فجزيته عليه حتى تؤدي عنه وليس الفقير بدافع عنكم شيئا ولا ناقض لذمتكم (١) عن مابه قتي وجدنا عندكم شيئا أخذتم به ولاشيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمتم في بلادكم واختلفتم ببلاد المسلمين غير تجار وليس لكم دخول مكة بحال وان اختلفتم تجارة على أن تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر الى المسلمين فلكم دخول جميع بلاد المسلمين الا مكة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم الا الحجاز فليس لكم المقام ببلد منها الا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه وعلى أن من أثبت الشعر

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا ارتد سكران لم يستب في سكره ولم يقتل فيه (قال المزني) رحمه الله وفي ذلك دليل أن لاحكم لقوله لا تؤنب لأنه لا يعقل ما يقول فكذلك هو في الطلاق والظهار لا يعقل ما يقول فهو أحد قوله في القديم (قال) ولو تظاهر منها ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يبلاء عليه يوقفه لا يكون المتظاهر به موليا ولا المولى بالايلاء متظاهرا وهو مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص له ولو جامع قبل أن يكفر وعاص بالايلاء وسواء كان مضارا بترك الكفارة أو غير مضارا لأنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آلى أقل من أربعة أشهر يريد ضرارا ولا يحكم عليه بحكم الايلاء ولا بحال حكم الله عما أنزل

تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له إن رضىها فإن لم يرضها فلا عقده ولا جزية على أبنائكم الصغار ولا صبي غير بالغ ولا مغلوب على عقله ولا مملوك فإذا أفاق المغلوب على عقله وبلغ النسي وعتي المملوك منكم فدان دينكم فعليه جزيتكم والشروط عليكم وعلى من رضىه ومن سخطه منكم نبذنا إليه ولكم أن تمنعكم وما يحل ملكه عندنا لكم من أرادكم من مسلم أو غيره بظلم بما تمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على من جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن نمنع لكم شيئا ملكتموه محرمان دم ولا ميتة ولا نجر ولا خنزير كما تمنع ما يحل ملكه ولا نعرض لكم فيه إلا أنا لا ندعكم تظهرونه في أمصار المسلمين فما ناله منه مسلم أو غيره لم نقرمه عنه لأنه محرم ولا نحن لمحرم وزجره عن العرض لكم فيه فإن عاد أدب بغير غرامة في شيء منه وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم وأن لا تغشوا مسلما ولا تظاهروا وعدوهم عليهم بقول ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه ودية فلان أمير المؤمنين ودية المسلمين بالوفاء لكم وعلى من بلغ من أبنائكم ما عليكم بما أعطيناكم ما وفيتم بجميع ما شرطنا عليكم فإن غيرتم أو بدلتهم فدية الله ثم دية فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ومن غاب عن كتابنا من أعطيناه ما فيه فريضه إذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه ومن لم يرض نبذنا إليه شهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن شرط عليهم ضيافة فإذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة على ما سميها فكل من مر به مسلم أو جماعة من المسلمين فعليه أن ينزله في فضل منزله فيما يكنه من حر أو برد ليله ويوما أو ثلاثا أن شرطوا ثلاثا أو يطعمه من نفقة عامة أهله مثل الخبز والخل والحسين واللبن والحيتان واللحم والبقول المطبوخة ويعلقه دابة واحدة ببناء أو ما يقوم مقامه في مكانه فإن أقام أكثر من ذلك فليس عليه ضيافة ولا علف دابة وعلى الوسط أن ينزل كل من مر به رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت وعلى الموسع أن ينزل كل من مر به ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك ولا يصنعون بدواهم إلا ما وصفت الآن يتطوعوا لهم بأكثر من ذلك فإن قلت المارة من المسلمين يقرهم وعدلوا في تقر يقيمهم فإن كثرا ليس حتى لا يحتملهم منازل أهل الغنى ولا يجدون منزلا أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم وليست عليهم ضيافة فإن لم يجدوا فضلا من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجوهم وينزلوا منازلهم وإذا كثروا قتل من يضيغهم فأيهم سبق إلى النزول فهو أحق به وإن جاؤا معا أقرعوا فأب لم يفعلوا وغلب بعضهم بعضا ضيف الغالب ولا ضيافة على أحد أكثر مما وصفت فإذا نزلوا بقرهم آخرين من أهل الذمة أوجب أن يدع الذين قروا القرى ويقرى الذين لم يقرروا فإذا ضاق عليهم الأمر فإن لم يقرهم أهل الذمة لم يأخذ منهم غنا القرى فإذا مضى القرى لم يؤخذوا به (١) إذا سبأ لهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئا بغير إذنه وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة فلا ضيافة عليهم وأيهم قال أو فعل شيئا ما وصفته نقض العهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين إن فعله قتل حدا أو قصاصا فيقتل بحد أو قصاص لا نقض عهد وإن فعل ما وصفتنا وشرط أنه نقض العهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال أتوب وأعطي الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أجده عوقب ولم يقتل إلا أن يكون فعل فعلا (٢) يوجب القصاص بقتل أو قود فأما ما دون هذا من الفعل أو القول وكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي) رحمه الله فإن فعل أو قال ما وصفتنا وشرط أنه يحل دمه فقطر نابه فامتنع من أن يقول أسلم أو أعطي جزية قتل وأخذ ماله قياً

فيه ولو تظاهر يريد طلاقاً (١) كان طلاقاً أو طلق يريد تظاهراً كان طلاقاً وهذه أصول ولا تظاهروا من أمة ولا أم ولد لأن الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم كما قال يؤلون من نسائهم والذين يرمون أزواجهم فعقلنا عن الله عز وجل أنها ليست من نسائنا وإنما نسائنا أزواجنا ولو لمهاواحد من هذه الأحكام لمزها كلها

(باب ما يكون تظاهراً وما لا يكون تظاهراً)

(قال الشافعي) رحمه الله الظهار أن يقول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي فإن قال أنت مني أو أنت معي كظهر أمي وما أشبهه فهو ظهار وإن قال فرجك أو رأسك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك علي كظهر أمي كان هذا

(١) لعله كان تظاهراً كما يؤخذ من عبارة الأمام فراجعها كتبه صحيحه

(١) كذا في النسخ ولعله ينالهم أو ناسبهم أو نحوه (٢) وقوله يوجب القصاص الخ لعل أصله يوجب القتل بحد أو قود الخ وتأمل كتبه صحيحه

(الصلح على أموال أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير حاضرة والله تعالى أعلم بالامعالم ما تم دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنهم معلوم فأما ما لم يعلم أقله ولا أكثره ولا كيف أخذ من أخذ من الولاء له ولا من أخذ من منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حده ألا ترى أن قال أهل الجزية نعطيكم في كل مائة سنة درهما وقال الوالي بل أخذ منكم في كل شهر دينار لم يقم على أخذ هذا ولا يجوز فيها إلا أن يستن فيها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأن أخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون لوال أن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيقة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلنى علماء من أهلها أنها تتجاوز قيمة دينار ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لأعلى بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد فلا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بل اثني عليهم فيها وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له لمحت فيه الصدقة وإن كان له مال كثير من عروض ودور وكغلة وغيره فيكونون بين أظهرهم يقرين على دينهم بلا جزية ولم يجز هذا لولا أن يكون أحد من رجالهم خلياً من الجزية ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صالحوه عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو عشر أو ربع أو نصف أموالهم أو ثلثها أو ثمنها أن يقال من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه وشرطه في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قيمته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط أو هو أقل من قيمة دينار فعليه ديناراً أو تمام دينار وأما اخترت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا لأنه شرط يراضيان به لا بيع بينهما فيفسد بما تفسده البيوع كالم يفسد أن يشترط عليهم الضيقة وقد تتابع عليهم فتلزمهم وتغيب فلا يلزمهم باغيا بهائئ قال ولعل عمر أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يحل عنه وقد روى عنه أنه أبي أن يقر العرب الأعلى الجزية فأنفوا منها وقالوا أنا أخذها منا على معنى الصدقة مضعفة كما يؤخذ من العرب المسلمين فأبى فحققت منهم جماعة بالروم فذكر ذلك وأجابهم إلى تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقي في بلاد الإسلام عليها فلا بأس أن يصالحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من التي

ظهاراً ولو قال كبدين أي أو كرأس أي أو يدها كان هذا ظهاراً لأن التلذذ بكل أمه محرم ولو قال كأخي أو مثل أخي وأراد الإكرامة فلا ظهار وإن أراد الظهار فهو ظهار وإن قال لانيه لي فليس بظهار وإن قال أنت على كظهر امرأة محترمة من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم لأن النسب صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قال المزني) رحمه الله تعالى وحفظي وغيري عنه لا يكون متظاهراً بمن كانت حلالاً في حال ثم حرمت بسبب كما حرمت نساء الآباء وحلائل الإبناء بسبب وهو لا يجعل هذا ظهاراً ولا في قوله كظهر أبي (قال) ويلزم الحث بالظهار كما يلزم بالطلاق (قال)

(كتاب الجزية على شيء من أموالهم) «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وإذا أراد الإمام أن يكتب لهم كتاباً على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنك سألتني لنفسي وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقد لك ولهم على وعلى المسلمين ما يعقد لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فأجبتك إلى ما سألتك لم ولن رضى ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب وذلك أن يجري عليكم حكم الإسلام لأحكم خلافه ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما رأينا له لازماً فيه ولا محذوراً به ثم يجسرى الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تريد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم ابل أو بقر أو غنم أو كان دازرع أو عين مال أو عمر يرى فيه المسلمون على من كان له

منهم فيه الصدقة أخذت جزئ منه الصدقة مضعفة وذلك أن تكون غنمه أربعين فتؤخذ منه فيها شاتان
 إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربعين ومائة فإذا زادت شاة على
 مائتين أخذت فيها ستين ومائة إلى أن تبلغ ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربعين ومائة أخذت فيها ثمانين ومائة
 ثم لا شيء في الزيادة حتى تكل مائة ثم عليه في كل مائة منها شاتان ومن كان منكم ذا بقرة فبلغت بقرة ثلاثين
 فعليه فيها نبعان ثم لا شيء عليه في زيادتها حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين فعليه فيها مستان ثم لا شيء
 في زيادتها حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين فعليه فيها أربعة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت ثمانين فعليه فيها أربعين
 مسنات ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت تسعين فعليه فيها ستة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا
 بلغت مائة فعليه فيها مستان وأربعة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها أربعين
 مسنات ونبعان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها ستين مسنات ثم يجري
 الكتاب بصدقة البقر مضعفة ثم يكتب في صدقة الأبل فان كانت له أبل فلا شيء فيها حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت
 فعليه فيها شاتان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين فعليه فيها أربعين ومائة ثم لا شيء في الزيادة حتى
 تبلغ خمس عشرة فإذا بلغت خمس عشرة فعليه فيها ستين ومائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين فعليه فيها
 ثمانين ومائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها ثمانين ومائة ثم لا شيء في الزيادة حتى
 ابتاعها فابن لبون ذكران وان كانت له ابنة مخاض واحدة وابن لبون واحد أخذت بنت المخاض وابن
 لبون ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستين وإذا بلغت ستين فعليه فيها ثمانين ومائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستين
 وأربعين فإذا بلغت أربعين فعليه فيها حقتان طر وقتا الجبل ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين فإذا بلغت
 ففيها جذعتان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستين وإذا بلغت ستين فعليه فيها أربعين ومائة ثم لا شيء في زيادتها
 حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت إحدى وتسعين فعليه فيها أربعين ومائة ثم لا شيء في الزيادة حتى تبلغ
 كانت إحدى وعشرين ومائة طرح هذا وعدت فكان في كل أربعين منها ابنتا لبون وفي كل خمسين حقتان
 وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الأبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعد الخ فإيهما
 قبلت منه وان لم يأت بها فإيهما إلى الإمام بأن يأخذ السن التي دونها ويغرمه في كل بعير لزمه شاتين أو عشرين
 درهما أيهما شاء الإمام أخذه به وان شاء الإمام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شاتين أو عشرين
 درهما أيهما شاء الإمام فعل وأعطاه إياه وإذا اختار الإمام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الإمام الفضل
 أعطاه الإمام أيهما كان أيسر نقدا على المسلمين وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويغرم له صاحب الأبل
 فإيهما إلى صاحب الأبل فان شاء أعطاه شاتين وان شاء أعطاه عشرين درهما ومن كان منهم ذار ع يقتات
 من حنطة أو شعير أو ذرة أو دخن أو أرز أو قطنية لم يؤخذ منه فيه شيء حتى يبلغ زرعه خمسة أو سق يصف السوق
 في كتابه بمكيل يعرفونه فإذا بلغها زرعه فان كان مما يسقي يغرب ففيه العشر وان كان مما يسقي بنهر أو سبيح
 أو عين ماء أو نيل ففيه الخمس ومن كان منهم ذا ذهب فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ ذهبه عشرين مثقالا فإذا
 بلغت مائة مثقالا فعليه فيها دينار نصف العشر وما زاد فبحسب ذلك ومن كان ذا ورق فلا جزية عليه في ورقه حتى تبلغ
 مائتي درهم وزن سبعة فإذا بلغت مائتي درهم فعليه فيها نصف العشر ثم ما زاد فبحسب ما به وعلى أن من وجد
 منكم ركازا فعليه نجسناه وعلى أن من كان بالغامسك داخل في الصلح فلم يكن له مال عند الحول يجب على
 مسلم لو كان له فيه زكاة أو كان له مال يجب فيه على مسلم لو كان له الزكاة فأخذنا منه ما شربنا عليه فلم يبلغ
 قيمة ما أخذنا منه دينارا فعليه أن يؤدي الدينارين ان لم يأخذنا منه شيئا وتعام ديناران نقص ما أخذنا منه عن
 قيمة دينار وعلى أن ما صالحتمونا عليه على كل من بلغ غير مغلوب على عقله من رجالكم وليس ذلك منكم على
 بالغ مغلوب على عقله ولا صبي ولا امرأة قال ثم يجري الكتاب كما أجزيت الكتاب قبله حتى يأتي على آخره

الشافعي) رحمه الله
 ولو قال اذ انكح نفسك
 فأنت على كظهر أمي
 فنكحها لم يكن متظاعرا
 لان التحريم انما يقع
 من النساء على من حل
 له ولا معنى للتحريم
 في المحرم ويروى مثل
 ما قلت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم
 علي وابن عباس وغيرهم
 وهو القياس (ولو قال)
 أنت طالق كظهر أمي
 يريد الظهار فهي طالق
 لانه صرح بالطلاق
 فلامعنى لقوله كظهر
 أمي الا أنك حرام بالطلاق
 كظهر أمي ولو قال أنت
 على كظهر أمي يريد
 الطلاق فهو ظهار ولو
 قال لأخري قد أشركت
 معها أو أنت شريكها
 أو أنت كهى لم ينوطها
 لم يلزمه لانها تكون
 شريكها في أنها زوجة
 له أو عاصية أو مطيعة له
 كهى (قال) ولو ظاهر
 من أربع نسوة له
 بكلمة واحدة فقال في
 كتاب الظهار الجديد وفي

وان شرطت عليهم في أموالهم قيمة أكثر من دينار كثبت أربعة دنانير كان أو أكثر وإذا شرطت عليهم ضيافة سبينا على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله وان أجابوا إلى أكثر منها فاجعل ذلك عليهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولا بأس فهم وقين وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا ولا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقير كذا الشيء أكثر منه ومن دخل في الغنى كذا لا أكثر منه ويسترون إذا أخذت منهم الجزية منهم وجميع من أخذت منه جزية مؤقتة فيما شرطت عليهم وعليهم وما يجزى من حكم الإسلام على كس وان شرط على قوم أن على فقير كدينار وعلى من جاوز الفقير ولم يلحق بقى مشهور دينارين وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أربعة دنانير جاز وينبغي أن يشبه فيكون وانما نظر إلى الفقير والغنى يوم تسجل الجزية في يوم عقد الكتاب فإذا صالحهم على هذا فاختلف الإمام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الإمام لأحدكم أنت غنى مشهور الغنى وقال بل أنا فقير أو وسط فاقول قوله إلا أن يعلم غير ما قال بينه تقوم عليه بانه غنى لأنه المأخوذ منه وإذا صالحهم على هذا فدخل حول ورجل فقير فلم تؤخذ منه جزية حتى يوسر يسرا مشهوراً أخذت جزية ديناراً على الفقير لأن الفقير حاله يوم وجبت عليه الجزية وكذلك حاله عليه الخول وشروط مشهور الغنى فلم تؤخذ جزية حتى اقتقر أخذت جزية أربعة دنانير على حاله يوم حاله عليه الخول وان لم توجد له إلا تلك الأربعة دنانير فإن أعسر ببعضها أخذت منه ما وجدته منها واتبع عما بقى ديناً عليه وأخذت جزية ما كان فقيراً فبالتأفف ديناراً لكل سفل على الفقير ولو كان في الخول مشهور الغنى حتى إذا كان قبل الخول يوم اقتقر أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقير وكذلك لو كان في حوله فقيراً فلما كن قبل الخول يوم صار مشهوراً بالغنى أخذت جزية جزية غنى

(الضيافة مع الجزية)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى لست أثبت من جعل عمر عليه الضيافة ثلاثاً ولا من جعل عليه يوماً وليلة ولا من جعل عليه الجزية ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة ثبت ولا أحد الذين ولو الصلح عنها بأعيانهم لأنهم قد ماتوا كلهم وأي قوم من أهل الذمة اليوم أقروا أو قامت على أسلافهم يشبه بان صلحهم كان على ضيافة معلومة وأنهم رضوا بأعيانهم أنزموها ولا يكون رضاهم الذي أنزموه إلا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا وان قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح لم أنزموه وأحلفهم ما ضيقوا على إقرار بصلح وكذلك ان أعطوا كثيراً أحلفهم ما أعطوه على إقرار بصلح فإذا حلفوا جعلتهم كقوم استدان أمرهم الآن فإن أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته وان أبوا ثبتت إليهم وباربتهم وأيهم أقرب بشي في صلحه وأنكره منهم غيره أنزمت ما أقرب به ولم أجعل إقراره لازماً للغيره إلا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا فاما إذا قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح فلا أنزموه قال ويأخذهم الإمام بعله وإقرارهم وبالبينة أن قامت عليهم من المسلمين ولا بخبر شهادة بعضهم على بعض وكذلك نصنع في كل أمر غير مؤقت مما صالحوا عليه وفي كل مؤقت لم يعرفه أهل الذمة بالإقرار به وإذا أقروا قوم منهم بشي يجوز للوالي أخذه أنزموه ما حيوا وأقاموا في دار الإسلام وإذا صالحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يتنعوا الأمن اداء دينار أنزمتهم ما صالحوا عليه كمالاً فان امتنعوا منه حاربهم فان دعوا قبل أن يظهر على أموالهم وتسبى ذراريهم إلى أن يعطوا الإمام الجزية ديناراً لم يكن للإمام أن يعتنع منهم وجعلهم كقوم ابتدأ محاربهم فدعوه إلى الجزية أو قوم دعوهم إلى الجزية بلا حرب فإذا أقروا منهم قرن بشي صالحوا عليه أنزموه فان كان فهم غائب لم يحضر لم يلزمه وإذا حضر أنزمتهم ما أقرب به مما يجوز الصلح عليه وإذا نشأ أبناؤهم فبلغوا الحلم أو استكملوا خمس عشرة سنة فلم يقر وبعاً أقرب به أبائهم قيل ان أديتم الجزية والآخر بناكم فان عرضوا أقل الجزية وقد أعطى أبائهم أكثر من الم يمكن لنا أن نقاتلهم إذا أعطوا أقل الجزية ولا يحرم علينا أن

الإملاء على مسائل عامة
ان عليه في كل واحدة
تكفارة كما يثلثين معا
بكلمة واحدة وقال في
الكتاب القديم ليس عليه
التكفارة واحدة لأنها
تتبع ثم رجع إلى
التكفارات (قال المرتضى)
وهذا بقوله أولى (قال
الشافعي) رجه الله
وأنظروا منها مرارا
يريد بكل واحدة تطهيرا
غير أن آخر قبل يكفر
فعليه بكل تطاهر تكفارة
كما يكون عليه في كل
تطليقة تطليقة ولو
قالها متتابعاً فقال
أردت طياراً واحداً
فهو واحد كما لو تابع
بالطلاق كان تطليقة
واحدة ولو قال إذا
تطاهرت من فلانة
الاجنبية فأنت على
كطهر أي فتطاهر من
الاجنبية لم يكن عليه
طيار كالمطلق اجنبية
لم يكن طلاقاً

يعطونا أكثر مما يعطينا آبائهم ولا يكون صلح الآباء صلحا على الأبناء إلا ما كانوا صغارا لا خزية عليهم
 أو نساء لا خزية عليهن أو معتوهين لا خزية عليهم فإما من لم يجر لنا قراره في بلاد الإسلام الأعلى أخذ
 الجزية منه فلا يكون صلح أبيه ولا غيره صلحا عند البرضاء بعدا بلوغ ومن كان سفيا بالغ المحجور عليه
 منهم صالح عن نفسه بأمر وليه فإن لم يفعل وليه وهو معا حورب فإن عاب وليه جعل له السلطان وليا صالح
 عنه فإن أبى المحجور عليه الصلح حاربه وإن أبى وليه وقبل المحجور عليه جبر وليه أن يدفع الجزية عنه لأنها
 لازمة إذا أقر بها الأنهم من معنى النظر له لتلايقتل ويؤخذ ماله فيأ وإذا كان هذا هكذا وكان من صالحهم
 ممن مضى من الأئمة بأعيانهم قد ماتوا حتى الإمام أن يبعث أمنا فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل
 بلد ثم يسألونهم عن صلحهم فأقر وأبدهم ما هو أزيد من أقل الجزية قبله منهم إلا أن تقوم عليهم بنية بأكثر
 منه مالم ينقضوا العهد فيلزمه منهم من قامت عليه بنية ويسأل عن نساء منهم فن بلغ عرض عليه قبول
 ما صالحوا عليه فإن فعل قبله منه وإن امتنع إلا من أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استرادته
 ويقول هذا صلح أصحابك فلا تمتنع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وإن أبى الأقل الجزية قبله منه
 فإن اتهم أن يكون أحد منهم بلغ ولم يقر عنه بأنه قد استكمل خمس عشرة سنة أو قد احتلم ولم يقر بذلك عليه
 بينة مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني
 قريظة فن أثبت قتله فإذا أثبت قال له إن أدبت الجزية والاحار بنالك فإن قال أثبت من أتى تعالجت بشئ
 تجعل ابنتا الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده فيكون لم يستكمل خمس عشرة
 فيدعه ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحلاهم في الديوان ويعرف عليهم
 ويحلف عرفاؤهم لا يبلغ منهم مولود إلا رفعه إلى واليه عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا
 إليه فكما دخل فهم لا يبلغ منهم مولود إلا رفعه إلى واليه عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا
 فيمن فعل وكما بلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن دخل من له صلح الرزمة
 صلحه ومتى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده فإن كان صالحا على دينار وقد كان له صلح
 قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار لأنه صالح عليه وإن كان صلحه الأول على دينار ببلده
 ثم صالح ببلد غيره على دينار أو أكثر قبل له أن شئت رددنا على الفضل عما صلحت عليه أولا إلا أن يكون
 نقض العهد ثم أخذ صلحا فيكون صلحه الآخر أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت
 أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها لم يؤدها يؤخذ نصف جزية وإن عته
 رفع عنه الجزية ما كان معتوها فإذا أفاق أخذت منه من يوم أفاق فإن جن فكان يجن ويفيق لم ترفع
 الجزية لأن هذا من تجرى عليه الأحكام في حال أفاقته وكذلك إن مرض فذهب عقله أياما ثم عاد انما
 ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد وأيهم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى وإن
 غاب فأسلم فقال أسلمت من وقت كذا القول قوله مع عينة إلا أن تقوم بنية بخلاف ما قال « قال الربيع »
 وفيه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن قدم فأخبر أنه أسلم إلا أن تقوم بنية بخلاف ما قال « قال الربيع »
 تقدم قبل أن يقدم علينا بوقت فيؤخذ بالنية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم ثم تنصرت لم تؤخذ
 الجزية وإن أخذت ردت وقبل أن أسلمت والاقتلت وكذلك المرأة أن أسلمت والاقتلت قال وبين وزن الدينار
 والدينار التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وإن صالح أحدهم وهو صحيح فرت به نصف
 سنة ثم عته إلى آخر السنة ثم أفاق أو لم يفق أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحا ومتى أفاق
 استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أخذت جزية منه لأنه كان صالحا فلزمه الجزية ثم عته فسقطت عنه وإن
 طابت نفسه أن يؤدها ساعة أفاق قبلت منه وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول وإذا اعتق العبد البالغ من
 أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء أعتقه مسلم أو كافر

(باب ما يوجب على
 المتظاهر الكفارة)
 من كفى الظهار قديم
 وجديد وما دخله
 من اختلاف أبي
 حنيفة وابن أبي ليلى
 والشافعي رحمه الله
 عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله
 قال الله تبارك وتعالى
 ثم يعودون لما قالوا
 فتكرير رقة الآية
 قال والذي عقلت مما
 سمعت في يعودون لما
 قالوا الآية أنه إذا أتت
 على المتظاهر مدة بعد
 القسول بالظهار لم
 يجرمها بالطلاق الذي
 تحرم به وجبت عليه
 الكفارة كأنهم
 يذهبون إلى أنه إذا
 أسلم ما حرم على
 نفسه فقد عاد ما قال
 نخلقه فأحل ما حرم ولا
 أعلم معنى أولى به من
 هذا (قال) ولو
 أمكنه أن يطلقها فلم
 يفعل لزمته الكفارة
 وكذلك لومات أو مات

(الضيافة في الصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر أهل الذمة بضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام مسألتهم عنها وقبول ما قالوا أنهم يعرفونه منها إذا كانت زيادة على أقل الجزية ولا تقبل منهم ولا يجوز أن يمسألتهم علمها بحال حتى تكون زيادة على أقل الجزية فإن أقر وأبان يضيفوا من مريضهم من المسلمين يرما وليس له أو ثلاثة أو أكثر وقالوا ما حدثنا في هذا أحد الزموا أن يضيفوا من وسط ما يأتون خبراً وعصيدة وأداما من زيت أولين أو سمن أو بقل مطبوخة أو حيتان أو لحم أو غيره أى هذا يسر عليهم وإذا أقر وأبلف دواب ولم يحددوا شيئاً علقوا اللبن والخشيش مما تشاء الدواب ولا يبين أن يلزموا حباً لدواب ولا ما جاوز أقل ما تعافه الدواب إلا باقرارهم ولا يجوز أن يحمل على الرجل منهم في اليوم واليلة ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن يحتمل واحداً أو اثنين أو ثلاثة ولا يجوز عندي أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة وإن أسير إلا باقرارهم ويؤخذ بأن ينزل المسلمين الذين يضيفهم حيث يشاء من منازل التي ينزلها السفراء التي تكن من مطرو وبردوحر وإن لم يقر وأبلف فعلى الإمام أن يبين إذا أصالحهم كيف يضيف الموسر الذي يبلغ يسره كذا ويصف ما يضيف من الطعام والعلف وعدد من يضيفه من المسلمين وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كذا من الأصناف وعلى من عنده فضل عن نفسه وأهل بيته عدد كذا واحداً أو أكثر منه ومنازلهم وما يقربى كل واحد منهم ليكون ذلك معلوماً إذا نزل بهم الجوع ومرت الجيوش فيؤخذون به ويجعل ذلك كله مدوياً مشهوداً عليه به ليأخذهم وليهم من ولاته بعده ويكتب في كتابهم أن كل من كان معسراً فرجع إلى ماله حتى يكون موسراً نقل إلى ضيافة المياسير

(الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب أن يدع الوالي أحد من أهل الذمة في صلح المكشوف ومشهوداً عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صلحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أنكرت منهم طائفة أن تكون صالحة على شيء يؤخذ منها سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصلتين أن لا تأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذ منها ما صلحوا عليه عمر وزيادة أن رضى به وانما قلنا لا تأتي الحجاز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلاها من الحجاز وقلنا تأتيه على ما أخذ عمر أن ليس في أجلاها من الحجاز أمر يسير أن يحرم أن تأتي الحجاز متتابعة وإن رضى باتيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتيه متتابعة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث فإن لم ترض منعها منه وإن دخلته بلاداً لم يؤخذ من مالها شيء وأخرجها منه وعاقبها أن علمت منعها إياها ولم يعاقبها أن لم تعلم منعها إياها وتقدم إليها فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يجيز وأبلاذ الحجاز إلا بالرضا والقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن زادوه عليها شيئاً لم يحرم عليه فكان أحب إلى وإن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله وإن قبله خلة بالمسلمين رجوت أن يسعه ذلك لأنه إذا لم يحرم أن يأتوا الحجاز مجتازين لم يحل اتيانهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل وإذا قالوا أنها بغير شيء لم يكن ذلك للوالي ولا لهم ويجتهد أن يجعل هذا عليهم في كل بلد انتابوه فإن منعوا منه في البلدان فلا يبين أن له أن يمنعهم بلد غير الحجاز ولا يأخذ من أموالهم وإن التجروا في بلد غير الحجاز شيئاً ولا يحل أن يؤذن لهم في مكة بحال (١) وإن أتوها على الحجاز أخذ منهم ذلك وإن جاؤوها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئاً وعاقبهم أن علموا نهيهم عن اتيان مكة ولم يعاقبهم أن لم يعلموا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي أن يتدبى صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صلحوا عليه فإن أغفلهم منهم الحجاز كله فإن دخلوا بغير صلح

ومعنى قول الله تبارك وتعالى من قبل أن يتساوقت لا يردى ماوجب عليه قبل الماسة حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عندوبة مكفرة لقول الزور إذا منع الجماع أحببت أن يمنع القبل والتلذذاً احتياطاً حتى يكفر فإن مس لم تبطل الكفارة كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديها بعد الوقت لأنها فرضه ولو أصابها وقد كفر بالصوم في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجوع لم تجزئه الكفارة بعد الجماع ولو تظاهروا أتبع الظهار طلاقاً تحل فيه قبل زوج علك الرجعة ولا يملكها ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة نكحها إلا أن مراجعتها إياها بعد

(١) أي وإن أتوا مكة على الشرط الذي شرطه في الحجاز تأمل كتيبه معجمه

لم يأخذ منهم شيئاً ولا يبين لي أن يمنعهم غير الخجاز من البلدان قال ولا أحبب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم الا عن رضائهم عما أخذ منهم فأخذ منهم كما تؤخذ الجزية فأما أن يكون الزهموه بغير رضائهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب يمنعون الاتيان الى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال الا بصلح فاصالحوا عليه جاز لم يأخذهم وان دخلوا بأمان وغير صلح مقرين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا الى ما منهم الا أن يقولوا انما دخلنا على أن يؤخذ منا فيؤخذ منهم وان دخلوا بغير أمان غنموا واذ لم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا قايماً وقتل رجالهم الا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية قبل أن نظفر بهم ان كانوا ممن يجوز أن يؤخذ منهم الجزية وان دخل رجل من أهل الذمة بلاداً ودخلها حربي بأمان فأدى عن ماله شيئاً ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه الا بأن يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن ارتاد الاسلام فلا يمنعون الخجاز لان الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله وان أراد أحد من الرسل الامام وهو بالحرم فعلى الامام أن يخرج اليه ولا يدخله الحرم الا أن يكون يغني الامام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما فلا يترك يدخل الحرم بحال

((ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل الذمة))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الخراج الى المدينة ويأخذ من القطنية العشر * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت عاملاً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم عن أبيه عن عمر فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت فيكون أخذ منهم مرة في الخنطة والزيت عشر ومرة نصف العشر وعله كله بصلح يحدته في وقت برضاه ورضاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أحسب عمر أخذ ما أخذ من النبط الا عن شرط يئنه وبينهم كشرط الجزية وكذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم ولا يأخذ من أهل الذمة شيئاً الا عن صلح ولا يترك كون يدخلون الخجاز الا بصلح ويحدد الامام فيما بينه وبينهم في تجارتهم وجميع ما شرط عليهم أمر ايسر لهم وللعامة لئلا يأخذهم به الولاة غيره ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجاراً فان دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا وان دخلوا بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشر أو أكثر أو أقل أخذ منهم فان دخلوا بلا أمان ولا شرط ردوا الى ما منهم ولم يتركوا يعضون في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منهم شيء وقد عقد لهم الامان الا عن طيب أنفسهم وان عقد لهم الامان على دماءهم لم يؤخذ من أموالهم شيء ان دخلوا بأموال الا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان أهل الحرب بين قوم يعشرون المسلمين ان دخلوا بلادهم أو يخمسونهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم الا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنمة أو فياناً لم يكن لهم ما يأمنون به على أموالهم لان الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنمة وفيما وكذلك الجزية فيما أعطوها أيضاً ثعين وحرم أموالهم بعقد الامان لهم ولا يؤخذ اذا أمنوا الا بطيب أنفسهم بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيجل به أموالهم

((تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الامصار))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يحدد بينه وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم

الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصله كل نكاح جديد لم يعمل فيه طلاق ولا ظهار الا جديد (وقد قال) في هذا الكتاب لو تظاهر منها ثم أتبعها طلاقاً لا علك الرجعة ثم نكحها لم يكن عليه كفارة لان هذا ملك غير الاول الذي كان فيه الظهار ولو جاز أن يظاهر منها فيعود عليه الظهار اذا نكحها جاز ذلك بعد ثلاث وزوج غيره وهكذا الايلاء (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله وأولى بقوله والقياس أن كل حكم كان في ملك فاذا زال ذلك زال ما فيه من الحكم فلما زال ذلك النكاح زال ما فيه من الظهار والايلاء (قال) ولو تظاهر منها ثم لا عنها مكانه بلا فصل سقط الظهار ولو كان حبسها

ويرى أنه يتوبه وينوب الناس منهم فيسمى الجزية وان يؤدبها على ما وصفت ويسمى شهرا تؤخذ منهم فيه وعلى أن يجرى عليهم حكم الاسلام اذا طلبهم به طالب أو أظهر وأظلم الأحد وعلى أن لا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بما حرمه الله ولا يظعنوا في دين الاسلام ولا يعيرون من حكمه شيئا فان فعلوا فلا ذمة لهم ويأخذوا عليهم أن لا يسمعوا المسلمين شركهم وقولهم في عزيز وعيسى عليها السلام وان وجدوهم فعلوا بعد التقدم في عزيز وعيسى عليها السلام اليهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها احدا لأنهم قد أذنوا باقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ولا يشتموا المسلمين وعلى أن لا يغشوا مسلما وعلى أن لا يكونوا عينا لعدوهم ولا يضروا بأحد من المسلمين في حال وعلى أن تقرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحدا على دينهم اذا لم يردوا من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يحدنوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا يجتمعوا لضلالاتهم ولا صوت ناقوس ولا جل نجر ولا ادخال خنزير ولا يعذبوا بهيمة ولا يقتلوا بغير الذبح ولا يحدنوا بناء يطيلونه على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هياهم في اللباس والمركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزنا في أوساطهم وأنهم من أين فرق بينهم وبين هيات المسلمين ولا يدخلوا مسجدا ولا يبيعوا مسلما بغير ما يحرم عليهم في الاسلام وأن لا يزوجوا مسلما محجورا الا باذن وليه ولا يمنعون من أن يزوجه حرة اذا كان حرا ما كان بنفسه أو محجورا باذن وليه بشهود المسلمين ولا يسقوا مسلما نجرا ولا يطعموه محرما من لحم الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلما مع مسلم ولا غيره ولا يظهر والصلب والجماعة في أمصار المسلمين وأن كانوا في قرية يملكونها منفردين لم يمنعهم احداث كنيسة ولا رفع بناء ولا يعرض لهم في خنازيرهم ونجرهم وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلما أناهم نجرا ولا يبيعوا محرما ولا يطعموه ياه ولا يغشوا مسلما وما وصفت سوى ما أوجب لهم اذا ما انفردوا قال واذا كانوا بمصر للمسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء طائل كبناء المسلمين لم يكن للامام هدمها ولا هدم بنائهم وتركه كالأعلى ما وجد عليه ومنع من احداث الكنيسة وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين وقد قيل اذا ملك دار لم يمنع مما لا يمنع المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب الى أن يجعلوا بناءهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك أن أظهروا النجر والخنزير والجماعات وهذا اذا كان المصير للمسلمين أحيوه أو فحدوا عنوة وشرطوا على أهل الذمة هذا فان كانوا فحدوا على صلح بينهم وبين أهل الذمة من ترك اظهار الخنازير والنجر واحداث الكائنات فيما ملكوا لم يكن له منعهم من ذلك واظهار الشرك أكثر منه ولا يجوز للامام أن يصالح أحدا من أهل الذمة على أن ينزله من بلاد المسلمين منزلا يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوسا إنما يصالحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا فيها فافتقروا عنوة أو صلحا فاما بالادلم تكن لهم فلا يجوز هذا له فيها فان فعل ذلك أحد في بلاد يملكه منعه الامام منه فيه ويجوز أن يدعهم أن ينزلوا ببلد الا يظهر ون هذا فيه ويصاون في منازلهم بجماعات ترتفع أصواتهم ولا نواقيس ولا نكفهم اذا لم يكن ذلك ظاهرا عما كانوا عليه اذا لم يكن فيه فساد لمسلم ولا مظلمة لأحد فان أحد منهم فعل شيئا مما نهى الله عنه مثل الغش لمسلم أو بيعه حراما أو سقيه محرما أو الضرب لأحد أو الفساد عليه عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حدا وان أظهر وانا نقوسا أو اجتمعت لهم جماعات أو تهيبوا بهيئة نهائهم عنها تقدم اليهم في ذلك فان عادوا عاقبهم وان فعل هذا منهم فاعل أو باع مسلما بغير ما حرم الله فاعل تقدم اليه الوالي وأحلفه وأقاله في ذلك فان عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فيها حد مثل قطع الطريق والفرية وغير ذلك أقيم عليه وان غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب الى العدو لهم بعورة أو يحدنهم شيئا أرادوه بهم وما أشبه هذا عوقب وجس ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نقضا للعهد ما أدوا الجزية على أن يجرى عليهم الحكم

قدر ما يمكنه اللعان فلم يبالعن كانت عليه الكفارة (وقال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو تظاهر منها يوما فلم يصباح حتى انقضى لم يكن عليه كفارة كما لو آلى فسقطت اليمين سقط عنه حكم اليمين (قال المزني) رحمه الله أصل قوله ان المتظاهر اذا حبس امرأته مدة يمكنه الطلاق فلم يطلقها فيها فقد عاد ووجب عليه الكفارة وقد حبسها هذا بعد التظاهر يوما يمكنه الطلاق فيه فتركه فعاد الى استحلال ما حرم فالكفارة لازمة له في معنى قوله وكذا قال لومات أو ماتت بعد الظهار وأمكن الطلاق فلم يطلق فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله ولو تظاهر وآلى قيل ان وطئت قبل الكفارة خرجت من

(ما يعطيهم الامام من المنع من العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يظهر لهم أنهم ان كانوا في بلاد الاسلام أو بين أظهر أهل الاسلام منفردين أو مجتمعين فعليه أن يمنعهم من أن يسبهم العدو أو يقتلهم منعه ذلك من المسلمين وان كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم أن يمنعهم فعليه منعهم لان منعهم منع دار الاسلام دونهم وكذلك ان كان لا يوصل الى موضع هم فيه منفردون الا بأن توطأ من بلادهم شيء كان عليه منعهم وان لم يشترط ذلك لهم وان كانت بلادهم داخلية لبلاد الشرك ليس بينها وبين بلاد الاسلام شرك حرب فاذا اتاها العدو لم يطأ من بلاد الاسلام شيئا ومعهم مسلم فأكثر كان عليه منعهم وان لم يشترط ذلك لهم لان منع دارهم منع مسلم وكذلك ان لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال لمسلم فان كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك اذا غشيها المشركون لم ينالوا من بلاد الاسلام شيئا وأخذ الامام منهم الجزية فان لم يشترط لهم منعهم فعليه منعهم حتى يبين في أصل صلحهم أنه لا يمنعهم فيرضون بذلك وأكرهه اذا اتصلا كما وصفت ببلاد الاسلام أن يشترط أن لا يمنعهم وأن يدع منعهم ولا يبين أن عليه منعهم فان كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا تمنعنا ونحن نصلح المشركين بما شئنا لم يحرم عليه أن يأخذ الجزية منهم على هذا وأحب الى لو صلحهم على منعهم لئلا ينالوا أحدًا يتصل ببلاد الاسلام وان كانوا قوما من العدو ودونهم عدو فسلوا أن يصلحوا على خزية ولا يمنعوا جازالوا الى أخذها منهم ولا يجوز له أخذها بحال من هؤلاء ولا غيرهم الا على أن يجري عليهم حكم الاسلام لان الله عز وجل لم يأذن بالكف عنهم الا بأن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم حكم الاسلام ففي صلحهم على أن لا يجري عليهم حكم الاسلام فالصلح فاسد وله أخذ ما صلحوا عليه في المدة التي كف فيها عنهم وعليه أن ينبذ اليهم حتى يصلحوا على أن يجري عليهم الحكم أو يقاتلهم ولا يجوز أن يصلحهم على هذا الا أن تكون بهم قوة ولا يجوز أن يقول أخذتمكم الجزية اذا استغنيتم وأدعها اذا افتقرتم ولأن يصلحهم الا على خزية معلومة لا يراد فيها ولا ينقص ولأن يقول متى افتقرتمكم مفتقر أنفتت عليه من مال الله تعالى قال ومتى صلحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليه منهم خزية أكثر من دينار في السنة رد الفضل على الدينار ودعاهم الى أن يعطوا الجزية على ما يصلح فان لم يفعلوا نبذ اليهم وقاتلهم ومتى أخذ منهم الجزية على أن يمنعهم فلم يمنعهم ما بغل به عدوه حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم واما تحصن منه حتى نالهم العدو فان كان تسلف منهم خزية سنة أصابهم فيها ما وصفت رد عليهم خزية ما بقي من السنة ونظر فان كان ما مضى من السنة نصفها أخذ منه ما صلحهم عليه لان الصلح كان تاما بينهم وبينهم حتى أسلمهم فيومئذ انتقض صلحهم وان كان لم تسلف منهم شيئا وانما أخذ منهم خزية سنة فدمضت وأسلمهم في غير هالم رد عليهم شيئا ولا يسعه اسلامهم فان غلب غلبة فعلى ما وصفت وان أسلمهم بلا غلبة فهو ثم في اسلامهم وعليه أن يمنع من آذاهم واذا أخذ منهم الجزية أخذها باجمال ولم يضرب منهم أحدا ولم ينسله بقول فيصح والصغار أن يجري عليهم الحكم لان يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا يجيئوا من بلاد الاسلام شيئا ولا يكون له أن يأذن لهم فيه بحال وان أقطعهم رجلا مسلما فعمره ثم باعهم لم ينتقض البيع وتركهم واحياء لانهم ملكوه بأموالهم وليس له أن يمنعهم الصيد في البر ولا بحر لان الصيد ليس باحياء وموات وكذلك لا يمنعهم الخطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لانه لا يملك

(تفريع ما يمنع من أهل الذمة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان علينا أن تمنع أهل الذمة اذا كانوا معناني

الايلاء وأتمت وان
انقضت أربعة أشهر
وقفت فان قلت أنا
أعتق أو أطمع لم يهلك
أكثر مما يمكنك اليوم
وما أشبهه وان قلت
أصوم قيل انما أمرت
بعد الاربعة بان تنيء
أو تطلق فلا يجوز أن
يجعل لك سنة

(باب ما يجزئ من
الرقاب وما لا يجزئ
وما يجزئ من الصوم
وما لا يجزئ)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى في
الظهار فحري رقبته
(قال) فاذا كان واجدا
لها ولتمه لم يجزئ غيرها
وشرط الله عز وجل في
رقبة القتل مؤمنة كما
شرط العدل في الشهادة
وأطلق الشهود في
مواضع فاستدلنا على
أن ما أطلق على معنى ما
شرط وانما راد الله تعالى
أموال المسلمين على
المسلمين لا على المشركين
وفرض الله تعالى

الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يتولوها مما منع منه أنفسهم وأموالنا من عدوهم إن أرادهم أو ظلم ظالم لهم وأن نستنفذهم من عدوهم أو أصابهم وأموالهم التي تحل لهم لو قدرنا أو إذا قدرنا نستنفذناهم وما حل لهم ملكه ولم نأخذ لهم خيرا ولا خيرا فان قال قائل كيف تستنفذهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستنفذ لهم الخمر والخنزير وأنت تقرهم على ملكها قلت أعما معتهم بتحريم دماهم فان الله عز وجل جعل في دماهم دية وكفارة وأما معنى ما يحل من أموالهم فبدمتهم وأما ما أقررتهم عليه فباح لي بأن الله عز وجل أذن بقتالهم حتى يعطوا الجزية فكان في ذلك دليل على تحريم دماهم بعد ما أعطوا وهاهم صاغرون ولم يكن في إقرارهم عليهم معونة عليها ألا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو ولد من الشرك فأرادوا إكراههم لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه وكالم أكن بإقرارهم على الشرك معي نالهم بإقرارهم عليه ولا يمنعهم من العدو ومعنا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عونا لهم عليه ولا أكون عونا لهم على أخذ الخمر والخنزير وإن أقررتهم على ملكه فان قال فلم لم تحكم لهم بقيمتهم على من استهلكه قلت أمرني الله عز وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم المنزل عليه المبين عن الله عز وجل ولا فيما بين المسلمين أن يكون للحرم عن فن حكم لهم بثن محرم حكم بخلاف حكم الإسلام ولم يأذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الإسلام وأنما سؤل عما حكمت به ولست مسؤولا عما عملوا ما حرم عليهم مما لم أكف منعه منهم ومن سرف لهم من بلاد المسلمين أو أهل الذمة ما يجب فيه القطع قطعته وإذا سرقوا بغيضا في المروق قطعته وكذلك أخذهم إن قذفوا وأعز رلهم من قذفهم وأؤدب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم منه جميع ما يجب لهم مما يحل أخذه وأنهاء عن العرض له وإذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو بدنه شيئا أخذه منه وإذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه زجرته عنه فان عاذ حبسته أو عاقبته عليه وذلك مثل أن يهريق نجرهم أو يقتل خنازيرهم وما أشبه هذا فان قال قائل فكيف لا تجيز شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم عنهم قيل قال الله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال ممن ترضون من الشهداء فلم يكونوا من رجالنا ولا ممن نرضى من الشهداء فلما وصف الشهود من ادل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة شهود من غيرنا لم يجوز أن نقبل شهادة غير مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم نبطلها إلا إذا لم يأتمنا بحوز فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والشجر والبحر والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا تجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجرى بينهم المظالم والتداعى والتباعات كما تجرى بين أهل الذمة ولنا آئين فيما جئناهم ومن أجاز شهادة من لم يؤمر بإجازة شهادته أثم بذلك لانه عمل نهى عن عمله فان قال فإن الله عز وجل يقول شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت قرأ الربيع إلى فيقسمان بالله فإمعناه قيل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حبان قال بكير قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والنخاعة في قوله تبارك وتعالى إنسان ذوا عدل منكم الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما عجمي والآخر عراقي عجمي مولى لقريش في تجارة فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه أولياؤه من بين آنية (١) وبز ورقة فرض القرشي فجعل وصيته إلى الدار بين فئات وقبض الدار بالمال والوصية قد فعدا إلى أولياء الميت وجأ ببعض ماله وأنكر القوم فاة المال فقالوا للدار بين ان صاحبنا قد خرج ومعه مال أكثر مما أيتما نأبه فهل باع شيئا أو اشتري شيئا فوضع فيه أو هل طال مرضه فأنفق على نفسه قال لا قالوا فانك كختمنا فاقبضوا المال ورفعوا أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت إلى آخر الآية فلما نزلت أن يجلسا من بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بعد الصلاة خلفا بالله رب

الصديقين فلم تجز إلا للمؤمنين فكذلك ما فرض الله من الرقاب فلا يجوز إلا من المؤمنين وإن كانت أجمعية وصفت الإسلام فان أعق صبية أحد أبيها مؤمن أو خرساء جبلية تعقل الإشارة بالإيمان أجزأه وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تتكلم بالإيمان ولو سويت صبية مع أبيها كافرين فعقلت ووصفت الإسلام وصلت إلا أنها لم تبلغ لم تجزئه حتى تصف الإسلام بعد البلوغ (قال) ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتبأ من كل دين خالف الإسلام وأحب لو امتحنها بالقرار بالبعث بعد الموت وما أشبهه

(١) قوله وبز أي ثياب ورقة أي فضة فتنه كتبه مصححه

السموات ما ترك مولانا من المال الا ما اتيناكم به وانا لا نشترى بأيماننا قلنا قلوبنا من الدنيا ولو كان ذا قربي
ولانكم شهداء الله انا اذ المني الا عني فلما حلفنا على سبيلهما ثم انهم وجدوا بعد ذلك انا من آنية الميت
فأخذوا الدار بين فقالوا لا نشترىنا منه في حياته وكذا بقا كفا اليه فلم يتغير اعلينا فرفعوا ذلك الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأمر الله عز وجل أن يقر بأن الطلع على انهم استحقاقا يعني الدار بين أي
كتماننا فأتوا من أولياء الميت بقوم من مقامهم من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله فيحلفان
بالله ان مال صاحبنا كان كذا وكذا وان الذي نطلب قبل الدار بين الحق وما اعتديا انا اذ المني الظالمين هذا
قول الشاهدين أولياء الميت ذلك أدنى أن يأتيوا بالشهادة على وجهها يعني الدار بين والناس أن يعودوا للمثل ذلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من كان في مثل حال الدار بين من الناس ولا أعلم الآية تحتل معنى غير
حمله على ما قال وان كان لم يوضع بعضه لان الرجلين اللذين كسأدى الوصية كانا أميني الميت فيشبه أن
يكون اذا كان شاهدان منك أم من غيركم أمينين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت أيماهما أحلفا بانهما
أمينان لافي معنى الشهود فان قال فكيف تسمى في هذا الموضع شهادة قيل كما سميت أيمان المتلاعنين
شهادة وانما معنى شهادة بينكم أيمان بينكم اذا كان هذا المعنى والله تعالى أعلم فان قال فكيف لم تحتل
الشهادة قيل ولا نعلم المسلمين اختلفوا في أنه ليس على شاهدين قبلت شهادته أو ردت ولا يجوز أن يكون
اجماعهم خلافا لكتاب الله عز وجل ويشبه قول الله تبارك وتعالى فان عثر على أنهم استحقاقا أي وجد من
مال الميت في أيديهم ما لم يذكروا قبل وجوده أنه في أيديهم ما فلما وجد ادعيا باتباعه أحلف أولياء الميت على
مال الميت فصار ما لا من مال الميت باقراهما وادعيا لأنفسهما شراء فلم تقبل دعواهما فلا ينسب أحلف وارثاه
على ما ادعيا وان كان أبو سعيد لم يبين في حديثه هذا التبيين فقد جاء بمعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وليس في هذا رد اليقين انما كانت عين الدار بين على ادعاء الورثة من الخيانة وعين ورثة الميت على ما ادعى
الداريان مما وجد في أيديهم ما وأقرا أنه للميت وأنه صار لهما من قبله وانما أخبرنا رد اليقين من غير هذه الآية
فان قال قائل فان الله عز وجل يقول أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم فذلك والله تعالى أعلم أن الايمان
كانت عليهم بدعوى الورثة أنهم اختانوا ثم صار الورثة حالفين باقرارهم ان هذا كان للميت وادعائهم شراءه
منه فجاز أن يقال أن ترد أيمان تنفي عليهم الايمان بما يجب عليهم ان صارت لهم الايمان كما يجب على من
حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى أعلم يقومون مقامهم بالحلف كما أحلفوا اذا كان هذا كما وصفت فليست
هذه الآية بالنسخة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بالشهاد ذوى عدل منكم ومن نرضى من الشهداء

(الحكم بين أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفا من أهل العلم بالسيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل
بالدينونة وادعى يهود كافة على غير خربة وأن قول الله عز وجل فان جاولك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم انما نزلت
في اليهود والمواذعين الذين لم يعطوا جزية ولم يقر وأبان يجري عليهم الحكم وقال بعض نزلت في اليهوديين الذين زنيا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي قالوا يشبه ما قاله القول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة
فيما حكم الله وقوله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك الآية
يعني والله تعالى أعلم ان تولوا عن حكمك بغير رضاهم وهذا يشبه أن يكون بمن أتى حاكما غير معهود على الحكم
والذين حاكموا الرسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة منهم ورجل زنيا موادعون وكان في التوراة الرجم
ورجوا أن لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجم فخاؤا منهم فخرجهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال واذا وادع الامام قوم من أهل الشرك ولم يشترط أن يجري عليهم الحكم ثم جاءهم متحامين فهو

(قال الشافعي) رحمه الله
لا يجزئ في رقة واجبة
رقة تشتري بشرط
أن تعتق لأن ذلك يضع
من ثمنها ولا يجزئ فيها
مكاتب أدى من نجوه
شيئا ولم يؤده لانه ممنوع
من بيعه ولا يجزئ أم ولد
في قول من لا يبيعهما
(قال المزني) رحمه الله
تعالى هو لا يجزئ بهما
وله بذلك كتاب (قال)
وان أعتق عبد الله غائبا
فهو على غير يقين أنه
أعتق ولو اشترى من
يعتق عليه لم يجزئه لانه
عتق بملكه ولو أعتق
عبدا بينه وبين آخر عن
ظهاره وهو موسر آخر
عنه من قبل أنه لم يكن
لشريكه أن يعتق ولا يرد
عتقه وان كان معسرا
عتق نفسه فان أفاد
واشترى النصف الثاني
وأعتقه أجزأه ولو أعتقه
على أن جعل له رجل
عشرة دنائير لم يجزئه ولو
أعتق عنه رجل عبدا
بغير أمره لم يجزئه والولاء

نصراني باع - المانجرا أو نصراني ابتاع من مسلم نجرا متقابضاً أو لم يتقابضاً أو بطلناها بكل حال وردنا المال
إلى المشتري وأبطلنا من النجرة إن كان المسلم المشتري له المالك نجرا وإن كان البائع له المالك نجرا
ثم نجرا ولا أمر الذي أن يرد النجرا على المسلم وأخرى يفتها على الذي إذا كان ملكها على المسلم لأنها ليست كماله
وإن كان المسلم القابض للنجرة يرد على النجرا على المسلم وأخرى يفت النجرا لاني لا أقضي على مسلم أن يرد نجرا
ويجوز أن أهرى يفتها لأن الذي عدى بانجرتها إلى المسلم مع عصيته ملكها وأخرجها طائعا فادبته بأخراتها
ولم أكن أهرى يفتها ولم يأذن فيها أنما أهرى يفتها بعد ما أذن فيها بالبيع وإن جاءتنا امرأة الذي قد مكحته في
بقية من عدتها من زوج غيره فرقنا بينه وبينها الحق الزوج الأول وليس هذا كفساد عقدة نهي حاله إذا كانت
جائزة عنده لا ضرر فيها على غيره ولا تجوز في الإسلام بحال وإن طلق رجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها وذلك
جائز عنده فسخنا النكاح وجعلنا لها مهر مثلها إن أصابها ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره يصيبها فإذا نكحت
زوجا غيره مسلما أو ذميا فأصابها حل له نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتبطل بينهم البيوع التي
تبطل بين المسلمين كلها فإذا مضت واستهلكتم تبطلها أنما تبطلها كانت قائمة وإن جاء ناعبدا أحدهم
قد أعتقه أعتقنا عليه وإن كاتبه كتابه جائزة عنده إذا أجزأنا حاله أو أم ولد يربيعها لم ندعه يبيعها في قول من
لا يبيع أم الولد يبيعها في قول من يبيع أم الولد فإذا أسلم عبد الذي يبيع عليه فإن أعتقه الذي أو وهبه
أو تصدقه أو قبضه فكل ذلك جائز لأنه مال له ولا شيء للذي أعتقه ولا يرثه إن مات بالولاء لا خلاف
الدينين فإن أسلم قبل أن يموت ثم مات ورثه بالولاء وهكذا أمته فإن أسلمت أم ولده عزل عنها وأخذ بنفقها
وكان له أن يزوجها فإذا مات فهي حرة وإن دبر عبد الله فأسلم العبد قبل موت السيد ففيمها قولان أحدهما
أن يباع عليه كإيبيع عبده لوقال له أنت حر إذا دخلت الدار وكان غدا أو جاء شهر كذا والآخر لا يباع حتى
يموت فيعتق إلا أن يشاء السيد بعبه فإذا شاء جاز بعبه وإن كاتب عبده فأسلم العبد قبل أن يكتب ان شئت
فأترك الكتابة وتباع وإن شئت فأنت على الكتابة فإذا أدبت عتقت ومتى عجزت أبعث وهكذا الواسم العبد
ثم كاتبه سيده النصراني أو أسلم ثم دبر أو أسلمت أمته ثم وطئها فبطلت لأنه مال له في هذه الحال ولا حد عليه
ولا عليها وإذا جنى النصراني على النصراني عمدا فالجنى عليه بالخيار بين القود والعقل إن كان جنى جنابة
فيها القود فإذا اختار العقل فهو حال في مال الخاني وإن كانت الجنابة خطأ فعلى عاقلة الخاني كما تكون على
عواقل المسلمين فإن لم يكن للجاني عاقلة فالجنابة في ماله دين يتبعها ولا يعقل عنه النصراني ولا قرابة بينه
وبينهم وهم لا يرون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ما ترك إذا مات ميراثا أنما يأخذونه فيا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وولادة دماء النصراني كولد دماء المسلمين إلا أنه لا يجوز بينهم شهادة الشهاداة
المسلمين ويجوز إقرارهم بينهم كما يجوز إقرار المسلمين بعضهم لبعض وكل حق بينهم يؤخذ بعضهم من بعض
كما يؤخذ للمسلمين بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهرق واحد منهم أصاحبه نجرا
أو قتل له خنزيرا أو حرق له ميتة أو خنزيرا أو جلد ميتة لم يدبغ لم يضمن له في شيء من ذلك شيئا لأن هذا حرام
ولا يجوز أن يكون للحرام غن ولو كانت النجرة في رزق خرقه أو جرحه كسره ضمن ما نقص الجرح أو الرزق ولم يضمن
النجس لأنه محل ملك الرزق والنجرة إلا أن يكون الرزق من ميتة لم يدبغ أو جلد خنزير يدبغ أو لم يدبغ فلا يكون له
ثم ولو كسر له صليبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسره من عود وكان العود إذا فرق لم يكن صليبا
يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود وكذلك لو كسر له تمثالا من ذهب أو خشب يعبده لم يكن
عليه في الذهب شيء ولم يكن أيضا في الخشب شيء إلا أن يكون الخشب موصولا وإذا فرق صالح لغير تمثال فيكون
عليه ما نقص كسر الخشب لا ما نقص قيمة الصنم ولو كسر له طنبورا أو مزمارا أو كبرا أو كان في هذا شيء
يصلح لغير الملاحى فعليه ما نقص الكسر وإن لم يكن يصلح إلا للملاحى فلا شيء عليه وهكذا لو كسر هانصراني

كفارة بأنهم الزمتهم ولو
وجبت عليه كفارة
فشكل أن تكون من
ظهار أو قتل أو نذر فأعتق
رقبة عن أيها كان
أجزأه ولو أعتقه لا ينوي
واحدة منهم لم يجزئه
ولو ارتد قبل أن يكفر
فأعتق عبدا عن ظهاره
فإن رجع أجزأه لأنه في
معنى دين أدائه وقصاص
أخذ منه أو عقوبة
على بدنه لمن وجبت له
ولو صام في رده لم يجزئه
لأن الصوم عمل البدن
وعمل البدن لا يجزئ إلا
من يكتب له

(باب ما يجزئ من
العيوب في الرقاب
الواجبة) من كتابي
الظهار قد سيم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله
لم أعلم أحد ممن مضى
من أهل العلم ولا ذكر
لي عنه ولا يثق خالفني
أن من ذوات النقص
من الرقاب ما لا يجزئ
ومنها ما يجزئ فدل ذلك

على أن المراد بعضيا
دون بعض فلم أجد
في معاني ما ذهبوا اليه
الا ما قرل والله أعلم
وجاعده أن الأغلب
فيما يتخذ له الرقيق العبد
ولا يكون العمل تاما
حتى تكون يد المملوك
باطشتين ورجلاه
ماشيتين وله بصرون
كان عينا واحدة
ويكون يعقل وإن كان
أبكم أو أصم يعقل أو
أحمق أو ضعيف البطش
(قال) في القديم
الأخرس لا يجزئ (قال)
المرئي) رجه الله أولى
بقوله أنه يجزئ لأن
أصله أن ما أضرب بالمثل
ضررا يئذ لم يجز وإن لم
يضر كذلك أجزأ (قال)
والذي يجزئ ويفسق
يجزئ وإن كان مطبقا
لم يجزئ ويجوز
المريض لأنه يربح
والصغير كذلك

المسلم أو نصراني أو يهودي أو مستأمن أو كسر حاملا لمواحد من هؤلاء بطلت ذكاه قال ولو أن نصرانيا
أفسد نصراني ما بطل عنه فغرم المفسد شيئا يحكم كما كتبهم أو شئ يرونه حقا يلزمه بعضهم بعضا أو شئ تطوع
له به وضمنه ولم يقبضه المذنبون له حتى جاءنا الضامن أبطلنا عنه لأنه لم يقبض ولولم يأتنا حتى يدفع اليه ثم
سألنا الباطل ففشيها قولان أحدهما لا يبطله ونجعل له كما مضى من بيع الربا والآخرة أن يبطله بكل حال
لأنه أخذ منه على غير بيع إنما أخذ بسبب جنابة لا قيمة لها ولو كان الذي غرم له ما بطل عنه في الحكم
سلما وقبضه منه ثم جاء يردده على المسلم كالأربي على مسلم أو أربي عليه مسلم وتقابضا رددت ذلك بينهما
وكذلك لو أهرق نصراني مسلم نجرا أو أفسد له شيئا مما أبطله عنه وترفعنا إلى وغرم له النصراني قيمة متطوعا
أو بحكم ذي أو بأمر من نصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاء في أبطلته عنه ورددت النصراني به على
المسلم لأنه ليس لمسلم قبض حرام وما مضى من قبضه الحرام وبقي سواء في أنه يرد عنه وأنه لا يقر على حرام
جهله ولا عرفه بحال ويجوز له نصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه
خوف الربا واستحلال البيوع الحرام وإن فعل لم أفسخ ذلك لأنه قد يعمل بالخلال ولا أكره للمسلم أن يستأجر
النصراني وأكره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت وأكره أن يبيع المسلم من النصراني
عبد مسلم أو أمة مسلمة وإن باعه لم يبن لي أن أفسخ البيع وجبرت النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو
يتعذر السوق عليه في موضع فالحق بالسوق ويتأني به اليوم واليرمين والثلاثة ثم أجبره على بيعه قال وفيه
قول آخر أن البيع مفسوخ وإن باع مسلم من نصراني متخفا فاليبيع مفسوخ وكذلك أن باع منه دفتر
فيه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد
يعتقان فيعتقان بعق النصراني وهذا مال لا يخرج من ملك مالكه إلا إلى مالك غيره وإن باعه دفتر فيها
رأى كرهت ذلك ولم أفسخ البيع وإن باعه دفتر فيها شعر أو نحو لم أكره ذلك له ولم أفسخ البيع وكذلك
إن باعه طبيا أو عبارة أو ما أشبههما في كتاب قال ولو أن نصرانيا باع مسلما متخفا وأحاديث من أحاديث
النبي صلى الله عليه وسلم أو عبد مسلم لم أفسخ له البيع ولم أكرهه إلا أن أكره أصل ملك النصراني فإذا
أوصى المسلم للنصراني بمصحف أو دفتر فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلت الوصية ولو أوصى
بها النصراني للمسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم للنصراني بعبد مسلم فن قال أفسخ بيع العبد المسلم لو اشتراه
النصراني أبطل الوصية ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية وهكذا هبة المسلم للنصراني واليهودي والمجوسي
في جميع ما ذكرت ولو أوصى مسلم لنصراني بعبد نصراني فبات المسلم (١) ثم أسلم النصراني جازت الوصية
في القولين معالانه قد ملكه عبوت الموصي وخون نصراني ثم أسلم فباع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كان
كوصيته بعبد مسلم لا يختلفان فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلثه فناء نأورثته أبطلنا ما جاز الثلث إن
شاء الورثة كما تبطله إن شاء ورثة المسلم ولو أوصى بثلث ماله أو بشئ منه يبي به كنيسة لصلاة النصراني
أو يستأجر به خدما للكنيسة أو يعمر به الكنيسة أو يستصحب به فيها أو يشتري به أرضا فتكون صدقة على
الكنيسة ونعمر بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نجرا أو خنازير
فيتصدق بها أو أوصى بخنازيره أو نجرا أبطلنا الوصية في هذا كله ولو أوصى أن تبني كنيسة بنزلها ماز
الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كرائها للنصارى أو لساكنين جازت الوصية وليس في بنان
الكنيسة معصية إلا أن تتخذ أصلى النصارى الذين اجتماعهم فيها على الشرك وأكره للمسلم أن يعمل بناء
أو نجارة أو غيره في كنائسهم التي لصواتهم ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشماسة ثلثة جازت الوصية
لأنه قد تجوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثه الإنجيل والتوراة لدرس لم تجز الوصية لأن الله
عز وجل قد ذكر تدليلهم بها فقال الذين يكتبون الكتب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله وقال وإن منهم

(١) قوله ثم أسلم النصراني أي العبد النصراني الموصى به فتدبر كتبه معججه

لفريقا بلون ألستهم بالكتب قرأ الربع الآية ولو أوصى أن يكتب به كتب طب فتكون صدقة
جازت له الوصية ولو أوصى أن يكتب به كتب سحر لم يحز ولو أوصى أن يشتري بثلثة سلاحا للمسلمين جاز
ولو أوصى أن يشتري به سلاحا للعدو من المشركين لم يحز ولو أوصى بثلثة لبعض أهل الحرب جاز لأنه
لم يحرم أن يعطوا مالا وكذلك لو أوصى أن يقتدى منه أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال ومن
استعدى على ذمي أو مستأمن أعدى عليه وإن لم يرض ذلك المستعدى عليه إذا استعدى عليه في شيء فيه حق
للمستعدى وإن جازنا محتسب من المسلمين أو غيرهم يذكرون الذميين يعملون فيما بينهم أعمالا من رياء
لم تكشفهم عنها لأن ما أقرناهم عليه من الشرك أعظم ما لم يكن لها طالب يستحقها وكذلك لا يكشفون
عما استحلوا من نكاح المحارم وإن جاءتنا محرم للرجل قد نكحت فسخنا لنكاح فان جاءتنا امرأة نكحها
على أربع أجبرناه بان يختار أربعاء يفارق سائرهن وإن تأتانا لم تكشفه عن ذلك فإن قال قائل فقد كتب
عمر يفرق بين كل ذمي محرم من الجوس فقد يحتمل أن يفرق إذا طلب ذلك المرأة أو وليها وطلبه الزوج
يسقط عنه مهرها وتركهم على الشرك أعظم من تركناهم على نكاح ذات محرم وجمع أكثر من أربع
مالم يأتونا فإن جاءناهم مسروق بسارق قطعنا دله وإن جاءناهم سارق قد استعبده مسروق بحكمه أبطلنا
العبودية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السارق قال وللتصرا في الشفعة على المسلم والمسلم الشفعة عليه
ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ماشية فيها صدقة ولا أرض زرع ولا تخلأ وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما
لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك مفرقا من جماعة فتسقط فيه الصدقة قال ولا يكون الذمي أن يجبي
مواتا من بلاد المسلمين فإن أحياء لم تكن له بأحيائها وقيل له خذ عمارتها وإن كان ذلك فيها والارض للمسلمين
لأن أحياء الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن أحياء ولم يكن له قبل يحيمه
كأني وإنما جعل الله تعالى التي وملك مالا مال له لاهل دينه لا لغيرهم

(كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)

(باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي)

أخبرنا الربع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما وإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تقي إلى أمر الله فإن فأت
فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز
وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان المتعنتان الجماعتان كل واحدة تمنع أشد الامتناع أو أضعف إذا رزما
اسم الامتناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالاصلاح بينهم حتى على كل أحد دعاء المؤمنين إذا افرقوا
وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وبذلك قلت لا يبيت أهل البغي قبل دعائهم لأن على الامام
الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسماة باسم الايمان حتى
تقي إلى أمر الله فإن فأت لم يكن لأحد قتالها لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الامتناع بالبغي إلى
أن تقي (قال الشافعي) والقي الرجعة عن القتال بالهزعة أو التوبة وغيرها وأمر حال تركها القتال فقد
فاء والقي بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز
وجل قال وقال أبو ذؤيب يعين نفر من قومه منهم مواعن رجل من أهل في وقعة فقتل

لا ينسأ الله منّا مشرا شهدوا يوم الاميلح لا غابوا ولا جرحوا

عقوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاؤا وقالوا جذا الوضع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن يصلح بينهما بالعدل ولم يذكر تباعده في دم ولا مال

(من له الكفارة بالامام)
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله

من كان له مسكن

وخادم لا يملك غيرهما

ولا ما يشتري به مملوكا

كان له أن يصوم شهرين

متتابعين وأن أفطر من

عذر أو غيره أو صام

طوعا أو من الأيام التي

نهى صلى الله عليه وسلم

عن صيامها استأنفها

متتابعين وقال في

كتاب القديم أن أفطر

المريض بنى واحتج في

القائلة التي عليها صوم

شهرين متتابعين إذا

حاضت أفطرت فإذا

ذهب الحيض بنت

وكذلك المريض إذا

ذهب المرض بنى (قال

المرني) رحمه الله

وسمعت الشافعي منذ

دهر يقول إن أفطر

بنى (قال المرني) رحمه

الله وإن هذا الشبهة لأن

المريض عذر وضرورة

والحيض عذر وضرورة

واعاد كره الله تعالى الصلح آخره كذا كراه صلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم فأشبه هذا والله تعالى أعلم
 أن تكون التساعات في الجراح والدماء وما فات من الأموال ساقطة بينهم قال وقد يحتمل قول الله عز وجل
 وإن فأت فأتصلوا بينهم ما بالعدل أن يصلح بينهم بالحكم إذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطى بعضهم من بعض
 ما وجب له لقول الله عز وجل بالعدل والعدل أخذ الحق لبعض الناس من بعض (قال الشافعي) وإنما
 ذهبنا إلى أن القدر ساقط والآية تحتمل المعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مطرف بن مازن
 عن معمر بن راشد عن الزهري قال أدركت الفتنة الأولى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها
 دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا قرح أصيب بوجه التأويل إلا أن يوجد مال رجل بعينه
 فيدفع إلى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في
 بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم
 فما علمته اقتص أحدهم من أحد ولا غرمه مالا أتلفه ولا علت الناس اختلافوا في أن ما حووا في البغي من مال
 فوجد بعينه فصاحبه أحقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن
 طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زبير عن عمر بن نضيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن
 للبر أن يمنع ماله وإذا منعه بالقتال دونه فهو أحلال القتال والقتال سبب الاتلاف لمن يقاتل في النفس وما
 دونها قال ولا يحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد إلا أن
 يقاتل دونه ولو ذهب رجل إلى أن يحتمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل
 وأخذ ماله أو قتل لمؤخذ ماله ولا يقال له قتل دون ماله ومن قتل بلا أن يقاتل فلا يشك أحد أنه شهيد (قال
 الشافعي) وأهل الردة بعد رسل الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفروا بعد الإسلام مثل طليحة
 ومسلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم عكسوا بالإسلام ومنعوا الصدقات فان قال قائل ما دل على ذلك
 والعامية تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيقول لسان عربي فالردة الارتداد عما كانوا عليه
 بالكفر والارتداد يمنع الحق قال ومن رجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لا يكره أليس
 قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني
 دماءهم وأموالهم إلا بحقها أو حاسبهم على الله في قول أبي بكر هذا من حقها ولمنعوني عنها مما أعطوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه معرفة منهم ما عابان من قاتلوا من هو على التمسك بالإيمان ولولا ذلك
 ما شك عمر في قتلهم ولقال أبو بكر قد تركوا الإله إلا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيوش
 أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم ومخاطبتهم لا يكره بعد الارتداد قال الشاعر

ألا أصبحينا قبل نائرة الفجر لعل منايانا قريب وما ندرى
 أطعنار رسول الله ما كان وسطنا فيا عجبا ما بال ملك أبي بكر
 فان الذي يسألكمو فنعستم لكاتمر وأحلى الهم من التمر
 ستمنعهم ما كان فينا بقية كرام على الغراء في ساعة العسر

وقالوا لا يكره بعد الارتداد ما كفروا بعد إيماننا ولكن شجعنا على أموالنا (قال الشافعي) وقول أبي بكر
 لا تفرقوا بين ما جع الله يعني فيما أرى والله تعالى أعلم أنه مجاهدتهم على الصلاة وإن تركوها مثلها ولعل
 مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر والى العبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا
 الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة وأنه متى منع فرضا فله
 لزمه لم يترك ومنعه حتى يؤديه أو يقتل (قال الشافعي) فسار إليهم أبو بكر بنفسه حتى أتى أخا بني بدر الفزاري

من قبل الله عز وجل
 ينظرهم سما في شهر
 رمضان وبالله التوفيق
 (قال) وإذا صام بالأهلة
 صام ثلاثين وإن كان
 تسعة أو ثمانية وخمسين
 ولا يجزئه حتى يقدم
 نية الصوم قبل الدخول
 ولزوى صوم يوم فأغنى
 عليه فيه ثم أفاق قبل
 الليل أو بعده ولم يطعم
 أحزاه إذا دخل فيه قبل
 الفجر وهو يعقل فان
 أغنى عليه قبل الفجر لم
 يجزئه لأنه لم يدخل في
 الصوم وهو يعقل (قال
 المزني) رحمه الله كل
 من أصبح نائما في شهر
 رمضان صام وإن لم
 يعقله إذا تقدمت نيته
 (قال) ولو أغنى عليه
 فيه وفي يوم بعده ولم
 يطعم استأنف الصوم
 لأنه في اليوم الذي أغنى
 عليه فيه كله غير صائم
 ولا يجزئه إلا أن ينوي
 كل يوم منه على حدة
 قبل الفجر لأن كل يوم
 منه غير صاحبه ولو صام

فقاتله معد عر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد
ومن منع الزكاة معانفتهم بعوام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذا الدليل على أن من
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر إلا ما على أخذ منه بامتناعه فأنه وإن أئى القتال على نفسه وفي
هذا المعنى كل حق لرجل على رجل ممنعه قال فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر
على أخذه منه أخذه ولم يقتله وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيقطعه أو يمنع أداء دين فيباع فيه ماله أو زكاة
فتؤخذ منه فإن امتنع دون هذا أو شيء منه بجماعة وكان إذا قيل له أذهبنا قال لا أؤديه ولا أبؤكم بقنال إلا
أن تقاتلوني فتوتل عليه لأن هذا إنما يقاتل على ما منع من حق لزمه وهكذا من منع الصدقة من نسب إلى
الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وما منع الصدقة تمتنع بحق
نصيب دونه فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالباغي يقاتل الإمام العادل في مثل
هذا المعنى في أنه لا يعطى الإمام العادل حقا إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على ما منع الصدقة أن
يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقاتله فيجمل قتاله بارادته قتال الإمام قال وقد قاتل أهل الامتناع
بالصدقة وقتلوا ثم قهر وأفلح بقدمهم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلا هذين تأول أما
أهل الامتناع فقالوا قد فرض الله علينا أن نؤديها إلى رسوله كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله صلى
الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقالوا لا نعلم يجب علينا أن نؤديها إلى غير رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأما أهل البغي فشهدوا على من بغوا عليه بالضلال ورأوا أن جهاده حق فلم يكن على واحد من
الفر يقين عند تقضى الحرب قصاص عندنا والله تعالى أعلم ولو أن رجلا واحدا قتل على التأويل أو جماعة
غير متمتعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة متمتعون أولم تكن كان عليهم القصاص في القتل والجراح وغير
ذلك كما يكون على غير المتأولين فقال لى قائل فلم قلت في الطائفة المتمتعة المناصب المتأولة تقتل وتصيب
المال أزيل عنها القصاص وغرم المال إذا تلف ولو أن رجلا تأول فقتل أو أئلف مالا اقتصمت منه وأغرمت
المال فقلت له وجدت الله تبارك وتعالى يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحل دم مسلم أو قتل نفس بغير نفس وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اعتبط مسلما يقتل فهو قوديد ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فإن فاعت فأصلحوا
بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهم ما أثبتنا
القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأزله في المتأولين المتمتعين ورأينا أن المعنى
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن متمتعا متأولا فأضينا الحكمين على ما مضى عليه وقلت له على بن
أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولى قتال المتأولين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقتله ابن ملجم
متأولا فأمر بحبسه وقال لولده أن قتلتم فلا تمثلوا ورأى له القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وفي
الناس بقية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنهم أحدا أنكروا قتله ولا عابه ولا خالفه في أن يقتل إذا
لم يكن له جماعة تمتنع بمنه ولم يقدر على أبو بكر قتله ولى من قتله الجماعة المتمتع بمنه على التأويل كما
وصفنا ولا على الكفر (قال الشافعي) والآية تدل على أنها إنما أبيع قتالهم في حال وليس في ذلك إباحة
أموالهم ولا شيء منها وأما قاطع الطريق ومن قتل على غير تأويل ففسوا بجماعة كانوا أو وحدا نابتة لولون حذا
وبالقصاص بحكم الله عز وجل في القتلة وفي المحاربين

(باب السيرة في أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين رضي الله تعالى

شهر رمضان في الشهرين
أعاد شهر رمضان
واستأف شهرين (قال)
وأقل ما يلزم من قال
إن الجماع بين طهراني
الصوم يفسد الصوم
لقوله تعالى من قبل أن
يتمأسا أن يزعم أن
الكفارة بالصوم والله في
لا يجوز أن بعد أن
يتمأسا (قال) والذى
صام شهر قبل التماس
وشهر بعده أطاع الله
في شهر وعصاه بالجماع
قبل شهر يصومه وإن
من جامع قبل الشهر
الآخر منه مما أولى أن
يجوز من الذى عصى الله
بالجماع قبل الشهرين
معا (قال الشافعي) روى
الله تعالى وإنما حكمه في
الكفارات حين يكفر
كما حكمه في الصلاة حين
يصلى (قال) ولو دخل
في الصوم ثم أسكر كان له
أن يعصى على الصيام
والاختيار له أن يدع
الصوم ويعتق (وال
المزنى) وجهه الله ولو

عنه قال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحدا أكرم غلبته من أبيك ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل
فنادى مناديه لا يقتل مدبر ولا يذنب على جريح (قال الشافعي) فذكرت هذا الحديث للدراوردي
فقال ما أحفظه يريد يجب بحفظه هكذا ذكره جعفر بن هذا الاستناد قال الدراوردي أخبرنا جعفر بن
أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان لا يأخذ سلبا وأنه كان يباشر القتال بنفسه وأنه كان لا يذنب على
جريح ولا يقتل مدبرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه
أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في ابن الجهم بعد ما ضربه أطعموه واسقوه وأحسنوا أسرارهم عشت فأنا ولي
دعي أعفوا شئت وإن شئت استعقت وإن مت فقتلتموه فلا تمتلوا

(باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما أظهر وأرأى الخوارج وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم
لم يحل بذلك قتالهم لأنهم على حرمة الإيمان لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بلغنا
أن عليا رضي الله تعالى عنه بيناهو يخاطب أذسمع تحكيما من ناحية المسجد لا حكم إلا الله عز وجل فقال
على رضي الله تعالى عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نعتكم مساجد الله أن تذكر وأفيها اسم الله
ولا نعتكم التي عما كانت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الرحمن
ابن الحسن بن القاسم الأزرق الغساني عن أبيه أن عديا كتب لعمر بن عبد العزيز أن الخوارج عندنا يسبونك
فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يسبون في فسبهم وأعفوا عنهم وأن أشهر والسلاح فأشهر وأعليهم وأن
ضربوا فأضربوهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا كله نقول ولا يحل للمسلمين نطقهم دماؤهم ولا أن
يمنعوا التي ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عدوهم ولا يحل بينهم وبين المساجد والأسواق
قال ولو شهدوا شهادة الحق وهم ظهرون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكنت حالهم في العفاف والعقول
حسنة انبغى للقاضي أن يحصيهم بأن يسأل عنهم فإن كانوا يستحلون في مذاهبهم أن يشهدوا لمن يذهب
مذهبهم يتصدق به على ما لم يسمعوا ولم يعانوا أو يستحلوا أن ينالوا من أهوال من خالفهم أو أبدانهم شيئا
يحلون الشهادة بالباطل ذريعة إليه لم تجز شهادتهم وإن كانوا لا يستحلون ذلك جازت شهادتهم وهكذا من
بني من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام
ولو أصابوا في هذه الحال حذ الله عز وجل وأل الناس دما أو غيره ثم اعتقدوا ونصبوا اماما وامتنعوا ثم سألوا أن
يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شئ منه لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئا لله عز
ذكره وللناس وكان عليه أخذهم به كما يكون عليه أخذ من أحدث حذ الله تبارك وتعالى وللناس ثم هرب
ولم يتأول ويعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما كانوا في مصر أو حجاز أو فسفكوا السماء وأخذوا
الأموال كان حكمهم حكم قطاع الطريق وسواء المكابرة في المصر أو الصحراء ولو اقتصروا كانت المكابرة في
المصر أعظمهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أن قوما كبروا فقتلوا ولم يأخذوا مالا أقيم عليهم
الحق في جميع ما أخذوا وكذلك لو امتنعوا فأصابوا دما أو مالا على غير أن تأويل ثم قدر عليهم أخذ منهم الحق
في الدماء والأموال وكل ما أتوا من حذ (قال الشافعي) ولو أن قوما متأولين كثيرا كانوا أو قليلا اعتزلوا
جماعة الناس فكان عليهم وال لأهل العدل يجري حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماما ويعتقدوا
ويظهروا حكمنا لحكمهم كان عليهم في ذلك القصاص وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا عليا رضي الله تعالى
عنه ونقموا عليه الحكومة فقالوا لا نساك في بلد فاستعمل عليهم عاملا فسمعوا له ما شاء الله ثم قتله فأرسل
اليهم أن ادفعوا لنا قتله فقتلوه قالوا كنا قاتله قال فاستسلموا وتحكم عليكم قالوا لا فإسار اليهم فقاتلهم
فأصاب أكثرهم قال وكل ما أصابوه في هذه الحال من حذ الله تبارك وتعالى وللناس أقيم عليهم متى قدر

كان الصوم فرضه ما جاز
اختيار إبطال الفرض
وارقبة فرضه إن
وجدوا لا غيرها كما أن
الوضوء بالماء فرضه إذا
وجدوا لا غيره ولا خيار
في ذلك بين أمرين فلا
يؤاخذوا في الصوم
إذا وجدوا الرقبة من أن
يكرن بمعناه المتقدم فلا
فرض عليه إلا الصوم
فكيف يجزئه العتق
وهو غير فرضه أو
يكون صومه قد بطل
لوجود الرقبة فلا فرض
إلا العتق فكيف يتم
الصوم فيجزئه وهو غير
فرضه فلما لم يجزئوا أنه
إذا اعتق أدى فرضه
ثبت أن لا فرض عليه
غيره وفي ذلك إبطال
صومه كعتقه بالشهور
فاذا حدث الحيض
بطلت الشهور وثبت
حكم الحيض عليها ولما
كان وجود الرقبة يبطل
صوم الشهرين كان
روده بعد الدخول
في الشهور يبطل ما بقي

عليهم وليس عليهم في هذه الحال أن يبدؤا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم ويتصبا قال وهكذا يخرج رجل أو رجلا أو نفر يسير قليلا العدد يعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريد فأظهر وأرأهم وبأذوا امامهم العادل وقالوا تمتنع من الحكم فأصابوا دما وأموالا وحودا في هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير المتأولين فإن كانت لأهل البغي جماعة تذكر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا ينال حتى تذكر نكايته واعتقدت ونصبوا اماما وأظهر واحكما وامتنعوا من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فينبغي اذا فعلوا هذا أن نساأهم ما نعموا فان ذكر وامظلمة بيته ردت فإن لم يذكرها بيته قبل لهم عودوا بالمفارقة ثم من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتهم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل ان يؤذوا كما يحبوا وقتلوا ولا يقاتلون حتى يدعوا وينظروا الا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال واذا امتنعوا من الاجابة وحكم عليهم بحكم فلم يسلموا أو حلت عليهم صدقة فتعوهوا وحالوا دونها وقالوا لا نبذوكم بقتال قوتلوا حتى يقرروا بالحكم ويعودوا الى الامتناع ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أصابوا في هذه الحال على وجهين أحدهما ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقيم عليهم منه شيء الا أن يوجد مال رجل بعينه فيؤخذ والوجه الثاني ما أصابوا على غير وجه التأويل من حد لله تعالى وأهل الناس ثم ظهر عليهم رأيت أن يقيم عليهم كما يقيم على غيرهم من هرب من حد أو أصابه وهو في بلاد لا والى لها ثم جاء لها وال وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فصار لا يجري له بها حكم حتى قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحدود ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع ولا تمتنع الا بمتناعتهم انما امتنعوا التأويل والامتناع معا فان قال قائل فأنتم تسقط ما أصاب المشركون من أهل الحرب اذا أسلموا (١) فكذلك أسقط عن حربي لو قتل مسلما منفردا ثم أسلم وأقتل الحربي بديان من غير أن يقتل أحدا وليس هذا الحكم في المتأول في واحد من الوجهين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فادعى أهل البغي فامتنعوا من الاجابة فقتلوا فالسيرة فيهم مخالفة للسيرة في أهل الشرك وذلك بأن الله عز وجل حرم ثم رسوله دماء المسلمين الا بما بين الله تبارك وتعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فأنما أبيع قتال أهل البغي ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبدا الا مقبلين تمتنعين مردين في زايوا هذه المعاني فقد خرجوا من الحال التي أبيع بها قتالهم وهم لا يخرجون منها أبدا الا الى أن تكون دماؤهم محرمة كهي قبل يحدثون وذلك بين عندى في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بئنا ما بالعدل وأقسوا ان الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفئسة فسواء كان الذي فاء فئسة أو لم تكن له فئسة ففأو الفئسة الرجوع حرم دمه ولا يقتل منهم مدبر أبدا ولا أسير ولا جريح بحال لأن هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت به دماؤهم وكذلك لا يستمتع من أموالهم بدابة تركب ولا متاع ولا سلاح يقاتل به في حربهم وان كانت قاعة ولا بعد تقضيها ولا غير ذلك من أموالهم وما صار اليهم من دابة فخبسوها أو سلاح فعليهم رده عليهم وذلك لان الأموال في القتال انما تحل من أهل الشرك الذين يتحولون اذا قدر عليهم فأما من أسلم فحذ في قطع الطريق والزنا والقتل فهو لا يؤخذ ماله فهو اذا قوتل في البغي كان أخف حالا لانه اذا رجع عن القتال لم يقتل فلا يستمتع من ماله بشيء لانه لا جناية على ماله بدالة توجب في ماله شيئا قال ومتى ألقى أهل البغي السلاح لم يقاتلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة أو العبد مع أهل البغي والغلالم المراهق فهم مثلهم يقاتلون مقبلين ويتركون مولين قال ويختلفون في الأسارى فلو أسر البالغ من الرجال الأحرار فخبس لبياع رجوت أن يسع ولا يخبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأه لبياع وانما يبيع النساء على

(١) قوله فكذلك الخ هو جواب ان ومحط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

من الشهوة وفي ذلك دليل أنه اذا وجد الرقة بعد الدخول بطل ما بقي من الشهرين وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة نعتي وقد دخلت في العدة أنها لا تكون في عدتها حرقة وتعد عدة أمة وفي المسافر يدخل في الصلاة ثم يقيم لا يكون في بعض صلاته مقبما ويقصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المرتضى) فهذا معنى ما قلت وبالله التوفيق ولو قال لعبده أنت حر الساعة عن ظهاري ان تظهرته كان حرا لساعته ولم يجزئه ان يظهر لانه لم يكن ظهار ولم يكن سبب منه

(باب الكفارة بالطعام)
من كذب ظهارا قديم
وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين تظهر ولم

الاسلام فأما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن وكيف يبايعن والبيعة على المسلمين المولودين في الاسلام انما هي
 على الجهاد وأما اذا انتقضت الحرب فلا أرى أن يحبس أسيرهم ولو قال أهل البغي انظرونا ننظر في أمرنا لم أر
 بأساً أن ينظروا قال ولو قالوا انظرونا مذهباً رأيت أن يجتهد الامام فيه فان كان يرجو فينتهم أحبت الاستيلاء
 بهم وان لم يرج ذلك فله جهادهم وان كان يخاف على الفئة العادلة الضعف عنهم رجوت تأخيرهم الى أن
 يرجعوا أو عكسه القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألو أن يتركوا يجعل يؤخذ منهم لم ينبغ
 أن يؤخذ من مسلم جعل على تركه حق قبله ولا يترك جهاده ليرجع الى حق منعه أو عن باطل ركبته والأخذ
 منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والدلة والصغار لا يجرى على مسلم قال ولو سألو أن يتركوا أبداً
 ممنعين لم يكن ذلك الامام اذا قوى على قتالهم واذا تحصنوا فقد قيل يقاتلون بالمجانق والنيران وغيرها
 ويبيتون ان شاء من يقاتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنا أحب الى أن يتوفى ذلك فيهم الم يمكن
 بالامام ضرورة اليه والضرورة اليه أن يكون بازاء قوم متحصنين فيغزونه أو يحرقون عايشه أو يرمونه بمجانق
 أو عزادات أو يحيطون به فيخاف الاضطلام على من معه فاذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعه ربه منهم
 بالمجنق والارد دفاع عن نفسه أو معاقبة عتل ما فعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عندى أن يستعينوا
 على أهل البغي بأحد من المشركين ذمي ولا حربي ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا أجعل لمن خالف دين الله عز
 وجل الذريعة الى قتل أهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على
 قتال المشركين وذلك أنهم تحل دماؤهم مقبلين ومديبرين ونياماً وكيفما قدر عليهم اذا بلغتهم الدعوة وأهل
 البغي انما يحل قتالهم دفعا لهم عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم فاذا فارقوا تلك الحال حرمت دماؤهم
 قال ولا أحب أن يقاتلهم أيضاً بأحد يستحل قتلهم مديبرين وحربي وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم
 من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق وهكذا من ولي شيئاً ينبغي أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه
 ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البغي ما وصفت يضبطون بقوة الامام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا
 على خلافه وان رأوه حقاً لم بأساً أن يستعان بهم على أهل البغي على هذا المعنى اذا لم يوجد غيرهم يمكن
 كفايتهم وكانوا أحرأ في قتالهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تفرق أهل البغي فنصب
 بعضهم لبعض فسألت الطائفتان أو احدهما امام أهل العدل معوته على الطائفة المفارقة لها بالرجوع
 الى جماعة أهل العدل وكانت بالامام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو أجعوا عليه لم أر أن يعين احدي
 الطائفتين على الأخرى وذلك أن قتال احدهما ليس بأوجب من قتال الأخرى وأن قتاله مع احدهما
 كالأمان للتي تقاتل معه وان كان الامام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة احدي الطائفتين على
 الأخرى فان انقضت حرب الامام الأخرى لم يكن له جهاد التي أعان حتى يدعوها ويعد ذلها فان امتنعت من
 الرجوع نبذ اليها ثم جاهدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً من أهل العدل قتل رجلاً من
 أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال أخطأت به ظننته من أهل البغي أحلف وضمن ديتيه
 ولو قال عمدته أقيد منه (قال الشافعي) وكذلك لو صار الى أهل العدل بعض أهل البغي نائباً مجاهداً أهل البغي
 أو تاركاً للحرب وان لم يجاهد أهل البغي فقتله بعض أهل العدل وقال قد عرفته بالبغي وكنت أراه انما صار الى
 لئال من بعضنا غرة فقتلته أحلف على ذلك وضمن ديتيه وان لم يدع هذه الشبهة أقيد منه لأنه اذا صار الى أهل
 العدل فحكمه حكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو رجع نفر من أهل البغي عن رأيهم وأمنهم
 السلطان فقتل رجلاً منهم رجل فادعى معرفتهم أنهم من أهل البغي وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم
 عن رأيهم درى عنه القود وألزم الدية بعدما يحلف على ما ادعى من ذلك وان أتى ذلك عامداً أقيد بما نال
 من دم وجرح يستطاع فيه القصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطاع فيه القصاص من الجراح قال ولو

يجحد رقبته ولم يستطع
 حين يريد الكفارة
 صوم شهرين متتابعين
 عرض أو علة ما كانت
 أحرأ أن يطعم ولا يجزئه
 أقل من ستين مسكينا
 كل مسكين مداً من
 طعام بلده الذي يقتات
 حنطة أو شعيراً أو
 أرزاً أو سلتاً أو تسراً أو
 زبيباً أو أقطاً ولا يجزئه
 أن يعطيهم بحلة ستين
 مداً أو أكثر لان
 أخذهم الطعام يختلف
 فلا أدري لعل أحدهم
 يأخذ أقل وغيره أكثر
 مع أن النبي صلى الله
 عليه وسلم انما سن مكيلة
 طعام في كل ما أمر به
 من كفارة ولا يجزئه
 أن يعطيهم دقيقاً ولا
 سويقاً ولا خبزاً حتى
 يعطيهم موهباً وسواء
 منهم الصغير والكبير
 ولا يجوز أن يعطيه من
 تزرعه نفقة ولا عبداً
 ولا مكاتباً ولا أحداً
 على غير دين الاسلام

أن تجاراً في عسكر أعل البغي أو أهل مدينة غلب عليها أهل البغي أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البغي برأى ولا معونة قتل بعضهم بعضاً وأتى حشد الله وأل الناس عارفاً بأنه محرم عليه ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فأقوا ذلك عالمين بأنه محرم وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حشد الله عز وجل والناس وكذلك لو تلصصوا فكانوا بطرف ممتنعين لا تجرى عليهم حكم أولاً يتلصصون ولا متأولين إلا أنهم لا تجرى عليهم الأحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام ثم قدر عليهم أقيمت عليهم الحقوق

(حكم أهل البغي في الأموال وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل البغي على بلد من بلدان المسلمين فأقام أماءهم على أحد حشده الله وأل الناس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذ ما عليهم ما ليس عليهم ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حشده إمام أذل البغي بمجد ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامه ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا وبعضها استوفى إمام أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البغي منها قال وكذلك من مهربهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد إمام أهل العدل ما بقي من الصدقة منهم فادعوا أن إمام أهل البغي أخذها منهم فهم أمناء على صدقاتهم وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وجزية الرقاب لم يعد على من أخذوه منه لأنهم مسلمون ظاهر حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وجزية رقبة وحق لزمن في مال أو غيره قال ولو استقضى إمام أهل البغي رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضى من أخذ الحق لبعض الناس من بعض في الحسد وغيرها إذا جعل ذلك إليه ولو ظهر أهل العدل على أهل البغي لم يرد من قضاء قاضى أهل البغي إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره وذلك خلاف الكتاب والسنة أو إجماع الناس أو ما هو في معنى هذا أو عمد الخيف برده شهادة أهل العدل في الحين الذي يرد هافيه أو إجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يجبر هافيه ولو كتب قاضى أهل البغي إلى قاضى أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البغي فالأغلب من هذا خوف أن يكون برده شهادة أهل العدل بخلاف رأيه ويقبل شهادة من لا عدل له بموافقة ومنهم من هو مخوف أن يكون يستحل بعض أخذ أموال الناس بما مكنته فأحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس بحكم نفذ منه فلا يكون للقاضى رده إلا يجوز تبين له ولو كانوا مؤمنين على ما وصفنا برءاء من كل خصلة منه وكتب من بلاد نائية تملك حق المشهود له أن رد كتابه فقبل القاضى كتابه كان لذلك وجه والله تعالى أعلم وكان كتاب قاضيهما إذا كان كما وصفت في فوت الحق أن رد شيئا بحكمه قال ومن شهد من أهل البغي عند قاض من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محاربا أو ممن يرى رأيهم في غير محاربة فإن كان يعرف باستحلال بعض ما وصفت من أن يشهد لمن وافقه بالتصديق له على ما لم يعاين ولم يسمع أو باستحلال المال المشهود عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى منفعة المشهود له أو نكالية المشهود عليه استحلالاً لم تجز شهادته في شيء وإن قل ومن كان من هذا برأى منهم ومن غيرهم عدلاً جازت شهادته قال ولو وقع لرجل في عسكر أهل البغي على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضى أهل العدل الأخذ له لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ لبعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها وكذلك حق على قاضى أهل البغي أن يأخذ من الباغي غير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضى أهل البغي من أخذ الحق منهم لمن خالفهم كان بذلك عندنا ظالماً ولم يكن لقاضى أهل العدل أن يمنع أهل البغي حقوقهم قبل أهل العدل بمنع قاضيهما الحق منهم قال وكذلك أيضاً يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب

(وقال) في القديم لو علم بعد اعطائه أنه غنى أجره ثم رجع إلى أنه لا يجزئه (قال المزني) رحمه الله وهذا أقسى لأنه أعطى من لم يفرضه الله تعالى له بل حرمه عليه والخطأ عنده في الأموال في حكم العدا لا في المأثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكفر بالطعام قبل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبلها ولو أعطى مسكينا مسدين مداعن ظهاره ومداعن البين أخزاه لانهم كفار تان مختلفان ولا يجوز أن يكفر إلا كفارة كاملة من أي الكفارات كفر وكل الكفارات بمد النبي صلى الله عليه وسلم لا تختلف وفي فرض الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وستة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه عبد النبي

وادعة وان منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالصبر لحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى
 وليس منع رئيس المشركين حقا قبل من يحضرته لمسلم بالذي يحل لمسلم أن يمنع حربيا مستأمنه لانه
 ليس بالذي قلنا فيجب به مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلا حقا بظلم غيره وبهذا يأخذ الشافعي قال ولو ظفر
 أهل البغي على مصر فورا قضاء درجلا من أخيه معروفا بخلاف رأي أهل البغي فكاتب إلى قاض غير ونظر
 فإن كان القاضي عدلا رسمى شهيدا شهدرا عنده يعرفهم القاضي المكتوب اليه بنفسه أو يعرفهم أهل
 العدالة بالعدل وخلاف أهل البغي قبل الكذب فإن لم يعرفوا فكاتبه كوصفت من كذب قاضى أهل البغي
 فإن وإذا غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل والتعريف بالادعاهم واجتمعوا ثم قاتلوا معا فإن كان لكل
 واحد من الطائفتين إمام فحل البغي كحل أهل العدل جماعة بهم كما عتبه وواحد منهم مثل واحد منهم في كل شيء
 ليس الخمس قال فإن آمن أحدكم عبدا أو حرا أو أمرا فممنه جازا لا مان وإن قتل أحد منهم (٣) في الأقبال
 كان له السلب وإن كان أهل البغي في عكر ردا لأهل العدل فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم أو كان أهل
 العدل ردا فسرى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحد من الطائفتين صاحبها لا يفترون في حال إلا
 أنهم إذا دفعوا الخمس من الغنيمة كان إمام أهل العدل أولى به لانه يقوم مقترون في البلدان يؤديه اليهم لان
 حكمه جار عليهم دون حكم إمام أهل البغي وانه لا يستحل حبه استحلان الباغي قال ولو وادع أهل البغي
 قوما من المشركين لم يكن لأحد من المسلمين غزوهم فإن غزاهم فأصاب لهم شيأ رده عليهم ولو غزا أهل البغي
 قوما قد وادعهم إمام المسلمين فسابعهم أهل البغي وإن ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيهم
 وردوه على أهل المشركين قال ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي وإن اشتري فشرأوه مردود قال ولو
 استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فانه حلال
 لأهل العدل قتال أهل الحرب وبهم وليس كيتوتهم مع أهل البغي بامان اختيار يكون لهم الامان على الكف
 فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضه وقبيل لو استعان أهل البغي
 بقرم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضا للعهد لانهم مع طائفة من المسلمين وأرى ان كانوا
 مكرهين أو ذكروا جباهه فقاتلوا كثرى علينا إذا جلتنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى أيها
 انما تحملنا على من يحل دمه في الاسلام مثل قطاع الطريق أو قالوا لم نعلم ان من جلتنا على قتاله مسلما لم يكن
 هذا نقضا للعهد ويرخصون بكنيا أصحابا من أهل العدل من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين
 أمر الله بالاصلاح بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقدم اليهم وتجدد عليهم شرطاً بأنهم ان خرجوا
 الى مثل هذا التحمل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فإن أتى أحد من أهل البغي ثائبا يقتض منه لانه مسلم
 محرم الدم وإذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يعطوا سلبا ولا نجسا ولا سهما وانما يرخص لهم
 ولو رهن أهل البغي نفر منهم عند أهل العدل ورهنهم أهل العدل رهنه أو قالوا احبسوا رهننا حتى تدفع اليكم
 رهنكم وتوادعوا على ذلك الى مدته جعلوها بينهم فعد أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلوه لم يكن لأهل
 العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم ولا أن يجسروهم إذا ابتوا أن يقتل أصحابهم لان أصحابهم
 لا يدفعون اليهم أبدا ولا يقتل الرهن بجنابة غيرهم وإن كان رهن أهل البغي بلا رهن من أهل العدل
 ووادعهم الى مدته فماتت تلك المدته وقد غدر أهل البغي لم يكن لهم حبس الرهن بعد رغبهم قال ولو أن
 أهل العدل آمنوا رجلا من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الدية وإذا قتل العدل الباغي عامدا
 والقاتل وارث المقتول أو قتل الباغي العدل وهو وارثه لم أر أن يتوارثا والله تعالى أعلم ويرثهما معارثتهما
 غير القاتلين وإذا قتل أهل البغي في معركة وغيره صلى عليهم لان الصلاة سنة في المسلمين الامن قتله المشركون
 في المعركة فانه لا يغسل ولا يصلى عليه وأما أهل البغي إذا قتلوا في المعركة فانهم يغسلون ويصلى عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم
 وكيف يكون بعد من
 لم يولد في عيشه أو مد
 أحدث بعده وانما قلت
 مددا لكل مسكين
 لحديث النبي صلى الله
 عليه وسلم في المكفر في
 رمضان فانه أتى صلى
 الله عليه وسلم بعرق فيه
 نجسة عشر صاعا فقال
 للمكفر كفربه وقد أعلمه
 أن عليه اطعام اثنين
 مسكينا في هذا مدخله
 وكانت الكفارة بالكفارة
 أشبه في القياس من
 أن نقيسها على فدية
 في الحج وقال بعض
 الناس المد رطلان
 بالحجازي وقد احتجنا
 فيه مع أن الآثار
 على ما قلنا فيه وأمر
 الناس بدار الهجرة وما
 ينبغي لأحد أن يكون
 أعلمهم هذا من أهل
 المدينة وقالوا أيضا لو
 أعطى مسكنا واحدا
 طعام ستين مسكينا في
 ستين يوما أجزأه (قال

بهم ما يصنع بالموتى ولا يبعث برؤسهم الى موضع ولا يصلبون ولا يعنقون الدفن واذا قتل أهل العدل أهل البغي في المعركة فقتلهم قولان أحدهما أن يدفنوا بأكومهم ودمائهم والنياب التي قتلوا فيها إن شاءوا لأنهم شهداء ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع عن قتله المشركون لأنهم مقتولون في المعركة وشهداء والقول الثاني أن يصلى عليهم لأن أصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموتى الا حيث تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما تركها فيمن قتله المشركون في المعركة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والصبيان والنساء من أهل البغي اذا قتلوا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال وأكره للعدلى أن يمد قتل ذى رحمه من أهل البغي ولو كف عن قتل أبيه أو ذى رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك له بل أحبه وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كف أباً حذيفة بن عتبة عن قتل أبيه وأباً كريوم أحد عن قتل أبيه واذا قتل الجماعة المنتفعة من أهل القبلة غير المتأولة أو أخذت المال فحكمهم حكم قطع الطريق وهذا مكتوب في كتاب قطع الطريق * واذا ارتد قوم عن الاسلام فاجتمعوا وقتلوا فقتلوا وأخذوا المال فحكمهم حكم أهل الحرب من المشركين واذا تابوا لم يتبعوا بدم ولا مال فان قال قائل لم لا يتبعون قيل هؤلاء صاروا محاربين لحلال الاموال والدماء وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم وما أصيب لهم لم ير دعيلهم وقد قتل طليحة عكاشه بن محصن وثابت ابن أفرم ثم أسلم هو فلم يضمن عقلاً ولا قوداً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحديث في المكابرة في المصر والصخر سواء وعلل المحارب في المصر أعظم ذنباً « قال الربيع » وللشافعي قول آخر يقاد منهم اذا ارتدوا وحاربوا فقتلوا من قبل أن الشرك لم يزد هم شر الم يزد هم خيراً بان يمنع القود منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن أهل البغي ظهروا على مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغي قتالهم لم أر أن يقاتلهم أهل المدينة معهم فان قالوا فقتلهم معاوسع أهل المدينة قتالهم دفعناهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا في معنى من قتل دون نفسه وماله ان شاء الله تعالى ولو سبى المشركون أهل البغي وكانت بالمسلمين قوة على قتال المشركين لم يسع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستنفذوا أهل البغي ولو غزا المسلمون فقاتلهم فغزوا معاً ومتمفرقين وكل واحد منهم ردة لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحب في الغنيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل فما تقول فيمن أراد مال رجل أودمه أو حرّمته قتلته فله دفعه عنه قال فان لم يكن يدفع عنه الا بقتال قلت فيقتاله قال وان أتى القتال على نفسه قلت نعم اذا لم يقدر على دفعه الا بذلك قال وما معنى يقدر على دفعه بغير ذلك قلت ان يكون فارساً والعارض له راجل فيعين على الفرس أو يكون متحصناً فيغلق الحصن الساعة فيمضى عنه وان أبى الا حصره وقتاله قاتله أيضاً قال أفليس قد ذكر جراح عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس فقلت له حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم مسلم الا باحدى ثلاث كما قال وهذا كلام عربي ومعناه انه اذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلاً زنا ثم ترك الزنا وتاب منه أو هرب من الموضع الذي زنى فيه فقد رعي عليه قتل رجلاً ولو قتل مسلماً عامداً ثم ترك القتل فتاب وهرب فقتل عليه قتل قوداً واذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر وهذا ان لا يفرقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهربا فيقتلان بالاسم اللازم لهما والكافر بعد ايمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعدما أظهره قتل الا انه اذا تاب من الكفر وعاد الى الاسلام حقن دمه وذلك أنه يسقط عنه اذا رجع الى الاسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عاد مسلماً ومتى لم يزد اسم الكفر فهو كالزاني والقاتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والباغي خارج من أن يقال له حلال الدم مطلقاً غير مستثنى فيه وانما يقال اذا باغى وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع قوتل دفعاً عن أن يقتل أو منازعة ليرجع أو يدفع حقاً من منعه فان أتى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قوداً فانا بحنفاً قتاله ولوولى

الشافعي) رحمه الله لئن
أجزأه في كل يوم وهو
واحد ليجزئه في مقام
واحد فقيل له أ رأيت
لوقال قائل قال الله
تعالى وأشهدوا ذوى
عدل منكم شرطان
عدد وشهادة فانا أجيز
الشهادة دون العدد
فان شهد اليوم شاهد ثم
عاد لشهادته فهي
شهادتان فان قال لاحق
يكونا شاهدين فكذلك
لاحق يكونا ستمين
مسكيناً وقال أيضاً لو
أطعمه أهل الذمة
أجزأه فان أجزأ في غير
المسلمين وقد أوصى الله
تبارك وتعالى بالأسير
فلم لا يجزئ أسير المسلمين
الحربي والمستأمنون
اليهم وقال لو غداهم أو
عشاهم وان تفاوت
أكلهم فاشبعهم أجزأ
وان أعطاهم قيمة الطعام
عرضاً أجزأه ترك ما
نصت السنة من المكمل
فأطعم ستمين صيباً أو

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسر أو كان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات ولا يقال للباغي وحاله هكذا إحلال الدم ولو حبل دمه ما حقن بالتولية والأسار والجرح وعزله القتال ولا يحقن دم الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

(الخلاف في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضرني بعض الناس الذي حكيت حجتهم بحديث عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملة ما ذكرت في قتال أهل البغي فقال هذا كما قلت وما علمت أحد الاحتج في هذا بشيئه بما احتججت به ولقد خالفك أصحابنا منه في مواضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت الفئدة الباغية فثمة ترجع إليها وانهم زموافاً لوامنهم زمين وذفف عليهم جرحي وقتلوا أسرى فإن كانت حريمهم قائمة فأسر منهم أسير وقتل أسيرهم وذفف على جرحهم وأما إذا لم يكن لأهل البغي فئة وانهم زموافاً لغيرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا يذفف على جرحهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إذا زعمت أن ما احتججتنا به حجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحجة أفقلت بهذا خبراً أو قياساً قال بل قلت به خبراً قلت وما الخبر قال إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفف على جرحي فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فئة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرويت عن علي أنه قال لو كانت لهم فئة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجرحيهم فقتلناهم فقلت له أفرويت عن علي أنه قال لو كانت الطائفتين عنده قال لا ولكنه عندي على هذا المعنى قلت أفبطلناه فأوجدناها فقال فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغيين قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله وانما يقاتل من يقاتل فأما من لا يقاتل فأنما يقال اقتلوه لا فقاتلوه ولو كان فيما احتججت به من هذا حجة كانت عليك لأنك تقول لا تقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جريحاً إذا انهم زموافاً لغيرهم ولم تكن لهم فئة قال قلته أتباعاً لعلي بن أبي طالب قلت فقد خالفك علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما اتبعته فيه وقلت أرايت أن احتج عليك أحد بمثل حجتك وقال نقتلهم بكل حال وإنهم زموافاً لغيرهم لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجهه المن لا على وجهه التعريم قال ليس ذلك له وإن احتمل ذلك الحديث لأنه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لك لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يحتمله دلالة على قتل من كانت له فئة مؤملياً وأسيراً وجريحاً (قال) وقلت وما ألفيته من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدي به من السلف فإن أبا بكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فضاير به ولا قتله وعلى رضي الله تعالى عنه قد أسر وقد رعى من امتنع فضاير به ولا قتله وأما أن يكون خروجهم إلى هذا يحل دماءهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذه الحال قلت أجل ولا في الحال التي أبحت دماءهم فيها وقد كان معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فئة وكانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتملون أن تكون الفئة المنصرفة أولاً فئة للفئة المنصرفة آخرها وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم فئة لمن انحاز إليه وهم في موضع واحد وقد يكون القوم فئة فيهم زموافاً ولا يريدون هزلاً ولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فئة فيهم زموافاً يريدون الرجوع للقتال وقد وجدت القوم يريدون القتال ويشحذون السلاح فزعم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم ينصبوا اماماً أو يسيروا ونحن نخافهم على الإيقاع بنا فكيف أبحت قتالهم بإرادتهم غيرهم القتال أو ترك غيرهم الهزيمة وقد انهم زموافاً لهم ورحوا وأسروا ولا يبيح قتالهم بإرادتهم القتال وقلت له لو لم يكن عليك في هذا حجة إلا فعل علي بن

رجلاً مرضى أو من لا يشبههم إلا أضعاف الكفارة فما يقول إذا أعطى عرضاً مكان المسكيلة لو كان موسراً يعتق رقبة فتصدق بقيمتها فإن أجاز هذا فقد أجاز الأ طعام وهو قادر على الرقة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقبة فلم يجوز العرض وانما السنة مكيلة طعام معروفة وانما يلزمه في قياس قوله هذا أن يحبس الصوم وهو مطبق له إلى الضد

(مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد بوقديم وما دخل فيهما من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم إلى قوله أن

أبي طالب وقوله كنت محجوجا بفعل على وقوله قال وما ذاك قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي واخنة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا فقال علي لا أقتلك صبرا اني أخاف الله رب العالمين فخلى سبيله ثم قال أفيل خير أتباع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم صفين قائمة ومعارية يقتل جادا في أيامه كلها منتصفاً ومستعليا وعلى يقول لأسير من أصحاب معاوية لا أقتلك صبرا اني أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله قال فلعله من عليه قلت هو يقول اني أخاف الله رب العالمين قال يقول اني أخاف الله أن أطلب الأجر باليمن عليك قلت أفيجوز أن قال لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح لمن لا قتله مثل جثتك قال لا لانه لا دلالة في الحديث عليه قلت ولا دلالة في حديث أبي واخنة على ما قلت وفيه الدلالة على خلاف ذلك لانه لو قاله رجاء الأجر قال اني لأرجو الله واسم الرجاء بمن ترك شيئا مباحا له أولى من اسم الخوف واسم الخوف بمن ترك شيئا خوف المأثم أولى وإن احتل اللسان الغنيمين قال فإن أصحابا يقولون قولك لا نستمتع من أموال أهل البغي بشئ الا في حال واحدة قلت وماتك الحال قال اذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم فاذا انقضت الحرب رد ذلك عليهم وعلى ورثتهم قلت أفرأيت ان عارضنا وياك معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة فقال الدم عند الله تعالى أعظم حرمة من المال فاذا حل الدم كان المال له تبعا هل الحجة عليه الا ان يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضا بما التحل به دماؤهم وذلك أن يسبي ذرارهم ونسأؤهم فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونسأؤهم وذرارهم ولا تحل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا فديحل دم الزاني منهم والقاتل ولا يحل من ماله ما شئ وذلك لجنايتهم ما ولا جناية على أموالهما والبغى أخف حالا منهما لانه يقال للزاني المحصن والقاتل هذا مباح الدم مطلقا لا استثناء فيه ولا يقال للبغى مباح الدم انما يقال على البغى أن يمنع من البغي فان قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغيا غير ممنوع مقاتل لم يحل قتاله وان يقاتل فلم يخلص الى دمه حتى يصير في غير معنى قتال بتولية أو أن يصير جريحا أو ملقيا بالسلاح أو أسيرا لم يحل دمه فقال هذا الذي اذا كان هكذا حرم أو مثل حال الزاني والقاتل محرم المال قال ما الحجة عليه الا هذا وما فوق هذا حجة فقلت هل الذي حدث حجة عليك قال اني انما آخذ لانه أقوى لي وأوهن لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل يعدوما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال قتل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتل قط فتقوى بما لا غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو مال جريح أو أسير أو مول قد صاروا في غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتلك يحل لك دفعه وان أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لو سبي أهل البغي قوما من المسلمين أن أخذت من أموالهم ما نستعين به على قتال أهل البغي لنستنفذهم فتعطيهم باستنقاذهم خيرا مما نستمتع به من أموالهم قال لا قلت وقليل الاستمتاع بأموال الناس محرم قال نعم قلت فما أحل لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضي الحرب ثم استمتع بالكراع والسلاح دون الطعام والثياب والمال غيرهما قال فافيه قياس وما القياس فيه الا ما قلت ولكني قلته خيرا قلت وما الخبر قال بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه غنم ما في عسكر من قاتله فقلت له قد رويتم أن عليا عرف رثته أهل النهر وان حتى تغيب قدرا ومرجل أقسار على بسيرتين احداهما غنم والاخرى لم يغنم فيها قال لا ولكن احدا الحديثين وهم قلت فأيهما الوهم قال ما تقول أنت قلت ما أعرف منهما واحدا تابنا عنه فان عرفت الثابت فقل بما ثبت عنه قال ماله أن يغنم أموالهم قلت الآن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد خالف الحديثين عنه وأنت لا تنغم وقد زعمت انه غنم ولا تترك وقد زعمت أنه ترك قال انما استمتع بها في حال قلت فالحظور يستمتع به فيما سوى هذا قال لا قلت أفيجوز أن يكون شيان محظوران فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر قال لا قلت فقد أخرته

غضب الله عليهم ان كان من الصادقين قال فكان بينا والله أعلم في كتابه أنه أخرج الزوج من قذف المرأة بالتعانه كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود وما قذفها به وفي ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطلب المقدوفة كالمس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدها قال ولما لم يخص الله أحدا من الأزواج دون غيره ولم يدل على ذلك سنة ولا إجماع كان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض وكذلك كل زوجة لزمها الفرض ولعانهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والفرقة ونفي الولد وتختلف الحدود لمن وقعت له وعليه وسواء قال زنت أو رأيتها زنت أو يازانية كما يكون ذلك سواء اذا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو وجدت لهم ذائبا أو دراهم تقويك عليهم أن تأخذها قال لا
قلت فقد تركت ما هراشدك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا راعهم
أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي فقلت له ولم وصاحبك يصلي على من قتله في حد والمقتول في حد فيجب على
صاحبك قتله ولا يحل له تركه والباغي يحرم على صاحبك قتله وموليا وراجعا عن البغي فإذا ترك صاحبك
الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل له الا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه قال كأنه ذهب إلى
أن ذلك عقوبة ليستكمل غيره عن مثل ما صنع قلت أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعد أن يعاقبه به فان كان
ذلك جائزا فلا ضلابة أو ليجزقه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يجز رأسه فيبعث به قال لا يفعل
به من هذا شيئا قلت وهل يالي من قاتلك على أنك كافر أن لا تصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تقر به
إلى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغى كان أبلغ في تنكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع
الباغى قال ما ينكل أحد بما ليس له أن ينكل به قلت فقد فعلت وقلت له أتمنع الباغى أن تجوز شهادته
أو يناكح أو يوارث أو شيئا مما يجوز لأهل الاسلام قال لا قلت فكيف منعه الصلاة وحدها أخبر قال لا
قلت فان قال لك قائل أصلي عليه وأمنعه أن يناكح أو يوارث قال ليس له أن يمنع شيئا مما لا يمنع المسلم
الاخبار قلت فقد منعه الصلاة لاخير وقال اذا قتل العادل أخا وأخوه باغ ورثه لان له قتله واذا قتله أخوه
لم يرثه لا ليس له قتله فقلت له فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخا عمدا لم يرث من ماله ولا من دينه
ان أخذت منه شيئا ومن قتله خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه شيئا لانه لا يهتم على أن يكون قتله ليرث
ماله وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه قلت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت انما قال
النبي صلى الله عليه وسلم ليس لقاتل شيء هذا على من لم يزد اسم القتل أيا كان تعدد القتل أو مرفوعا عنه
الاثم بان عمد غرضا فأصاب انسانا فكيف لم يقل بهذا في القتل من أهل البغي والعادل فيقول كل من
يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما احتججت علينا وأنت أيضا تسوى بينهما في القتل فتقول لا أقيد واحدا منهما من
صاحبه وان كان أحدهما طاملا الآن كلاما أول قال فان صاحبنا قال نقاتل أهل البغي ولا يعاون لانهم
يعرفون ما يدعون اليه وقال جنتنا فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل ولا يدعى فقلت له
لو قاس غيرك أهل البغي بأهل الحرب كنت شبيها بالخروج إلى الاسراف في تضعيفه كإرايتك تفعل في أقل
من هذا قال وما الفرق بينهم قلت أرايت أهل البغي اذا أظهر وا ارادة الخروج علينا والبراءة منا واعتزلوا
جماعتنا أن يقتلهم في هذه الحال قال لا فقلت ولا تأخذلهم مالا ولا نسي لهم ذرية قال لا قلت أفرأيت
أهل الحرب اذا كانوا في ديارهم لا يهاجمون بنا ولا يعرضون بذكرنا أهل قوة على حربنا فتركوها أو ضعف
عنا فلم يذكروها يحل لنا أن نقاتلهم نياما كانوا أو مولين ومريضى وتأخذ ما قدرنا عليه من مال وسبي
نسائهم وأطفالهم ورجالهم قال نعم قلت وما يحل منهم مقاتلين مقبلين ومدبرين مثل ما يحل منهم تاركين
للحرب غافلين قال نعم قلت وأهل البغي مقبلين يقاتلون ويتركون مولين فلا يؤخذلهم مال قال نعم قلت
أفترأهم بشبه ونهم قال انهم يلقاؤونهم في بعض الامور قلت بل في أكثرها وأكلها قال فامعنى دعوتهم
قلت قد يطلبون الامر ببعض الخوف والارعاد فيجتمعون ويعتقدون ويسألون عزل العامل ويذكرون
جوره أو رد مظلمته أو ما أشبه هذا فيناظرون فان كان ما طلبوا حقا أعطوه وان كان باطلا أقيمت الحجة عليهم
فيه فان تفرقوا قبل هذا تفرقا لا يعودون له فذاك وان أبوا الا القتال قاتلوا وقد اجتمعوا في زمان عمر بن عبد
العزيز فكاهم ففترقوا بلا حرب وقلت له واذا كانوا عندنا وعندك اذا قاتلوا فأكثروا القتل ثم ولوا لم يبقوا
مولين لحرمة الاسلام مع عظم الجناية فكيف يتنهم فمقتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد يمكن فهم الرجوع
بلا سفك دم ولا مؤنة أكثر من الكلام ورد مظلمة ان كانت يجب على الامام ردها اذا علمها قبل أن يسألها

قذف أجنبية وقال في
كتاب النكاح والطلاق
املاء على مسائل مائة
ولربما جئت بمثل
وزوجها صبي دون
العشر لم يلزمه لان العلم
يحيط أنه لا يولد لمثله
وان كان ابن عشرين
وأكثر وكان يمكن أن
يولده كان له حتى
يلعب في نفسه بلعان أو
يموت قبل البلوغ فيكون
والده ولو كان بالغاً مجبوا
كان له الآن يتقيسه
بلعان لان العلم لا يحيط
انه لا يحمل له ولو قال
قد قتل وعقلي ذاهب
فهو قاذف الا أن يعلم
أن ذلك يصيبه فيصدق
ويلاعن الآخر اذا
كان بعقل الاشارة وقال
بعض الناس لا يلاعن
وان طاق وباع باعاء أو
بكتاب يفهم جاز قال
وأصمت أمامه بنت أبي
العاص فقيل لها فلان
كذا ولفلان (٣) كذا
فأشارت أن نعم فرقع ذلك

(الامان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز امان المرأة المسلمة والرجل المسلم لاهل الحرب فاما العبد المسلم فان امن اشعل بنى أو حرب وكان يقاتل احرزنا امانه كما يجيز امان امر وان كان لا يقاتل لم يجز امانه فقلت له لم فرقت بين العبد يقاتل ولا يقاتل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعى من سواهم تسكانا دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم فقلت له هذه الحجة عليك قال ومن أين قلت ان زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى بذمتهم أدناهم على الاحرار دون المالك فقلت زعمت أن الملوكة يؤمن وهو نازح من الحديث قال ما هو بخارج من الحديث وانه ليلزم داسم الايمان فقلت له فان كان دخلا في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز امانه اذا لم يقاتل قال انما يؤمن المقاتلين مقاتل قلت ورأيت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معادلان على أنه يجوز امان المؤمن بالايمان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن أين قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز امانها والزمن لا يقاتل يؤمن فيجوز امانه وكان يلزم في هذين على أصل ما ذهب اليه أن لا يجوز امانهما لانهما لا يقاتلان قال فاني أترك هذا كله فأقول ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال تسكانا دماؤهم فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكفء بدمه لدمه فقلت له القول الذي صرت اليه أبعد من الصواب من القول الذي بانك تناقض قولك فيه قال ومن أين قلت أنتظر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تسكانا دماؤهم الى اقود أم الى الدية قال الى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تجيز امانها ودية بعض العبيد عندك أكثر من دية المرأة فلا تجيز امانه وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر دية من العبد يقاتل ولا تجيز امانه ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتجيز امانه فقد تركت أصل مذهبك في اجازة امان العبد المقاتل يسوي مائة درهم وفي المرأة قال فان قلت انما عني تسكانا دماؤهم في القود قلت فقله قال فقد قلته قلت فأنت تقيد بالعبد الذي لا يسوي عشرة دنانير الحر دية ألف دينار كان العبد ممن يحسن قتالا ولا يحسنه قال اني لأفعل وما هذا على القود قلت أجعل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله قال فعلا هو قلت على اسم الايمان قال واذا أسرا أهل البني أهل العدل وكان أهل العدل فيهم تجار فقتل بعضهم بعضا أو استهلك بعضهم لبعض ما لا يلتصق بعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء لان الحكم لا يجري عليهم وكذلك ان كانوا في دار حرب فقلت له اتعني أنهم في حال شبهة تبجحهم وتخييمهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيه من أهل بني أو مشركين قال لا ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو دونه محرم أسقطت ذلك عنهم في الحكم لان الدار لا تجري عليها الحكم فقلت له انما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جاريا والمعنى الثاني أن يغلب أهلها عليها فيمنعونها من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأيم ما عنيت قال أما المعنى الأول فلا أقول به على أهلها أن يصيروا الى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وعلمت بغيره ظالمون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن اذا منعه وادارهم من أن يكون عليهم طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذه الدار حدودا بينهم والله لم يؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها فقلت له نحن وأنت زعم أن القول لا يجوز الا أن يكون خبر أو قياسا معقولا فأخبرنا في أي المعنيين قولك قال قولنا قياسا لا خبر قلنا فعلا مقتصة قال على أهل دار الحاربين يقتل بعضهم بعضا ثم يظهر عليهم فلا تقيد منهم قلت اتعني من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهب اليه خلافا بيننا قال فأوجدني قلت أرايت المشركين الحاربين لو سبي بعضهم بعضا ثم أسلموا أتدع السابي يتحول المسي موقوفا له

فرايت أنها وصية قال ولو كانت مغلوقة على عقلها فالتمس وقعت الفرقة ونفي الراد ان انتى منه ولا تحدلأنها ليست ممن عليه الحدود ولوطلبه ولها أو كانت امرأته أمة فطلبه سيدها لم يكن لو احدى منهما فان مات قبل أن تغف عنه فطلبه ولها كان عليه أن يلمن أو يحدللحره البالغة ويعز لغيرها ولو اتعن وأبين اللعان فعلى الحره البالغة الحد والمملوكة نصف الحد ونفي نصف سنة ولا لعان على الصبية لانه لا حد عليها ولا أجبر الذمية على اللعان الا أن ترغب في حكمنا فقلنا عن فان لم تفعل حددناها ان ثبتت على الرضا بحكمنا (قال المزني) رحمه الله تعالى أولى به أن يحدّها لانها رضيت ولزمتها حكمنا ولو كان الحكم

قال نعم قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو التجارى ثم ظهر ناعليهم قال فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضا قلت أفرأيت أهل الحرب لو غرونا فقتلوا فينا ثم رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلموا قبل الرجوع أي يكون على القاتل منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو التجارى غير مكروهين ولا مشتببه عليهم قال يقتلون قلت أفرأيت المسلمين أي سعيهم أن يقصدوا قسدا الأسارى والتجار من المسلمين ببلاد الحرب فيقتلونها ثم يحرم عليهم قلت أفسعيهم ذلك في أهل الحرب قال نعم قلت أفرأيت الأسارى والتجار لو تركوا صلوات ثم خرجوا إلى دار الإسلام أي يكون عليهم قضاءها أو زكاة كن عليهم أداؤها قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام قال نعم قلت فإن كانت الدار لا تغير مما أحل الله لهم وحرم عليهم شيئا فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الآدميين الذي أوجب الله عز وجل فيما أتوا في الدار التي لا تغير عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق قبلهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبسه كان على السلطان استخراجهم منهم عندك في غير هذا الموضع فقال فإني أقيسهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمتهم بأهل البغي كنت قد أخطأت القياس قال وأين قلت أنت ترعمن أن أهل البغي ما لم ينصبوا اماما أو يظهر واحكمهم بقادهم في كل ما أصابوا وتقام عليهم الحدود ودوا الأسارى والتجار إلا امام لهم ولا امتناع فلو قسمتهم بأهل البغي كان الذي نقيم عليه الحدود من أهل البغي أشبه بهم لانه غير متمتع بنفسه وهم غير متمتعين بأنفسهم وأهل البغي عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ظهرت عليهم أقدتهم وأخذت بعضهم من بعض ما ذهب لهم من مال فقال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليها الحكم بغيرهم فاعلمنا منعهم بأن الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له فأنت ان قسمتهم بأهل الحرب والبغي مخطئ وأما كان ينبغي أن تبدي بالذي رجعت اليه قال فيدخل على في الذي رجعت اليه شيء قلت نعم قال وما هو قلت أرايت الجماعة من أهل القبلة يجارون في مدينة أو صحراء فيقطعون الطريق ويسفكون الدماء ويأخذون الأموال ويأتون الحدود قال يقام هذا كله عليهم قلت ولم وقد منعواهم بأنفسهم دارهم ومواضعهم حتى صاروا لا تجري الأحكام عليهم وإن كنت انما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين امتناع الدار فهو لا يمنعوا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم وقد أجريت عليهم الحكم فلم أجريته على قوم في دار ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين وإن كنت قلت يسقط عن أهل البغي فأولئك قوم متأولون مع المنعة مشبه عليهم برون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود يرون ذلك محرم عليهم قال فاعلمنا قلت هذا في المحاربين من أهل القبلة بأن الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف قلت له أفيمكن أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير متمتعين قال نعم ويحتمل وقيل شيء الا وهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة على باطن دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له ومن قال باطن دون ظاهر بلا دلالة له في القرآن والسنة أو الاجماع مخالف للآية قال نعم فقلت له فأنت إذا تخالف آيات من كتاب الله عز وجل قال وأين قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال الله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكروا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فزعمت في هذا وغيره أنك تطرحه عن الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار ممنوعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اجماع فتزيل ذلك عنهم بلا دلالة وتخصمهم بذلك دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي لقاضي أهل البغي أن يحكم في الدماء والحدود وحقوق الناس وإذا ظهر الامام على البلد الذي فيه قاض لأهل البغي لم يرد من حكمه الا ما يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل البغي وإن حكم على غير أهل البغي فلا ينبغي للامام أن يجيز كتابه خوف استحلاله أموال الناس بما لا يحل له

إذا ثبت عليها فأبى الرضا به سقط عنهم يجر عليها حكما أبيا لأنها تقدر إذا الزمها بالحكم ما تكره أن لا تقيم على الرضا ولو قدر اللذان حكم النبي صلى الله عليه وسلم عليهما بالرجم من اليهود على أن لا يرجعهما بترك الرضا لفعلا ان شاء الله تعالى (وقال) في الاملاء في النكاح والاطلاق على مسائل مالك ان أبت أن تلعن حدناها ولو كانت امرأته محسودة في زنا فقد نفها بذلك الزنا أو برنا كان في غير ما سلكه عز ان طلبت ذلك ولم يلعن وإن أنكر أن يكون قد نفها فباعت بشاهدين لاعن وليس بجوده القذف اكذابا لنفسه ولو قد نفها لم يبلغ لم يكن عليه حد ولا لعان ولو قد نفها في عدة عاك رجعتها فيها فعليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان غير مأمون برأيه على استحلال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا إنفاذ حكمه وحكمه أكثر من كتابه فكيف يجوز أن ينفذ حكمه وهو لا أكثر ويرد كتابه وهو الأقل وقال من خالفنا إذا قتل العادل أباه ورثه وإذا قتل الباغي أباه لم يرثه وخالفه بعض أصحابه فقال هم أسوأ يتوارثان لأنهم مأمونون وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لأنهم أقاتلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي هو أشبه بعني الحديث أنهم أسوأ لا يتوارثان ويرثهم ما غيرهما من ورثتهما (قال الشافعي) قال من خالفنا يستعين الإمام على أهل البغي بالمشركين إذا كان حكم المسلمين ظاهرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن الله عز وجل أعز بالاسلام أهله فقولهم من خالفهم بخلاف دينه فجعلهم صنفين صنفهم فوقين بعد الحرية وصنفهم أخودا من أموالهم ما فيه لأهل الاسلام المنفعة صفارا غيرهم أجورين عليه ومنعهم من أن ينالوا نكاح مسلمة وأباح نساء حرائر أهل الكتاب للمسلمين ثم زعمت أن لا يذبح النسل إذا كان تقربا إلى الله جل ذكره أحدم من أهل الكتاب فكيف أبخرت أن تجعل المشرك في منزلة ينال بها مسلما حتى يسفل به دمه وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاة التي يتقرب بها إلى ربه قال حكم الاسلام هو الظاهر قلت والمشرك هو القاتل والمقتول قدمضى عنه الحكم وصيرت حقه بيدي من خالف دين الله عز وجل ولعله يقتله بعد اذلة الاسلام وأهله في الحال التي لا تستحل أنت فيها قتله (قال الشافعي) وقلت له أرايت قاضيا أن استقضى تحت يده قاضيا هل يولي ذميا مأمونا أن يقضى في خزمة بقل وهو يسمع قضاؤه فان أخطأ الحق رده قال لا قلت ولم وحكم القاضي الظاهر قال وان ذن عظميا أن ينفذ على مسلم شيء بقول ذي قلت أنه بأمر مسلم قال وان كان كذلك فالذي موضع حاكم فقلت له أفتعبد الذي في قتال أهل البغي قاتلا في الموضع الذي لا يصل الإمام إلى أن يأمره بقتل إن رآه ولا كف قال إن هذا كما وصفت ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بالمشركين على المشركين قلت ونحن نقول لك استعين بالمشركين على المشركين لأنه ليس في المشركين عز محرم أن نذله ولا حرمة حرمت الآن نستبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يعضوا حكا في خزمة بقل أجوز وقلت له ما بعد ما بين أفاويلك قال في أي شيء قلت أنت تزعم أن المسلم والذي إذا دعا عبدا جعلت الولد للسلّم وحجته ما فيه واحدة لأن الاسلام أولى بالولد قبل أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد الابوين إذا أسلم كان الولد مع أبيهما أسلم تعزير الاسلام فأنت في هذه المسئلة تقول هذا وفي المسئلة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

﴿كتاب السبق والنضال﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن يأخذ الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم مما ليس لهم دفعه من جنائياتهم وجناتيات من يعقلون عنه وما وجب عليهم بالزكاة والنذور والكفارات وما أشبه ذلك وما أوجبوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من البيوع والأجارات والهبات والثواب وما في معناه وما أعطوا متطوعين من أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى والآخر طلب الاستعداد من أعطوه ما به وكلاهما معروف حسن ونحن نرجو عليه الثواب إن شاء الله تعالى ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه وما في معناها واحد من وجهين أحدهما حق والآخر باطل فما أعطوا من الباطل غير جائز لهم ولا من أعطوه وذلك قول الله عز وجل ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما خالفه وأصل ذكره في القرآن والسنة

اللعان ولو بانّت فقدفها
برئان سبه إلى أنه كان
وهي زوجته حد ولا لعان
الآن في به ولدا أو حلا
فيلتعن فان قيل فلم
لاعت بينهما وهي بائن
إذا ظهر بها حمل قيل
كما ألحقت الولد لأنها
كانت زوجه فكذلك
لاعت بينهما لأنها كانت
زوجه ألا ترى أنها ان
ولدت بعد دينونها كهي
وهي تحتها وإذا نفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الولد وهي زوجته فإذا
زال الفراش كان الولد
بعدهما تين أولى أن
ينفي أوفى مثل حاله
قبل أن تين ولو قال
أصابك رجل في دبرك
حدًا ولا عن ولو قال لها
يا زانية بنت الزانية
وأمها حرة مسلمة
فطلبت حد أمها لم يكن
ذلك لها وحدها أمها إذا
طلبتة أو وكيلها والتعن
لامرأته فإن لم يفعل
حبس حتى يبرأ جلده
فإذا برأ حد الآن

والآثار قال الله تبارك وتعالى في مازدب اليه أهل دينه وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
 فرغم أهل العلم بالتفسير أن القوة هي الرمي وقال الله تبارك وتعالى وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم
 عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن
 أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في فصل أو حافر
 أو خف (قال الشافعي) وأخبرني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في حافر أو خف قال وأخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب
 عن ابن شهاب قال مضت السنة في النصل والابل والخيل والدواب حلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل بين الخيل التي قد أضمرت (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل يجمع معنيين أحدهما أن كل نصل
 رمي به من سهم أو نسيه أو ما ينسك العدو ونكايتهما وكل حافر من خيل وحير وبغال وكل خف من ابل يخط
 أو عراب داخل في هذا المعنى الذي يحل فيه السبق والمعنى الثاني أنه يحرم أن يكون السبق الا في هذا وهذا
 داخل في معنى ما ندب الله عز وجل اليه وجده عليه أهل دينه من الاعداد لعدو القوة ورباط الخيل والآية
 الأخرى فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها يرغب أهلها في اتخاذها
 لآمالهم ادرالك السبق فيها والغنيمة عليها كانت من العطايا الخائرة بما وصفتهما فالاستباق فيها حلال وقبساوها
 محرم فلما كان السبق رجلا سبق رجلا على أن يتسابقا على أقدامهما أو سابقه على أن يعدوا إلى رأس جبل أو على أن
 يعدوا فيسبق طائر أو على أن يصيب ما في يده أو على أن يسبق في يده شيئا فيقول له اركن فيركن فيصبيه أو على
 أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يداخى رجلا بالجارة فيغلبه كان هذا
 كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق الذي حمد الله عليه وخصه السنة بما يحل فيه السبق ودخل
 في معنى ما حظرت السنة اذ نفت السنة أن يكون السبق الا في خف أو نصل أو حافر ودخل في معنى أكل
 المال بالباطل لأنه ليس مما أخذ المعطى عليه عوضا ولا لزمه بأصل حتى ولا أعطاه طلبا لما ثواب الله عز وجل
 وللمحمدة صاحبه بل صاحبه يأخذه غير حامله وهو غير مستحق له فعلى هذا عطايا الناس وقياسها (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله متطوعا به وذلك مثل
 أن يسبق بين الخيل من غايه الى غايه فيجعل السابق شيئا معلوما وإن شاء جعل للصلى والثالث والرابع والذي
 يليه بقدر ما رأى فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان مأجورا عليه أن يؤدي فيه وحلا لا لمن أخذه
 وهذا وجه ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يريدان يستبقان بفرسيهما ولا يريد
 كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريدان أن يخرج سبقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلا
 والمحلل فارس أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر وأقل ويتواضعانها
 على يدي من يثقان به أو يضمناهما ويحجري بينهما المحلل فإن سبقهما المحلل كان ما أخرجا جميعا له وإن
 سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه وإن أتيا مستويين لم يأخذ واحد منهما من صاحبه
 شيئا وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضه أو بالسكند أو بعضه « قال الربيع »
 الهادي عنق الفرس والسكند كتف الفرس والمصل هو الثاني والمحلل هو الذي رمي معي ومعدك ويكون كفوا
 للفارسين فإن سبقه المحلل أخذ من صاحبه وان سبقناه لم نأخذ منه شيئا لأنه محلل وإن سبق أحدنا صاحبه وسبقه
 المحلل أخذ المحلل منه السبق ولم يأخذ مني لأنني قد أخذت سبقي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا
 في الاثنين هكذا فلو كانوا مائة أخرج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلا إن سبق

يلتهن وفي أبي اللعان
 خدده الأسر طام قال
 أنا ألتعن قبلت رجوعه
 ولا شيء له فيما مضى من
 الضرب كما يقذف
 الأجنبية ويقول لا آتي
 بشهود فيضرب بعض
 الخدم يقول أنا آتي بهم
 فيكون ذلك له وكذلك
 المرأة إذا لم تلتعن
 فضربت بعض الخدم
 تقول أنا ألتعن قبلنا
 وقال قائل كيف
 لا عنت بينه وبين
 منكوبة نكاحا فاسدا
 بولاد والله يقول والذين
 يرمون أزواجهم فقد
 له قال صلى الله عليه وسلم
 الراد للفراس والعاهر
 الجرم فلم يختلف المسلمون
 أنه مالك الاصابة
 بالنسكاح الصحيح أو
 ملك اليمين قال نعم هذا
 الفرس راكش قلت والزنا
 لا يلحق به النسب ولا
 يكون به مهر ولا يدرأ
 فيه حد قال نعم قلت فإذا
 حدثت نازلة ليست

كان له جميع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلنا هذا لان أصل السنة في السبق أن يكون بين الخيل وما يجري فان سبق غنم وان سبق لم يغرم وهكذا في الرمي والثالث أن يسبق أحد الفارسين صاحبه فيكون السبق من دون صاحبه فان سبقه صاحبه كان له السبق وان سبق صاحبه لم يغرم صاحبه شيئاً وأحرز هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة هكذا ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سبقاً ويدخلان بينهما محالاً إلا والغاية التي يجريان منها والغاية التي يتهيان اليها واحدة ولا يجوز أن يفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

﴿ ما ذكر في النضال ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يتلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيهما ما يرد في الآخر (٢) ثم يفرعان فإذا اختلفت عللها اختلفا وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قراعاً معروفاً أو خاسقاً أو حواجياً فهو جائز إذا سما الغرض الذي يرميانه وجائز أن يتشارطا ذلك محاطة أو بمبادرة أو ذات شرطاً محاطة فكلاً ما أصاب أحدهما بعدد وأصاب الآخر مثله سقط كل واحد من العددين واستأبقا عددا كأنهما أصابا بعشرة أو بـمهم عشرة سقطت العشرة بالعشرة ولا شيء لو أحدهما على صاحبه ولا يعتد كل واحد منهما على صاحبه إلا بالفضل من أصابته على أصابة صاحبه وهذا من حين يتدان السبق إلى أن يفرغانه وسواء كان لأحدهما فضل عشرين سهماً ثم أصاب معه صاحبه بسهم حط منها سهماً ثم كلاً أصاب حطه حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله وان وقف والقرع بينهما من عشرين خاسقاً وله فضل تسعة عشر فأصاب بسهم وقفنا المفلوج وأمرنا الآخر بالرمي حتى ينفد ما في أيديهما في رشقها وان حطه المفلوج عليه بطل فلجه وان أنفد ما في يديه ولا آخر في ذلك الرشق عشرين لم يكف أن يرمى معه وكان قد فليج عليه وان تشارطا أن القرع بينهما حواجياً كان الحواجياً قرعة والخاسق قرعتين ويتقايسان إذا أخطأ في الوجهه معا فان كان أحدهما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه وان كان أقرب منه بسهم ثم الآخر أقرب بأسهم بطلت أسهمه بالسهم الذي هو أقرب به لا يعد القرب لو أحدهما أكثر وثم واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما أقرب بسهم حسبنا له والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم نحسب له انما نحسب له الأقرب فأيهما كان أقرب بواحد حسبنا له وان كان أقرب بأكثر وان كان أقرب بواحد ثم الآخر بعده أقرب بواحد سم الأول الذي هو أقرب بهما أقرب بخمسة أسهم لم يحسب له من الخمسة من قبل أن لناضله سهماً أقرب منها وان كان أقرب بأسهم فأصاب صاحبه بطل القرب لان المصيب أولى من القريب انما يحسب القريب لقربه من المصيب ولكن ان أصاب أحدهما وأخطى الآخر حسب المصيب صوابه ثم نظري حواجياً فما كان الذي لم يصب أقرب بطل قربه بمصيب مناضله فان كان المصيب أقرب حسب له من نبله ما كان أقرب مع مصيبه لا ناذا حسبنا له ما قرب من نبله مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم أنهم انما يتقايسون في القرب الى موضع العظم وموضع العظم وسط الشن بالأرض وليست أرى هذا يستقيم في القياس فالقياس أن يتقاربا الى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب وقد رأيت منهم من يقاييس بين النبل في الوجه والعواضد عينا وشمالا ما لم يجاوز الهدف فإذا جاوز الهدف أو الشن أو كان منصوباً ألغوها فلم يقايسوا بهما كان عاضداً أو كان في الوجه ولا يجوز هذا في القياس فالقياس أن يقاس به خارجاً أو ساقطاً قوله أو حواج جمع حاب وهو أن يرمى على أن يسقط الأقرب للغرض الأبعد منه ويقال حبا السهم مجبوزاً ليج على الأرض ثم أصاب الهدف وان أصاب الرقعة فهو خاسق وخازق فان جاوز الهدف ووقع خلفه فهو زاهق اه وقوله أصاب صاحبه أي الغرض اه كتبه معجحه

بالفرش التحييح ولا
الزنا الصريح وهو
النكاح الفاسد أليس
سبيلها أن نقسمها
بأقرب الأشياءها
قال نعم قلت فقد أشبهه
الولد عن وطء بشبهة
الولد عن نكاح صحيح
في إثبات الولد والزام المهر
وابحباب العدة فكذلك
يشتهان في النفي بالعان
وقال بعض الناس لا
يلاع عن الإحراق
مسلمان ليس واحد
منهما محدوداً في قذف
وترك ظاهر القرآن
واعمل بأن اللعان شهادة
واغما هو عين ولو كان
شهادة ما جاز أن يشهد
أحد لنفسه ولكانت
المرأة على النصف من
شهادة الرجل ولا كان
على شاهدين ولما جاز
التعان الفاسقين لان
شهادتهما لا تجوز فان
قيل قد يتوبان فيجوزان
قيل فكذلك العبدان
الصالحان قد يعتقان

أو عند أو كان في الرجب وهذا في المبادرة مثله في المحاطة لا يختلفان والمبادرة أن يسمي قراعتهم بحسب
 لكن واحد منهم أصرا به أن تشارطوا الصراب وجرأ به أن تشارطوا الخواشي مع الصواب ثم أيها السابق إلى ذلك
 العدد كونه أنتم « قال الربيع الحلي الذي يصيب الهدف ولا يصيب الشن » فإذا نقايصا بالخواشي
 واستوى ما بينهما تباطأ في ذلك الوجه فلم يتعأذ إلا بالانحياز من كل واحد منهما بما كان أقرب به وليس
 واحد منهما بأقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمى معه أو سبق رجل بين رجلين فقد رأيت
 من الرماة من يقول صاحب السبق أو لي أن يبدأ أو السابق يذئ أيها الشاء ولا يجوز في القياس الآن تشارطا
 أي ما يبدأ أن لم يفعلوا فترعا والقياس أن لا يرميا إلا عن شرط وإذا بدأ أحد شيئا من وجهه بدأ الآخر من
 الوجه الذي يليه ويرى البادي بسهم ثم الآخر بسهم حتى يفقد بينهما وإذا عرق أحد شيئا فخرج السهم من يده
 فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه وكذلك لو زحى من قبل العارض فيه أعاده
 فرمى به وكذلك لا تقطع وتره فلم يبلغ أو أنكسرت قوسه فلم يبلغ كان له أن يعيده وكذلك لو أرسله فعرض
 دون دابة أو إنسان فأصاب ما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها وكذلك لو انطربت به يده أو عرض له
 في يديه ما لا يعنى معد السهم كان له أن يعود فاما أن جاز وأخطأ القصد فرمى فأصاب الناس أو أجاز من وراءهم
 فهذا سوء روى منه ليس بعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان رمية مبادرة فبدأ أحدهما فبلغ
 تسعة عشر من عشرين رمية صاحبه بالسهم الذي يرأسه به ثم رمية البادي فان أصاب بسهمه ذلك فليج عليه
 ولم يرم الآخر بالسهم لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالمحاطة وإذا
 تشارطا الخواشي فلا يحسب رجل خاسق حتى يخرق الجلد ويكون متعلق مثله وإن تشارطا المصيب فلو
 أصاب الشن ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا تشارطا الخواشي والشن ملصق به هدف فأصاب ثم رجع
 ولم يثبت فزرع الرأى أنه خسق ثم رجع لغلظ لقيه من حصاة أو غيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه
 انما قرع ثم رجع فالقول قوله مع عينه إلا أن تقوم بينهما بينة فهو خاسقها وكذلك أن كان الشن باليا فيه
 خروق فأصاب موضع الخروق فغاب في الهدف فهو مصيب وإن لم يغيب في الهدف ولم يستسل بشيء من
 الشن ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع عينه فان أصاب طرفا من الشن فخرمه ففهم أقول أن
 أحدهما أنه لا يحسب له خاسقا إذا كان شرطهما الخواشي إلا أن يكون بقي عليه من الشن طغية أو خيط
 أو جلد أو شيء من الشن يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقا لأن الخاسق ما كان ثابتا في الشن وقيل بثبوته
 وكثيره سواء ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال هذا خاسق إلا أن الخاسق ما حاط به المحسوق فيه ويقال
 للآخر خاسق لا خاسق والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما وهى الصحيح فخرقه فإذا خرق
 منه شيئا قل أو كثر بعض النصل فهو خاسق لأن الخسق النقب وهذا قد نقب وإن خرم وإن كان السهم ثابتا
 في الهدف وعليه جلدة من الشن أو طغية ليست بحمطة فقال الرأى خرق هذه الجلدة فأنخرمت أو هذه
 الطغية فأنخرمت وقال المحسوق عليه انما وقع في الهدف متغللا تحت هذه الجلدة أو الطغية اللتين هما
 طائران عما سواهما من الشن فالقول قوله مع عينه ولا يحسب هذا خاسقا بحال في واحد من القولين ولو
 كان في الشن خرق فثبت السهم في الخرق ثم ثبت في الهدف كان خاسقا لانه إذا ثبت في الهدف فالشن
 أضعف منه ولو كان الشن منصوبا فرمى فأصاب ثم مرق السهم فلم يثبت كان عندى خاسقا ومن الرماة من
 لا يعده إذا لم يثبت ولو اختلفا فيه فقال الرأى أصاب وما رفرج وقال المرمى عليه لم يصب أو أصاب حرف
 الشن بالقدح ثم مضى كان القول قوله مع عينه ولو أصاب الأرض ثم أزدلف فخرق الشن فقد اختلفت
 الرماة فمنهم من أثبت خاسقا وقال بالرمية أصاب وإن عرض له دونها شيء فقدم مضى بالترعة التي أرسل بها ومنهم
 من زعم أن هذا لا يحسب له لأنه استحدث بضرته الأرض شيئا أحياه فهو غير رمية الرأى ولو أصاب وهو

فيكون رزان مكانهم ما
 وانما شان لربنا لم يقبل
 إلا بعد مدرك مسدة
 يثبت بران ثم انظر منهم أن
 يتبينوا العان الاعيين
 التحديد (٢) لأن
 شيئا منهم ما غنشدتم
 لا تجوز أسيا كما لا تجوز
 شهادة المحدودين

(باب أين يكون اللعان)

قال الشافعي روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 انه لا عن بين الزوجين
 على المنبر قال وإذا لعن
 الحاكيم بينهما في مكة
 فبين المقام والبيت أو
 بالمدينة فعلى المنبر أو
 بيت المقدس ففي
 مسجده وكذا كل بلد
 قال ويبدأ فيقيم الرجل
 قائما والمرأة جالسة
 فيلتعن ثم يقيم المرأة
 قائمة فتلتعن الآن
 تكون جائزا فعلى باب
 المسجد أو كانت
 مشركة التعتن في
 الكنيسة وحيث تعظم

مزدلف فلم يَحْسُقْ وشرطهم الخواسق لم يحسب في واحد من القولين خاسقا ولو كان شرطهما المصيب حسب في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه « قال الربيع » المزدلف الذي يصيب الارض ثم يرتفع من الأرض فيصيب الشن ولو كان شرطهم المصيب فأصاب السهم حين تقلت غير مزدلف الشن بقدره دون نصله لم يحسب لان الصواب انما هو بالنصل دون القدح ولو أرسله مفارقا الشن فهبت ريح فصرقه فأصاب حسب له مصيبا وكذلك لو صرقه عن الشن وقد أرسله مصيبا وكذلك لو أسرع به وهو يراد قاصرا فأصاب حسب مصيبا ولو أسرع به وهو يراد مصيبا فأخطأ كان مخطئا ولا حكم للريح يبطل شيئا ولا يحق له ليست كالارض ولا كالدابة يصيبها ثم يزدلف عنها فيصيب ولو كان دون الشن شيئا ما كان دابة أو ثوبا أو شيئا غيره فأصابه فهتكه ثم مبرحموته حتى يصيب الشن حسب في هذه الحالة لان اصابته وهتكه لم يحدث له قوة غير النزاع انما أحدث فيه ضعفا ولو رمى والشن منصوب فطرح الرمح الشن أو أزاله انسان قبل يقع سهمه كان له أن يعود فيرمي بذلك السهم لان الرمية زالت وكذلك لو زال الشن عن موضعه برمح أو أزاله انسان بعدما أرسل السهم فأصاب الشن حيث زال لم يحسب له ولكنه لو أزيل فتراضيا أن يرميه حيث أزيل حسب لكل واحد منهما صوابه ولو أصاب الشن ثم سقط فأنكسر سهمه أو خرج بعد ثبوته حسب له خاسقا لانه قد ثبت وهذا كنزع الانسان اياه بعدما يصيب ولو تشارطا أن الصواب انما هو في الشن خاصة فكان للشن وتر يعلق به أو جريد يقوم عليه فأثبت السهم في الوتر أو في الجريد لم يحسب ذلك له لان هذا وان كان مما يصلح به الشن فهو غير الشن ولو لم يتشارطا فأثبت في الجريد أو في الوتر كان فيهما قولان أحدهما أن اسم الشن والصواب لا يقع على المعلق لانه يزابل الشن فلا يضربه وانما يتخذ ليربط به كما يتخذ الحدار ليسند اليه وقد زابله فتكون من يلبته غير اخطأ به ويحسب ما ثبت في الجريد اذا كان الجريد مخطئا عليه لان اخراج الجريد لا يكون الا بضرر على الشن ويحسب ما ثبت في عرى الشن المخروزة عليه والعلاقة مخالفة لهذا والقول الثاني أن يحسب أيضا ما ثبت في العلاقة من الخواسق لانها تزلزل في حالها تلك قال ولا بأس أن يناضل أهل الشباب أهل العربية وأهل الحسبان لان كلاهما نبل وكذلك القسي الدودانية والهندية وكل قوس يرمى عنها بسهم ذي نصل ولا يجوز أن يتناضل رجلا على أن يبدأ أحدهما من النبل أكثرهما فيبدأ الآخر ولا على أنه اذا حسق أحدهما حسب خاسقه خاسقين وخاسق الآخر خاسقا ولا على أن أحدهما خاسقا تابا لم يرم به يحسب مع خواسقه ولا على أنه يطرح من خواسق أحدهما خاسق ولا على أن أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقرب منه ولا يجوز أن يرمي الا من عرض واحد وبعد نبل واحد وان يستبقا الى عدد قرع لا يجوز أن يقول أحدهما سابقا على أن آتى واحد وعشرين خاسقا فأكون ناضلا ان لم تأت بعشرين ولا تكون ناضلا ان جئت بعشرين قبل أن آتى واحد وعشرين حتى يكونا مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرمى الا بنبل بأعيانها ان تغيرت لم يبدلها ولا ان أنفذ سهمها أن لا يبدله ولا على أن يرمى بقوس بعينها لا يبدلها ولكن يكون ذلك الى الراعي يبدل ما شاء من نبلة وقوسه ما كان عدد النبل والغرض والقرع واحدا وان اختلفا فأنكسرت نبل أحدهما أو قوسه أبدل نبلا وقوسا وان انقطع وتره أبدل وتر ما كان وتره ومن الرماة من زعم أن المسبق اذا سمى قرعا يستبقان اليه أو يتحاطانه فكانا على السواء أو بينهما ما زاد سهمهم كان للمسبق أن يزيد في عدد القرع ما شاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع ما لم يكونا سواء ومنهم من زعم أنهم اذا رما على عدد قرع لم يكن للمسبق أن يزيد فيه بغير رضا المسبق ولا خير في أن يجعل خاسق في السواد بخاسقين في البياض الا أن يتشارطا أن الخواسق لا تكون الا في السواد فيكون بياض الشن كالهذف لا يحسب خاسقا وانما يحسب حابيا ولا خير في أن يسمي اقرا معلوما فلا يبلغانه ويقول أحدهما الاخر إن أصبت بهذا السهم الذي في يدك فقد نضلت

وان شئت المشركة أن تحضره في المساجد كلها حضرته الا انها لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (قال الرني) رجه الله اذا جعل للمشركة أن تحضره في المسجد وعسى بها مع شركها أن تكون حاضرا كانت المسئلة بذلك أولى (قال) وان كانا مشركين ولادين لهما تحكما كما المينا لاعن بينهما في مجلس الحكم

(باب سنة اللعان ونفي الولد والحاقة بالأم وغير ذلك) من كتابي لعان جديد وقديم ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله

الآن يتناقض السبق الاول ثم يجعل له جعلاً معروفاً على أن يصيب بهم ولا بأس على الابتداء أن يقف عليه فيقول ان أصبت بسهم فلان كذا وان أصبت بأسهم فلان كذا وكذا فان أصاب بها ذلك له وان لم يصب بها فلا شيء له لان هذا سبق على غير فضال ولكن لو قال له ارم عشرة أرشاق ففاضل الخطأ بالصواب فان كان صوابك أكثر فلان سبق كذا لم يكن في هذا خير لانه لا يصلح أن يناضل نفسه واذا رمى بسهم فأنكسر فأصاب النصل حسب خاسق وان سقط الشق الذي فيه النصل دون الشن وأصاب بالقدح الذي لا نصل فيه لم يجب ولو انقطع بانين فأصاب بها ما عاين له الذي فيه النصل وألغى عنه الآخر ولو كان في الشن نبل فأصاب بسهمه فوق سهم من النبل ولم يحض سهمه الى الشن لم يحسب له لانه لم يصب الشن وأعيد عليه فرمى به لانه قد عرض له دون الشن عارض كما تعرض له الدابة فيصيدها فيعد عليه واذا سبق الرجل الرجل على أن يرمى معه فرمى معه ثم أراد المسبق أن يجلس فلا يرمى معه والمسبق فضل أو لا فضل له وأعلى فضل فسواء لانه قد يكون عليه الفضل ثم ينزل ويكون له الفضل ثم ينزل والرماء يختلفون في ذلك فمنهم من يجعل له أن يجلس ما لم ينزل وينبغي أن يقول عوشتي انما يستحقه بغير غاية تعرف وقد لا يستحقه ويكون منضولاً وليس باجارة فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به الا من عذر وأحسب العذر عندهم أن يموت أو يمرض المرض الذي يضرب الرمي أو يصيبه بعض ذلك في إحدى يديه أو بصره وينبغي اذا قالوا هذا أن يقولوا غني راضياً على أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن المسبق اذا جلس به كان السبق له به لان السبق على النزل والنزل غير الجالس وهذا شرطان وكذلك لو سبقه ولم يشترط هذا عليه ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا خير في أن يقول له أرى معك بلا عدد قرع يستبقان اليه أو يتخطاه ولا خير في أن يسبقه على أنهما اذا تفاخا أعاد عليه وان سبقه ونيتهم أن يعيد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما النية انما انظر في كل شيء الى ظاهر العقد فاذا كان صحيحاً أجزته في الحكم وان كانت فيه نية لو شرطت أقصدت العقد لم أفسده بالنية لان النية حديث نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا واذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن لا يرمى معه الا نبل معلوم معروف أو قوس معروف فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقاً من قبل أن القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي فان تشارط على هذا فالشرط يبطل السبق بينهما ولا بأس أن يرمى الناشب مع صاحب العربية وان ساقه على أن يرمى معه بالعربية يرمى بأى قوس شاء من العربية وان أراد أن يرمى بغير العربية من الفارسية لم يكن له ذلك لان معروفاً أن الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت وانما فرقنا بين أن لا يجزى أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمى الا بقوس واحدة أو نبل وأجزنا ذلك في الفرس ان ساقه بفرس واحد لان العمل في السبق في الرمي انما هو والرامي والقوس والنبل أداة فلا يجوز أن يمنع الرمي بمثل القوس والنبل الذي شرط أن يرمى بها فيدخل عليه الضرر بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تعلم رمية والفرس نفسه هو الخارى المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وانما فarse أداة فوقه ولكنه لو شرط عليه أن لا يجزى به الا انسان بعينه لم يجز ذلك ولو أجزنا أن يراهن رجل رجلاً بفرس بعينه فيأتى بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلاً ثم يبدل مكانه رجلاً يناضه ولكن لا يجوز أن يكون السبق الاعلى رجل بعينه ولا يبدله بغيره واذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل غيره ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمى بأى نبل أو قوس شاء اذا كانت من صنف القوس التي ساق عليها ولا يرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحمل على فرسه من شاء لان الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرامي ولا خير في أن يشترط المتناضلان أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأكل لجام حتى يفرغ من السبق ولا أن يفترش فراشا وكذلك لا يصلح أن يقول المتسابقان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوماً ولا يومين لان هذا شرط تحرير

عليه وسلم وانسني من وادها فقرق صلى الله عليه وسلم بينهما وألقى انواراً بالمرأة وقال سهل وان شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى قولهما فرقة بلا طلاق الزوج (قال) وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم (قال) واذا قال صلى الله عليه وسلم الله يعلم أن أحدكما كاذب فيل منكما نائب حكم على الصادق والكاذب حكم واحد أو أخرجهما من الحد وقال وان جاءت به أدبج فلا أراد الا قد صدق عليها فخافته به على النعت المكروه فقال عليه السلام ان أمره بين لولا ما حكم الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعمل دلالة

المباح وانشر على المشروط عليه وليس من النضال المباح واذا نهى الرجل أن يحترم على نفسه ما أحل الله
 لا تغير ترتب الى الله تعالى بصوم كان أن بشرط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منياعته ولا خبر في أن بشرط
 الرجل على الرجل أن يرمي معه بقرع معلوم على أن المسبق أن يعطيه ماشاء الناضل أو ماشاء المنضول ولا خبر
 في ذلك حتى يكون بشئ معلوم مما يحل في البيع والاجارات ولو سبقه شيئاً معلوماً على أنه ان فضله دفعه اليه
 وكان له عليه أن لا يجي أبداً أو الى مدقة المدد لم يجوز له بشرط عليه أن يمنع من المباح له ولو سبقه ديناراً
 على أنه ان فضله كان ذلك الدينار له وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا مباحاً جازاً اذا
 كان ذلك كله من مال المنضول ولكن لو سبقه ديناراً على أنه ان فضله أعطاه المنضول ديناراً وأعطى الناضل
 المنضول مدحظة أو درهماً أو أكثر وأقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شيئين بشئ
 يخرج به المنضول جازاً في السنة للناضل وشئ يخرج به الناضل فيقدم من قبل أنه لا يصلح أن يتراهنا على النضال
 لا يحل بينهما مالان التراهن من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذليس ببيع ولا سبق فيفسد من كل
 وجه ولو كان على ذلك دينار فسبقتي ديناراً ففعلت لك فان كان ديناراً حالاً فلك أن تقاضى وان كان الى
 أجل فعليك أن تعطيني الدينار وعلى إذا حل الأجل أن أعطيك ديناراً ولو سبقه ديناراً ففعلت لك يا هـ ثم
 أفلس كان أسوة الغرماء لأنه حل في ماله بحق أجازته السنة فهو كالبيع والاجارات ولو سبق رجل رجلين
 ديناراً الادورهما أو ديناراً الامد من حنطة كان السبق غير جائز لأنه قد يستحق الدينار وحصه الدرهم من
 الدينار عشر ولعل حصته يوم سبقه نصف عشره وكذلك المذمن الحنطة وغيره ولا يجوز أن أسبقك ولا
 أن أستري منك ولا أن أستأجر منك الى أجل بشئ الاشياء يستثنى منه لا من غيره ولا أن أسبقك بمذمور الاربع
 حنطة ولا درهم الا عشرة أفلس ولكن ان استثنيت شيئاً من الشئ الذي سبقته فلا بأس اذا سبقك ديناراً
 الاسدسا فاعما سبقك خمسة أسداس دينار وان سبقك صاعاً الامدا فاعما سبقك ثلاثة أمدا فعلى هذا
 الباب كله وقياسه قال ولا خبر في أن أسبقك ديناراً على أنك ان فضلتني أعطمت به أحداً بعينه ولا غير
 عينه ولا تصدق به على المساكين كما لا يجوز أن أسبقك شيئاً بدينار على أن تفعل هذا فيه ولا يجوز إذا
 ملكك شيئاً إلا أن يكون لك فيه تاماً تفعل فيه ما شئت دوني واذا اختلف المتناضلان من حيث يرسلان
 وهما يرميان في المائتين يعني ذراعاً فان كان أهل الرمي يعلمون أن من رمى في هدف يقدم امام الهدف الذي
 يرمي من عنده ذراعاً أو أكثر حل على ذلك إلا أن يشارط في الأصل أن يرميا من موضع بعينه فيكون عليهما
 أن يرميا من موضع شرطهما وان شارط أن يرميا في شيئين ووضعين أو شيئين يريانهما أو يذكران سيرهما
 فأراد أحدهما أن يعلق ما شارط على أن يضعه أو يضع ما شارط على أن يعلقه أو يبدل الشئ بشئ أكبر
 أو أصغر منه فلا يجوز له ويحمل على أن يرمي على شرطه واذا سبقه ولم يسم الغرض فأكره السبق حتى
 يسبقه على غرض معلوم واذا سبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعه أو يخفضه دونه وقد أجاز الرماة
 للمسبق أن يرفع المسبق ويخفضه فيرمي معه رشقاً أو كثر في المائتين ورشقاً أو كثر في الخمسين والمائتين ورشقاً
 وأ كثر في الثلاثة ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمي به في الرقعة وفي أكثر من ثلثمائة ومن أجاز هذا أجاز له
 أن يبدل الشئ وجعل هذا كله الى المسبق ما لم يكونا شارطاً شرطاً ويدخل عليه اذا كان مياً أول يوم عشرة
 أن يكون للمسبق أن يزيد في عدد النبل وينقص منها اذا استويا في حال أبداً جعلوا ذلك اليه ولا بأس أن
 يشارط أن يرميا أرشاقاً معلومة كل يوم من أول النهار أو آخره ولا يتفرقان حتى يفرغاهما الا من عذر
 عرض لأحدهما أو حائل يحول دون الرمي والمطر عذر لأنه قد يفسد النبل والقسي ويقطع الأوتار ولا يكون
 الحذر عذراً لأن الحركاثن كالثمس ولا الرمي الخفيفة وان كانت قد تصرف النبل بعض الصرف ولكن ان
 كانت الريح عاصفاً كان لأيهما شاء أن يمسك عن الرمي حتى تسكن أو تخف وان غربت لهما الشمس قبل

صدقه عليه ما وحكم
 بالتأشير بينه وبينه
 بعده من الولاد أولى أن
 لا يستعمل دلالة في مثل
 هذا المعنى ولا يقتضى
 الا بالتأشير أبداً (قال
 الشافعي) رحمه الله
 تعالى في حديث
 ذكره له لما نزلت آية
 المتلاعنين قال صلى الله
 عليه وسلم أيما امرأة
 أدخلت على قوم من
 ليس منهم فليست من
 الله في شئ ولن يدخلها
 الله جنته وأيمان رجل
 بحدوده وهو يظن اليه
 احتجب الله منه وفخه
 على رؤس الاولين
 والآخرين

(باب كيف اللعان)
 من كتاب اللعان
 والطلاق وأحكام
 القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله
 ولما حكى سهل شهود
 المتلاعنين مع حدثته
 وحكاها ابن عمر رضي الله

أن يفترغ من أرساقهم التي تشارط لم يكن عليهما أن يرميا في الليل وان انكسرت قوس أحدهما أو نبلة
أبدل مكان القوس والنبل والوتر متى قدر عليه فان لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فهو هذا عذر وكذلك ان
ذهبت نبلة كلها فلم يقدر على بدلها فان ذهب بعض نبلة ولم يقدر على بدله قيل لصاحبه ان شئت فأت ركضتي
يحدد البديل وان شئت فآرم معه بعدد ما بقي في يديه من النبل وان شئت فاردد عليه عماري به من نبلة ما يعيد
الرمي به حتى يكمل العدد واذا رموا اثنين واثنين وأكثروا العدد فاعتل واحد من الحزبين علة ظاهرة قبل
الحزب الذين يناضلونه ان اصطلاحهم على أن تجلسوا مكانه رجلا من كان فذلك وان تشاخصتم لم تجبركم على ذلك
وان رضى أحد الحزبين ولم يرض الآخر لم يجبر الذين لم يرضوا واذا اختلف المتناضلان في موضع شئ معلق
فأراد المسبق ان يستقبل به عين الشمس لم يكن ذلك الا أن يشاء المسبق كما لو أراد أن يرمي به في الليل أو المطر
لم يجبر على ذلك المسبق وعين الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنعه الظلمة « قال الربيع » المسبق أبداهو
الذي يغرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلفا في الارسال فكان أحدهما يطول بالارسال التماس
أن تبريد الراي أو ينسى صنيعه في السهم الذي رمي به فأصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستعقب
من طريق الخطأ أو قال هولم أن هذا وهذا يدخل على الراي لم يكن ذلك له وقيل له ارم كما يرمي الناس لا بهجلا
عن أن تثبت في مقامك وفي ارسالك ونزعل ولا مبطلنا لغير هذا لادخال الحبس على صاحبك وكذلك لو اختلفا
في الذي يوطن له فكان يربد الحبس أو قال لا أريده والموطن يطيل الكلام قبل اللوطن ووطن له بأقل ما يفهم به
ولا نطل ولا نتجل عن أقل ما يفهم به ولو حضرهما من يحبسهما أو أحدهما أو يلغظ فيكون ذلك مضرا بهما
أو بأحد ههما عن ذلك « قال الربيع » الموطن الذي يكون عند الهدف فإذا رمي الراي قال دون ذا
قليل أرفع من ذا قليل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اختلف الراميان في الموقف فخرجت قرعة
أحدهما على أن يبدأ فمن عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان للاخر من العرض الآخر الذي بدأ منه
أن يقف حيث شاء من المقام واذا سبق الرجل الرجل سبقا معلوما فضله المسبق كان السبق في ذمة المتصول
حالا يأخذه به كما يأخذه بالدين فان أراد الماضل أن يسلفه المتصول أو يشتري به الناضل ماشاء فلا بأس وهو
متطوع باطعامه اياه وما نضله فله أن يحزره ويتموله ويمتنعه منه ومن غيره وهو عندى كرجل كان له على رجل
دينار فأسلفه الدينار ورده عليه أو أطعمه به فعليه دينار كما هو ولا يجوز عند أحد رأيته ممن يبصر الراي أن
يسبق الرجل الرجل على أن يرمي بعشر ويجعل القرع من تسع ومنهم من يذهب الى أن لا يجوز أن يجعل
القرع من عشر ولا يجوز الا أن يكون القرع لا يؤتى به بحال الا في أكثر من رشق فاذا كان لا يؤتى به الا
بأكثر من الرشق فسواء قل ذلك أو كثر فهو جائز واذا أصاب الرجل بالسهم نفسق وثبت قليلا ثم سقط بأى
وجه سقط به حسب صاحبه ولو وقف رجل على أن يقلج فرمى بسهم فقال ان أصبت فقد فلتجت وان
لم أصب (١) فالقلج لكم أو قال له صاحبه ان أصبت بهذا السهم فلك به الفلوج وان لم يكن يبلغه اذا
أصابه وان أخطأ به فقد أنضلتني نفسك فهذا كله باطل لا يجوز وهما على أصل ريمهما لا يقلج واحد
منهما على صاحبه الا بأن يبلغ الفلوج ولو طابت نفس المسبق أن يسلمه السبق من غير أن يبلغه كان هذا شيا
تطوع به من ماله كما هو به واذا كانوا في السبق اثنين واثنين أو أكثر فبدأ رجلان فانه قطع أو تارهما أو وتر
أحدهما كان له أن يقف من بقى حتى يركب وتر أو ينفذ نبلة وقد رأيت من يقول هذا اذ رجي أن يتفاجأ
ويقول اذا علم أنهم ما والحزب كله لا يتفاجئون لو أصابوا عافى أيديهم لأنهم لم يبقاروا بعد الغاية التي بينهم يرمي
من بقى ثم يتم هذان واذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقتروا وليقتسموا اقساما معروفا ولا يجوز أن
يقول أحيد الرجلين أختار على أن أسبق ولا يختار على أن يسبق ولأن يقتروا فأيهم أخرجت قرعته سببه

عنهما استدلالنا على
أن اللعان لا يكون الا
بمحضر من طائفة من
المؤمنين لأنه لا يحضر
أمرأ يريد النبي صلى
الله عليه وسلم ستره
ولا يحضره الا وغيره
حاضره وكذلك جميع
حدود الزنا يشهد بها
طائفة من المؤمنين
أقلهم أربعة لأنه لا
يجوز في شهادة الزنا أقل
منهم وهذا شبه قول
الله تعالى في الزانيين
وليشهد عناهما
طائفة من المؤمنين وفي
حكاية من حكى اللعان
عن النبي صلى الله
عليه وسلم جملة بلا
تفسير دليل على أن الله
تعالى لما نصب اللعان
حكاية في كتابه فأنما
لا عن صلى الله عليه
وسلم بين المتلاعنين
بما حكى الله تعالى في
القرآن واللعان أن
يقول الامام للزوج
قل أشهد بالله اني لمن
الصادقين فيما رمت

(١) قوله فالقلج لكم في بعض النسخ فالفلوج لكم وكلاهما مصدر قلج بمعنى غلب اهـ

صاحبه ولكن يجوز أن يقتسم ما قسموا مع وفاء يسبق أيهما شاء تطوعا لا محاطا بالقرعة ولا غيرها (١) من أن يقول أرى أنا وأنت هذا الوجه فأنا أفضل على صاحبه سبقه المفضل والسبق على من بذله دون خزيه إلا أن يدخل خزيه أنفسهم معه في ضمان السبق أو يأمره أن يسبق عنهم فيلزم كل واحد منهم حصته على قدر عدد الرجال لا على قدر جوده الرمي وإذا قال الرجل الرجل إن أصبت بهذا السهم فلك سبق فهذا جائز وليس هذامن وجه النضال فإن قال إن أخطأت بهذا السهم فلك سبق لم يكن ذلك له وإن حضر الغريب أهل الغرض فقسموه فقال من معه كذا زاد راميًا ولست أزيد راميًا وقال أهل الحزب الذين يرمى عليهم كذا زاء غير رام وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراجهم من المالهم من إخراج من عرفوا رميهم من قسومهم وهم يعرفونه بالرعي فسقط أو غير الرمي فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل الرجل سبق فلان ديارين على أي شريك في الديار بين الآن يتطوع بأن يهب له أحدهما أو كليهما بعد ما ينزل وكذلك لو تطارد ثلاثة فأخرج اثنين سبقين وأدخل محالا لم يجوز أن يجعل رجلا لا يرمى عليه نصف سبق أحدهما على أن له نصف الفضل إن أخر زعي صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن له أن يبدأ عليه رشتين فأكثر لم يجوز ذلك له وذلك أنا إذا أعطيناه ذلك أعطيناه فضل سهم أو أكثر ألا ترى أنهم مالورميًا بعشر ثم ابتداء الذي بدأ كان لو فليج بذلك السهم الحادي عشر كما أعطيناه أن يرمى بسهم يكون في ذلك الوقت فضلا على مراسله عن غير مراسلة وإنما يجيز هذا له إذا تكافأ فكان أحدهما يبدأ في وجهه والآخر في آخر وإذا سبق الرجل الرجل فخا أن يعطيه السبق موضوعا على يديه أو رهنه أو حيلًا أو رهنًا وحيلًا أو يأمنه كل ذلك جائز وإذا رميًا إلى خسين مبادرة فأفضل أحدهما على صاحبه نجسًا وأقل أو أكثر فقل الذي أفضل عليه ما طرح فضلا على أن أعطيك به شيًا لم يجوز الآن يتفاسخا هذا السبق برضاهما ويتساويان سبقا آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الصلاة في المضربة والأصابع إذا كان جلد هما ذكيا مما يؤكل لحمه أو مدبوغا من جلد ما لا يؤكل لحمه ما عدا جلد كلب أو خنزير فإن ذلك لا يظهر بالدباغ والله تعالى أعلم فإن صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاته مجزئة عنه غير أني أكرهه لمعنى واحد أني أمره أن يقضي ببطون كفيه إلى الأرض وإذا كانت عليه المضربة والأصابع منعته أن يقضي بجميع بطون كفيه لا معنى غير ذلك ولا بأس أن يصلي متنكبا القوس والقرن إلا أن يكونا يتحرران عليه حركة تشغله فأكره ذلك له وإن صلى آخره ولا يجوز أن يسبق الرجل الرجل على أن يرمى معه ويختار المسبق ثلاثة ولا يسبقهم للمسبق ولا المسبق ثلاثة ولا يسبقهم للمسبق قال ولا يجوز السبق حتى يعرف كل واحد من المتناضلين من يرمى معه وعليه بأن يكون حاضرًا أو غائبًا يعرفه وإذا كان القوم المتناضلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرسال وخزيه ولناضليهم أن يقدموا أيهم شأوا كما شأوا ويقدم الآخرون كذلك ولو عقدوا السبق على أن فلان يكون مقدما وفلان معه وفلان ثان وفلان معه كان السبق مفسوخا ولا يجوز حتى يكون القوم يقدمون من رأوا تقديمه وإذا كان البدء لاحدا المتناضلين فبدأ البدء عليه فأصاب أو أخطأ رد ذلك السهم خاصة وإن لم يعلم حتى يفرغ من رميهم رده عليه السهم الأول فرمى به فإن كان أصاب به بطل عنه وإن كان أخطأ به رمى به فإن أصاب به حسب له لأنه رمى به في البدء وليس له الرمي به فلا ينفقه مصيبا كان أو مخطئا الآن يتراضيا به

﴿ كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحربى ﴾

* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الحكم في قتال المشركين حكمان فمن غزا منهم أهل الاوثان ومن عبد ما استحسن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية ويقا تلهم إذا قوى عليهم حتى يقتلهم

(١) قوله من أن يقول كذا في النسخ ولعله مثل أن يقول تأمل كتبه مصححه

به زوجتي فلانة بنت فلان من الزنا ويشير اليها إن كانت حاضرة ثم يعود فيقول لها حتى يكمل ذلك أربع مرات ثم يقفه الامام ويذكره الله تعالى ويقول اني أخاف ان لم تكن صدقت أن تبوأ لعنة الله فإن رآه يريد أن يعصى أمر من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجبة فان أبي تركه وقال قل وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رميته به فلانة من الزنا وان قذفها بأحد يسميه بعينه واحدا أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة إلى من الصادقين فيما رميته به من الزنا فلان أو فلان وفلان وقال عند الالتعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رميته

أويسلموا وذلك لقول الله عز وجل فإذا انسلخ الأشهر الحرم الآيتين ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم
 على الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان من أهل الكتاب من المشركين المحاربين قوتلوا حتى يسلموا
 أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فإذا أعطوها لم يكن للمسلمين قتلهم ولا كراههم على غير دينهم لقول
 الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية وإذا قاتل أهل الأوثان وأهل الكتاب قتلوا
 وسبوا ذراريهم ومن لم يبلغ الحلم والمحيض منهم ونساءهم البالغ وغير البالغ ثم كانوا جيعا فإرفع منهم
 الخمس ويقسم الأربعة الخمس على من أوجف عليهم بالحيل والركاب فإن أئخذوا فمهم وقهر وأمن قاتلوه
 منهم حتى تغلبوا على بلادهم فسمت الدور والأرضون تسم الدنانير والدرهم لا يختلف ذلك الخمس وتكون
 أربعة أنجاسهم المني حضر وإذا أسرب بالغون من الرجال فالأمام فيهم بالخيار بين أن يقتلهم إن لم يسلم أهل
 الأوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب أو عن عليهم أو يفاديهم بمال يأخذهم منهم أو بأسرى من المسلمين
 يطلقون لهم أو يسترقهم فإن استرقهم أو أخذهم مالا فسيب له سبيل الغنيمة بخمس ويكون أربعة أنجاسه
 لأهل الغنيمة فإن قال قائل كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكما واحدا وحكمت في الرجال أحكاما
 متفرقة قيل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريظة وخير فقسم عقارهما من الأرضين والنخل
 قسمة الأموال وسبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدان بنى المصطلق وهو أذن ونساءهم فقسمهم قسمة الأموال
 وأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر ففهم من من عليه بلا شيء أخذ منه ومنهم من أخذ منه فدية
 ومنهم من قتله وكان المقتولان بعد الأسارى يوم بدر عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحرث وكان من المنون
 عليهم بلافية أبو عزة الجمحي تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنائه وأخذ عليه عهدا أن لا يقاتله فأخفوه
 وقاتله يوم أحد فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يفلت فأسر من المشركين رجلا غيره فقال يا محمد
 امن علي ودعني لبنائي وأعطيك عهدا أن لا أعود لقتالك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تمسح على عارضك
 بمكة تقول قد خدعت محمدا مرتين فأمر به فضربت عنقه ثم أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم غمامة بن أنال
 الحنفي بعد فن عليه ثم عاد غمامة بن أنال فأسلم وحسن إسلامه . أخبرنا النعني عن أيوب عن أبي قلابة عن
 أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من المسلمين برجلين من المشركين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يعمد قتل النساء والولدان لأن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن قتلهم . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى الذين بعث إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) لا يعمدون
 بقتل وللمسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليلا ونهارا فإن أصابوا من النساء والولدان أحد لم يكن فيه عقل
 ولا قود ولا كفارة فإن قال قائل ما دل على هذا قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الصعب بن جثامة الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل
 عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم
 وبعما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل قول النبي
 صلى الله عليه وسلم هم من آبائهم قيل لا عقل ولا قود ولا كفارة فإن قال فم لا يعمدون بالقتل قيل لنهى
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمدوا به فإن قال فلعل الحديثين مختلفان قيل لا ولكن معناه ما وصفت
 فإن قال ما دل على ما قلت قيل له إن شاء الله تعالى إذا لم ينه عن الاغارة ليلا فالعلم محيط أن القتل قد يقع على
 الولدان وعلى النساء فإن قال فهل أغار على قوم ببلد غارين ليلا أو نهارا قيل نعم . أخبرنا عمر بن حبيب
 عن عبد الله بن عون أن نافع مولى ابن عمر كتب إليه يخبره أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أخبره أن

به من الزنا بفلان أو
 بفلان وفلان (قال)
 وإن كان معها ولد فنفاه
 أو بها جل فأتى منه
 قال مع كل شهادة أشهد
 بالله أني لمسن الصادقين
 فيأرميت به من الزنا وإن
 هذا الولد ولد زنا ما هو
 مني وإن كان جلا قال
 وإن هذا الجمل إن كان
 بها جل للجمل من زنا
 ما هو مني فإن قال هذا
 فقد فرغ من الالتعان
 فإن أخطأ الإمام فلم
 يذكر في الولد أو الجمل
 في اللعان قال للسروج
 إن أردت نفيه أعدت
 اللعان ولا تعيد المرأة
 بعد عادة الزوج اللعان
 إن كانت فرغت منه
 بعد اللعان الزوج وإن
 أخطأ وقد فذهها برجل
 ولم يلعن بفسد فإراد
 الرجل جده أعاد عليه
 اللعان والاحد له إن لم
 يلعن وقال في كتاب
 الطلاق من أحكام
 القرآن وفي الأملاء على

رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون في نعمهم بالمر يسيع فقتل مقاتله وسبي الذرية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه بقتل ابن أبي الحقيق غاراً دلالة على أن الغارة تقتل وكذلك أمر بقتل كعب بن الأشرف فقتل غاراً فان قال قائل فقد قال أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل يقوم ليلا لم يغرح حتى يصبح قيل له إذا كان موجوداً في سنته أنه أمر بما وصفنا من قتل الغارين وأغار على الغارين ولم ينه في حديث الصعب عن البيات دل ذلك على أن حديث أنس غير مخالف لهذه الأحاديث ولكنه قد ترك الغارة ليلاً لأن يعرف الرجل من يقاتل أو أن لا يقتل الناس بعضهم بعضاً وهم يظنون أنهم من المشركين فلا يقتلون بين الحصن ولا في الآكام حيث لا يبصرون من قبلهم لا على معنى أنه حرم ذلك وفيما رصفنا من هذا كله ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الإسلام أو إلى الجزية إنما هو واجب لمن لم تبلغه الدعوة فأما من بلغته الدعوة فلا مسلمين قتله قبل أن يدعى وإن دعوه فذلك لهم من قبل أنهم إذا كان لهم ترك قتله عدة تطول فترك قتاله إلى أن يدعى أقرب فأما من لم تبلغه دعوة المسلمين فلا يجوز أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان إن كانوا من غير أهل الكتاب أو إلى الإيعان أو إعطاء الجزية إن كانوا من أهل الكتاب ولا أعلم أحد لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدونا الذين يقاتلون أمة من المشركين ففعل أولئك أن لا تكون الدعوة بلغتهم وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك (١) أو الخزر أمة لا يعرفهم فان قتل أحد من المسلمين أحد من المشركين لم تبلغه الدعوة وداه إن كان نصرانياً أو يهودياً يدعي نصراني أو يهودي وإن كان وثنياً أو مجوسياً أو مجوسياً وانما ترك قتل النساء والولدان بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنهم ليسوا بمن يقاتل فان قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوقض برهم بالسلاح وذلك أن ذلك إذا لم يتوقض من المسلم إذا أراد دم المسلم كان ذلك من نساء المشركين ومن لم يبلغ الحلم منهم أولى أن لا يتوقض وكانوا قد رأوا الحال التي نهى عن قتلهم فيها وإذا أسروا أو هربوا أو جرحوا وكانوا ممن لا يقاتل فلا يقتلون لأنهم قد رأوا الحال التي أبيحت فيها دماؤهم وعادوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعون بأن يقصد قسدهم بالقتل ويترك قتل الرهبان وسواء رهبان الصوامع ورهبان الديارات والصحارى وكل من يحبس نفسه بالترهب ترك قتلها اتباعاً لأبي بكر رضي الله تعالى عنه وذلك أنه إذا كان لنا أن ندع قتل الرجال المقاتلين بعد المقدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم تكن آئين بترك الرهبان إن شاء الله تعالى وانما قلنا هذا تبعاً لقياساً ولو أننا غنمنا آثار كقتل الرهبان لأنهم في معنى من لا يقاتل ترك قتل المريض حين تغير عليهم والرهبان وأهل الجن والاحرار والعبيد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون فان قال قائل ما دل على أنه يقتل من لا قتاله منه من المشركين قيل قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين دريد بن الصمة وهو في شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالساً وكان قد بلغ نحواً من خمسين ومائة سنة فلم يعب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله ولم أعلم أحد من المسلمين عاب أن يقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان ولو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح الميثب وقد ذفف على الجرحى بحضره رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام ذفف عليه ابن مسعود وغيره وإذا لم يكن في ترك قتل الراهب حجة إلا ما وصفنا غنمنا كل مال له في صومعته وغير صومعته ولم ندعه منه شيئاً لأنه لا خبر في أن يترك ذلك فيمتنع وتسمى أولاد الرهبان ونسأؤهم إن كانوا غير مترهبين والاصل في ذلك أن الله عز وجل أباح أموال المشركين فان قيل فلم لا تمنع ماله قيل كلاً ما منع مال المولود والمرأة وأمنع دماءهما وأحب لو ترهب النساء تركهن كما ترك الرجال فان ترهب عبيد من المشركين أو أمة سيئتهم ممن قبل أن السيد لو أسلم قضيت له أن يسترقهما ويمنعهما الترهيب لأن المماليك لا يملكون من أنفسهم ماله إلا الأحرار فان قال قائل وما الفرق بين المماليك والأحرار قيل لا يمنع حر من غزو ولا ج ولا تشاغل برعين

مسائل مالك ولما حكم الله تعالى على الزوج برحى المرأة بالقذف ولم يستثن أن يسمى برميهاه أولم يسميه ورعى العجلا في امرأته بابن عمه أو بابن عمها شريك بن السحماء وذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه رآه عليها وقال في الطلاق من أحكام القرآن فالتعن ولم يحضر صلى الله عليه وسلم المرحى بالمرأة فاستدل لنا على أن الزوج إذا التعن لم يكن على الزوج الذي قذفه بامرأته حد ولو كان له لأخذه له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولبعث إلى المرحى فسأله فان أقرحدوان أنكر حدله الزوج وقال في الاملاء على مسائل مالك وسأل النبي صلى الله عليه وسلم شريكا فانكر فلم يحلفه ولم يحده بالتعان غيره ولم يحده

صنعة بل يحمده على ذلك ويكون الخ والعز ولا زمن له في بعض الحالات ولما لا العبد منعه من ذلك وليس يلزم العبد من هذا شي

(الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ)

الجلالي القاذفه
بسمه (وقال) في
اللعان ليس للامام اذا
وجي رجل برئ ان يبعث
اليه فيسأله عن ذلك
لان الله يقول ولا
تجسسوا فان شبه على
أحد أن النبي صلى الله
عليه وسلم بعث أنيسا
الى امرأه أدرجل فقال
ان اعترفت فارجها
فتلك امرأة ذكر أبو
الزاني بها أنها زنت
فكان يلزمه أن يسأل
فان أقربت حدث وسقط
الحد عن قذفها وان
أنكرت حد قاذفها
وكذلك لو كان قاذفها
زوجها (قال) ولما كان
التعنف لامرأته اذا
التعن لوجاء المقدوف
بعينه لم يؤخذ له
الحد لم يكن لمسئلة
المقدوف معنى الا أن
يسأل ليحد ولم يسأله
صلى الله عليه وسلم
وانما سأل المتدوفة
والله عز وجل أعلم للحد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المجوس والصابئون والسامرة أهل كتاب فالفنا بعض الناس فقال أما
الصابئون والسامرة فقد علمت أنهم ماصنفان من اليهود والنصارى وأما المجوس فلا أعلم أنهم أهل كتاب وفي
الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كتاب لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب وأن
المسلمين لا يتكحون نساءهم ولا يأكلون ذبائحهم (١) فان زعم أنهم اذا أصبح أن تؤخذ منهم الجزية فكل
مشرك عابد وثن أو غير مفرام اذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم
الجزية وتحقق دماؤهم بها الا العرب خاصة فلا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف وقال لي بعض من يذهب
هذا المذهب ما يجتهد في أن حكمت في المجوس حكم أهل الكتاب ولم تحكم بذلك في غير المجوس فقلت الخية أن
سفیان أخبرنا عن أبي سعيد عن نصر بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن المجوس فقال
كانوا أهل كتاب قال فاقوله سنوهم سنة أهل الكتاب قلت كلام عربي والكتابان المعروفان التوراة
والانجيل ولله كتب سواهما قال ومادل على ما قلت قلت قال الله عز وجل ألم يأتكم في صحف موسى
وابراهيم الذي وفي التوراة كتاب موسى والانجيل كتاب عيسى والصحف كتاب ابراهيم ما لم تعرفه العامة
من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن الارض يرثها عبادي
الصالحون قال فسامعني قوله سنوهم سنة أهل الكتاب قلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال فادل على
أنه كلام خاص قلنا لو كان عاما كذا ذبائحهم وتكحون نساءهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين
تؤخذ منهم الجزية حكم واحد أو حكمين قيل بل حكمين قال وهل يشبه هذا شي قلنا نعم حكم الله جل
شأنه فممن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فانازعهم أن غير المجوس ممن لا تحل ذبيحته ولا نسأله قياسا
على المجوس قلنا فإين ذهب عن قول الله عز وجل وقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الى قتلوا سيبلهم
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فان زعمت أنهم والحديث
منسوخان بقول الله عز وجل حتى يعطوا الجزية بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل
الكتاب قلنا فاذ زعمت ذلك دخل عليك أن تكون العرب ممن يعطون الجزية وان لم يكونوا أهل كتاب قال
فان قلت لا يصلح أن تعطى العرب الجزية قلنا أوليسوا داخلين في اسم الشرك قال بلى ولكن لم أعلم النبي
صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا فاعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جزية من غير كفاي أو محبوب
قال لا قلنا فكيف جعلت غير السكاكين من المشركين قياسا على المجوس أرايت لو قال لك قاتل بل أخذها
من العرب دون غيرهم ممن ليس من أهل الكتاب ما تقول له قال أفتزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها
من عرب قلنا نعم وأهل الاسلام بأخذونها حتى الساعة من العرب قد صالح النبي صلى الله عليه وسلم
أكيدر الغساني في غزوة تبوك وصالح أهل نجران واليمن ومنهم عرب وبهم وصالح عمر رضي الله تعالى عنه
نصارى بنى تغلب وبنى غير اذ كانوا كلهم يديون دين أهل الكتاب وهم تؤخذ منهم الجزية الى اليوم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولو جاز أن يزعم أن إحدى الآيتين والحديثين ناسخ للآخر جاز أن يقال الامر بأن
تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القرآن ومن المجوس في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن تقاتل
المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله

(١) كذا في غير نسخة وتأمل العبارة فانها غير تامة اهـ

ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهم ما نسخ الاجتهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعضيان جميعا على وجوههما ما كان الى امضاء ما سبيل بما وصفنا وذلك امضاء حكم الله عز وجل وحكم رسوله معا وقولك خارج من ذلك في بعض الامور دون بعض قال فقال لي أفعل أي شيء الجزية قلنا على الأديان لا على الانساب ولودنا أن الذي قلت على ما قلت الآن يكون لله سحق وما رأينا الله عز وجل فرق بين عربي ولا عجمي في شرك ولا ايمان ولا المسلمون اننا لنتقتل كلا بالشرك ونحقق دم كل بالاسلام ونحكم على كل بالحدود فيما أصابوا وغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم فأسلموا بعد الاسار فهم مرفوقون لا تحل دماؤهم وأي حال أسلموا فيها قبل الاسار حقنوا دماؤهم وأحرزوا أموالهم الاما حوا وقبل أن يسلموا وكانوا أحرار ولم يسب من ذراريتهم أحد صغير فاما نسائهم وأبائهم البالغون حكمهم حكم أنفسهم في القتل والسبي لاحكام الاب والزوج وكذلك ان أسلموا وقد حصر وافي مدينة أو بيت أو أحاطت بهم الخيل أو غرقوا في البحر فكانوا لا يمتنعون ممن أراد أخذهم أو وقعوا في نار أو بر أو خرجوا وكانوا غير متمتعين كانوا بهذا كد محقوفى الدماء ممنوعين من أن يسبوا ولكن لو سبوا فبطوا أو سجنوا غير مربوطين أو صاروا الى الاستسلام فأمرهم الحاكم قوميا يحفظونهم فأسلموا وحقت دماؤهم وحرى السبي عليهم فان قال مافرق بين هذه الحال وبين المحاط بهم في صحراء أو بيت أو مدينة قيل قد يمتنع أولئك حتى يغلبوا من أحاط بهم أو يأتهم المدد أو يتفرقون عنهم فيهربوا وليس من كان بهذه الحال ممن يقع عليه اسم السبي انما يقع عليه اسم السبي اذا حوى غير متمتع ولو أسير جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين مثلهم ليقاتلوه فقد قيل بقاتلوتهم وقيل قاتل الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ومن قال هذا القول قال وما يحرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك ولو قال قاتل قتالهم حرام لمعان منها أن واجبا على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم فالتمس لأهل الخمس وهم متفرقون في البلدان وهذا لا يجد السبيل الى أن يكون الخمس مما غنم لأهل الخمس ليؤديه الى الامام فيفرقه وواجب عليهم ان قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم وهذا لا أعطوا الجزية لم يقدر على أن يمنعهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهبنا وان لم يستكروهم على قتالهم كان أحب الى أن لا يقاتلوا ولا نعلم خبر الزبير ثبت ولو ثبت كان النجاشي مسلما كان آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه واذا غزا المسلمون بلاد الحرب فسررت سرية كثيرة أو قليلة باذن الامام أو غير اذنه فسواء ولكني أستحب أن لا يخرجوا الا باذن الامام لخصال منها أن الامام يعني عن المسئلة ويأتيه من الخبر ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسرية حيث يرجو قوتها ويكفها حيث يخاف هلكتها وان أجمع لأمر الناس أن يكون ذلك بأمر الامام وان ذلك أبعد من الضيعة لانهم قد يسرون بغير اذن الامام فيرجل ولا يقسم عليهم فيتلقون اذا انفردوا في بلاد العدو ويسرون ولا يعلم فيرى الامام الغارة في ناحيتهم فلا يعينهم ولو علم مكانهم أعانهم وأما أن يكون ذلك يحرم عليهم فلا أعلمه يحرم وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخنة فقال له رجل من الانصار ان قتلت صابرا محتسبا قال فلك الخنة قال فانغمس في جماعة العدو وقتلوه وأتق رجل من الانصار درعا كانت عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الخنة ثم انغمس في العدو وقتلوه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رجلا من الانصار تخلف عن أصحابه بئر معونة فرأى الطير عكوبا على مقبله أصحابه فقال لعمر بن أمية سأ تقدم الى هؤلاء العدو فيقتلونني ولا تخلف عن مشهد قتل فيه أصحابنا ففعل فقتل فرجع عمر بن أمية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولا حسنا ويقال فقال لعمر وفيها لا تقدم فقاتلت حتى تقتل فاذا حل الرجل المنفرد أن يتقدم على الجماعة الاغلب عنده وعند من رآه أنها ستقتله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رآه حيث لا يرى ولا يأمن كان هذا

الذي يقع لها ان لم تقر بالزنا ولم يلعن الزوج وأي الزوجين كان أعجميا التعن بلسانه بشهادة عدلين يعرفان لسانه وأحب الى أن لو كانوا أربعة وان كان آخرس يفهم الاشارة التعن بالاشارة وان انطلق لسانه بعد الخرس لم يعد ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله ان زوجي فلان أو تشير اليه ان كان حاضر المن الكاذبين فيأمراني به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فاذا فرغت وقفها الامام وذكرها الله تعالى وقال احذري أن تبوءي بغضب من الله ان لم تكوني صادقة في أيمانك فان رآها تمضي وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وان لم تحضرها ورآها تمضي قال لها قولي وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيما

أكثر مما في انفراد الرجل والرجال بغير إذن الامام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا القيم الذين كفروا زحفوا فتولواهم الأديار الآية وقال يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال الى قوله وانه مع الصابرين * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال ابن عباس ومستغن بالتزويل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العشرون من المائتين فكان هذا الواحد من العشرة ثم خفف الله عنهم فصيرا الأمر الى أن لا تفر المائة من المائتين وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقولنا وهو لاء الخار جون من السخط ان فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد فر من ثلاثة فصاعدا فيما نرى والله تعالى أعلم الفارين بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فلا فر الواحد من اثنين فأقل الامتنع والقتال أو متحيزا أو المتحرف له عينا وشما لا ومدبر أو نيته العودة للقتال والفار متحيزا الى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرة أو مستثبة عنه سواء أعان يصير الأمر في ذلك الى نية المتحرف والمتحيز فإن كان الله عز وجل يعلم أنه أعان متحرفا ليعود للقتال أو متحيزا لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجهم من سخطه في التحريف والتحيز وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه الا أن يعفو الله تعالى عنه أن يكون قد باء بسخط من الله وإذا تحرف الى الفئة فليس عليه أن ينفرد الى العدو فيقاتلهم وحده ولو كان ذلك الآن لم يكن له أولاً أن يتحرف ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الحرث وجرزة بن عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وبارز يوم الخندق علي بن أبي طالب عمرو بن عبدود وإذا بارز الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى الى المبارزة فبرز له رجل فلا بأس أن يعينه عليه غيره لانهم لم يعطوه أن لا يقاتله الا واحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه أعان أراد أن يقاتله واحد فقد تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فأرسل عتبة الأيسر وضربه عتبة ففقط رجله وأعان جرزة وعلى فقتل عتبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإما ان دعاهم مسلم مشركاً أو مشرك مسلماً الى أن يبارزه فقال له لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء الى مبارزة الواحد كل من الفريقين معاسوى المبارزين أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره فإن ولي عنه المسلم أو جرحه (٢) فأئخذته فحمل عليه بعد تبارزه فما فهم أن يقتلوه ان قدر واعلى ذلك لان قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم الا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع الى مخرجه من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع الى مأمنه ولو شرطوا ذلك له فخافوه على المسلم أو جرح المسلم فلمهم أن يستنفذوا المسلم منه بل أن يقتلوه فان امتنع أن يخلطهم وانقاد صاحبهم وعرض دونه ليقاتلهم قاتلوه لانه نقض أمان نفسه ولوعرض بينه وبينهم فقال أنا أمانكم في أمان قالوا نعم ان خلتنا وصاحبنا فان لم تفعل تقدمنا لأخذ صاحبنا فان قاتلنا قاتلنا لك وكنت أنت نقضت أمانك فان قال قائل وكيف لا يعان الرجل المبارز على المشرك فأجابه قيل ان معونة جرزة وعلى على عتبة أعانها كانت بعد أن لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن منهم لعبيدة أمان يكفون به عنه فان تشارطوا الا امان فأعان المشركون صاحبهم كان للمسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه المبارز ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استجدهم عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسك أو بما يتحصن به فلا بأس أن يرموا بالمجانيق والعرادات والنيران والعقارب والحياث وكل ما يكرهونه وأن يثقوا عليهم الماء ليعرقوهم

رماني به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت قال وانما أمرت بوقفهما ونزكهما الله لأن ابن عباس رضي الله عنهما حكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لاعن بين التلاعنين أن يضع يده على فيه في الخامسة وقال انها وجبة ولما ذكر الله تعالى الشهادات أربعاً فصل بينهن باللعنة في الرجل والغضب في المرأة دل على حال افتراق اللعان والشهادات وأن اللعنة والغضب بعد الشهادة موجبان على من أوجبا عليه بأن يجترئ على القول أو الفعل ثم على الشهادة بالله باطلا ثم يزيد فيجترئ على أن يلعنه وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للامام اذ عرف من ذلك ما جهل أن يقفهما نظرا لهما بدلالة الكتاب والسنة

(١) تقدم متن الحديث في باب تحريم الفرار من الزحف فانظره (٢) عبارة مختصرة المرفوعة فلمهم أن يحموا عليه فيقتلوه الخ تأمل كتبه معجزة

أو يوحدهم فيه سواء كان معهم الاطفال والنساء والرهبان أو لم يكونوا لأن الدار غير ممنوعة باسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يحرقوا خبرهم المتمر وغير المتمر ويخربوا عمارتهم وكل ما لا روح فيه من أموالهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت وفيهم الولدان والنساء المنهى عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف منجنيقاً وأمراده ونحن نعلم أن فهم النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقها . أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل وهان على سرة بني لؤي . حريق بالبويرة مستطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فقد نهى بعد التحريق في أموال بني النضير قيل له ان شاء الله تعالى اعمانه عن أن الله عز وجل وعده بها فكان تحريقه اذها بامنه لعين ماله وذلك في بعض الاحاديث معروف عند أهل المغازي فان قال قائل فهل حرق أو قطع بعد ذلك قيل نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاه التي فيها قتالا فان قال قائل كيف أجزت الرعي بالمنجنيق وبالنار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم منهى عن قتلهم قيل أجزنا بما وصفنا وبأن النبي صلى الله عليه وسلم شق الغارة على بني المصطلق غارين وأمر بالبيات والتحريق والعلم يحيط أن فهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير ممنوعة وانما نهى أن تقصد النساء والولدان بالقتل اذا كان قاتلهم يعرفهم بأعيانهم للخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم سبأهم فباعهم مالا وقد كتب هذا قبل هذا فان كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مستأمنون كرهت النصب عليهم بما يعين من التحريق والتغريق وما أشبهه غير محرم له تحريم ما بينا وذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يبين أن تحرم بأن يكون فيها مسلم يحرم دمها وانما كرهت ذلك احتياطاً ولأن مباحنا لم يكن فيها مسلم أن تجاوزها فلا نقاتها وان قاتلناها قاتلناها بغير ما يعين من التحريق والتغريق ولكن لو اتهم المسلمون أو بعضهم (١) فكان الذي يرون أنه ينكأ من التهمهم يغرقوه ويحرقوه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم أكرهه لهم بأنهم مأجورون أجزين أحدهما الدفع عن أنفسهم والآخرة نكابة عدوهم قال ولو حاصروهم غير ملتحمين فترسوا بأطفال المشركين فقد قيل لا يتوقون ويضرب المتترس منهم ولا يبعد الطفل وقد قيل يكف عن المتترس به ولو ترسوا بمسلم رأيت أن يكف عن ترسوا به إلا أن يكون المسلمون ملتحمين فلا يكف عن المتترس ويضرب المشرك ويتوق المسلم جهده فان أصاب في شيء من هذه الحالات مسلماً أعتق رقبة . واذا حاصروا المشركين فظفروا لهم بخيل أحرزناها أو بناها عنهم فرجعت علينا واستلحمتنا وهي في أيدينا وأخفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها انما نريد غنيمتها أو بناها حاجة الى ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت أو تحل أو ذور روح من أموالهم مما يحل للمسلمين اتخاذه لما كاه فلا يجوز عقرب شيء منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن نذبحه كما قال أبو بكر لا نعقر واشاة ولا بغير إلا لما كاه ولا تغرق نخل ولا تحرقه فان قال قائل فقد قال أبو بكر ولا نقطعن شجر امتمر فقطعته قيل فانما قطعناه بالسنة واتباع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أولى بي وبالمسلمين ولم أجد لأبي بكر في ذوات الارواح مخالفاً من كتاب ولا سنة ولا مثله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما حفظت فلم يكن فيه الاتباع أبي بكر كانت في اتباعه حجة مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الارواح من أموالهم فان قال قائل ما السنة قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مهيبي مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

(باب ما يكون بعد
التعان الزوج من
الفرقة ونفي الولد وحده
المراة) من كتابين
قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فاذا أكمل
الزوج الشهادة والاتعان
فقد زال فراش امرأته
ولا تحل له أبداً بحال
وان أ كذب نفسه
التعت أولم تلتعن وانما
قلت هذا لأن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
لا سبيل لك عليها ولم يقل
حتى تكذب نفسك
وقال في المطلقة ثلاثاً
حتى تنكح زوجاً غيره
ولما قال عليه الصلاة
والسلام الولد للفراش
وكانت فراشا لم يجز أن

(١) عبارة المختصر ولكن لو اتهموا فكان ينكأ من التهمهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

عند قوراء فماتوا بغير حجة ياد الله الله عز وجل عن قتله قبل ما رسوله وما دونه من أن يذبحها
 ولا يشهد بها وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من الله بورة ووجبت الله عز وجل ذبح قتل
 ذوات الأرواح من الله كقول واحد من معنيين أحدهما أن كل فذركن إذا قدر عليها ولا حرام أن يذبح
 بزجر الله يندرج عليها ولا يذبح منها إلا بمنتهى قتلها بغير علة الربية عنده في شظور فأن قال قال
 في ذوات الأرواح من الله كقول واحد من معنيين أحدهما أن كل فذركن إذا قدر عليها ولا حرام أن يذبح
 ما دام من الله بغير حجة فماتوا بغير حجة ياد الله الله عز وجل عن قتله قبل ما رسوله وما دونه من أن يذبحها
 ولا يشهد بها وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من الله بورة ووجبت الله عز وجل ذبح قتل
 ذوات الأرواح من الله كقول واحد من معنيين أحدهما أن كل فذركن إذا قدر عليها ولا حرام أن يذبح
 بزجر الله يندرج عليها ولا يذبح منها إلا بمنتهى قتلها بغير علة الربية عنده في شظور فأن قال قال
 في ذوات الأرواح من الله كقول واحد من معنيين أحدهما أن كل فذركن إذا قدر عليها ولا حرام أن يذبح
 ما دام من الله بغير حجة فماتوا بغير حجة ياد الله الله عز وجل عن قتله قبل ما رسوله وما دونه من أن يذبحها
 ولا يشهد بها وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من الله بورة ووجبت الله عز وجل ذبح قتل
 ذوات الأرواح من الله كقول واحد من معنيين أحدهما أن كل فذركن إذا قدر عليها ولا حرام أن يذبح

يبنى الزواجر عن الشرأثر إلا
 بأن يزول الشرأثر وكان
 مع قوله لا - كم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 إذا أطلق الزاد بأمره أنه
 نفاذ عن أيديهم نفيه
 عنه بيمينه باللعنة
 لا يبين المشرأة على
 تكذيبه بنفيه ومعتول
 في إجماع المسلمين أن
 الزوج إذا كذب نفسه
 سق به الراد وجلد الحد
 إذا لمعنى للراءة في نفسه
 وإن المعنى للزوج فيما
 وصفت من نفيه وكيف
 يكون له معنى في عين
 الزوج ونفي الراد والخافه
 والدليل على ذلك
 ما لا يختلف فيه أهل
 العلم من أن الأم لو قالت
 ليس هو منك أنما
 استمرت لم يكن قولها

فولشت نعتي كيت رجيلة ولم أحمل النعماء لابن شعوب
 وما زال مهرى من جحر الكلب منهم .. لئن غدت حقة حتى ذلت لغروب
 أقاتلهم طرا وأدعو لغالب .. وأدفعهم عن بركن صليب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل ما الفرق بين العقر بهم وعقرهم بهم قيل العقر بهم جميع
 أمرين أحدهما دفع عن العاقر المسلم ولأن الفرس إذا دعه عليه يقبل بقوة ويحمل عليه فيقتله ولا تحريص
 به إلى قتل المشرئ والدواب توجف أو يخاف طلب العدو لها إذا قتلت ليست في واحد من هذين المعنيين لأن
 قتلها منع العدو ولا يطلب ولأن يسل المسلم من قتل المشرئ إلى ما يمكن يعمل إليه قبل قتلها وإذا أسر
 المسلمون المشرئين فأرادوا قتلهم قتلهم بضرب الأعناق ولم يحاوزوا ذلك إلى أن يثقلوا بقطع يد ولا رجل
 ولا عضو ولا منسل ولا يقر بلن ولا تحريق ولا تغريق ولا شئ يعدو ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن المثلة وقتل من قتل كما وصفت فإن قال قائل قد قطع أبرى الذين استاقوا القاحه وأرجلهم
 وسجل أعينهم فإن أنس بن مالك ورجلاروا هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روي فيه أو أحدهما أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة .. أخبرنا سفيان عن ابن
 أبي نجيح أن هبار بن الأسود كان قد أصاب زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينشئ تبعث النبي صلى الله
 عليه وسلم سرية فقال إن طفلة رتبهم بار بن الأسود فأجعلوه بين خزمين من حطبت ثم أحرقوه ثم قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله عز وجل إن ظفرت به ذقتها ويديه
 ورجليه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن حسين ينكر حديث أنس في أصحاب اللقاح .. أخبرنا
 ابن أبي يحيى عن جعفر عن أبي سعد عن علي بن حسين قال لا والله ما حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد
 أهل اللقاح على قطع أيديهم وأرجلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب
 يقتل بعضهم بعضا أو يجرح بعضهم بعضا أو يغصب بعضهم بعضا ثم يصيرون إلى بلاد المسلمين إن الحدود تنقام
 عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ويؤدون كل ذكاة وجبت عليهم لا تمنع
 الدار عنهم شيئا من الفرائض ولكنهم لو كانوا من المشرئين فأسلوا ولم يعرفوا الأحكام فقتل بعضهم من بعض
 شيئا بجرأه أو قتل درأنا عنهم الحد بالجهالة أو الزمانهم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب
 بعضهم لبعض وكذلك لو زنى رجل منهم بامرأة وهو لا يعلم أن الزنا محرم درأنا عنه الحد بأن الجثة لم تقم
 وتطرح عنه حقوق الله ويلزمه حقوق الأديمين ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استؤمنت من فقد قامت
 عليهم الجثة فأمكنته من نفسها حدث ولم يكن لها مهر ولم يكن عليه حد ولو أنه تزوجها بملك المشرئين

فدخنا النكاح وألحقناه الولد ودرأنا عنه الحد وجعلنا لها المهر ولو سرق بعضهم من بعض شيئاً درأنا عنه القطع وألزمناه الغرامة ولو أربى بعضهم على بعض رددنا الربا بينهم لأن هذا من حقوق الآدميين وقال في القوم من المسلمين ينصبون المجانيق على المشركين فيرجع عليهم حجر المتجنيق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ فدية المقتولين على عواقل القاتلين قدر حصص المقتولين كأنه جرح جمل المتجنيق عشرة فرجع الحجر على خمسة منهم فقتلهم فأناصف دياتهم على عواقل القاتلين لأنهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم ولا يؤدون حصتهم من فعلهم فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم ولو رجع حجر المتجنيق على رجل لم يجزه كان قرياً من المتجنيق أو بعيداً معينا لأهل المتجنيق بغير الجرا أو غير معين لهم كانت دية على عواقل الحارزين كلهم ولو كان فيهم رجل عسل لهم من الحبال التي يجزونها بشئ ولا يجرمهم في أمسا كه لهم لم يلزمه ولا عاقلة شيء من قبل أنالمد الابد فعل القتل فأما بفعل الصلاح فلا ولو رجع عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط المتجنيق عليهم من جرهم فقتل كلهم وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عواقل من يديهم عشرة دية كل واحد منهم لأنه قتل بفعل نفسه وفعل تسعة معه فيرفع عنه حصصه فعل نفسه ويؤخذ له حصصه فعل غيره ثم هكذا كل واحد ولو رمى رجل بعزاة أو بغيرها أو ضرب بسيف فرجعت الرمية عليه كأنها أصابت جداراً ثم رجعت إليه أو ضرب بسيف شيئاً فرجع عليه السيف فلا دية له لأنه جنى على نفسه ولا يضمن لنفسه شيئاً ولو رمى في بلاد الحرب فأصاب مسلماً مستأماً أو أسيراً أو كافراً أسلم فلم يقصد قتله بالرمية ولم يره فعله تحرير رقبة ولا دية له وإن رآه وعرف مكانه ورعى وهو مضطرب إلى الرمي فقتله فعليه دية وكفارة وإن كان عمده وهو يعرفه مسلماً فعليه القصاص إذا رماه بغير ضرورة ولا خطأ وعمد قتله فإن تترس به مشرك وهو يعلمه مسلماً وقد التحم فرأى أنه لا ينجمه الاضربه المسلم فضر به يردقتل المشرك فإن أصابه درأنا عنه القصاص وجعلنا عليه الدية وهذا كله إذا كان في بلاد المشركين أو وصفهم فأما إذا انفرج عن المشركين فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشرك فان قتل رجل رجلاً وقال ظننته مشركاً فوجدته مسلماً فهذا من الخطأ وفيه العقل فان اتهمه أو لبأوه أو حلف لهم ما علمه مسلماً فقتله فان قال قائل كيف أبطلت دية مسلم أصيب ببلاد المشركين برمي أو غارة لا يعذبها يقتل قيل قال الله عز وجل وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ إلى قوله متابعين فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ الدية في كل واحد منهما وتحرير رقبة فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الاسلام المتنوعة لبلاد الحرب المباحة وذكر من حكمهما حكم المؤمن من عدونا يقتل بفعل فيه تحرير رقبة فلم تحتل الآية والله تعالى أعلم الا أن يكون قوله فان كان من قوم عدو لكم يعني في قوم عدو لكم وذلك أنها نزلت وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين لان مسلمي العرب هم من قوم عدو للمسلمين وكذلك مسلموا العجم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد الاسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الاسلام لازم من قال هذا القول أن يزعم أن من أسلم من قوم مشركين فخرج إلى دار الاسلام فقتل كانت فيه تحرير رقبة ولم تكن فيه دية وهذا خلاف حكم المسلمين وإنما معنى الآية ان شاء الله تعالى على ما قلنا وقد سمعت بعض من أَرْضَى من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القتلين أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير معهود بالقتل فيكون فيه دية وتحرير رقبة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي لا اسلام فيها ظاهر غير معهود بالقتل ففي ذلك تحرير رقبة ولا دية

(مسألة مال الحربى) (قال الشافعى) وإذا دخل الذمى أو المسلم دار الحرب مستأماً فخرج

بمال من مالههم يشتري لهم شيئاً فأما مع المسلم فلا تعرض له ويرد إلى أهله من أهل الحرب لان أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم به أماناً لا كافراً فيه وأما مع الذمى « قال الربيع » ففيه اقولان أحدهما أن أغنمه لانه لا تكون كينونته معه أماناً لانه أماناً لانه لا يملكون تسكافاً دماً وهم ويسعى بدمهم أداناهم فلا يكون

شيئاً إذا عرف أنها ولادته على فراشه الا بلعان لان ذلك حق الولد دون الام وكذلك لو قال هو ابني وقالت بل زنت فهو من زنا كان ابنه ألا ترى أن حكم الولد في النفي والاثبات اليه دون أمه فكذلك نفيه بالتعانه دون أمه وقال بعض الناس اذا التعن ثم قالت صدق انى زنت فالولد لاحق ولا حد عليها ولا لعان وكذلك ان كانت محدودة فدخل عليه أن لو كان فاسقاً قذف عفيفة مسلمة والتعنان في الولد وهى عند المسلمين أصدق منه وان كانت فاسقة فصدقه لم ينف الولد بفعل ولد العفيفة

مامع الذي من أهـ والهم (١) أما ما ذكره من الهم وان ظن الحرب الذي بعث بحاله معه أن ذلك أمان له كما دخل
حربي بتجارة البناء أمان منا كُنْ انما ان نسيبه وتأخذ ماله ولا يكون نسيبه بأنه اذا دخل تاجر أن ذلك أمان له
ولماله بالذي يربح عنده حكماً والقول الثاني أن لا نفع مامع الذي من مال الحربى لأنه لما كان علينا أن
لا نعرض الذي في ماله كان سامعه من مال غيره له أمان مثل ماله كما لو أن حربياً دخل البناء أمان وكان معه
مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم تعرض له في ماله لما تقدم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره
فهكذا لما كان الذي أمان متقدماً لم تعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء والله نسأل
التوفيق برحمته وكان آخر القولين أشبه ان شاء الله تعالى

(الأسارى والغلول)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً موقفاً أو
محبوراً أو مخلى في موضع يرى أنه لا يقدر على البراح منه أو موضع غيره ولم يؤمنوه ولم يأخذوا عليه أنهم آمنوا منه
فله أخذ ما قدر عليه من ولدهم ونسائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن آمنوه أو بعضهم وأدخلوه
في بلادهم عروفي عندهم في أمانهم إياه وهم قادرون عليه فإنه يلزمه لهم أن يكونوا آمنين وأن لم يقل ذلك
الأن يقره ولا فداً أمناك ولا أمان لنا عليك لا نأطلب منك أمناً فاذا قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول
في المسئلة الأولى يحل له اغتيالهم والذهب بأموالهم وافسادها والذهب بنفسه فان آمنوه وخلوه وشرطوا
عليه أن لا يبرح بلادهم أو بلاد سموه وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض
أهل العلم لم يهرّب وقال بعضهم ليس له أن يهرّب قال واذا أسر العدو والرجل من المسلمين فلو أسبيله
وأمنوه وولوه من ضياعهم أو يولوه فأمنهم إياه أمان لهم منه فليس له أن يغتالهم ولا يخونهم وأما الهرب
بنفسه فله الهرب فان أدركه ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وان قتل الذي أدركه لأن طلبه غير الأمان فيقتله
ان شاء وأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه فاذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه الى وقت وأخذوا عليه
ان لم يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي له أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للامام أن يدعو ان أراد العودة
فان كانوا امتنعوا من تخليته الاعلى مال يعطيهم موه فلا يعطيهم منه شيئاً لأنه مال أكرهه على أخذه منه
بغير حق وان كان أعطاهم موه على شيء يأخذ منهم لم يحل له إلا أدائه بكل حال وهكذا الوصال لهم مبتدئاً على
شيء أنبغى له أن يؤديه اليهم أعماً أطرّح عليهم ما استكرم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أسير في أيدي
العدو وأرسلوا معه رسالاً يعطيهم فداء أو أرسلوه بعهد أن يعطيهم فداء أسماءهم وشرطوا عليه ان لم يدفعه الى
رسولهم أو يرسل به اليهم أن يعود في أسارهم قال الشافعي يروى عن أبي هريرة والثوري وإبراهيم النخعي أنهم
قالوا لا يعود في أسارهم وفي لهم بالمال وقال بعضهم ان أراد العودة منع السلطان العودة وقال ابن هريرة
يجبس لهم بالمال وقال بعضهم يفي لهم ولا يجبسونه ولا يكون كديون الناس وروى عن الاوزاعي والزهري
يعود في أسارهم ان لم يعطهم المال وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هريرة خلاف ما روى عنه في المسئلة الأولى
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ذهب مذهب الاوزاعي ومن قال قوله فاعما يحتاج فيما أراه بما روى
عن بعضهم أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية أن يرد من جاءه بعد الصلح مسلماً خفاه
أبو جندل فرد الى أبيه وأبو بصير فرد فقتل أبو بصير المردود معه ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
قد وفيت لهم ونجاني الله منهم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعب ذلك عليه وتركه فكان بطريق الشام
يقطع على كل مال قرش حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمه اليه لما نالوه من أذاه

(١) كذا في النسخ ولعله فلا يكون الحصول مع الذي أمانا الخ تأمل

لا أباه وألزمها عاره
وولد الفاسق قد له أب لا
ينفي عنه قال وأيهامات
قبل يكمل الزوج اللعان
ورث صاحبه والولد غير
منفي حتى يكمل ذلك
كله فان امتنع أن يكمل
اللعان حاد لها وان
طلب الحسد الذي
قدفها به لم يحسد لأنه
قدف واحد حد فيه
مرة والولد للفراس فلا
ينفي الاعلى مانفي به
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن
العجلاني قدف امرأته
ونفي جملتها الاستبانه
فنفاذ عنه باللعان ولو
أكمل اللعان وامتنعت
من اللعان وهي حريضة
أوفى برد أو حر وكانت
تيار جت وان كانت

(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت ولا يحضرني ذكر أسناده فأعرف ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسل في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا أو قذف بعضهم بعضا أو زنا أو غير حربة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام وإنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا تسقط عنهم صوما ولا صلاة ولا زكاة فالحدود فرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من الحقوق بالمشركون أن نقيم عليه حد الله تعالى ولو فعلنا أو قينا أن يغضب ما أقننا عليه الحد أبدا لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب الشارب بخين والشرك قريب منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيرا وأسارى رجالا ونساء من المسلمين فاشتراهم وأخرجهم من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم لم يكن ذلك له وكان متطوعا بالشراء وإذا أن اشترى ما ليس يباع من الأحرار فإن كان بأمرهم اشتراهم رجوع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وإذا أسرت المرأة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطئها بالإنكاح ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا أولادها لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالإنكاح المشرى وإن كان نكاحه فاسدا لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكرمه عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك

(المستأمن في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقوهم أو يبلغوا مدة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم وإن أسرا العدو وأطفال المسلمين ونساءهم لم تكن أحب لهم بالغدر بالعدو ولكن أحب لهم لو سألوهم أن يردوا إليهم الأمان وينبذوا إليهم وإذا فعلوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونساءهم

(ما يجوز للاسير في ماله إذا أراد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للاسير في بلاد العدو وما صنع في ماله في بلاد الإسلام وإن قدم ليقتل ما لم ينله منه ضرب يكون مرضا وكذلك الرجل بين الصقين (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل المدينة عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن مسروقا قدم بين يدي عبد الله بن زمعة يوم الحرية ليضرب عنقه فطلق امرأته ولم يدخل بها فأسألو أهل العلم فقالوا لها نصف الصداق ولا ميراث لها (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عامة صدقات الزبير تصدق بها وفعل أمور وهو واقف على ظهر فرسه يوم الجبل وروى عن عمر بن عبد العزيز عطية الحبلى جائزة حتى تجلس بين القوابل وبهذا كله نقول (قال الشافعي) وعطية راكب البحر جائزة ما لم يصل إلى الغرق أو شبه الغرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال القاسم بن محمد وابن المسيب عطية الحامل جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقد روى عن ابن أبي ذئب أنه قال عطية الحامل من الثلاث وعطية الأسير من الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز إلا الواحد من هذين القولين والله تعالى أعلم ثم قال قائل في الحبلى عطيتها جائزة حتى تتم ستة أشهر وتأول قول الله عز وجل جلا خفيفا فترت به

بكر لم يتحدث حتى تصح
وينقضى الحر والبرد
ثم يتحدث لقول الله تعالى
ويدرأ عنها العذاب
الآية والعذاب الحد فلا
يدرأ عنها إلا بالعان
وزعم بعض الناس لا
يلاعن بحمل لعله ريم
فقبل له رأيت لو أحاط
العلم بأن ليس جل أما
تلاعن بالقذف قال
بلى قبل فلم لا يلاعن
مكانه وزعم لو جامعها
وهو يعلم بحملها فلما
وضعت تركها تسعا
وثلاثين ليلة وهي في
الدم معه في منزله ثم نفى
الولد معه كان ذلك له

فيترك ما حكم به صلى
الله عليه وسلم للعجاني
وامرأته وهي حامل
من اللعان ونفى الولد عنه

فلما أنقلت ونس في قول الله عز وجل فلما أنقلت دلالة على مرض ولو كانت فينبه دلالة على مرض بغير الحكم (١) قد يكون مرضا غير ثقیل وثقیلا وجعله في أن لا يجوز له في ماله إلا الثلث سواء ولو كان ذلك فيه كان الأثقال محتتمل أن يكون حضور الولاد حين تخلس بين القوابل لأن ذلك الوقت الذي يحشيان فيه قضاء الله عز وجل ويسألونه أن يؤتيم ما صالحا وإن قال قد يذعن الله قبل قيل نعم مع أول الحمل ووسطه وآخره وقبله والحمل في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر للغير والكسل والنوم والضعف وله في شهرها أخف منها في شهر البسء من حملها وما في هذا إلا أن الحمل سرور ليس بمرض حتى تخضر الحال المخوفة للولاد أو يكون بغيرها بالحمل مرضا كله من أوله إلى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب فاما غير هذا لا يجوز والله تعالى أعلم لأحد أن يتوهمه

((المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين))

قيل للشافعي أ رأيت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على مما لاة المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يحل دم من ثبت له حرمة الاسلام إلا أن يقتل أو يرني بعد احصان أو يكفر كفرا ينابعد ايمان ثم ثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذرها أو يتقدم في نكاحية المسلمين بكفرين فقلت للشافعي أقلت هذا خبر أم قياسا قال قلته بما لا يسمع مسلما علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي فاذا ذكر السنة فيه قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والمقداد والزبير فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طعينة معها كتاب فخرجنا نعادى بنا خيلنا فاذا نحن بالطعينة فقلنا لها اخرجي الكتاب فقالت ما معي كتاب فقلنا اخرجي الكتاب أولنلقين الثياب فخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من خاطب ابن أبي بلعة إلى ناس من المشركين ممن بمكة يحجز ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا خاطب قال لا تجمل على يارسول الله اني كنت امرا ملصقا في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معدن من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لي بمكة قرابة فأحببت اذا فاني ذلك أن اتخذ عندهم بدا والله ما فعلته شكافي ديني ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يارسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدرىك لعل الله عز وجل قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال فبرأت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرح الحكم باستعمال الظنون لأنه لما كان الكتاب محتتمل أن يكون ما قال خاطب كما قال من أنه لم يفعله شاكا في الاسلام وأنه فعله لينع أهله ويحتتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الاسلام واحتتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتتمل فعله وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بان لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أخذ أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا لأن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين في عظمتهم لجميع الآدميين بعده فاذا كان من خارج المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يريد غزوهم فصدقه ما عاب عليه الأغلب مما يقع في النفوس فيكون لذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه قيل للشافعي أ رأيت أن قال قائل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق انما تركه لمعرفته

كما قلنا ولو لم يكن ما قلنا سنة كان يجعل الشك في معرفة الشيء في معنى الاقرار فزعم في الشفعة اذا علم فسكت فهو اقرار بالتسليم وفي العبد يشتره اذا استخدمه رضى بالعيب ولم يتكلم بحيث شاء جعله رضا ثم جاء الى الاشبهه بالرضا والاقرار فلم يجعله رضا وجعل صمته عن انكاره أربعين ليلة كالاقرار وأباه في تسبع وثلاثين فما الفرق بين الصمتين وزعم بأنه استدل بأن الله تعالى لما أوجب على الزوج الشهادة ليخرج بها من الخسف فاذا لم يخرج من معنى القذف

(١) هذا جواب لو وهو محل الرد أي فالمرض بغير الحكم من الكل الى الثلث لا الى الغدم بالمره تأمل

بصدقه لا بان فعله كان محتسب الصدق وغيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحقق دماءهم بالظاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكنزهم ولكنه انما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر وثلاثا يكون لحاكم بعده أن يدع حكمه مثل ما رصفت من علل أهل الجاهلية وكل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصا وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فيهم أن يجوهوا له سنة أو يكون ذلك موجودا في كتاب الله عز وجل قلت للشافعي أفتأمر الامام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحد ودفعه فلا تعطل بحال وأما العقوبات فلا امام تركها على الاجتهاد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجافوا لذوى الهيئات وقد قيل في الحديث ما لم يكن حد فاذا كان هذا من الرجل ذى الهيئة بجهاالة كما كان هذا من حاطب بجهاالة وكان غير متهم أحببت أن تجافى له واذا كان من غير ذى الهيئة كان الامام والله تعالى أعلم تعزيره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يرد المعتز بالزنا (١) فترك ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالة يعنى المعتز بما عليه وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت للشافعي أرايت الذى يكتب بعورة المسلمين أو يخبر عنهم بانهم أرادوا بالعدو شيئا ليحذروه من المستأمن والمواضع أو يعضى الى بلاد العدو ويخبر عنهم قال يعزروه ولا يعجبسون عقوبة وليس هذا بنقض للعهد يحل سبهم وأموالهم ودماءهم واذا صار منهم واحد الى بلاد العدو فقالوا لم نر هذا بنقض للعهد فليس بنقض للعهد ويعزروه ويحبس قلت للشافعي أرايت الرهبان اذا دلوا على عورة المسلمين قال يعاقبون وينزلون من الصوامع ويكون من عقوبتهم اخراجهم من أرض الاسلام فيخيرون بين أن يعطوا الجزية ويقيموا بدار الاسلام أو يتركوا يرجعون فان عادوا أودعهم السجن وعاقبهم مع السجن قلت للشافعي أرايت ان أعانواهم بالسلاح والكرع أو المال أهو كدلاتهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد في أن هذا لا يحل دماءهم فتم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر ولا يبلغ بهم قتل ولا حد ولا سبي فقلت للشافعي فما الذى يحل دماءهم قال ان قاتل أحد من غير أهل الاسلام راغب أو ذمى أو مستأمن مع أهل الحرب حل قتله وسباؤه وسبي ذريته وأخذ ماله فأما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت ولا يقتلون ولا تنعم أموالهم ولا يسبون

(الغلول) قلت للشافعي أرايت المسلم الحر أو العبد الغازى أو الذمى أو المستأمن يغلون من الغنائم شيئا قبل أن تقسم فقال لا يقطع ويغرم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق ان هلك الذى أخذه قبل أن يؤديه وان كان القوم جهلة علموا ولم يعاقبوا فان عادوا عوقبوا فقلت للشافعي أفي رجل عن دابته ويحرق سرجه أو يحرق متاعه فقال لا يعاقب رجل في ماله وانما يعاقب في بدنه وانما جعل الله الحد ودعى الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقليل الغلول وكثيره محرم قلت فما الحجة قال أخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار وابن عجلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس قال حاصرنا ستر فقتل الهرمزى ان على حكم عمر فقد مت به على عمر فلما انتهينا اليه قال له عمر تكلم قال كلام حتى أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال انا وإياكم معاشر العرب ما خلق الله بيننا وبينكم كائن عبدكم ونقتلكم ونعصبكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بكم بيان فقال عمر

(١) لعله فترى ذلك من النبي الخ تأمل (٢) ترك متن الحديث فلم يذكره وتأمل ما بعده أيضا فإنه غير ظاهر فيما نحن فيه فتنبه كتبه مصححه

لزمه الحد قيل له وكذلك كل من أحلفته ليخرج من شئ وكذلك قلت ان نكل عن اليمين في مال أو غصب أو جرح عمد حكمت عليه بذلك كله قال نعم قلت فلم لا تقول في المرأة نكأ تحلفها لتخرج من الد وقد ذكر الله تعالى أنها تدبر بذلك عن نفسها العذاب فإذا لم تخرج من ذلك فلم لم توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفيه نكل عن اليمين وليس في التنزيل أن الزوج يدبر بالشهادة حد أو في التنزيل أن للمرأة أن تدبر بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو المعقول والقياس

ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشوكا شديدا فان تقتله يأس القوم من الحياة ويكون أشد اشركتهم فقال عمر أستحي قاتل البراء بن مالك ومجراًة بن ثور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم لا بأس فقال عمر ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لتأنيني على ما شهدت به بعيرك أولاً بدأن بعقوبتك قال فخرجت فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقبول من قبل من الهرمز أن ينزل على حكم عمر يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بني قريظة حين حصرهم وجهدهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ (قال الشافعي) ولا بأس أن يقبل الامام من أهل الحصن (١) عقله ونظره للاسلام وذلك أن السنة دلت على أن قبول الامام انما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة فلا يجوز للامام عندي أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة والثقة والعقل فيكون قبل خلاف ما قبلوا منه ولو فعل كان قد ترك النظر ولم يكن له عذر فان قال قائل وكيف يجوز أن ينزل على حكم من لعلة لا يدري ما يصنع قيل لما كان الله عز وجل أذن بالمن والنفاء في الاسارى من المشركين وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لما بعد الحكم أبدا أن ين أو يفادي أو يقتل أو يسترق فأى ذلك فعل فقد جاءه كتاب الله تبارك وتعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقد وصفنا أن الامام في الاسارى الخمار في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للاسلام وأهله فيقتل ان كان ذلك أو هن للعدو وأطفأ الحرب ويدع ان كان ذلك أشد لنشر الحرب وأطلب للعدو على نحو ما أشار به أنس على عمر ومتى سبق من الامام قول فيه أمان ثم ندم عليه لم يكن له نقض الامان بعد ما سبق منه وكذلك كل قول يشبه الامان مثل قول عمر تكلم لا بأس (قال الشافعي) ولا قود على قاتل أحد بعينه لان الهرمز ان قاتل البراء بن مالك ومجراًة بن ثور فلم ير عليه عمر قودا وقول عمر في هذا موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءه قاتل حزة مسلماً فلم يقتله به قودا وجاءه بشرك كثير كلهم قاتل معروف بعينه فلم ير عليه قودا وقول عمر لتأنيني عن يشهد على ذلك أولاً بدأن بعقوبتك يحتمل أن لم يذكروا قال للهرمز ان (٢) من أن لا تقبل الا بشاهدين ويحتمل ان احتياطاً كما احتاط في الاخبار ويحتمل أن يكون في يديه فعل الشاهد غيره لأنه دافع عن هو بيديه وأشبه ذلك عندنا أن يكون احتياطاً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن جند عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سأل اذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل الى المدينة ونضع له هنة من جلود قال أرايت ان ربحي بحجر قال اذا يقتل قال فلا تفعلوا فوالذى نفسى بيده ما يسرنى أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وخسن نظر للمسلمين وانى أستحب للامام ولجميع العمال والناس كلهم أن لا يكونوا معترضين لمثل هذا ولا لغيره مما الأغلب عليه منه التلف وليس هذا محرم على من تعرضه والمبارزة ليست هكذا لان المبارزة انما يبرز لواحد فلا يبين انه مخاطرانما المخاطر المتقدم على جماعة أهل الحصن فيرمى أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا يدان له بهم فان قال قائل ما دل على أن لا بأس بالتقدم على الجماعة قيل بلغنا أن رجلاً قال يا رسول الله الام يصح لك الله من عبده قال نعمه يده في العدو حاسراً فألقى درعاً كانت عليه وحمل حاسراً حتى قتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والاختيار أن يتحرز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ظاهراً يوم أحد بين درعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

وقلت له لو قالت لك لم حبستى وأنت لا تحبس الا بحق قال أقول حبستك لتخلفي فتخرجي به من الحسد فقالت فاما لم أفعل فأقم الحسد على قال لا قالت فالحبس فالحبس ظلم لأنك أقت على الحسد ولا منعت عنى حبس اولن تجسد حبسى في كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس على أحدها قال فان قلت فالعذاب الحبس فهذا خطأ فكم ذلك مائة يوم أو حتى تموت وقد قال الله تعالى وليس شهد عذابهم طائفة من المؤمنين أفترام عنى الحسد ام الحبس قال بل الحد وما

(١) فيه سقط ولعله أن يقبل الامام من أهل الحصن النزول على حكم من عقله ونظره الخ تأمل

(٢) كذا في النسخ وتأمل فان تحريفه أبهم معناه اه كتبه مصححيه

أحسانها ونحوها لأهل الخمس أو تكون من النفي الذي لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فيكون أربعة أحسانها
 للنبي صلى الله عليه وسلم ونحوها لأهل الخمس ولا أحفظ قولاً أحداً يترجمه في هذا غير أحد هذه الثلاثة
 إلا فويل قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ناته دل هذا على أن المشركين لا يملكون شيئاً على
 المسلمين وإذا لم يملك المشركون على المسلمين ما أوجفوا عليه بخيلهم فأحرزوه في ديارهم أشبه والله تعالى أعلم
 أن لا يملك المسلمون عنهم ما لم يملكواهم لأنفسهم قبل قسم الغنيمة ولا بعده قلت للشافعي رحمه الله تعالى
 فإن كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قديني بعب بعض السنن على
 بعض أهل العلم ولو علمنا أن شاء الله تعالى قال بها قلت للشافعي أفرأيت من لقيت ممن سمع هذا كيف تركه
 فقال لم يدعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا أحد فقلت
 فهل ذهب فيه إلى شيء فقال كلمني بعض من ذهب هذا المذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه المقاسم فيصير
 عبد رجل في سهم رجل فيكون مفرواً من حقه ويتفرق الجيش فلا يجد أحداً يتبعه به سهمه فينقلب لاسهم له
 فقلت له أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل قال يخرج من يده ويعوض من بيت المال فقلت له
 وإن لم يستحق الحر الحرية ولا مالاً أم الولد لا بعد تفرق الجيش قال نعم ويعوض من بيت المال فقلت له
 وما يدخل على من قال هذا القول في عبد الرجل المسلم يخرج من يده من صار سهمه ويعوض منه قيمته فقال
 من أين يعوض قلت من الخمس خاصة قال ومن أي الخمس قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان
 يضعه في الأنفال ومصالح المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل تولى الجواب عن قال صاحب
 المال أحق به قبل المقاسم وبعبه قلت فاسأل فقال ما جئت فيه قلت ما وصفت من السنة في حديث عمران
 ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن السنة إذا دلت أن المشركين
 لا يملكون على المسلمين شيئاً بحال لم يجز أن يملكوا عليهم بحال أخرى إلا بسنة مثلاً فقال ومن أين قلت إنني
 إذا أعطيت أن مالك العبد إذا وجد عبده (٢) قبل ما يحزره العدو ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه
 المسلمون فقد أعطيت أن العدو لم يملكه ملكاً يملكهم ولو ملكوه ملكاً يملكهم لم يكن العبد لسيده إذا ملكه
 الموجهون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرايت لو كان أسرهم إياه وغلبتهم عليه كبيع مولا له
 منهم أو حبيته إياه ثم أوجف عليه ألا يكون للوجهين قال بلى قلت أفقدو غلبة العدو عليه أن تكون
 ملكاً فيكون كمال لهم سواء مما وهب لهم أو اشتروه أو تكون غصباً لا يملكونه عليه فإذا كانت السنة
 والآثار والاجماع تدل على أنه كالغصب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن
 مسلماً امتاً ولا أغير متاً ولو أوجف على عبده من يدهم قهره عليه كان لملكه الأول فإذا لم يملك مسلماً
 على مسلم بغصب كان المشرك أولى أن لا يكون مالكاً مع أنك لم تجعل المشرك مالكاً ولا غير مالك (قال
 الشافعي) فقال إن هذا يدخله ولا كنا قلنا فيه بالآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أرايت إن قال قائل
 هذه السنة والآثر تجامع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشيء دون السنة وتدع السنة
 وشئ من الآثار أقل من الآثار وتدع الأكثر فما جئت فيه قال أنا قد قلنا بالسنة والآثار التي ذهبت إليها ولم يكن
 فيها بيان أن ذلك بعد انقسامه كهو قبائلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أما فيها بيان أن العدو
 لو ملكوا على المسلمين ما أحرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون مالكه
 الأول قال بلى قلت أولاً لا يكون مملوكاً لملكه الأول بكل حال أولاً للعدو إذا أحرزوه فقال إن هذا يدخل ذلك
 ولكن صرنا إلى الآخر وتركنا القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فهذه السنة والآثار والقياس

فحمل منك فتكون
 صادقاً بأنك لم تصبها وهي
 صادقة بأنه ولدك فإن
 قذفت لأعتت فإن نفي
 ولدها وقال لا لأعنها
 ولا أقذفها لم يلاعنها
 ولزمه الولاد وان قذفها
 لاعنها لأنه إذا لاعنها
 بغير قذف فاعما يدعي
 أنها لم تلده وقد حكمت
 أنها وادته وانما أوجب
 الله البعان بالقذف فلا
 يجب بغير ولو قال لم
 ترن به ولكنها عصت
 لم ينف عنه إلا البعان
 ووقعت الفرقة ولو قال
 لابن إلا عنه لست ابن
 فلان أحلف ما أراد
 قذف أمه ولا حد فإن
 أراد قذف أمه حدناه
 ولو قال ذلك بعد أن يقر
 به الذي نفاه حد أن

عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) حكمه بولما يقسم حكمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أما في قياس أو عقل فلا يجوز أن يكون هذا لو كان إلا ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم ير وعن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ويرى عن دونه فليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال أفحتمل من روى عنه قوله من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفحتمل عندك فقال نعم فقلت فما مسئلتك عن أمر تعلم أن لا مسئلة فيه قال فأوجدني مثل هذا فقلت نعم وأبين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن بخمس وقضى عمر في النفرس بغير فكل ما يحتمل لأشبه لذهب مذهب عمر أن يقول السن ما أقبل والنفرس ما كن عليه ثم يكون هذا وجه الاحتجاج لا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخلة في معنى الإنسان في حال فإن ياتها باسم منفرد دونها كما تباين الإنسان بأسماء تعرف بهم أصرا وأنت إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة وجعلنا الأعم أولى بقول النبي صلى الله عليه وسلم من الأخص وإن احتل الأخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت تشل هذا قال هذا في هذا وغيره كما تقول قلت فما أحرز النفر كون ثم أحرز عنهم فكان لما لك قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له بعد القسم أثر غير هذا فأحرز لا يحتمل معنى إلا أن المشركين لا يحزرون على المسلمين شيئا قال فانا نأخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فتأخذ من آثار وناعن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء في قوله وروينا عنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاء فكان له (قال الشافعي) أرايت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء في قوله أثبت قال حرم من حديثكم قلت نعم منقطع ونحن نسلك على تبيينه فنقول لك أرايت أن كان ثابتاً أخوة عام وأخص قال وإن قلت خروا قلت إذا نقول لك أرايت عدواً أحرزوا أو أم ولد أو مكاتباً أو مذبذباً أو عبداً مذبذباً أو أسلم عليهم قال لا يكون له خروا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فترك قولك أنه عام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لما لك الذي خصه عليه فتناظر أو لا يجوز ملكه المال كماله إلى أن توثق أفحتمل لعدم ملكه إلى موت سيدها قال لا لأن فرجها لا يحل لهم قلت إن أحاط ملك رقبته بالغصب حين تقيم الغاصب مقام سيدها انك الشبهة أن تحل فرجها أو ملكها وإن منع فرجها أورايت أن جعلت الحديث خاصاً وأخرجته من العموم أي يجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فأسئل بحديث المغيرة على أن المغيرة مال ما يجوز له ملكه فاستلم عليه فلم يخرج به النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخصه قال فقلت له الذين مثل المغيرة مشركون فإن زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كتمانك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وإنه ليدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال من أسلم على شيء في قوله يخرج أصحبه حالاً يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه في قوله فقال هذا جازي فأنه فقلت له إن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) إلا بحقيقا فيهم من غير أهل دينه أو أن تكون ممنوعة أو أقوى على منعه أو إذا كان المسلم أو قهر مسلماً على عبدهم وورث عن القاهر أو غلبه عليه متأول أو لخص أخيه الممتنور عليه بأصل ملكه الأول وكان لا يملكه مسلم بغصب والكافر أولى أن لا يملكه بغصب وذلك أن الله جعل ثأر من خول المسلمين أنفسهم الكافرين من المحاربين وأموالهم في نفسه والله تعالى أعلم أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعلمهم وأموالهم جولا لأهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتخولوا من أموال أهل دين الله شيئاً يقدر على إخراجهم من أيديهم ولا يجوز أن يكون المخول

كانت أمه حرة إن ظلمت
أحد وانتعزير إن كانت
نصرانية أو أمية (قال
المرئي) رحمه الله قد قال
في الرجل يقول لابنه
نسب يابني أنه ليس
بقاتل لا منحتي يسئل
لأنه يمكن أن يعز به إلى
حلال وهذا بقوله أشبه
(قال) وإذا انفصا عنه
وأدخا باللعان ثم جاءت
بعد بوايد لأقل من ستة
أشهر أو أكثر ما يلزمه له
نسب وإذا البتة فهو
وأده إلا أن نفيه بلعان
وإذا وادت ولدين في بطن
فأقر بأحدهما وثني
الأخر فيهما البناء ولا
يكون حل واحد بولدين
الأمن واحد (قال
الشافعي) رحمه الله
وإن كان نفيه بقذف

(١) لعله وحكمه بعد ما يقسم خلافه تأمل (٢) أي ومنع أموالهم بينهم إلا بحقيقا تأمل

متخولا على من يتخوله اذا قدر عليه قال فما الذي يسلون عليه فيكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين
بعضائهم أسلم عليه الغاصب كان له كما أخذ المغيرة من أموال المشركين وذلك أن المشركين الغاصبين
والمغصوبين لم يكونوا ممنوعى الأموال بدين الله عز وجل فلما أخذها بعضهم لبعض أو سبب بعضهم بعضائهم
أسلم السابى إلا أخذ المال كان له ما أسلم عليه لانه أسلم على ما لا ريب أن أخذته في الاسلام كان له ولم يكن له أن
يتدى في الاسلام أخذ شئ لمسلم فقال لى أ رأيت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين اذا أخذوا لمسلم
عبدا أو مالا غيره أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه أو مراهونه أو أمة جانية أو غير ذلك ثم أرزها المسلمون
فقلت هذا يكون كله مال الكعبة على الملك الأول وبالخال الأول قبل أن يحرزها العدو وتكون أم الرالد أم
ولد وان مات سيدها عنقت بموتها في بلاد الحرب أو بعد والمدبرة مدبرة ما يرجع فيها سيدها والعبد الجاني
والأمة الجانية جانيين في رقابهما الجانية لا يغير السباء منها شئ وكذلك الرهن وغيره قال أ رأيت أن أحرز
هذا المشركون ثم أحرزه عليهم مشركون غيرهم ثم أحرزه المسلمون ثم أحرزه المشركون عليهم قلت كيف
كان هذا وتطول فهو هذا قول لا يدخل بحال هو على الملك الأول وكل حادث فيه بعده لا يبطله ويدفعون الى
مالكمهم الأولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فأجب على هذا القول أ رأيت أن أحرز العدو جارية
رجل فوطئها المحرز لها فولدت ثم طهرها المسلمون فقال هي وأولادها مال الكعبة فقلت فان أسلموا عليها قال
تدفع الجارية الى مال كعبها يأخذ من وطئها عقرها ووقية أولادها يوم سقطوا (قال الشافعي) أخبرنا حاتم عن
جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم أن نبجة كتب الى ابن عباس يسأله عن خلال فقال ابن عباس ان ناسيا يقولون
ان ابن عباس يكتب الحرورية ولولا أنى أخاف أن أكتب علم أكتب اليه فكتب نبجة اليه أما بعد فأخبرني
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى
ينقض يمين اليتيم وعن الحسن بن هوف فكتب اليه ابن عباس انك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فيسداوين المرضى ويحذين من الغنمة وأما السهم فلم يضرب لهن
بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي
الذى قتله فتميز بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى ينقض يمين اليتيم ولعمري ان
الرجل لتشيب لحيتته وأنه لضعيف الأخد ضعيف الاعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد
ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الخمس وانا كذا نقول هولاء فابى ذلك علينا فوينا فصرنا عليه يسألت الشافعي
عن المسلمين اذا غزوا أهل الحرب هل يكرم لهم أن يقطعوا الشجر المثمر ويحربوا مائناز لهم ومداثهم ويغرقوها
ويحرقوها ويحربوا ما قدر واعليه من ثمارهم وشجرهم وتؤخذ أمتعتهم (قال الشافعي) كل ما كان مما
يملكون لارواح له فان لا فمباح بكل وجه وكل ما زعمت أنه مباح خلال للمسلمين فعليه وغير محرم عليهم تركه
وأحب اذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاتهم غارة أو كان عدوهم كثيرا ومتحصنا متمتعلا يغلب عليهم
أن تصير دارهم دار الاسلام ولا دار عهدي يجري عليها الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويحربوا ما قدر واعليه من
ثمارهم وشجرهم ويؤخذ متاعهم وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقد راع عليه اخترت أن يغنموه وما
لم يقدر واعليه حرقوه وغرقوه واذا كان الأغلب عليهم أنهم استصير دار الاسلام أو دار عهدي يجري عليهم الحكم
اخترت لهم الكف عن أموالهم ليغنموها ان شاء الله تعالى ولا يحرم عليهم تحريقها ولا تحريقها حتى يصيروا
مسلمين أو ذمة أو يصيرونها في أيديهم شئ مما يحمل فينقل فلا يحل تحريق ذلك لانه صار للمسلمين ويحرقوا
ما سواه مما لا يحمل وانما زعمت أنه لا يحرم تحريق شجرهم وعامرهم وان طمع بهم لانه قد يطمع بالقوم
ثم يكون الأمر على غير ما عليه الطمع وانما حرقتم ولم يحرزها المسلمون وانما زعمت أن لهم الكف عن تحريقها
لان هكذا أصل المباح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم على قوم ولم يحرق على آخرين وان جل المسلمون شئ

لأمه فعليه لها الحد ولو
مات أحدهما ثم التعن
نفي عنه الحي والميت ولو
نفي ولدها بلعان ثم ولدت
آخر بعده بيوم فأقرب به
لزمه جميعا لانه جل
واحد وحدها ان كان
قذفها ولو لم ينفعه وقف
فان نفاه وقال التعانى
الاول يكفني لانه جل
واحد لم يكن ذلك له
حتى يلتعن من الآخر
(وقال) بعض الناس
لومات أحدهما قبل
اللعان لاعن ولزمه
الولدان وهما عندنا
وعنده جل واحد
فكيف يلاعن ويلزمه
الولد قال من قبل
أنه ورث الميت قلت له
ومن زعم أنه نرثه

من أمروا بهم فلم يقتلوه حتى أدرى بهم عدو وحافوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك
 وكذلك لم يقتلوه لم أر بأسا على أحد صار فيهم أن يحرقوه وإن كانوا يرجون منعهم أحب أن يعجلوا
 بقتلهم واليه يرجعون ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) بمعنى الكفار وما ذهبوا من ذوات الأرواح
 حتى رأيت الروح تنزله على الروح فحرقوا كلهم أدرى بهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت إن شاء الله
 وإن شاء الله كره فأما ذوات الأرواح من الخيل والبقر والكل وغير هذا فلا تحرق ولا تعقر ولا تعرق إلا
 بما يحل به ذبحها أو في موضع ضرورة (٢) فقلت كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال
 الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل
 الكتاب « قرأ إلى يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين » فوصف اخراهم منازلهم بأيديهم وخراب
 المؤمنين بيوتهم ووصف إياه جل ثناؤه كارضاه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخل
 فبأذن الله وليخزي الفاسقين فزنى القطع وأباح الترك فآل قطع والترك موجودان في الكتاب والسنة وذلك
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وترك وقطع نخل غيرهم وترك ومن غزامن لم يقطع
 نخله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن مرسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن
 ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرقة بني لؤي حريق بالبويرة مستطير

فإن قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضير ثم ترك قيل على معنى ما أنزل الله عز وجل
 وقد قطع وحرق بخيبر وهي بعد النضير وحرق بالطائف وهي آخر غزاة قاتل بها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق
 على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال
 سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صباها
 على أهل أبي وأحرق

(الخلاف في التحريق) قلت للشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما قلت في هذا أحد فقال
 نعم بعض اخواننا من فقهاء الشاميين فقلت إلى أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم هم وروا عن أبي بكر أنه نهى أن
 يخرب عامروا وأن يقطع شجر مشرفهم فيمانيه عن قتله فآل حجة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة
 فقلت علام تعد نهى أبي بكر عن ذلك فقال الله تعالى أعلم أما الظن به فانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يذ كر قمع الشام فكان على يقين منه أن امرئ ترك تخريب العامر وقطع المنار ليكون للمسلمين لأنه رآه يحرق
 لأنه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم تحريقه بالنضير وخيبر والطائف فلم يلهم أنزلوه على غير ما أنزل
 عليه وآله فآل حجة فيما أنزل الله عز وجل في صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل شيء في وصية أبي بكر
 سوى هذا فيه نأخذ

(ذوات الأرواح)

قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفرايت ما طفر المسلمون به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من
 الخيل والكل وغيرهما من الماشية فقد رواه على اتلافه قبل أن يغنموه وأدرى بهم العدو وخافوا أن
 (١) لعله زائد من قلم الناسخ لا معنى له أو محرف وأصله من مقتضى الكفار تأمل وحرر (٢) كذا في النسخة
 ولعل أصله فقلت وما دليل قال كتاب الله الخ وحرر

(وقال) أيضا لم ينفاه
 بلعان ومات الولد فادعاه
 الأب ضرب الحد ولم
 ينسب النسب ولم يرثه
 دان كان الابن المسني
 ترك راد احد ابوه ويات
 نسبه مندوورنه (قال
 الشافعي) رحمه الله ولا
 فرق بينه ترك ولدا اولم
 يتركه لان هذا الولد
 المنفى اذا مات منفى
 النسب ثم اقرب له بعد
 الى النسب لانه فارق
 الحياة بحال فلا ينقل
 عنها وكذلك ابن المنفى في
 معنى المنفى وهو
 لا يكون ابنا بنفسه
 فكيف يكون ابنا بالولد
 المنفى الذي قد انقطع
 نسب الحى منه والذي
 ينقطع به نسب الحى
 به قطع به نسب الميت

يستنفذونه ويقووا به على المسلمين أيجوز لهم أن لا يفقه بذيبح أو عقر أو تحريق أو تغريق في شيء من الأحوال
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل عندى أن يقصد قصفه بشيء يهلكه إذا كان لا راكب عليه فقلت للشافعي
ولم قلت وإنما هو مال من أموالهم لا يقصد قصفه بالثلف قال الشافعي لفراقه ما سواد من المال لأنه ذور روح
يألم بالعذاب ولا ذنب له وليس كالأرواح له يألم بالعذاب من أموالهم وقد نهى عن ذوات الأرواح أن يقتل
ما سدر عليه منها إلا بالذبح لتؤكل وما امتنع بما نيل من السلاح لتؤكل وما كان منها عذاء وضار الضرورة
قلت للشافعي أذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فافوقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتلها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الأرواح من الإهائم محظورا إلا بما وصفت كان
عقرا الحيل والدواب التي لا ركبان عليها من المشركين داخل في معنى الخطر خارجا من معنى المباح فلم يجز
عندى أن تعقر ذوات الأرواح الأعلى ما وصفت فإن قال قائل ففي ذلك غيظ للمشركين وقطع لبعض قوتهم
قيل له إنما ينال من غيظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن ينال فاما المنوع فلا يغاط أحد بان يأتي
الغائط له ما نهى عن أتياه ألا ترى أن لو سبينا نساءهم وولدانهم فأدركونا فلم نسل في استنقاذهم إياهم منا
لم يجز لنا قتلهم وقتلهم أغنيهم وأمكنى من قتل دوابهم فإن قال قائل فقد روى أن جعفر بن أبي طالب
عقر عنده الحرب فلا أحفظ ذلك من وجه يثبت على الانفراد ولا أعلمه مشهورا عند عوام أهل العلم بالمغازي
قيل للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت الفارس من المشركين المسلم أن يعقره قال نعم إن شاء الله تعالى لأن
هذه منزلة يجذب السبيل بها إلى قتل من أمر بقتله فإن قال قائل فاذكر ما يشبه هذا قيل يكون له أن
يرعى المشرك بالنبل والنار والمنجنيق فذا صار أسيرا في يديه لم يكن له أن يفعل ذلك به وكأنه قتله بالسيف
وكذلك له أن يرعى الصيد فيقتله فذا صار في يديه لم يقتله إلا بالذكاة التي هي أخف عليه وقد أبج له دم المشرك
بالمجنيق وإن أصاب ذلك بعض من معهم ممن هو محظور الدم للبر في دفعه عن نفسه أو دمه أكثر من هذا
فإن قال فهل في هذا خبر قيل نعم عقر حنظلة بن الراهب أبي سفيان بن حرب يوم أحد فرسه فأسكت به
وصرع عنها فخلص حنظلة على صدره وعطف ابن شعوب على حنظلة فقتله وذلك بين يدى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنك ذلك عليه ولا نهى عن غير من مثل هذا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه إذا صار إلى أن يفارقه فإرسه لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم
وكذلك لو كانت عليه امرأة أو صبي لا يقاتل لم يعقر إنما يعقر لعنى أن يوصل إلى إرسه ليعقل أو يؤسر قيل
للشافعي فهل سمعت في هذا حديثا عن بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما الغاية أن يوجد على شيء
دلالة من كتاب أو سنة وقد وصفت لك بعض ما حضرني من ذلك فلا يزيدني شيء وافقه قوة ولا يوهنه شيء
خالفه وقد بلغنا عن أبي امامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسدا وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن
عقر الدابة إذا هوى قامت وعن قبيصة أن فرسا قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع هشام بن الغازي يروى عن مكحول أنه سأله عنه فمناه وقال إن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المشقة قيل للشافعي أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الأرواح
قال لا تعقروا منه شيئا إلا أن تذبحوه لتأكلوا كما وصفت بدلالة السنة وأما ما دارق ذوات الأرواح فيصنعون
فيما خافوا أن يستنفذ من أيديهم فيه ما شاؤا ومن تحريق وكسر وتغريق وغيره قلت أو يدعون أولادهم
ونساءهم ودوابهم فقال نعم إذا لم يقدر واعلى استنقاذهم منهم فقلت للشافعي أفرأيت أن كان السبي والمتاع
قسم قال كل رجل صار له من ذلك شيء فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الأرواح أن لا يقو على سوقها وعلى منعها

لأن حكمهما واحد (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قتل وقسمت دينته
ثم أقر به لحقه وأخذ
حصته من دينته ومن
ماله لأن أصل أمره أن
نسبه ثابت وإنما هو
منسفي ما كان أبوه
ملا عنام مقيما على
نفيه ولو قال لامرأته
يا زانية فقاتل زنت
بك ولما جمعا مالهما
سألنا وان قالت عنت
أنه أصابني وهو زوجي
حلفت ولا شيء عليها
ويبلغن أو يحدون
قالت زنت به قبل
أن ينكحني فهي
قاذفة له وعليها الحد
ولا شيء عليه لأنها مقرة
له بالزنا ولو كانت قالت
له بل أنت أزني - في

ويصنع في غير ذوات الارواح ماشاء فقلت الشافعي أفرأيت الامام اذا أحرز ما يحمل من المنافع خرقه في بلاد
الشرك وهو يقاتل أو حرقه عند ادراكه المشركين له وخوفه أن يستنقذوه قبل أن يقسم وبعد ما قسم
فقال كل ذلك في الحكم سواء ان أحرقه باذن من معه حل له ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخمس لآخله فان سلم
به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم له لم يكن عليه شيء ومتى حرقه بغير اذنتهم ضمنه لهم ان شأوا وكذلك رجل
من المسلمين ان حرقه يضمن ما حرق منه ان حرقه بعد ان يحوزده المسلمون فأما اذا أحرقه قبل أن يحوز فلا
ضمان عليه

(السبي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسر المسلمون فصاروا في بلاد امام
تقيم حكمنا أما الرجال البالغون فلا امام ان شاء أن يقتلهم أو يرضيهم أو يبيعهم ولا ضمان
عليه فيما صنع من ذلك أسرهم العامة أو أحد أو تزوا على حكمهم أو وان حوأسرهم قال الشافعي ولا
ينبغي له أن يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغيظهم وقتلهم بكل
حال مباح ولا ينبغي له أن يبيعهم الا بان يكون يرى له سببا من من عليه يرجو اسلامه أو كفه المشركين
أو تحذيلهم عن المسلمين أو ترهيبهم بأى وجهما كان وان فعل على غير هذا المعنى كرهته ولا يضمن شيئا
وكذلك له أن يفادي بهم المسلمين اذا كان له المني بلا مفاداة والمفاداة أولى أن تكون له (قال الشافعي) رحمه
الله ومن أرق منهم أو أخذ منه فدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودون البالغين من الرجال والنساء اذا أسروا بأى وجهما كان الا اسارهم كالمنازع المغنم ليس
له ترك أحد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامنا لقيمه وكذلك غيره من الجنان فعل كان ضامنا لقيمه
ما استهلك منهم وأتلف

(سير الراقدى)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أصل فرض الجهاد والحد ودعى البالغين
من الرجال والفرأى على البالغين من النساء من المسلمين في الكتاب والسنة من موضعين فأما الكتاب فقول
الله تعالى واذا بلغ الاطفال منهم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأخبر أن عليهم اذا بلغوا الاستئذان
فرضا كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل وابتلوا النياحي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنس منهم
منهم رشدا وكان بلوغ النكاح استكمال جنس عشرة وأقل فن بلغ النكاح استكمال جنس عشرة أو قبلها ثبت
عليه الفرض كله والحدود ومن أبطل عنه بلوغ النكاح فالسن التي يلزمه الفرائض من الحدود وغيرها
استكمال جنس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عمر عن الجهاد
وهو ابن أربع عشرة سنة وأجازه وهو ابن جنس عشرة سنة وعبد الله وأبو عبد الله طالبا لأن يكون عبد الله
مجاهدا في الحالين فأجازه اذا بلغ أن تجب عليه الفرائض ورده اذا لم يبلغها ففعل ذلك مع بضعة عشر رجلا منهم
زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم فن لم يستكمل جنس عشرة ولم يحتمل قبلها فلا جهاد ولا حد عليه في شيء
من الحدود وسواء كان جسيما شديدا بمقار بالخمس عشرة وليس يتنوبين استكمالها الا يوما أو ضعيفا (١) موديا
بينه وبين استكمالها سنة أو سنتين لانه لا يحسد على الخلق الا كذب أو سنة فأما ادخال الغنمة معهم فالغنمة
مردودة اذا لم تكن خلافهما فكيف اذا كانت بخلافهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحد البلوغ في
أهل الشرك الذين يقتل بالغتهم ويترك غير بالغهم أن يبتوا الشعر وذلك أنهم في الحال التي يقتلون فيها

فلا شيء عليها لانه ليس
بالقذف اذا لم ترد به قذفا
وعليه الحد أو اللعان
وقال لها أنت أزنى
من ثلاثة أو أزنى الناس
لم يكن هذا قذفا الا أن
يريد به قذفا ولو قال
لها يا زان كان قذفا وهذا
ترخييم كما يقال لمالك
يا مان ولحارث يا حار
ولو قالت يا زانية أكلت
القذف وزادته حرفا
أو اثنين (وقال) بعض
الناس اذا قال لها يا زان
لا عن أوحد لان
الله تعالى يقول وقال
نسوة وقال ولو قالت
له يا زانية لم تحسد
(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وهذا جيل
بلسان العرب اذا تقدم
فعل الجماعة من النساء

(١) أى مستورا بالسلاح يقال أودى اذا تكفر بالسلاح واستتر به راجع اللغة

مدافعون بالبلوغ لثلايعة لواء وغير مشهود عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا ممن تجوز شهادتهم وأهل الاسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فان قال قائل فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركون في حد البلوغ قيل نعم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني قريظة حين قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم فكان من سنته أن لا يقتل الرجل بالغ فن كان أثبت قتله ومن لم يكن أثبت سباه فاذا غزا البالغ فحضر القتال فسهمة ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهم له في رنخه وللعبد والمرأة والصبي يحضرون الغنمة ولا يسهم لهم ويرنخ أيضا للشرك يقاتل معهم ولا يسهم له

(الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك كبار روى رسول الله صلى الله عليه وسلم شركا أو مشركين في غزاة بدر وأبي أن يستعين الأبعلم ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينعة قاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين ستة ثمان بصقوان بن أمية وهو مشرك فالرد الأول ان كان لان له الخيار أن يستعين (١) بمسلم أو يرد كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه أو لشدة به فليس واحد من الحديثين محال فالآخر وان كان رده لانه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخته ما بعده من استعانت به بمشركين فلا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين اذا خرجوا طوعا ويرضخ لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لهم ولا يجوز أن يترك العبيد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين وان قاتلوا والنساء وان قاتلن لتقصير هؤلاء عن الرجلية والحرية والبلوغ والاسلام ويسهم للمشرك وفيه التقصير الا كثر من التقصير عن الاسلام وهذا قول من حفظت عنه وان أكره أهل الذمة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل مخرجهم من أهلهم الى أن تنقضي الحرب وارسلها ياهم وأحب الى اذا غزاهم لو استؤجروا

(الرجل يسلم في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركا أو مستأمنا منهم أو أسيرا في أيديهم سواء ذلك كله فاذا خرج الى المسلمين بعد ما غنموا فلا يسهم له وهكذا من جاءهم من المسلمين مددا وان بقي من الحرب شيء شهدا عند المسلم الخارج أو الجيش شركوهم في الغنمة لانهم لم تحرزالا بعد تقضى الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنمة لمن شهد الواقعة فان حضر واحد من هؤلاء فارسا أسهم له سهم فارس وان حضر راجلا أسهم له سهم راجل فان قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم سهم فرسان ان كانوا فرسانا وسهم راجل ان كانوا راجلا

(في السرية تأخذ العلف والطعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لاحد من الجيش ان يأخذ شيئا دون الجيش مما يتولاه العدو والاطعام خاصة والطعام كله سواء وفي معناه الشراب كله فن قدر منهم على شيء له أن يأكله أو يشربه ويعلفه ويطعمه غيره ويسقيه ويعلفه وليس له أن يبيعه واذا باعه رد ثمنه في الغنم ويأكله بغير اذن الامام وما كان حلالا من مأكل أو مشروب فلا معنى للامام فيه والله تعالى أعلم

(في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقرض الرجل رجلا طعاما أو علفا في بلاد العدو رده فان خرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه لانه مأذون له في بلاد العدو وفي أكله وغير مأذون له ان فارق بلاد العدو وفي أكله ويرده المستقرض على الامام

(١) لعله بمشرك فتأمل

كان الفعل مذكرا مثل
قال نسوة وخرج
النسوة واذا كانت
واحدة فالفعل مؤنث
مثل قالت وجلست
وقائل هذا القول
يقول لوقال رجل
زنأت في الجبل حدله
وان كان معرفا عند
العرب أنه صعدت في
الجبل (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى يحلف
ما أراد الا الرقي في
الجبل ولا حد فان لم
يحلف حد اذا حلف
المقذوف لقد أراد
القذف ولو قال لامرأته
زيت وأنت صغيرة
أو قال وأنت نصرانية
أو أمة وقد كانت
نصرانية أو أمة أو قال
مستكرهة أو زني بك

(رجل يخرج الشيء من الطعام والعنف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ومن قتل في سبيل الله حتى لا يترك شربة من داره او الى دار الاسلام لم يكن له أن يبيعه ولا يأكله
وكان عليه أن يرد ما في الامام ويكون في المقعر وان لم يفعل حتى يتفرق الجيش فلا يخرج منه أنه أن يتصدق به
ولا بأضعافه كمن يخرج من حتر واحد ولا جماعة الا نأذبه اليهم فان قال لا أجدهم فغير يجد الامام لا اعظم
الشيء عليه تفريقهم ولا اعرف لقرل من قال يتصدق به وجهها فان كان ليس ما لا له فليس له الصدقة بمال
غيره فان قال لا ارفقهم قيل ولكن تعرف الى الذي يقوم به عليهم ولم تعرفهم ولا واليهم ما يخرج رجل فليسا
يبتدئ من الله اذا قل ما فيه وكثير عليهم

(الحجة في الاكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل
كيف أجرت لبعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعانف مما أصاب في دار الحرب ولم يجز له أن يأكل بعد
فراقه اياها قيل ان العلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئا دون أحد حضرة
فيسم فيه شرع سواء على ما قسم لهم فتأخذ اذبا أو خيطا كان محرما وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أذا الخيط وانخط فان العلول عار وشعار ونار يرم القيامة فكان الطعام داخل في معنى أموال المشركين
وأكثر من الخيط وانخط وانما سوا والخزرة التي لا يحل أخذها لأحد دون أحد فلما أذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الطعام في بلاد الحرب كان الأذن فيه خاصا صار جامعا للجملة (١) التي استثنى فلم يجز أن يخرج لأحد أن
يأكل الا حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالكل وغيره في بلاد الحرب خاصة فلما أذن ايلها لم يكن بأحق بما
أخذ من اعماد من غيره كمالا يكون بأحق بخيط لا يأخذ من غيره وكذلك كل ما أحل من محرمة في معنى
لا يحل الا في ذلك المعنى خاصة فلما أذن ذلك المعنى عاد الى أصل التحريم مثلا الميتة المحرمة في الأصل المحملة
لنخطر فاذ اذابت الضرورة عادت الى أصل التحريم مع أنه يروى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من
أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا بشيء من الطعام فان كان مثل هذا
ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحد معه ان كان لا يثبت لان في رجاله من يجهل وكذلك في
رجال من روى عنه احلانه من يجهل

(بيع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تابع رجلان طعاما
بطعام في بلاد العدو والقياس أنه لا بأس به لانه انما أخذ مباحا مباح فأكل كل واحد منهم ما صار اليه مالم
يخرج فلما خرج رد الفضل فاذ اذاله أن يأخذ طعاما فيطعمه غيره لانه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ
فياكل فلا بأس أن يبايعه به

(الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا فضل في يدي
رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضي الحرب ودخل رجل لم يشر كهف في الغنسية فبايعه لم يجزه لانه بيعه لانه أعطى
من ليس له أكله والبيع مردود فان قلت رد قيمته الى الامام ولم يكن له حبسها ولا اخراجها من يديه الى من ليس
له أكلها وكان كاترا حجة اياها من بلاد العدو الى الموضع الذي ليس له أكلها فيه

(ذبح البهائم من أجل جلودها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب الى انا كذا وغير
متفاوتين ولا خائفين من أن يذكروا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاة ولا بعيرا ولا بقرة الا لما أكله
ولا يذبحوا النعل ولا شرا ولا سقاء يتخذونهم من جلودها ولو فعلوا كذا مما أكره ولم أجزلهم اتخذوا من
جلودها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجلود البهائم التي علكها العدو كالذئب والذئب والذئب لانه انما أذن
لهم في الاكل من خرمها ولم يؤذن لهم في ادخال جلودها وأسقيهم ارضهم رده الى المغنم واذا كانت الرخصة
في الطعام خاصة فلا رخصة في جلدها من انما شاة ولا طرف فيه طعام لان الطرف غير الطعام واخذ غير اللحم

(١) كذا في النسخ ولعله من الجملة التي استثنى منها تأمل

صبي لا يباع مثله
يكن عليه حدود وعزر
لا ذى الا أن يلعن
ولو قال زيت قبل أن
أزوجه حد ولا لعان
لاني أنكر (٢) الى
يوم تكلم به ويوم
يوقعه ولو تذاها ثم
تروجها ثم قذفها ولا
عنها وطالبته بحد
القذف قبل السكاح
حد لها ولم يلعن حتى
حده الامام بالقذف
الاول ثم طلبت بالقذف
بعد السكاح لانه لان
حكمه قاذف غير زوجته
أحد وحكمه قاذف
زوجه الحد والعان
ولو قال لها يا زانية
فقاتله بل أنت
زان لا عنها وحدت
له وقال بعض الناس

فرد الطرف والجلد والوكاء فان استهلكه فعليه قيمته وان انتفع به فعليه ضمانة حتى يردّه وما نقصه الا انتفاع وأجر مثله ان كان لثله أجر

(كتب الاعاجم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من كتبهم فهو مغنم كله وينبغي للامام أن يدعو من يترجمه فان كان عالما من طب أو غيره لا مكره فيه باعه كما يبيع ما سواه من المغنم وان كان كتاب شرك شقوا الكتاب وانتفعوا بأوعيته وأداته فباعوها ولا وجه لتحريقه ولا دفعه قبل أن يعلم ما هو

(توقيع الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقح الرجل دابته ولا يدخن أساعره من أدها العدو لان هذا غير مأذون له به من الاكل ران فعل رد قيمته

(زقاق الخمر والحواشي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الاسلام أو ذمة تجرى عليهم الحكم فأصابوا فيها خمر أو زقاق أو خمر أو الخمر وانتفعوا بالزقاق والحواشي وطهروها ولم يكسروها لان كسر الفساد واذا لم يظهر واعلمها وكان ظفرهم بها ظفر غارة لا ظفر أن يجري بها حكم أهراقوا الخمر من الزقاق والحواشي فان استطاعوا جلها أو جل ما خف منها حمله مغنما وان لم يستطيعوا أحرقوه وكسروها إذا ساروا واذا ظفروا بالكشوث في الحالين انتفعوا به وكذلك كل ما طهروا عليه غير محرم وليس الكشوث وان كان غير محرم وان كان يطرح في السكر اذا كان حلالا بأولي أن يحرم من الزبيب والعسل اللذين يعمل منهما المحرم ولا يحرق هذا ولا هذا لانهم ما غير محرمين

(احلال ما يملكه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا منها شيئا سوى الطعام فأصل ما يصيبونه سوى الطعام شيئا أحدهما مخطور أخذه غلول والآخر مباح لمن أخذه فأصل معرفة المباح منه أن ينظر الى بلاد الاسلام فما كان فيها مباحا من شجر ليس يملكه إلا دحي أو صيد من برأ أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الخمر أو الجبل والقدح ينحته وما شاء من الخشب وما شاء من التجارة البرام وغيره اذا كانت غير مملوكة محرزة فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه لان أصله مباح غير مملوك وكل ما ملكه القوم فأحرزوه في منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نقلوه الى منازلهم أو عود أو غيره أو صيد فأخذ هذا غلول

(البازي المعلم والصيد المقرط والمقلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخذ الرجل بازيا معلما فهذا لا يكون الا مملوك أو يرد في المغنم وهكذا ان أخذ صيدا مقلدا أو مقرطا أو موسوما فكل هذا قد علم أنه قد كان له مالك وهكذا ان وجد في الخمر أو تدا منحوها أو قدحها منحوها كان النكت دليلا على أنه مملوك فيعرف فان عرفه المسلمون فهو لهم وان لم يعرفوه فهو مغنم لانه في بلاد العدو

(في الهر والصقر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شيء له ثمن من هرا أو صقر فهو مغنم وما أصيب من الكلاب فهو مغنم ان أراد أحد لصيدا أو ماشية أو زرع وان لم يكن في الجيش أحدير يده لذلك لم يكن لهم حبسه لان من اقتناه غير هذا كان آثما ورأيت لصاحب الجيش أن يخرج فيه عطيه أهل الانحاس من الفقراء والمساكين ومن ذكر معهم ان أراد أحد منهم لزراع أو ماشية أو صيد فان لم يرد قتله أو خلاه ولا يكون له بيعه وما أصاب من الخنازير فان كانت تعدوا إذا كبرت أمرته بقتلها كلها ولا تدخل مغنما بحال ولا تترك وعن عواد إذا قدر على قتلها فان عجل به مسير خلاها لم يكن ترك قتلها بأكثر من ترك قتال المشركين لو كانوا بازائه

(في الأدوية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو وكذلك الشراب وانما ذهبن الى ما يكون مأكولا مغنيا من جوع وعطش ويكون قوتاني بعض أحواله فأما الأدوية

لاحد ولا لعان فأبطل الحكمين جميعا وكانت حجة أن قال أستقبح أن ألعن بينهما ثم أحدها وما قبح فأقبح منه تعطيل حكم الله تعالى عليهما (قال الشافعي) رحمه الله ولو قدفها أو أجنبية بكلمة لاعن وحده لا جنية ولو قدف أربع نسوة له بكلمة واحدة لاعن كل واحدة وان تشاخن آيتن تبدأ أقرع بينهن وآيتن بدأ الامام بها رجسوت أن لا يأنم لانه لا يمكنه الا واحدا واحدا (قال المزني) رحمه الله قال في الحدود ولو قدف جماعة كان لكل واحد حد فكذلك لو لم يلتنع كان لكل امرأه حد في قياس قوله

كأنه أقلست من حساب الطعام المأذون وكذلك الزنجيميل وهو مربب وغير مربب إنما هو من حساب
الادوية وأما الأنديا فطعام يترك في حساب الطعام فتصاحبه أنه لا يخرج منه من بلاد العدو وما
كنت من حساب الدواء فليس له أخذ في بلاد العدو ولا غيرها

(الحربي يسلم وعنداً أكثر من أربع نسوة)

(قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الحربي وثباً كان أو كذباً وعنداً أكثر من أربع نسوة تكهن في عقدة
أو عقد متفرقة أو دخل بين كلين أو دخل ببعضهن دون بعض أو فنهن أختان أو كلين غير أخت إلا أخرى
قليل له أسلم أربعاً أيهن شئت ليس في الأربع أختان تجتمع بينهما ولا يتطرق ذلك إلى نكاحه أية كانت
قبل وبهذا مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الشافعي
وأحسبه ابن عليه عن معمر بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعندة عشر نسوة فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك أربعاً وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن
رجلاً من ثقيف أسلم وعندة عشر نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك أربعاً وفارق سائرهن
(قال الشافعي) أخبرني من سمع ابن أبي الزناد يقول أخبرني عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن
عوف بن آخرث عن نوفل بن معاوية الديلمي قال أسلمت وعندى خمس نسوة فقال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم أسلمك أربعاً أيهن شئت وفارق الأخرى فعدت إلى أقدمهن حتى عجزوا فمرعني من ستين سنة فطلقها
(قال الشافعي) نكحنا بعض الناس في هذا فقال إذا أسلم وعنداً أكثر من أربع نسوة فإن كان تكهن
في عقدة وفارقهن كلين وإن كان نكح أربعاً أيهن في عقد متفرقة فنهن أختان أسلمك الأولى وفارق التي
نكح بعد هاوان كان تكهن في عقد متفرقة أسلمك الأربع الأولى وفارق التي بقى بعدهن وقال أنظر
في هذا إلى كل مال ابتداء في الإسلام جازله فأجعله إذا ابتداء في الشرك جازله وإذا كان إذا ابتداء في الإسلام
لم يجزله جعلته إذا ابتداء في الشرك غير جازله (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن
عليك حجة إلا أصل القول الذي ذهب إليه كنت محججاً به قال ومن أين قلت أرايت أهل الأوثان
لو ابتداء رجل نكاحاً في الإسلام بولي منهم وشهود منهم أيحوز نكاحه قال لا قلت أفرأيت أحسن حال
نكاح كان لا لاهل الأوثان قط أليس أن يكح الرجل بولي منهم وشهود منهم قال بلى قلت فكان يلزمك
في أصل قولك أن يكون نكاحين كلين باطلاً لأن أحسن شيء كان منه عندك لا يجوز في الإسلام مع أنهم
قد كانوا يكحون في العدة وغير شهود قال فقد أجاز المسلمون لهم نكاحهم قلنا أتباعاً لمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنت لم تتبع فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم
في نكاحين حكم جمع أموراً فكيف خالف بعضها وافقت بعضها قال فأين ما خالف منها قلت موجود
على لسانك لو لم يكن فيه خبر غيره قال وأين قلت إذا زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا لهم عن
العقد الفاسد في الشرك حتى أقامه مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم تعف لهم فتقول بما قلنا قال وأين
عفا لهم عن النكاح الفاسد قلت نكاح أهل الأوثان كله قال فقد علمت أنه فاسد لو ابتداء في الإسلام
ولكن اتبع فيه الخبر قلنا فإذا كان موجوداً في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف
لم تغفل فيه بقولنا تزعم أن العقود كلها فاسدة ولكنها باقية فهي معقودة وما أدرك الإسلام من النساء وهو باق
في غير معقود فلهذا قلنا أصل العقد كذا فاسد معقود وغير معقود وما أدرك الإسلام من النساء وهو باق
أربعاً والتربك أسلمك أربعاً قال فهل تجد على هذا دلالة غير الخبر مما نكحنا عليه قلت نعم قال
الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بيني وبينكم من الربا إن كنتم مؤمنين إلى أن ظلمون ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أقر أنه أصابها في
الطهر الذي رما فيه
فله أن يلاعن والولاء لها
وذكر أنه قول عطاء
قال وذهب بعض من
ينسب إلى العلم أنه إنما
ينسب الولاء إذا قال
استبرأتما كأنه ذهب
إلى أن تنفي واد المحلاني
إذا قال لم أقربهما منذ
كذا وكذا قيل في العجاني
سمى الذي رأى بعينه
يرى وذكر أنه لم يصبا
فيه أشهر وأرى النبي
صلى الله عليه وسلم
علامة ثبت صدق
الزوج في الولد فلا
يلاعن وينفي عنه الولد
إذا الاجتماع هذه
الوجوه فإن قيل فما
يجعل في أنه يلاعن
وينفي الولد وإن لم يدع

عما قبضوا من الربا فلم يأمرهم برده وأبطل ما أدرك حكم الاسلام من الربا ما لم يقضوه فأمرهم بتركه ووردهم الى رؤس أموالهم التي كانت حلالا لهم فجمع حكم الله ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الربا أن عقا عافا فأتى وأبطل ما أدرك الاسلام فكذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العقدة فيه ثابتة فعفاها وأكثرت من أربع نسوة مدركات في الاسلام فلم يعفهن وأنت لم تقل بأصل ما قلت ولا القياس على حكم الله ولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولك خارجا من هذا كله ومن المعقول قال أفرأيت لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الديلمي اللذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرت على حديث الزهري أي يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا قلنا نعم قال وأين قلت إذا كانوا مبتدئين في الاسلام لا يعرفون بابتدائه حلالا ولا حراما من نكاح ولا غيره فعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يسكوا أكثرت من أربع دل المعقول على أنه لو كان أمرهم أن يسكوا الاوائل كان ذلك قبيحا يعلمهم لان كل نكاح الا أن يكون قليلا ثم هو أولى ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قاطع لموضع الاحتجاج والشبهة

﴿الحربي يصدق امرأته﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحربي كله فاسد سواء كان بشهود أو بغير شهود ولو تزوج الحربي حربيته على حرام من نكاح أو خنزير فقبضته ثم أسلم لم يمكن لها عليه مهر ولو أسلم ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرام مسلم أو مكاتب مسلم أو أم ولد مسلم أو عبد مسلم ثم أسلم وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها سبيل على واحد منهم كان الحر حرا ومن بقي مملوكا لمالكه الاول والمكاتب مكاتب لمالكه ولها مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه وتعالى الموفق

﴿كرهية نساء أهل الكتاب الحريات﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى نساء أهل الكتاب وأحل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير الى أن طعامهم ذبائحهم فكان هذا على الكتابيين محارباين كانوا أذمة لانه قصد بهم قصد أهل الكتاب فنكاح نسائهم حلال لا يختلف في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كالأول كان عندنا مستأمن غير كتابي وكان عندنا ذمة مجوس فلم تحلل نسائهم انما رأينا الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيات من أهل الكتاب المشهور من أهل التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى فيحللن ولو كن يحللن في الصلح والذمة ويحرم من المحاربة حل المجوسيات والوثنيات اذا كن مستأمنات غير أن اختار للراء أن لا ينكح حربيته خوفا على ولده أن يسرق ويكره له أن لو كانت مسلمة بين ظهراني أهل الحرب أن ينكحها خوفا على ولده أن يسرقوا أو يفتنوا فأما تحريم ذلك فليس بحرم والله تعالى أعلم

﴿من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى ابن أبي مليكة مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له وذلك كل ما كان جائزا للإسلام من المشركون أسلم عليه مما أخذ من مال مشرك لانه غصب بعضهم بعضا مالا أو استرق منهم حرا فلم يزل في يده موقوفا حتى أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليها فهي له وهو إذا أسلم وقدم على ذلك منه في الجاهلية كالمسلمين يوجبون على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسبوا فيسترقوهم ويغنموا أموالهم فيتمولونها الا أنه لا نجس عليهم من أجل أنه أخذ وهو مشرك فهو له كله ومن أخذ من المشركون من أحد من المسلمين حرا أو عبدا أو أم ولد أو مالا فأحرزه عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك لو أوجب

الاستبراء قال الشافعي رحمه الله قلت قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فكانت الآية على كل رام لمحصنة قال الراعي لها رأيته ترمي أولم يقبل رأيته ترمي لانه يلزمه اسم الراعي وقال والذين يرمون أزواجهم فكان الزوج راما قال رأيته أو علمت بغير رؤية وقد يكون الاستبراء وتلد منه فلا معنى له ما كان الفراش قائما قال ولو زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراما فلا حد عليه ولا لعان الا أن ينفي وإذا قيل نعم لان زناها دليل على صدقه (قال المزني) رحمه الله

المسلمون عليه في يدى من أخذه كان عليهم رد ذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعده لا يختلف ذلك والدلالة عليه من الكتاب وكذلك دل السنة وكذلك يدل العقل والاجماع في موضع وان تفرق في آخر لأن الله عز وجل أورث المسلمين أموالهم وديارهم بضعها غنة بهم وخولا لأعزاز أهل دينه واذلال من حاربهم سوى أهل دينه ولا يجوز أن يكون المسلمون اذا قدروا على أهل الحرب تخولهم وتعملوا أموالهم ثم يكون أهل الحرب يحوزون على الاسلام شيئا فيكون لهم أن يتخولوه أبدا فان قال قائل فإين السنة التي دلت على ما ذكرت قيل أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن المشركين أسروا امرأته من الانصار وأحرزوا ناقة للنبي صلى الله عليه وسلم فانقلت الانصارية من الاسار فركبت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فحبست عليها فأرادت نحرها حين وردت المدينة وقالت اني نذرت لأن أنجاني الله عليه ألا تنحرها فنهضت وها حتى يذكر وذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر ووله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وأخذ ناقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كان المشركون اذا أحرزوا شيئا كان لهم لاتي أن تكون الناقة الا لانصارية كلها لانها أحرزتها عن المشركين أو يكون لها أر بعد أن جاسها وتكون محموسة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير لها مناشيا وكان يراها على أصل ملكه ولا أعلم أحدا يخالف في أن المشركين اذا أحرزوا عبدا للرجل أو مالا له فأدركه قد أوجب المسلمون عليه قبل المقاسم أن يكون له بلاقيمة ثم اختلفوا بعد ما يقع في المقاسم فقال منهم قائل مثل ما قلت هو أحق به وعلى الامام أن يعرض من صار في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول يوافق الكتاب والسنة والاجماع ثم قال غيرنا يكون اذا وقع في المقاسم أحق به ان شاء بالقيمة وقال غيرهم لا يسيل اليه اذا وقع في المقاسم واجاءهم على أنه لملكه بعد احرار العدو وله احرار المسلمين عن العدو له حصة عليهم في أنه هكذا ينبغي أن يكون بعد القسم واذا كانوا لو أحرزهم مسلمون متأولين أو غير متأولين فقد روي عليه بأى وجه ما كان ردوه على صاحبه كان المشركون (٣) أن لا يكون لهم عليهم سبيل أولي بهم وما يعدو الحديث لو كان ثابتا أن يكون من أسلم على شئ فهو له فيكون عاما فيكون مال المسلم والمشرک سواء اذا أحرز العدو فمن قال هذا لزمه أن يقول لو أسلموا على حرم مسلم كان لهم أن يسترقوه أو يكون خاصا فيكون كما قلنا بالدلائل التي وصفنا ولو كان احرار المشركين لما أحرزوا من أموال المسلمين يصير ذلك ملكا لهم لو أسلموا عليه ما حازا ما أحرز المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذ ماله من المسلمين بقيمة ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده وكما لا يجوز فيما سوى ذلك من أموالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله أباي وفرسالة عارفا حرز المشركون ثم أحرز معلمهم المسلمون فردا عليه بلاقيمة فلو أحرز المشركون امرأة رجل أو أم وولده أو مذبذبة أو جارية غير مذبذبة فلم يصل الى أخذها وصل الى وطئها لم يحرم عليه أن يطأ واحدة منهم لأنهن على أصل ملكه والاختيار له أن لا يطأ منهم واحدة خوفا للولد أن يسترق وكرهية أن يشركه في بضعها غيره

كيف يكون دليلا على صدقه والوقت الذي رما فيه كانت في الحكم غير زانية وأصل قوله انما ينظر في حال (١) من تكلم بالرى وهو في ذلك في حكم من لم يزن قط قال ولولا عنها ثم قد نفها فلا حد لها كما لو حد لها ثم قد نفها لم يحد ثانية وينهى فان عاد عزز ولو قد نفها برجل بعينه وطلب الحد فان التعن فلا حد له اذا بطل الحد لها بطل له وان لم يلبس حد لها أو لا يلبسها

(١) لعله في حال من تكلم فيه بالرى أوفى حال التكلم بالرى تأمل

المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل رجل مسلم دار الحرب بأمان فوجد امرأته أو امرأة غيره أو ماله أو مال غيره من المسلمين وأهل الذمة مما غصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك للعدو ولو أسلموا عليه لم يكن لهم فليس بخيانة كما لو قدر على مسلم غصب شيئا فأخذ به لا علم المسلم فأداه الى صاحبه لم يكن خان انما الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه ولكنه لو قدر على شئ من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئا قل أو كثر لأنه اذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانهم الا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة لان المال ممنوع بوجوه وأهل الاسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان الى مدته أمانه وهو كاهل الذمة فيما يمنع من ماله الى تلك المدّة

(الذمية تسلم تحت الذمي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت الذمية تحت الذمي حاملا كانت لها النفقة حتى تضع حملها فان أرضعته فلها أجر الرضاع وهي كالمتبونة المسلمة الحامل أو أولى بالنفقة منها وإذا كان بين المشركون ولد فأى الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد تبع للأسلم يصل عليه إذا مات ويورث من المسلم ويرثه المسلم وإن كان الابوان مملوكين لم يشركا فأسلم أحدهما تبع المسلم الولدان الذين لم يبلغوا لأن حكمهم حكم الاسلام لا يجوز عندي الا هذا القول ما كان الاولاد صغارا وكانوا تبعاً لغيرهم لا يشركون دين الاسلام وغيره (١) في دين الا كان الاسلام أولى به أو قول ثان انهم اذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم فلو أسلم أبوهم لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد لأب فأين حظ الام منه ولو اتبع الام دون الأب كما يتبعها في العتق والرق كان أولى ان يغلب اليه من أن يقال هو لأب وان كان الدين ليس من معنى الرق ولكنه من المعنى الذي وصفت من أن الاسلام اذا شارك غيره في الدين والملاك كان الاسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصرانية تكون عند النصراني فتسلم بعد ما يدخل بها المهر فان كانت قبضته والا أخذته بعد اسلامها أسلم أو لم يسلم فان لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهرا أو لم تقبضه فسواء ولا يعد وأن يكون لها نصف المهر لانه لو أسلم كان أحق بها ألا يكون لها شيء لان فسخ النكاح جاء من قبلها فإذا كان هذا فعلها رد شيء أن كانت أخذته له كما لو أخذت منه شيئا عوضا من شيء كالتن للسلعة ففادت السلعة كان عليها رد الثمن فأما ما أخذت ولا تأخذ شيئا لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئا والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصرانية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحيضة جبرت على الغسل منها وإن امتنعت أدبت حتى تفعل لانها تمنعها الجماع في الوقت الذي يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن فزعم بعض أهل التفسير أنه حتى يظهرن من الحيض قال الله تعالى فاذا طهرن يعني بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله فلما كان ممنوعا من أن يأتي زوجته الا بان تطهر من الحيضة وتطهر بالماء فيجتمع فيها المعنيان كان بينا أن نجبر النصرانية على الغسل من الحيضة لئلا يمنع الجماع فاما الغسل من الجنابة فهو مباح له أن يجامعها جنبا فتؤمر به كما تؤمر بالغسل من الوسخ والدخان وما غير ريجها ولا يبين لي أن تضرب عليه لو امتنعت منه لانه غسل تنظيف لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى حرائر المؤمنات واستثنى في اماء المؤمنات أن يحالهن بان يجمع ناكهن أن لا يجسط ولا لحره وان يخاف العنت في تركه نكاحهن فزعمنا انه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع ناكها الشرطين اللذين أباح الله نكاحها بهما وذلك أن أصل ما نذهب اليه اذا كان الشيء مباحا بشرط أن يباح به فلا يباح اذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للضطر ولا تباح لغيره وفي المسح على الخفين يباح لمن لبسهما كامل الطهارة ما لم يحدث ولا يباح لغيره وفي صلاة الخوف يباح للخائف أن يخالف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره وقال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فأطلق التحريم تحريما بأمرو وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحرائر فأطلقنا من استثنى الله احلاله وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الاماء (٢) كما قلنا لا يحل نكاح مشركة غير كتابية وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغيره حتى يجمع فيها أن تكون حرة كتابية فاذا كان نكاح اماء المؤمنين ممنوعا لشرطين كان فيه الدلالة على

(١) لعله في ذى دين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الجنابة تأمل (٢) لعله فقلنا لا يحل الاماء كما قلنا الخ وبذلك فالعبارة هكذا في عدة نسخ ولا يخفى ما فيها فتأمل

طاب لانه قذف واحد في حكمه حكم الحد الواحد اذا كان لعان واحد أو حد واحد وقد روى العجلا في امرأته برجل سماء وهو ابن السحماء رجل مسلم فلا عن بينهما ولم يحده له ولو قذفها غير الزوج حد لا مهالو كانت حين لزمها الحكم بالفرقة ونفي الولد زانية حدثت ولزمها اسم الزنا ولكن حكم الله تعالى ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم فيهما هكذا ولو شهد عليه أنه قذفها حبس حتى يعدلوا ولا يكفل رجل في حد ولا لعان ولا يحبس بواحد (قال المزني) رحمه الله

أنه لا يجوز نكاح غير أمة المؤمنين مع الإلالة الأولى فأماء أهل الكتب محرمات من الزوجين في دلالة القرآن والله تعالى أعلم

(ابناء النصراني وظهاره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى النصراني من امرأته فحما كما يلبعد الأربعة أشهر حكماً عليه حكماً على المسلم في أن ينيء أو يطلق ونأمره إذا فاء بالكفارة ولا نجبره عليه لأنه لا يقطع عنه بالشرك من حق الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فإذا تظاهر من امرأته فراقته ورضيا بالحكم فليس في انظهار طلاق فتحكم عليه وانما فيه كفارة فتأمر به أو لا تجبره عليها كما قلنا في عين الإيلاء

(في النصراني يقذف امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فراقته ورضيا بالحكم لا عناية بينهما وقرنا ونفسنا الولد كما تصنع بالمسلم ولو فعل وترافعا نأمر أن يلتعن عز رثاء ولم نجد له أنه ليس على من قذف نصرانية حد وأقرناهما معاً لا نالاً تفرق بينهما إلا بالتعانه

(فمن يقع على جارية من المغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أخذ منه عقرها وردت إلى المغنم فإن كان من أهل الجيلة نهى وإن كان من أهل العلم عزروا لحد من قبل الشبهة في أنه عاك منهاشياً وإن أحصى المغنم فعرف قدر ملكه منها مع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بحصنه وإن حلت فهكذا وتقوم عليه وتكون أمه واه وإذا كان الزنا بعينه فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي والبغى هي التي تمكن من نفسها فتكون والذي زنى به أرايين محدودين فإذا كانت مغصوبة فهي غير زانية محدودة فإلها المهر وعلى الزاني بها الحد

(المسلمون يوجبون على العدو فيصيبون سيافهم قرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوجف المسلمون على العدو فكان فيهم ولد للمسلم أو ولد للمسلم لم يرز من أهل الحرب وقد شهد ابنه الحرب فصار له الخط في أبيه أو ابنه منهم لم يعتق واحد منهم ما عليه حتى يقسموا فإذا صار أحد هما أو كلاهما في حظه عتق وإن لم يكن لم يعتق فإن قال قائل فأنت تقول إذا مالأ أباه أو ولده عتق عليه فإنما أقول ذلك إذا اجتلب هو في ملكه بأن يشتريه أو ياتيه أو يرزعه أنه وهب له أو أوصى له به لم أعثقه عليه حتى يقبله وكان له ردالة والوصية فهو إذا أوجف عليه فله تركه من الغنمة ولا يعتق حتى يصير في ملكه بقسم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطوؤها وله فيها حق من قبل أن تاندرأ الحد بالشبهة ولا تثبت الملك بالشبهة والله تعالى أعلم

(المرأة تسبي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أحدهما فالأثني سبين فاستؤميين بعد الحرية فقسمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن إليه أن يطأها حتى تحيض أو حامل حتى تضع وذلك في سبي أو طاس ودل ذلك على أن بالسبائك نفسه انقطاع العصمة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمر بوطء ذات زوج بعد حيضة إلا وذلك قطع العصمة وقد ذكر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ذوات الأزواج اللاتي ملكتموهن بالسبي ولم يكن استيماؤهن بعد الحرية بأكثر من قطع العصمة بينهما وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعد أو كن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تقطع العصمة إلا ما كان بالسبائك الذي كن به مستأميات بعد الحرية وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالاً من هوازن فما علمناه سأل عن أزواج المسبيات أسبوا معهن أو قبلهن أو بعدهن

هذا دليل على إثباته كفاية الزوج في غير الحد ولو قال زنى فرجل أو ياء أو رجل فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتمل غيره لم يكن قذفاً وقد أتى رجل من فزارة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فلم يجعله صلى الله عليه وسلم قذفاً وقال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فكان خلافاً للصريح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يبعثهم السلطان

أولم يسبوا ولو كان في أزواجهن معنى لسأل عنهم إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي صلى الله عليه وسلم فرجعن إلى أزواجهن فإن كان المشركون استحلوا شيئا من نسائهم فلا حجة بالشرك وإن كانوا أسلموا فلا يجوز أن يكن يرجعن إلى أزواجهن إلا بشكاح جديد من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباحهن لما سكنهن وهو لا يباحهن والنكاح ثابت عليهن ولا يباحهن إلا بعد انقطاع النكاح وإذا انقطع الشكاح فلا بد من تجديد النكاح والله تعالى أعلم

(المرأة تسلم قبل زوجها والزوجة قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللأى أسلمن ولم يسمين قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أباسفيان وحكيم بن حزام أسلما بغير الظاهران والنبي صلى الله عليه وسلم طاهر عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أبوسفيان أمام النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وهندا بنت عتبة مشركة فأخذت بحميته وقالت افتلوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتح بأيام فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وذلك أن عدتهم لم تنقض وصارت مكة دارا لسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا بمكة مسلمتين في دار الاسلام وعربز وجاهما مشركين ناحية اليمن إلى دار الشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهد خنيثا كافرا ثم أسلم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عدتهم لم تنقض وفي هذا حجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهل ناحيتنا فرغم في المرأة تسلم قبل الرجل ما زعمنا وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف ما زعمنا وأنها تبين منه الآن يتقارب اسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما لأن المسئلة لا تحل لمشرك بحال والمرأة للمشرك قد تحل للمسلم بحال وهي أن تكون كتابية فشدت في الذي ينبغي أن يمتون فيه وهون في الذي ينبغي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قلت دون ما قال فما وصفنا قبل هذا وإن قال فما الكتاب قيل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدينين يقطع العصمة ساعة اختلافهما ويكون يقطع العصمة بينهما ما خلا لغير الدينين والثبوت على الاختلاف إلى المدة والمدة لا تجوز إلا بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفنا ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسئلة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فحكم فيهما حكما واحدا فكيف جاز أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فإن قال قائل فاعنا ذهبنا إلى قول الله عز وجل ولا تسكوا بعصم الكوافر فهي كالأية قبلها لا تعد وأن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما لأنه مسلم وهي كافرة ولا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى المدة فقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالاسلام حين كان متأولا فكان وإن خالف قوله السنة فقد ذهب إلى متأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض فقال إذا تقارب وأجاز له أن يقول إذا تقارب قال إنسان التقارب بقدر النفس أو بقدر الساعة أو بقدر بعض اليوم أو بقدر السنة لأن هذا كله قريب وانما يحدث مثل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحدث هذا بالرأى والغفلة فهذا ما لا يجوز مع الرأي واليقظة والله تعالى أعلم

(الحربي يخرج إلى دار الاسلام) (قال الشافعي) وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة

(باب في الشهادة في
اللعان)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا جاء الزوج
وثلاثة يشهدون على
امرأته معا بالزنا لاعتن
الزوج فإن لم يلعن حد
لأن حكم الزوج غير حكم
الشهود لأن الشهود
لا يلعنون ويكونون

في دار الحرب ونخرج الى دار الاسلام لم ينكح أختها حتى تنقضى عدته امرأته ولم تسلم فتبين منه فله نكاح
أختها وأربع سواها

(من قوتل من العرب والعجم ومن بجري عليه الرق) (قال الشافعي) وإذا قوتل أهل الحرب
من العجم جرى السباع على ذرائعهم ونسائهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك وإذا قوتلوا وهم من العرب فقد سبوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بن المصطلق وهو ابن وقيل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد
فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سبي هوازن قال لو كان تاما على
أحد من العرب سبي لم على هؤلاء ولكنه إيسار وفداء فن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجري على عربي
بحال وهذا قول الزهري وسعيد بن المسيب والشعبي ويروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز (قال
الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن يحيى الغساني عن عمر بن عبد العزيز قال وأخبرنا سفيان عن الشعبي
أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لا يسترق عربي « قال الربيع » قال الشافعي ولو لا أنا نأثم
بالتنبي لنينا أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال في
المولى ينكح الأمة يسترق ولده وفي العربي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمتهم « قال الربيع » رأى الشافعي
أن يأخذ منهم الجزية وولدهم رقيق ممن دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجري
عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحربي يخرج إلى دار الاسلام مستأمنا
وامرأته في دار الحرب على دينه لا تنقطع بينهما العصمة إنما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدين فأما والدين
واحد فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلما أسروا امرأة أو دخل دار الحرب مستأمنا وامرأته
أو أسلم هو وامرأته في دار الحرب فقد رعى الخروج ولم تقدر امرأته أن تنقطع العصمة بينهما وهما على دين
واحد لا تنقطع العصمة إلا باختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسلم فانقضت العدة قبل أن
يسلم الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق وإذا طلق النصراني الذي امرأته
النصرانية ثلاثا ثم أسلما فارق بينهما ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وكذلك لو كان حربيا من قبل أنا إذا
أثبتناه عقد النكاح ففعلنا حكمه فيه حكم المسلم لزمنا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح
وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق

(المسلم يطلق النصرانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته
النصرانية ثلاثا فنكحها نصراني أو عبدا فأصابها حلت له إذا طلقها زوجها وانقضت عدتها لأن كل
واحد من هذين زوجا وإنما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فقد نكحت زوجا غيره وإذا جاز لنا أن
نزعم أن النصراني ينكح النصرانية فيحصرنا حتى نرجعها لو زنت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم
يهوديين زنيا فقد زعمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه يحصرنا فكيف يذهب علينا أن يكون
لا يحلها وهو يحصرنا

(وطء المجوسية إذا سببت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبي المجوسي وأهل الأوثان
لم توطأ منهن امرأة بالغ حتى تسلم وإن سبي منهن صبيات فن كان منهن مع أحد أبويه ولم يسلم فلا توطأ لأن دينها
دين أبيهما وأما ما هو أسلم أحد أبويه وهي صبية ووطئت فاذا سببت منفردة ليست مع أحد أبويه أو وطئت لانا
نحكم لها بحكم الاسلام ونجبرها عليه ما لم تكن بالغامشركة أو صغيرة مع أحد أبويه مشركا فإذا حكمنا لهم
بحكم الاسلام لم يكن لتحريم فرجها معنى

(ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

عند أكثر العلماء قذفة
يحدثون إذا لم يتموا أربعة
وإذا زعم بأنها قد وترته
في نفسه بأعظم من أن
تأخذ كثير ماله أو تشتم
عرضه أو تناله بشديد
من الضرب بما يسبق
عليه من العار في نفسه
بزناها تحته وعلى ولده
فلا عداوة تصير إليهما

قوله وإذا زعم بأنها الح
عبارة الأم وإذا زعم
الزوج أنه رآها تزي
فتبين أنها وترته الخ وهي
واضحة فتأمل كتبه

مكتوبه

من الصابئين والسامرة كل ذبيحته وحل نسائه وقد روى عن عمر أنه كتب اليه فيهم أوفى أحدهم فكتب
بمثل ما قلنا فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز إذا جمعت النصرانية
بينهم أن نزعهم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم تحرم الابحتر يلزم مثله ولم نعلم في هذا خبرا في جمعه
اليهودية والنصرانية فحكمه حكم واحد وقال لا تؤكل ذبيحة المجوسي وان سمي الله عليها

(الرجل توتر جاريته أو تعصب) (قال الشافعي) وإذا اعتصبت جارية الرجل أم ولد
كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت اليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات
لانهم تملك عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه فلم يدركها بالحرث أو بغيرها والاختيار له في هذا كله أن
لا يقربها حتى يستبرئها (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق
المسلمين لم يقبلها ولم يباشرها ولم يتلد منها شيء حتى يستبرئها

(الرجل يشتري الجارية وهي حائض) (قال الشافعي) وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره
وهي في أول حيضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قول من قال
العدة الحيض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرئ بالحيضة أما ما طهر ويجزئها حيضة واحدة
وإذا ارتابت المستبرأة لم توطأ حتى تذهب الريبة ولا وقت في ذلك الأذهاب الريبة وإن كانت مشتراة لم ترد
بهذا وأريها النساء فإن قلن هذا أجل أو دأرت

(عدة الأمة التي لا تحيض) (قال الشافعي) اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض
من صغرها أو كبر فقال بعضهم شهر قيا ساعلي الحيضة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو ما أن
يكون شهرا وما أن يكون ما ذهب اليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) استبراء الأمة شهر إذا
كانت ممن لا تحيض قيا ساعلي حيضة لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فذلك حيضة شهر
الآن أن يكون مضى فيه أثر بخلافه ثبت مثله فالأثر أولى أن يتبع

(من ملك الاختين فأراد وطأهما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاختين
بأى وجه ما كان فله أن يطأ أيتهما شاء وإذا وطئ أحدهما لم يجز له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ
بأى وجه ما حرم من نكاح أو عتاقة أو كتابة فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى ثم عجزت المكاتبه أو طلقت ثبت
على وطء التي وطئ بعدها ولم يكن له أن يطأ العاجزة ولا المطلقة فتسكون في هذه الحال وأختها في الحالة الأولى

(وطء الام بعد البنت من ملك الميمن) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل وطء الام بعد
البنت ولا البنت بعد الام من ملك الميمن ولا يحل وطء المملوكات بشيء لا يحل من وطء الحرائر مثله إلا أنهن
يخالفن الحرائر في معنيين فيكون للرجل أن يملك الام وولدها ولا يكون له أن ينكح الام وابنتها ويجمع بين
الاختين من الملك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولدان ما شاء بالملك في وقت واحد ولا يكون له أن
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

(التفريق بين ذوي المحارم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت
لم يفرق بين الام وولدها حتى يبلغ الولد سبعا أو ثمان سنين فإذا بلغ ذلك جاز أن يفرق بينهما فان قال قائل فمن
أين وقت سبعا أو ثمان سنين قيل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلامين أبويه وعن عمر رضي
الله عنه والغلام غير بالغ عندنا وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه خير غلامين أمه وبعه وكان في الحديث
عن علي رضي الله تعالى عنه والغلام ابن سبع أو ثمان سنين ثم نظرا إلى أخ له أصغر منه فقال وهذا لو بلغ مبلغ
هذا خيرناه فقلنا هذا أحد الاستثناء الغلام والجارية وأنه أول مدة يكون لهما في أنفسهما قول وكذلك

فما بانها وبينه تكاد
تبلغ هذا ونحن لا نجيز
شهادة عدو على عدوه
ولو قدفها وانتنى من
جلها فباء أربعة فشهدوا
أنها زنت لم يلاعن حتى
تلد فليتنى إذا أراد نفي
الولد فان لم يلتنى لحقه
الولد ولم تحدد حتى
تضع ثم تحدد قال ولو

والرأب من كانوا زاما الأخوان فيمفرق بينهما فإن قال قائل فكيف فرقتهم بين الأخوين ولم تفرقوا بين
الولد وأمه قبل السنة في الأم وولدها وجدت حال الرأب من الرأب مخالفاً حال الأخ من أخيه ووجدتني أجبر
الرأب على نفقة الرأب والوالد على نفقة الرأب في الحين الذي لا غنى لي لأحد منهما عن صاحبه ولم أجبرني أجبر الأخ
على نفقة أخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد مسلماً
فالشراء جائز وأجبره على بيعه وانما معنى من أن أجعل الشراء فيه باطلاً أنه لو أسلم عنده جبرته على بيعه ولو
أعتقه أو ربه لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا وارث له قبض عنه وجاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة
ولا يكون هذا إلا لمن يكون ملكه ثابتاً مدة من المدد وان كنت لا تثبت على الأبد كما ثبت ملك المسلم وإذا
كان الذي يملوك كان امرأه ورجل بينهما ولد فأيهما أسلم جبرت السيد على بيع المسلم منهما والولد الصغير
لأنهم مسلمون بسلام أي الأبوين أسلم

(الحرابي يدخل دار الإسلام بأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرابي دار
الإسلام بأمان ومعه مملوك أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما جبرته على بيعه أو بيع المسلم منهما ودفع
اليه عنهما وليس له أمان يعطى به أن يملك مسلماً وأمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من
أسلم من مملكته

(العبد الذي يكون بين المسلم والذي فيسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد
الكافر بين مسلم وذوي وأسلم جبرته الكافر على بيع نصيبه فيه وجبرته على بيع كله أكثر من جبرته على بيع
نصيبه وإذا حاصر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين لجماعة بأعيانهم كان لهم الأمان ولم يكن
الأمان لغيرهم وكذلك لو استأمن لعدد كان الأمان لأولئك العدد وليس لغيرهم وهكذا ان قال تؤمن لي
مائة رجل وأخلى بينك وبين البقية كان الأمان في المائة الرجل اليه فن سمي فهو آمن (١) ومن لم يستثن فليس
بآمن وهكذا ان قال تؤمن لي أشل الحصن على أن أدفع اليك مائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من
حريمهم أو رقيقهم من قبل أني إذا قدرت عليهم كانوا جميعاً رقيقاً لما كنت قادر على بيع بعضهم كانوا رقيقاً
وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بنقض العهد ولا رجوع في صلح انما هذا صلح على شرط فن أدخله
المستأمن في الأمان فهو داخل فيه ومن أخرجه منه ممن لم أعطه الأمان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك
يجري عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأخلفه المشركون
أن يثبت في بلادهم ولا يخرج منها على أن يخلوهم في قدر على الخروج منها فليخرج لان عينه عين مكره ولا
سبيل لهم على حبسه وليس بظالم لهم بخروجهم من أيديهم ولعله ليس بوسع أن يقيم معهم إذا قدر على التخي
عنهم ولكنه ليس له أن يغتالهم في أموالهم وأنفسهم لأنهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولا تعرف شيئاً يروى
خلاف هذا ولو كان أعطاهم البين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره إلا بأن يلزمه الخنث
وكان له أن يخرج ويحنث لأنه حلف غير مكره وانما ألغينا عنه الخنث في المسئلة الأولى لأنه كان مكرهاً

(الأسير يأمنه العدو على أموالهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو والرجل من
المسلمين تخلفوا سبيله وأمنوه وولود ضياعهم ولم يولوه فأما منهم ياه أمان لهم منه وليس له أن يغتالهم ولا ينجوهم
وأما الهرب بنفسه فله الهرب وان أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لان طلبه ليؤخذ
أحداث من الطالب غير الأمان فيقتله ان شاء ويأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه

(١) أي ومن لم يسلم تأمل

جاء بشاهدين على
أقرارها بالزنا لم يلاعن
ولم يحد ولا حد عليها
ولو قذفها وقال كانت
أمة أو مشركة فعلمها
البينة أنها يوم قذفها
حرة مسلمة لأنهم ادعية
الحد وعليه البين ويعزز
الأمان يلعن ولو كانت
حرة مسلمة وادعى أنها

(الأسير يرسله المشركون على أن يبعث إليهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إليهم إلى وقت وأخذوا عليه أن لم يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للإمام إذا أراد أن يعود أن يدفعه والعودة وإذا كانوا امتنعوا من تخليته الأعلى مال يعطيهم موه فلا يعطيهم منه شيئاً لأنه مال أكرهه على أخذه منه بغير حق فإن كان أعطاهم موه على شيء فأخذه منهم لم يحل له إلا أدأوه إليهم بكل حال وهكذا لو صالحهم مبتدئاً على شيء أنبغى له أن يؤديه إليهم إنما أطر ح عنه ما استكره عليه

(المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوماً) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فسي أهل الحرب قوماً من المسلمين لم يكن للمستأمنين قتال أهل الحرب عنهم حتى يبنذوا إليهم فاذا بنذوا إليهم فخذروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدة الأمان فليس لهم قتالهم

(الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فتوهب له جارية أو غلام أو متاع لمسلم قد أحرزه عليه أهل الحرب ثم خرج به إلى دار الإسلام فعرفه صاحبه وأثبت عليه بينة أو أقر له الذي هو في يديه بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بلا عوض يأخذه منه ويجبره السلطان على دفعه

(الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل جارية بألف درهم وذلك قيمتها ثم سبها العدو ثم أخذها صاحبها الرهن ثمن أو غير ثمن فهي على الرهن كما كانت لا يخرجها السب من الرهن ولو وجدت في يدي رجل من المسلمين أخرجت من يديه إلى ملك مالكتها الذي سببت عنه وكانت على الرهن وإذا سبي المشركون الحرة والمديرة والمكاتبه وأم الولد والعبد وأخذوا المال فكله سواء متى ظهر عليه المسلمون قبل المقاسم أو بعدها أخرج من يديه من هو في يديه وكانت الحرة حرة والمكاتبه مكاتبه والمديرة مديرة والامة أمة وانعبد عبداً وأم الولد أم ولد والمتاع على حاله لأن المشركين لا يملكون على المسلمين ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحرة والمكاتبه وأم الولد والمديرة كما يسبي بعضهم بعضاً ثم يسلمون فيقر المسيء خولاً للسابي

(المديرة تسبي فتوطأ ثم تلد ثم يقدر عليها صاحبها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبي المشركون المديرة فتوطأ رجل منهم فولدت أولاداً ثم سببت وأولادها ردت إلى مالكتها الذي دبرها وأولادها كما ترد المملوكه غير مديرة ولا يبطل السب بتدبيرها ولا يبطله إلا أن يرجع فيه المديرة فإن مات المديرة قبل أن يحرزها المسلمون فهي حرة وأولادها في قول من أعتق ولد المديرة بعثتها وولادها الذي دبرها وولادها الذين أعتقوا بعثتها فإن ولدت بعدهم أولاداً فولاؤهم لها إلى أبيهم وقال في المكاتبه كما قال في المديرة إلا أن المكاتبه لا تعتق بموت سيدها إنما تعتق بالاداء

(المكاتبه تسبي فتوطأ فتلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولدت المكاتبه أولاداً في دار الحرب وهي مسبية ثم أدت فعتقت عتق ولداها بعته في قول من يعتق ولد المكاتبه بعته أمه وإن عبرت رقت ورق ولداها

(أم ولد النصراني تسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلمت أم ولد النصراني حبل بينه وبينها وأخذ بنفيقتها أو أمرت أن تعمل له في موضعها ما يعمل مثلها مثله فإن مات فهي حرة وإن أسلم خلى بينه وبينها

مرتدة فعليه البينة ولو ادعى أن له البينة على اقرارها بالزنا فسأل الأجل لم أؤجله الا يوماً أو يومين فإن جاءها والا حداً ولا عن ولو أقامت البينة أنه قذفها بكبرة وأقام البينة أنه قذفها صغيرة فهذان قذفان مفترقان ولو اجتمع

وبها ولا يجوز فيها ما ذهب اليه بعض الناس من أن تعتق وتسي في قيمتها من قبل أنها ان كان الاسلام يعقها فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية وان كان الاسلام لا يعقها فاسبب عقبتها وما سب سعاتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سيدها وأعتق منها سهما من مائة سهم عتقت كلها ولم يكن العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريك له فان قال من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها فان قال منهم قائل وهل ثبت الرق لكافر على مسلم قيل أنت تثبته قال وأين قلت زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم فاعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أخرت هذا كله فيه ولو كان الاسلام يزيل ملكه عنه ما جاز له من حديثي وأنت تزعم أن الكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لمشتريه أن يرد على مالك الكافر بالعيب ثم تقول بالكافر بعه فان زعمت أنك تجبره على بيعه قيل فقل هذا في مديرو مكاتبه فان قال لا قيل فكذلك في أم وأمه ليس الاسلام يعق لها ولا أحد السبل إلى بيعها لما سبق فيها ولا يجوز قول من قال أعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق الأمة لم تدا إذا أسلمت وهي لنصراني ولا العبد ويقول أمره ببيعهما والرجل لا يكون عهده البيع عليه الا فيما يملك وهو يجبر العتق والهبة والصدقة وهذا لا يجوز الا لما لك فان قال لا أجده عاك من أم والوالد الا الوطاء فقد حرم عليه الوطاء فهو يملك الرجل من أم وأمه أن يأخذ ماله وكسبه واخباية عليهما ويستعملهما وتعتق فصيروا له ما حوت وهذا كله غير وطئها ولو كان اذا حرم عليه الفرج عتقت أم والوالد كان لزوج مالك أم وأمه وأكتنبا انبغي أن يعتقها عليه من قبل أنه قد حيل بينه وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شيئا غيره وقد قال قائل تسي في نصف قيمتها كأنه جعل نصفها حرا بالولد ونصفها مملوكا إلى أن يموت السيد ولا أعرف للولد حصته من العتق متبعة (١) ولو كانت حرة كلها من قبل أن الراد من السيد وحول أعنت السيد منها سهما من ألف سهم جعلها حرة كلها أعرف لما ذهب اليه وجهها واذا دخل الحرب بعبدته أو أمته دار الاسلام مستأمنافا مسلما جبر على بيعها ولم يترك يخرج بهما

شهودهما على وقت واحد فهي متصادمة ولا حد ولا لعان ولو شهد عليه شاخذان أنه قد نفيا وقذف امرأته لم تجز شهادتهما الا أن يعفوا قبل أن يشهدا ويرى ما بينهما وبينه حسن فيجوزا ولو شهد أحدهما أنه قد نفيا

(الاسير لا تنكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تنكح امرأته الا بعدتيقن وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه (ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الاسير من المسلمين في دار الحرب أو دار الاسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه (٣) فهو جائز من بيع وشبهة وصدقة وغير ذلك فهو جائز لا يبطل على واحد منهم الا ما يبطل على الصحيح المطلق فان كان مريضا فهو كالمرضى في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند النقاء الصفيين وقبل ذلك ما لم يجرح وهكذا ما صنع اذا قدم ليقتل فيما من قتله فيه برو فيما يجد قاتله السبل إلى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه عفو ومثل قتل عصبته القاتل الذي قد تتركه وأما اذا قدم ليرجم في الزنا فلا يجوز له في ماله الا الثلث لانه لا سبل إلى تركه والحامل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع حملها أو يضر بها الطلق فان ذلك مرض مخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جائز وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف من الغرق وغير المخوف لان النجاة قد تكون في المخوف والهلاك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال تجوز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر ثم تكون كالمرضى في عطيتها بعد الستة عتدي ولما تأول من قول الله عز وجل حلت جلا خفيفا فسرته فلما أثقلت دعوا الله ربهما وليس في هذا دلالة على حد الانتقال متى هو أو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى تبين ومن ادعى هذا الوقت لم يجز له الا بخبر ولا يجوز أن يكون الانتقال المخوف الا حين تحلس بين القوا بل فان قيل هي بعد ستة مخالفة لها قبل ستة فكذلك هي بعد شهر مخالفة لها قبل الشهر بعد الشهرين وفي كل يوم زادت (١) قوله ولو كانت حرة كلها كذا في النسخ أي ولو فرض أن للولد حصته كانت حرة كلها من قبل الخ تأمل

فد أن يكبر ولدها وتقرب من وضع حملها وليس الا ما قلنا وأن يقول رجل الحمل كانه مرض ولا يفرق بين أوله وآخره فان قال هذا فهو معروف في الانتقال وغير الانتقال فالمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العظيمة سواء ولا فرق في الحكم بين المريض الخوف عليه الدنف وبين المريض الخفيف المرض فيما أعطيا ووجبا وقد يقال لهذا ثقيل ولهذا خفيف وما أعلم الحامل بعد الشهر الاول الا أنقل وأسوأ حالا وأكثر قيا وامتناعا من الطعام وأشبه بالمريض منها بعد ستة أشهر وكيف تجوز عظيمته في الوقت الذي هي فيه أقرب من المرض وترد عظيمته في الوقت الذي هي فيه أقرب الى الصحة فان قال هذا وقت يكون فيه الولد تاما لو خرج فخروجه تاما أشبه لسلامة أمه من خروجه لو خرج سقطا والحكم انما هو لامدليس له والله أعلم

((الحربي يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي بلاد الاسلام بأمان وخلف في دار الحرب أموالا وودائع في يده مسلم ويدي حربي ويدي وكيل له ثم أسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقارا أو غيره وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج الى دار الاسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم ابنا لشعبة القرظيان ورسول الله صلى الله عليه وسلم محاصر بني قريظة فأحرز لهما الاسلامهما أنفسهما وأموالهما دورا كانت أو عقارا أو غيره ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوما بحال فاما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم أنفسهم يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسبأ وان سببت امرأته حاملا منه لم يكن الى ارقاق ذى بطنها سبيل من قبل أنه اذا خرج فهو مسلم باسلام أبيه ولا يجري السبأ على مسلم

((الحربي يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله ثم رجع)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأودع وباع وترك ما لا ثم رجع الى دار الحرب فقتل بها فدينه وودائعه وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والوديعة وإذا قدم الحربي دار الاسلام بأمان فمات فلا أمان لنفسه وماله ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أن يرد الماله الى ورثته حيث كانوا ولا يقبل ان لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين ولا يجوز في هذه الحال ولا في غيرها شهادة أحد خالف دين الاسلام لقول الله تبارك وتعالى ذوى عدل منكم وقوله من ترضون من الشهداء وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

((في الحربي يعتق عبده)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعتق الحربي عبده في دار الحرب ثم خرجا اليان ولم يحدث له قهر في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الاسلام لم يكن له أن يستعبده مسلما كان العبد أو كافرا أو مسلما كان السيد أو كافرا ولو أحدث له قهر ببلاد الحرب أو حر مثله ولم يعتقه حتى خرج اليان بأمان كان عبدا له قال وان كانت الارض المفتوحة من أهل الشرك بلاد عنوة أو صلح تخلى منه أهلها الى المسلمين على شيء أخذوه منهم أمان أو غيره فهي مملوكة كما علك التي والغنيمة وان تركها أهلها الذين كانت لهم ممن أوجف عليها أو غيرهم فوقها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الارض ليزرعها وعليه ما تكارها به والعشر كما يكون عليه ما تكاري به أرض المسلم والعشر

((الصلح على الجزية))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أحد من أهل الجزية على شيء الا ما أصف صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانيا بمكة يقال له موهب على دينار وصالح ذمة الين على دينار ودينار وجعله على المحتلمين من أهل الين وأحسب كذلك جعله في كل موضع وان لم يحل في الخبر كما حكى خبر الين ثم صالح أهل نجران على حل يودونها فدل صلحها بانهم

بالعربية والآخرة
قذفها بالفارسية لم
يجوز لأن كل واحد
من الكلامين غير الآخر
ويقبل كتاب القاضي
بقذفها وتقبل الوكالة
في تثبيت البيعة على
الحدود فإذا أراد
أن يقيم الحد أو
يأخذ اللعان أحضر

على غير ذلك فانه على أنه يتجزأ ما صالحوه عليه وصالحهم من استطاب رضى الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة ديزر وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح المرسوم من ذمتهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين وثاني دونه على اثني عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الأمة وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه وإن كان أضعاف هذا وإذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندى أن يزاد على أحد منهم فيه بالغابس وما لمع وإن صالحوا على ضيقا مع الجزية فلا بأس وكذلك لصالحوا على مكائيل طعام كان ذلك كما يصالحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو سلمنا أهل مدينة من أهل الكذب نعرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطونا ما وأن يجزى عليهم حكما وإن قالوا نعطيكم كرها ولا يجزى علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلم أسمع مخالفا في أن الصغار أن يعطوكم الإسلام على حكم الضرر ويجزى عليهم ولنا أن نأخذ منهم متطوعين وعلى النذر للإسلام وأدله وإن لم يجز عليهم الحكم كما يكون لنا نذر قتالهم ولعرضوا علينا أن يعطونا الجزية ويجزى عليهم الحكم فاختلفنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا كذا وقالوا لا نعطيكم إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينارا دينارا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ من نصراني بمكة متطوعين ذمة اليمين وهم مقفرون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل منه والله تعالى أعلم لأننا لم نجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الأئمة أخذ منهم أقل منه واثنا عشر درهما في زمان عمر رضى الله تعالى عنه كانت ديناراً فإن كان أخذنا فهي دينار وهي أقل مأخذ ونزداد منهم ما لم نعقد لهم شيئا مما قدرنا عليه وإن كتب في العقد لهم أن يخفف عن افتقر منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزا وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم والبالغون منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن فإن أعوروا أحدهم بجزئته فهي دين عليه برؤخذ منه متى قدر عليها وإن غاب سنين ثم رجع أخذت منه تلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد ولو حال عليه حول أو أحوال ولم تؤخذ منه ثم أسلم أخذت منه لأنها كانت لزمته في حال شركه فلا ينزع الإسلام عنه دينار ماله لا نه حق لجماعة المسلمين وجب عليه ليس للامام تركه قبله كما لم يكن له تركه قبله في حال شركه

المأخوذه الحدود العان
وأما حدود الله سبحانه
وتعالى فتدرا بالشبهات

(الروقي في نفي الرد من
ليس له أن ينفيه وتنفى
ولد الأمة) من كتابي
إعانة قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه
الله وإذا علم الزوج بالولد

(فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى استأعرف ما أقول في أرض السواد الاظنا مقر ونال علم وذلك أي وجدت أصح حديث برويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالفه منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون إن جرير بن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالده عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوه ثلاث أو أربع سنين أنشككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ومعى فلانة ابنة فلان امرأته منهم لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لولا أني قاسم مسؤل لتركتمكم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضتي من حتى فيه نيفان وعائين ديناراً وكان في حديثه فقالت فلانة قد شهد أبي القادسية وثبت سهمه ولا أسلمه حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاها إياه قال وفي هذا الحديث دلالة أذ أعطى جرير البجلي عوضا من سهمه والمرأة عوضا من سهم أبيها أنه استطاب أنفس الذين أوجفوا عليه فتركوها حقوقهم منه فجعله وقفا للمسلمين وهذا حلل للامام لا فتع الزم أرضا عنوة فأحصى من اقتحمها وطأوا فانساعن حرقهم منها أن يجعلها للامام وقفا وحقوقهم

منها الا اربعة الانجاس ويوفى أهل الخس حقوقهم الا أن يدع البائعون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الارض كالحكم في المال وقد سى النبي صلى الله عليه وسلم هو ازن وقسم الاربعة الانجاس بين المسلمين ثم جاءته وفود هو ازن مسلمين فسأله أن يمن عليهم بأن يعطيهم ما أخذ منهم فخيرهم بين الاموال والسي فقالوا خير تبائين أحسابنا وأموانا فاختار أحسابنا فترك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق أهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا لله حقوقهم فسمع بذلك الانصار فتركوا لله حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين الآخرين والفتحيين فأمر فعرف على كل عشرة واحدا ثم قال اتوني بطبيب أنف من بقي فمن كره فله على كذا وكذا من الابل الى وقت كذا فاشأؤه بطيب أنفسهم الا الاقرع بن حابس وعتيبة بن بسر فانهما أبيا ليعير هو ازن فلم يكرههم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا حمارا كبعدها أن خزع عتيبة عن حقه وسلم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حق من طاب نفسا عن حقه وهذا أولى الامور بعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عند نافي السواد وقتوحه ان كانت عنوة فهو كما وصفت ظن عليه دلالة يقين وانما منعنا أن نجعله يقينا بالدلالة أن الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي أن يكون قد سمى الا عن أمر عمر رضي الله تعالى عنه لكبر قدره ولو تفوت عليه فيه ما ينبغي أن يغيب عنه فسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسمه لما كان لهم منه عوض ولما كان عليهم أن تؤخذ منهم الغلة والله سبحانه وتعالى أعلم كيف كان ولم أجده حديثا ثبت انما أجدها متناقضة والذي هو أولى بعمر عندي الذي وصفت فذكر بلد قحمت عنوة فأرضها ودارها كدنانيرها ودارها معها وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر وبني قريظة فلما أوجف عليهم أربعة انجاس والخس لأهل من الارض والدنانير والدراهم فن طاب نفسا عن حقه فخانز لا امام حلال نظر المسلمين أن يجعله وبقا على المسلمين تقسم غلته فيهم على أهل الخراج والصدقة وحيث يرى الامام منهم ومن لم يطب عنه نفسا فهو أحق بحقه وأما أرض ففتح صلحا على أن أرضها لاهلها ويؤدون عنها خراجا فليس لأحد أخذها من أيدي أهلها وعليهم فيها الخراج وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي عدون أهل الصدقات لانه في من مال مشرك وانما فرق بين هذا والمسئلة الاولى أن ذلك وان كان من مشرك فقد ملك المسلمون رقبته الارض فيه فليس بحرام أن يأخذه صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقير لانه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وفقت عليه من غنى وفقير واذا كانت الارض صلحا فانها لاهلها ولا بأس أن يأخذها منهم المسلمون بكراء ويزرعونها كما استأجر منهم ابلهم وبيوتهم وريقهم وما يجوز لهم اجارته منهم وما دفع اليهم وأولى السلطان بكونهم فليس بصغار عليهم انما عهودين عليه يؤديه والحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدى خراجا ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية ولو كان خراج الكراء ما حل له أن يتكاري من مسلم ولا كافر شيئا ولكنه خراج الجزية وخراج الارض انما هو كراء لا محرم عليه واذا كان العبد نصراني فأعتقه وهو على النصرانية فعليه الجزية واذا كان العبد نصراني لمسلم فأعتقه المسلم فعليه الجزية انما تأخذ الجزية بالدين والنصراني من عليه الجزية ولا ينفعه أن يكون مولاه مسلما كما لا ينفعه أن يكون أبوه وأمه مسلمين

(في الذي اذا التجرف في غير بلده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تجرف في بلاد الاسلام الى أفق من الآفاق في السنة مرارا لم يؤخذ منه الامرة واحدة كما لا تؤخذ منه الجزية الامرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه أمر فيما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين أن يؤخذ منهم شيء وقته وأمر أن يكتب لهم براءة الى مثله من الخول ولولا أن عمر أخذ منهم ما أخذنا منهم فهو يشبه أن يكون أخذها به منهم على أصل صلح أنهم اذا التجروا أخذ منهم ولم يبلغنا أنه أخذ من أحد في سنة مرتين ولا أكثر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي أن يكون هذا عند نافي كل سنة مرة الا أن يكونوا صلحا وعند الفتح على

فأمكنه الحاكم (١) أو من يلقاه له امكانا بينا فترك اللعان لم يكن له أن ينفيه كما يكون بيع الشقص فيه الشفعة وان ترك الشفيع في تلك المدة لم

(١) أي أولم يمكنه أن يلقى الحاكم لكنه أمكن من يلقاه له تأمل

أكثر من ذلك فيكون لنا أن نأخذ منهم ما صولحو عليه ولسنا نعلمهم بولحو على أكثر ويؤخذ منهم كما أخذ
عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر
اتباعه على ما أخذوا لا تخالفه

(نصارى العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصله رسول الله صلى الله عليه وسلم
أحمد بن الغساني وكان نصرانياً عربياً على الحزبية وصالح نصارى نجران على الحزبية وفيهم عرب وبهم
ذمة اليمن على الحزبية وفيهم عرب وبهم واختلفت الأخبار عن عمر بن نصارى العرب من توح وبهراء وبني
تغلب وروى عنه أنه صالحهم على أن تضاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصنعوا ولا يدرهم
في النصرانية وعلنا أنه كان يأخذ بزيهم نعماً ثم روى أنه قال بعد ما نصارى العرب بأهل كتاب * أخبرنا
إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلج وأبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال
ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبايحهم وما أبايتهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى الإمام أن يأخذ منهم الحزبية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من
النصارى من العرب كما وصفت وأما ذبايحهم فلا أحب أكلها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد أخذ
الحزبية من المجوس ولأننا كل ذبايحهم فلو كان من حل لنا أخذ الحزبية منه حل لنا كل ذبيحته أكلنا ذبيحة
المجوس ولا ننكر إذا كان في أهل الكتاب حكمان وكان أحدهما صنفهم تحل ذبيحته ونسأؤه والصنف الثاني من
المجوس لا تحل لنا ذبيحته ولا نسأؤه والحزبية تحل منهم مائة ما أن يكون هكذا في نصارى العرب فيحل أخذ
الحزبية منهم ولا تحل ذبايحهم والذي يروى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في إحلال ذبايحهم إنما
هو من حديث عكرمة أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس أنه
سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال قولاً حكماً هو إحلالها وتلا من يتولاهم منهم فانه منهم ولكن صاحبنا
سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس والله أعلم

تكن الشفعة له ولو جاز
أن يعلم بالولد (١) فيكون
له نفقه حتى يقر به جاز
بعد أن يكون الولد شيخاً
وهو مختلف معه
اختلاف الوالد ولو قال
قائل يكون له نفقه ثلاثاً

(الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أبي إسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى
عنه صالح نصارى بني تغلب على أن لا يصنعوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تضاعف عليهم الصدقة
(قال الشافعي) وهكذا حفظ أهل المغازي وسأفوه أحسن من هذا السياق فقالوا زامهم على الحزبية فقالوا
نحن عرب ولا تؤدى ما تؤدى العجم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله
تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فرد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الحزبية ففعل فتراضى هو وهم
على أن ضعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولا أعلمه فرض على أحد من نصارى العرب ولا يهودها الذين
صالح والذين صالح بناحية الشام والحزبية إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى
للا إمام في كل دهر أن امتنعوا أن يقتصر عليهم بما قبل منهم فان قبلوا أخذه وإن امتنعوا جاهدتهم عليه وقد
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحزبية على أهل اليمن ديناراً على كل عالم والحالم المحتم وكذلك يؤخذ منهم
وفيهم عرب وصالح نصارى نجران على كسوة تؤخذ منهم وكذلك تؤخذ منهم وفي هذا دلالة أن أحدهما
أن تؤخذ الحزبية على ما صولحو عليه والآخرى أنه ليس لما صولحو عليه وقت الامتراضوا عليه كأنما كان
وإذا ضعفت عليهم الصدقة فانظر إلى مواشيهم وأطعمتهم وذهبهم وورقهم وما أصابوا من معادن بلادهم
وركاها كل ما أخذت فيه من مسلم تحسب أخذ منهم خمسين وعشر أخذ منهم عشرين ونصف عشر أخذ منهم
عشراً وربع عشر أخذ منهم نصف عشر وعدداً من الماشية أخذ منهم ضعف ذلك العدد ثم هكذا صدقاتهم

(١) أي ويجحد عليه به كما
يؤخذ من عبارة الام
في كتاب اللعان اه

لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لاحدهم من الصنف من المال ما لو كان لمسلم وجب فيه الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن النساء والصغار لأنه إذا قال خذ من كل حالم دينار فقد دل على أنه وضع عن دون الحالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بني تغلب وغيرهم من معهم من العرب لأنه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة وإنما يؤخذ منهم على الجزية وإن نجي عنهم من اسمها إلا عنهم من اسمها ولا يكرهون على دين غير دينهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ونجران وأخذها الخلفاء بعده منهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبائحهم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخبرنا الثقة سفيان أبو عبد الوهاب أوهما عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي رضي الله تعالى عنه لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب فانهم لم يتسكروا من نصرايتهم أو من دينهم إلا بشرب الخمر « شك الشافعي » قال الشافعي وإنما ترك ذلك أن يجبرهم على الاسلام وأنضرب أعناقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من نصارى العرب وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وإن كان عمر قد قال هكذا وكذلك لا يحل لنا نكاح نسائهم لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم زل وجميع ما أخذ من ذي عربي وغيره فسلكت مسلك النبي قال وما تجر به نصارى العرب وأهل دمتهم فإن كانوا يهودا فسواء تضاعف عليهم فيه الصدقة وما تجر به نصارى بني إسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهم أنه أخذهم في بعض تجارتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية السمائة ولست أعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى إمام المسلمين أن يفرق الكتب في الآفاق ويحكى لهم ما صنع عمر فأنه لا يدري من صنع به ذلك منهم دون غيره فإن رضوا به أخذهم منهم وإن لم يرضوا به جدد بينه وبينهم صلحاً فيه كما يجدد بين ابتداء صلحهم من دخل في الجزية اليوم وإن صلحوا على أن يؤدوا في كل سنة مرة من غير بلادهم فكذلك وإن صلحوا أن تأخذ منهم كلما اختلفوا وان اختلفوا في السنة مرة من بلادهم فكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجدد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً فأنه روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة أيام وروى عنه أنه جعل ضيافة يوم وليلة فإذا جدد عليهم الصلح في الضيافة جدد بأميرين أن يضيف الرجل الموسر كذا والوسط كذا ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وإن كانا غنيين لأنه لا تؤخذ منهم الجزية والضيافة صنف منها وسي أن يطعموهم خبز كذا بأدم كذا ويعفوا دوابهم من التبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه إذا نزل به ليس أن ينزل به العساكر فيكلف ضيافتهم ولا يحتملها وهي محجفة به وكذلك يسمى أن ينزلهم من منازلهم الكنائس أو فضول منازلهم أوهمامعا (قال الشافعي) حيثما زرع النصراني من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحيثما زرع النصراني الأسرائيلي لم يكن عليه في زرعه شيء وإنما الخراج كراء الأرض كالأوتكار أرضاً من رجل فرزعهما أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب إذا زرع الخراج ضعفت عليه العشر وأخذت منه الخراج وإذا قدم المستأمن من أرض الحرب فكان على النصرانية أو المجوسية أو اليهودية فتسكح وزرع فلا خراج عليه ويقال له إن أردت المقام فصالحنا على أن تؤدي الجزية فخرت به على ما صالح عليه وإن أبي الصلح أخرجه وإن غفل عنه سنة أو سنتين فلا خراج عليه ولا يجب عليه الخراج إلا بصلحه وغمته الزرع إلا بان يؤدي عنه ما صالح عليه وإن غفل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء وإن كان المستأمن وثيقاً لم يترك حتى يقيم في دار الاسلام سنة ولم تؤخذ منه جزية وإن غفل عنه حتى زرع سنة أو أكثر دفع اليه وأخرج وإن كانت المرأة مستأمنة فترجعت في بلاد الاسلام ثم أرادت الرجوع

(١) قوله ولا يؤخذ من نصارى بني تغلب لأن النبي الخ كذا في النسخ وهي عبارة سقيمة فلتجرح

وان كان حاضراً كان مذهبا وقد منع الله من قضى بعدائه ثلاثاً وان النبي صلى الله عليه وسلم أذن للهاجر بعد قضاء نسكه في مقام ثلاث بمكة وقال في القسديم ان لم يشهد من حضره بذلك في يوم أو يومين لم يكن له فيه (قال المرني) لو جاز

الى بلاد الحرب فذلك الى زوجها ان شاء - ان يدعها تركها وان شاء - أن يحبسها حبسنا حاله بسطان الزوج على حبس امرأته لا بغير ذلك ومتى طلقها أو مات عنها فلها أن ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج أولاده الى دار الحرب لان ذمتهم ذمة أبيهم ولها أن تخرج بنفسها وإذا أبق العبد الى بلاد العدو ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسبوا عبيدا وظهر عليهم المسلمون فاقسموا العبيد ولم يقتسموا فسادتهم أحق بهم بالقيمة ولا يكون العدو يملكه على مسلم شيئا اذ الم ملك المسلم على المسلم بالغلبة والمشرک الذي هو خول للمسلم اذا قدر عليه أولى أن لا يملك على مسلم ولا يعدو المشرکون فيما غلبوا عليه أن يكونوا مالکين لهم كملكهم لا مالهم فإذا كان هذا هكذا ملكوا الحر وأم الراد والمكاتب وما سوى ذلك من الرقيق والاموال ثم لم يكن لسيد واحد من هؤلاء أن يأخذ قبل القسمة بالقيمة ولا بعد القسمة بالقيمة كالأخذ قبل أن يأخذ سائر أموال العدو أو لا يكون ملك العدو لمكا فيكون كل امرئ على أصل ملكه ومن قال لا يملك العدو الحر ولا المكاتب ولا أم الراد ولا المدبرة وهو يملك ما سواهن فهو يتحكم ثم يزعم أنهم يملكون ملكا محالا فيقول يملكونه وان ظهر عليهم المسلمون فأدر كه سيد قبل القسمة فهو له بلا شيء وان كان بعد القسمة فهو له ان شاء بالقيمة فهو لا يملكه ولا ملكه فان قال قائل فهل فيما ذكرت حجة لمن قاله قيل لا الا شيء يروى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر رضي الله تعالى عنه فان قال فهل لك حجة بانهم لا يملكون بحال قلنا المعقول فيه ما وصفنا وانما الحجة على من خالفنا وانما حجة بما لا ينبغي خلافه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة وهو يروى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه - أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن قوما أغاروا فأصابوا امرأة من الانصار وناقلة للنبي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقلة عندهم ثم انفلتت المرأة فأتت المدينة فعرفت ناقلة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت لنجاني الله عليها أن تحررها حتى يذكرها ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال بشما جزتها ان نجاء الله عليها ثم تحررها لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وقال المعأ وأحداهما في الحديث وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته (قال الشافعي) فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته بعدما أحرزها المشركون وأحرزتها الانصارية على المشرکين ولو كانت الانصارية أحرزت عليهم شيئا ليس للمالك كان لها في قولنا أربعة أنجاسه ونخسه لأهل الخمس وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لا الخمس فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا تملك ماله وأخذ ماله بالقيمة أخبرنا الثقة عن مخزومة بن بكير عن أبيه لا أحفظ عن رواه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين ما غلبوا عليه وأبقى اليهم ثم أحرزه المسلمون مال كوه أحق به قبل القسمة وبعده فان اقتسم فلصاحبه أخذه من يدي من صار في سهمه وعوض الذي صار في سهمه قيمة من خمس الخمس وهكذا ان اقتسم ثم قامت البيضة على حريته

في يومين جاز في ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال ابن جعبل له نفيه في تسع وثلاثين وأباه في أربعين ما لفرق بين الصمتين فقله (١) في أول الثانية أشبهه عندي بعناه وبالله التوفيق (قال) وأي مدة قلت له نفسه

(١) لعله في أول الباب تأمل

(في الأمان)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تسكافا وماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم قال فإذا أمن مسلم بالغ حراً وعبيداً قاتل أو لا يقاتل أو امرأه والأمان جائز وإذا أمن من دون البالغين والمعتوقه قاتلوا أو لم يقاتلوا لم تجز أمانهم وكذلك أن أمن ذمي قاتل أو لم يقاتل لم تجز أمانه وان أمن واحد من هؤلاء فخرجوا اليه بأمان فعلى نار دهم الى ما آمنهم ولا نعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا بفرقون بين من في عسكرنا من يجوز أمانه ولا يجوز ونبيذ اليهم فنقاتلهم وإذا أشار اليهم المسلم بشيء يرويه أمانا فقال أمانتهم بالاشارة فهو أمان فان قال لم أو منهم بها القول قوله وان مات قبل أن يقول

شيئا فليسوا بأمنين إلا أن يجدد لهم الوالى أمانا وعلى الوالى انذامات قبل أن يبين أو قال وهو حى لم يؤمنهم أن يردهم إلى ما آمنهم وينذاهم قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله وقال الله عز وجل فى غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله خفف الله دماء من لم يدين أهل الكتاب من المشركين بالإيمان لا غيره وحقق دماء من دان دين أهل الكتاب بالإيمان أو إعطاء الجزية عن يدهم صاغرون وانصغار أن يجرى عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجا من هذا من الرجال وقتل يوم خيبر دريد بن الصمة ابن مائة ونجسين سنة فى شجار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله ولا أعرف فى الرهبان خلاف أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولا أعرف يثبت عن أبي بكر رضى الله عنه خلاف هذا ولو كان يثبت لكان يشبهه أن يكون أمرهم بالحد على قتال من يقتلهم وأن لا يتشاغلوا بالمقام على صوامع هؤلاء كما يؤمرون أن لا يقيموا على الحصون وأن يسجدوا لآلهتهم (١) وأن يسجدوا لآلهتهم وليس أن قتال أهل الحصون محرم عليهم وذلك أن مباحا لهم أن يتركوا (٢) ولا يقتلوا كان التشاغل يقتل من يقتلهم أولى بهم وكما روى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المثمر ولعله لا يرى بأسا بقطع الشجر المثمر لانه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر المثمر على بنى النضير وأهل خيبر والطائف وحضره يترك وعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بترك قطعه لتبقى لهم منفعة إذ كان واسعاهم ترك قطعه وتسبى نساء الديارات وصبيانهم وتؤخذ أموالهم (قال الشافعى) ويقتل الفلاحون والجرار والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية

(المسلم وأل الحرب يدفع إليه الحربى ما لا ودية)

(قال الشافعى) رضى الله عنه وأموال أهل الحرب ما لا نزال يعصبون عليه ويقول عليهم فسواء من غصبه عليهم من مسلم أو حربى منهم أو من غيرهم وإذا أسلموا معا أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد عليهم من ذلك شيئا لأن أموالهم كانت مباحة غير ممنوعة بأسلامهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا لأموالهم من خاص ولا عام وماله أمان وما كان من المال له أمان فليس للذى آمن صاحبه عليه أن يأخذه منه بحال وعليه أن يرده فلو أن رجلا من أهل الحرب أودع مسلما أو حربيا فى دار الحرب أو فى بلاد الاسلام ودية وأبضع منه بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب إلى بلاد الاسلام أو الحربى فأسلم كان عليه ما معاً أن يؤدى إلى الربى ماله كما يكون علينا لو أمانه على ماله أن لا نعرض لماله والودية إذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان منه لنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الدين

(فى الامة بسببها العدو) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فى الامة للمسلم بسببها العدو ويطؤها رجل منهم فتدله أولادا وولدات أولادها أو ولدات أولادها أو ولدات أولادها أو ولدات أولادها أو ولدات أولادها الذين ولدتهم من الرجال والنساء ونظر إلى أولادها أو ولدات أولادها أو ولدات أولادها أو ولدات أولادها أو ولدات أولادها انما يكون بالأب لا بالاب كما ينكح الحر الامة فيكون واده رقيقا أو كما ينكح العبد الحر فيكون واده كاهم أحرارا (فى العلاج يدل على القلعة على أن له جارية سماها) (قال الشافعى) رضى الله عنه فى علاج دل قوم من المسلمين على قلعة على أن يعطوه جارية سماها فلما انتهوا إلى القلعة صالح صاحب القلعة على أن يفتحها لهم ويخلوا بينهم وبين أهله ففعل فإذا أهله تلك الجارية فأرى أن يقال للدليل ان رضيت العوض عوضناك قيمتها وان لم ترض العوض فقد أعطينا ما صالحناك عليه غيرك فان رضى العوض أعطيه وتم الصلح وان لم يرض العوض قبل لصاحب القلعة قد صالحنا هذا على شيء صالحناك عليه بجهالة منابه فان سلمت

(١) كذا فى النسخ ولعله عن أن يسجدوا تأمل (٢) لعله ولو قاتلوا كان الخ تأمل كتبه مصححه

فها فاشهد على نفيه
وهو مشغول بما يخاف
فوته أو عرض لم يقطع
نفيه وإن كان غائبا
فبلغه فأقام لم يكن له
نفيه إلا بأن يشهد على
نفيه ثم يقدم فإن قال لم
أصدق فالقول قوله ولو
كان حاضرا فقال لم أعلم
فالقول قوله ولو رآها

اليه عوضناك منه وان لم تسلمه اليه بذنا البك وقتنا لك وان كانت الجارية قد أسلمت قبل أن يظفرهم فافلا
سبيل اليها ويعطى قيمتها وان ماتت عوضها بالقيمة ولا يبين في الموت كباين اذا أسلمت

(في الأسير يكره على الكفر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسير يكره على الكفر
وقلبه مطمئن بالإيمان لا تبين منه امرأته وان تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثه من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم
منه اذا علم أنه انما قال ذلك مكرها وعلمهم ذلك أن يقول قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله اني انما قلت ذلك
مكرها وكذلك ما أكرهوا عليه من غير ضرر أحد من أكل لحم الخنزير أو دخول كنيسة ففعل وسعد ذلك
وأكرهه أن يشرب الخمر لانها تنعنه من الصلاة ومعرفة الله اذا سكر ولا يبين أن ذلك محرم عليه واذا وضع عنه
الشرك بالكفر وضع عنه ما دونه مما لا يضر أحد ولو أكرهه على أن يقتل مسلما لم يكن له أن يقتله (قال
الامام الشافعي) رضي الله عنه في رجل أسرف فمصر وله امرأة فربه قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في
الحصن فقال انما تنصرت بلساني وأنا أصلي اذا خلوت فهذا مكره ولا تبين منه امرأته

(النصراني يسلم في وسط السنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسلم الذي قبل حلول
وقت الجزية سقطت عنه وان أسلم بعد حلولها فهي عليه (قال الشافعي) رضي الله عنه كل من خالف الاسلام
من أهل الصوامع وغيرهم من دان دين أهل الكتاب فلا بد من السيف أو الجزية (قال الشافعي) رحمه الله
كل شيء بيع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسرير فلا يباع حتى تخلع الفضة فتباع الفضة
بالفضة ويباع السيف على حدة ويباع ما كان عليه من فضة بالذهب ولا يباع بالفضة

(الزكاة في الخلية من السيف وغيره) (قال الشافعي) رضي الله عنه الخاتم يكون للرجل
من فضة والخلية للسيف لازكاه عليه في واحد منهما في قول من رأى أن لازم كاه في الخلية وان كانت الخلية
لمحرف أو كان الخاتم لرجل من ذهب لم تسقط عنه الزكاة ولولا أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم
بخاتم فضة وأنه كان في سيفه خلية فضة ما جاز أن يترك الزكاة فيه من رأى أن لازم كاه في الخلية لان الخلية
للنساء لا للرجال

(العبد يأتى الى أرض الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أتى العبد الى بلاد العدو
كافرا كان أو مسلما سواء لانه على ملك سيده وأنه ليس له قبل المقاسم وبعدها وان كان مسلما فارتد
فكذلك غير أنه يستتاب فان تاب والاقبل

(في السبي) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا سبي النساء والرجال والولدان ثم أخرجوا
الى دار الاسلام فلا بأس ببيع الرجال من أهل الحرب وأهل الصلح والمسلمين قد فادى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الأسرى فرجعوا الى مكة وهم كانوا عدو وقاتلو بعد فداءهم ومن عليهم وقاتلو بعد المن عليهم وفدى
رجلا برجلين فكذلك لا بأس ببيع السبي البوالة من أهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع أحد
أبويه فلا بأس أن يباع من أهل الحرب والصلح ولا يصلى عليه ان مات قد باع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي
بنى قريظة من أهل الحرب والصلح فبعث بهم أثلاثا ثلثا الى نجد وثلثا الى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أوثان
وثلثا الى الشام وأولئك مشركون فيهم الوثني وغير الوثني وفيهم الولدان مع أمهاتهم ولم أعلم منهم أحد كان
خليما من أمه فاذا كان مولودا خليما من أمه لم أر أن يباع الا من مسلم وسواء كان السبي من أهل الكتاب أو من
غير أهل الكتاب لان بنى قريظة كانوا أهل كتاب ومن وصفت أن النبي صلى الله عليه وسلم من عليهم
كانوا من أهل الأوثان وقدمت على بعض أهل الكتابين فلم يقتل وقتل أعني من بنى قريظة بعد الاسار وهذا
يدل على قتل من لا يقاتل من الرجال البالغين اذا أتى الاسلام أو الجزية قال ويقتل الأسير بعد وضع

حبلى فلما ولدت نفاه
فان قال لم أدر لعله ليس
بمحمل لاعتن وان قال
قلت لعله يموت فأستر
على وعليه الزممه ولم يكن
له فيه ولو هنيئ به فرد
خيلا ولم يقر به لم يكن
هذا اقرا لأنه يكافئ
الدعاء بالدعاء وأما ولد
الامة فان سجد اقال

الحرب أوزارها وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الاسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ إذا أبى الاسلام أو الجزية وإذا دعا الامام الاسير الى الاسلام فحسن وإن لم يدعه وقتله فلا بأس وإذا قتل الرجل الاسير قبل بلوغ الامام وبعده في دار الحرب وبعد الخروج منها بغير أمر الامام فقد أساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للامام أن يرسله ويقتله ويفادي به كان حكمه غير حكم الاموال التي ليس للامام الا اعطاؤها من أوجف عليها ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة عوقب وغرم أثمانها ولو استهلك ما لا غرم عنه وإذا سبق السبي فأبطأ أو حرقوا ولا يحمل لهم بحال فإن شأوا قتلوا الرجال وإن شأوا تركوهم وكذلك إن خيفوا وليس لهم قتل النساء ولا الولدان بحال ولا قتل شيء من البهائم الا ذبحها لكلاً لا غيره لا فرس ولا غيره فإن اتهم الامام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه وإذا جنت الجارية من السبي جناية لم يكن للامام أن يعنفها من المجنى عليه ولا يفديها من مال الجيش وعليه أن يبيعها بالجناية فإن كان عنها أقل من الجناية أو مثلهادفعه الى المجنى عليه وإن كان أكثر فليست له الزيادة على أرض جنايته والزيادة لأهل العسكر وإن كان معهم ما مولود صغير وولدت بعد ما جنت وقبل تباع بيعت ومولودها وقسم الثمن عليهما فأصابها كان للمجنى عليه كما وصفت وما أصاب ولدها فلجماعة الجيش لأنه ليس للجاني قال والبيع في أرض الحرب جائز في شئ من المغنم ثم خرج فلقية العدو فأخذوه منه فلا شيء له وكان ينبغي للوالي أن يبعث مع الناس من يحوطهم قال الشافعي رحمه الله تعالى يجزئ في الرقاب الواجبة المولود على الاسلام الضعير وولد الرزا والله أعلم

﴿العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال والاسرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق﴾

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بأن ينصب المنجنيق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن الآن يتحتم المسلمون قرياً من الحصن فلا بأس أن ترمى بيوتهم وجدرانهم فإذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رميت البيوت والحصون وإذا تروا بالصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتحمون فلا بأس أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وإن كانوا غير ملتحمين أحببت له الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلواهم غير مترسبين وهكذا إن أبرزهم فقاتلوا أن يمينونا وقاتلونا فقاتلناهم والنقط والنار مثل المنجنيق وكذلك الماء والدخان

﴿في قطع الشجر (١) وحرق المنازل﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر المثمر وتحريق العمار وتحرقيقه من بلاد العدو وكذلك لا بأس بتحريق ما قدر لهم عليه من مال وطعام لأرواح فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأنزل الله عز وجل في بني النضير ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها الآية فأما ما له روح فإنه يأثم بما أصابه فقتله محرم إلا أن يذبح فيؤكل ولا يحل قتله لمغاظة العدو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فافوقها بغير حقها سأل الله عنها قيل وما حقها يا رسول الله قال يذبحها فأي كلبها ولا يقطع رأسها فيرى به ولا يحرق نخل ولا يغرق لانه له روح وإذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً أو قذف بعضهم بعضاً أو زناوا بغير حرمة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الاسلام إنما يسقط عنهم لورني أحدتهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم قال وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من الحقوق بالمشركون أن نقيم عليه حداً لله عز وجل فلو فعلنا فقياماً أن يغضب ما أقضاه الحد عليه أبداً لأنه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعله أن يلحق

(١) لعله وتحريق المنازل كتبه مصححه

بارسول الله ابن أخى
عنه قد كان عهد الى
فيه وقال عبد بن زعمرة
أخى وابن وليده أبى ولد
على فراشه فقال صلى
الله عليه وسلم هو لك
يا عبد بن زعمرة الولد
للفراش وللعاهر الحجر
فأعلم أن الامة تكون
فراشاً مع أنه روى

بدار الحرب فيعطل عنه الحد ابطالاً لحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعة جهالة وغيا
 قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب
 الشارب بخين والشرك قريب منه وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ فلا يكون لله عقل على نفسه ولا على
 عاقلته ولا يضمن المرء ما جنى على نفسه وقد روي أن رجلاً من المسلمين ضرب رجلاً من المشركين في غزاة
 أظلم أخيراً بسيف فرجع السيف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل له النبي
 صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلاً وإذا نصب القوم المتجنين فرموا به فارجع الحجر على أحدهم فقتله فدية
 على عواقل الذين رموا بالمتجنين فإن كان ممن ربحه معهم رفعت حصته من الدية وذلك أن يكونوا عشرة هو
 عاشرهم فثمانية العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلة ولا يضمن هو ولا عاقلة عما جنى على نفسه وعلى
 عواقلهم تسعة أعشار دية وعلى الراب من الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سددهم وأرشدهم
 وأمرهم حيث يرمون لأنه ليس بفاعل شيئاً عما تكون الكفارة والدية على الذين كان يفعلهم القتل وتحمل
 العاقلة كل شيء كان من الخطأ ولو كان درهماً أو أقل منه إذا جلت الأثر جلت الأقل وقد قضى النبي
 صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدية الجنين وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأمناً فدان من أهل الحرب
 ثم جاءه الحرب الذي أدانته مستأمناً فضيبت عليه دينه كما أقضى به للإسلام والذي في دار الإسلام لأن الحكم جار
 على المسلم حيث كان لا تزال الحق عنه بأن يكون بموضع من المواضع كما لا تزول عنه الصلاة أن يكون بدار
 الشرك فإن قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان المتدانيان حربين فاستأمننا
 ثم تطالبنا بالدين فإن رضى أحكما فليس علينا أن نقضى لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فإذا علمنا أنه
 من حلال قضينا لهما به وكذلك وأسلمنا فعلنا أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحد منهما مأمراً
 لصاحبه بالحق لا غاصب له عليه فإن كان غصبه عليه في دار الحرب لم أتبعه بشيء لاني أهدر عنهم ما تقاصبوا
 به فإن قال قائل ما دل على أنك تقضى له به إذا لم يغصبه قيل له أربي أهل الجاهلية في الجاهلية ثم سألو
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الله تبارك وتعالى اتقوا الله وذروا ما بيني وبينكم من المؤمنين
 وقال في سياق الآية وإن تبتم فذكر رؤس أموالكم فلم يطل عنهم رؤس أموالهم إذا لم يتقاصبوا وقد كانوا
 مقرين بها ومستيقنين في الفضل فيها فأهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما ما أصابوا من دم وأموال لأنه
 كان على وجه الغصب لا على وجه الإقرار به وإذا أحسن الذميان ثم زنيائتم كما ألتوا جنتاهما وكذلك
 لو أسلمنا بعد إحصائهما ثم زنيائتم بجناتهما إذا عددنا إحصائهما وهما مشركان إحصائنا زجهما به فهو
 إحصان بعد إسلامهما ولا يكون إحصاناً مرة وساقطاً أخرى والحد على المسلم أرجب منه على الذمي وإذا أتيا
 جميعاً فرضي أحدهما ولم يرض الآخر حكما على الراضي بحكنا وأرى رجل أصاب زوجة صحبة النكاح
 حرذمية أو أمة مسلمة وهو حر بالغ فهو محصن وكذلك الحرمة المسلمة يصيب المسلم وكذلك الحرمة الذمية يصيبها
 الزوج المسلم والذي إنما الإحصان الجماع بالنكاح لا غيره فقي وجدنا جماعاً بنكاح صحيح فهو إحصان
 للحرمنها وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالاً ونساء من المسلمين فاستتراهم وأخرجهم
 من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم بما أعطى لم يكن ذلك له وكان متطوعاً بالشراء على اللبس بياغ من الأحرار
 فإن كانوا أمروهم بشراهم يرجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس
 ثم رجع فقطض قوله فزعم أن رجلاً لو دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد لرجل اشتراه بغير أمر الرجل ولا العبد
 كان له الآن يشاء سيد العبد أن يعطيه ثمنه وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور متهطوع
 لزمه أن يزعم أن هذا العبد لسيده ولا يرجع على سيده بشيء من ثمنه وهكذا نقول في العبد كما نقول
 في الحر لا يختلفان وإنما غلط فيه من قبل أنه يزعم أن المشركين يملكون على المسلمين وأنه اشتراه مالك من

عن عمر رضي الله عنه
 أنه قال لا تأتيني وليدة
 تعرف لسيدها أنه ألم
 بها إلا ألحقته بولدها
 فأرسلوهن بعد أو
 أمسكوهن وإنما أنكر
 عمر رجل جارية له
 فسألها فأخبرته أنه من
 غيره وأنكر زيد جل
 جارية له وهذا إن جلت

مالك ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه رد الماله إلى سيده لانه اشتراه مالا من مالك وكذلك لو كان الذي اشتراه وإذا أسرت المسلمة فكسحها بعض أهل الحرب أو وطئها بلانكاح ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولدها لان أولادها مسلمون باسلامها فان كان لها زوج في دار الاسلام لم يلحق به هذا الولد وحق بالنكاح المشرک وان كان نكاحه فاسدا لانه نكاح شبهة وإذا دخل المستأمن بلاد الاسلام فقتله مسلم عمدا فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فان كان يهوديا أو نصرانيا فثلث دية المسلم وان كان مجوسيا أو وثنيا فهو كالمجوسي فثمانمائة درهم في ماله حالة فان قتله خطأ فدينه على عاقلته وعليه الكفارة في ماله أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت الحداد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم . أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف فان كان مع هذا المستأمن المقتول مال رد إلى ورثته كما يرث مال المعاهد إلى ورثته إذا كان الدم ممنوعا بالاسلام والأمان فالمال ممنوع بذلك وإذا دخل المسلم والذي دار الحرب مستأمنًا فخرج بمال من مالهم يشتري لهم به شيئا فاما ما مع المسلمين فلا تعرض له ويرد على أهله من أهل دار الحرب لان أقل ما فيه أن يكون خروجه المسلم به أمانا للكره فيه (١) وإذا استأمن العبد من المشركين على أن يكون مسلما ويعتق فذلك للإمام آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار ثقيف من زل اليه من عبد فأسلم فشرط لهم أنهم أحرار فنزل اليه خمسة عشر عبدا من عبيد ثقيف فأعتقهم ثم جاء ساداتهم بعدهم مسلمين فسألو رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم اليهم فقال هم أحرار لا سبيل عليهم ولم يردهم وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارعة الطريق بغير سلاح وقال جئت رسولا لمجئنا قبل منه ولم نعرض له فان ارتبب به أحلف فإذا حلف ترك وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفردا ليس في جماعة عتقت مثلها لان حالها جميعا يشبه ما دعيا ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع عينة وإذا أتى الرجل من أهل الشرك بغير عقد فعده المسلمون فأراد المقام معهم فهذه الدار لا تصلح الا لمن أو معطي خزية فان كان من أهل الكتاب قبل له ان أردت المقام فأدت الجزية وان لم ترده فارجع الى ما منك فان استنظر فأحب الى أن لا ينظر الا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسجدوا في الارض أربعة أشهر وأكثر ما يجعل له أن لا يبلغ به الحول لان الجزية في الحول فلا يقيم في دار الاسلام مقام من يؤدي الجزية ولا يؤديها وان كان من أهل الاوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عربي كان أو أعجميا ولا ينظر الا كائنا كان هذا وذلك دون الحول وإذا دخل قوم من المشركين بتجارة طاهرين فلا سبيل عليهم لان حال هؤلاء حال من لم يرز يؤتمن من التجار وإذا دخل الحرب دار الاسلام مشركا ثم أسلم قبل يؤخذ فلا سبيل عليه ولا على ماله ولو كان جماعة من أهل الحرب ففعلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا فأسلموا بعد الاسار فهم في أموالهم ولا سبيل على دماءهم للاسلام فاذا كان هذا بلاد الحرب فأسلم رجل في أي حال ما أسلم فيها قبل أن يؤسر أحرز له اسلامه ولم يكن عليه رق وهكذا ان صلى والصلاة من الايمان أسلم عنه فان زعم أنه مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وان زعم أنه صلى صلاته وأنه على غير الايمان كان فيا ان شاء الامام قتله وحكمه حكم أسرى المشركين

(الحربي اذا جأ إلى الحرم) (قال الشافعي) رضى الله عنه ولو أن قوما من أهل دار الحرب لجؤا إلى الحرم فكانوا ممتنعين فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فتحكم فيهم من القتل وغيره كما تحكم فيهم

(١) لم يتكلم هنا على المال مع الذي وقد ذكر فيما تقدم أن فيه قولين فتنبه كتبه متحججه

وكان على احاطة من
أنهم لم تحمل منه فواسع
له فيما بينه وبين الله
تعالى في امرأته الحرة أو
الامة أن ينفي ولدها قال
ولو قال كنت أعزل عنها
ألحقت الولد به الا أن
يدعى استبراء بعد الوطء
فيكون دليلا له وقال
بعض الناس لو ولدت

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف زعمت أن الحرم لا يمنعهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة هي حرام بحرمته الله لم تحلل لاحد قبلي ولا تحلل لاحد بعدي ولم تحلل لي الاساعة من نهار وهي ساعتها هذه محرمة قيل انما معنى ذلك والله أعلم أنهم لم تحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكدر كغيرها فان قال ما دل على ما وصفت قيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم عند ما قتل عاصم بن ثابت وخبيب (١) وابن حسان يقتل ابني سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل على أنها لا تمنع أحدا من شيء وجب عليه وأنها انما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها والله أعلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبد مسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فاشتري عبد مسلم فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على مائة صاحبه الاول أو يكون الشراء جائزا وعليه أن يبيعه فان لم يظهر عليه حتى يهرب به الى دار الحرب ثم أسلم عليه فهو له ان باعه أو وهبه فبيعه وهبته جائزة ولا يكون حرا باذخاله اياه دار الحرب ولا يعتق بالاسلام الا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلما كما اعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن نقيف مسلما فان قال قائل أفرأيت ان ذهبنا الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما أعتقهم بالاسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له قد جاء النبي صلى الله عليه وسلم عبد مسلم ثم جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم منه بعبدين ولو كان ذلك يعتقه لم يشتر منه حرا لم يعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب عليها حرب

(عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان رقيقا محقون الدم بالاسلام

(الغلام يسلم) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو لذي ووصف الاسلام كان أحب الي أن يبيعه وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحلم أو بعد استكمال خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل وانما قلت أحب الي أن يباع عليه قياسا على أن من أسلم من عبده (٢) أجبره على بيعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعلته مسلما بحكم غيره فكأنه اذا وصف الاسلام وهو يعقله في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه وان كان قديحا لم يصفه فيحتمل الاول أن يكون قيدا كان صحيحا وهذا قياس فيه شبهة

(في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله عليه واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولحق بدار الحرب أو هرب فلم يدرك أو خرس أو عته أو قفنا ماله ولم نقض فيه شيء وان لم يسلم قبل انقضاء عدة أمراته بانت منه أو قفنا أمهات أولاده ومديره وجميع ماله وبعنا من رقيقه مالا يرده عليه وما كان بيعه نظرا له ولم يحل من ديونه المؤجلة شيء فان رجع الى الاسلام دفعنا اليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع فان مات أو قتل قبل الاسلام فماله في عي خمس فتكون أربعة أنجاسه للمسلمين ونجسه لاهل الخمس فان زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كاف البينة فان جاء بها أعطى ماله ورثته من المسلمين وان لم يأت بها وقد علمت منه الردة فماله فيء وان قدم ليقتل فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقتله بعض الولاة الذين لا يرون أن يستتاب بعض المرتدين فيبرأه لورثته من المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية ولو لا الشبهة لمكان عليه القود

جارية يطؤها فليس هو ولده الآن يقرب به فان أقرب بواحد ثم جاءت بعده بأخر فله نفيه لان اقراره بالاول ليس باقرار بالثاني وله عنده أن يقرب بواحد وينقي ثانيا وبالثاني وفي رابعهم قالوا لو أقر بواحد ثم جاءت بعده

(١) في نسخة وخسان ومع ذلك لم يذكر في السير فيمن كان مع عاصم من اسمه حسان ولا ابن حسان فخر

(٢) أي وله ولد صغير أجبره على بيعه أي بيع الولد وهو لم يصف الخ تأمل

وقد خالفنا في هذا بعض الناس وقد كتبنا في كتاب المرتد وإذا عرضت الجماعة لقوم من مائة الطريق وكابر وهم بالسلاح فان قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وان قتلوا ولم يأخذوا ولا قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وان لم يقتلوا ولم يأخذوا المال نفوا من الأرض ونفيهم أن يطلبوا فينفوا من بلد إلى بلد فإذا ظفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فان تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ما لله من هذه الحدود ولزمهم ما للناس من مال أو جرح أو نفس حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه فان كانت منهم جماعة ردا لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يدعونه عزروا ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يحد من حضر المعركة الا من فعل هذا الان الحد انما هو بالفعل لا بالحضور ولا بالتقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء ولو أعطاهم السلطان أما ناعلي ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الا مان من حقوق الناس باطلا ولزمه أن يأخذ لهم حقوقهم الا أن يدعوها ولو فعلوا غير مرتدين عن الاسلام ثم ارتدوا عن الاسلام بعد فعلهم ثم تابوا أقيمت عليهم تلك الحدود لانهم فعلوها وهم ممن تلزمهم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الاسلام قبل فعل هذا ثم فعلوه مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شيئا من هذا لانهم فعلوه وهم مشركون متمنعون قد ارتد طليحة فقتل ثابت ابن أفرم وعكاشة بن محصن بيده ثم أسلم فلم يقدمه ولم يعقل لانه فعل ذلك في حال الشرك ولا تباعة عليه في الحكم الا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فيؤخذ منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوا هذا ثم تابوا ثم فعلوا مثله أقيمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوه وهم مشركون (قال) والشافعي قول آخر في موضع آخر اذا ارتد عن الاسلام ثم قتل مسلما متمنعا وغير متمنع قتل به وان رجع الى الاسلام لان المعصية بالردة ان لم تزد شر لم تزد خيرا فعليه القود « قال الربيع » قياس قول الشافعي أنه اذا سرق العبد من المغنم فبلغت سرقة تمام سهم حر وأكرهنا ربع دينار وأكرهنا يقطع لانه يزعم أنه لا يبلغ بالرضخ للعبد سهم رجل فاذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار وأكرهنا من السهم ربع قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد العبد عن الاسلام ولحق به دار الحرب ثم أمناه الامام على أن لا يردّه الى سيده فأمانه باطل وعليه أن يدفعه الى سيده فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله اليه فأتى في يديه ضمن لسيده قيمته وكان كالغاصب وان لم يمت كان لسيده عليه أجرته في المدة التي حبسه عنه فيها واذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتص منه وان لم يكن فيها قصاص فعليه الارش ولا تقطع يد أحد الا السارق وقد ضرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت بالسيف ضربا شديدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعفاحسان بعد أن برأ فلم يعاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعفى عنه في دم ولا جرح والى الوالى قتل من قتل على المحاربة لا ينتظر به ولى المقتول وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نائرة واحتج لهم بعض من يذهب مذاهبهم بأمر (٣) المحدث بن زياد ولو كان حديثه مما ثبت قلنا به فان ثبت فهو كما قالوا ولا أعرف الى يومى هذا تابعا وان لم يثبت فكل مقتول قتله غير المحارب والقتل فيه الى ولى المقتول من قبل أن الله جسد وعلا يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال عز وجل فن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فيبين في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو والقتل الى ولى الدم دون السلطان الا في المحارب فانه قد حكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا بفعل ذلك حكما مطلقا لم يذكرفيه أو لياء الدم واذا كان ممن قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان أقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى

(١) الأوفى وهو المراد كان ما أعطاهم من الأمان على حقوق الناس باطلا تأمل

بولد فلم ينفعه حتى مات
فهو ابنه ولم يدعه قط ثم
قالوا الوأ أن قاضيا زوج
امراة رجلا في مجلس
القضاء ففارقها ساعة
ملك عقده نكاحها
ثلاثا ثم جاءت بولد لسته
أشهر لزم الزوج قالوا
هذا فراش قيل وهل
كان فراشا قط يمكن فيه

والحكم الاول في يده العيني ورجله اليسرى ما بقي منهم ما بقي لا يتحول الى غيرهما فاذا لم يبق منهم ما شيء يكون فيه حكم تحول الحكم الى الطرفين الآخرين فسكران فيهما ولا تقطع قطاع الطريق الا فيما تقطع فيه السارق وذلك ربع دينار يأخذه كل واحد منهم فصاعداً أو قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي بالحجارة مثله بالسلاح من الحديد واذا عرض للصوص لقوم فلا حد الا في فعل وان اختلفت أفعالهم فحدودهم بقدر أفعالهم من قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم يأخذ ما لا يقتل ولم يصاب ومن أخذ المال قطعت يده العيني ورجله اليسرى من خلاف ومن كثر جماعتهم ولم يفعل شيئاً من هذا أقامهم ما أصابوا أو لم يقاسمهم عز وجل حبس وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عقولاً أن الله جل وعز حذهم بالقتل أو القتل والصلب أو القلع ولم يذكروا لولاء كما ذكرهم في القصاص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً وقال في الخطأ فدية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا وذكر القصاص في القتلى ثم قال عز وجل فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وذَكَر في الخطأ والعمد أهل الدم ولم يذكروا في المحاربة فدل على أن حكم قتل المحارب مخالف لحكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجد بعينه أخذوا لم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال وإن تاب المحاربون من قبل أن تقدر عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحد ولزمهم ما للناس من حق فمن قتل منهم دفع إلى أولياء المقتول فإن شاء عفا وإن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية حالاً من مال القاتل ومن جرح منهم جرحاً فيه قصاص فالجرح بين خيرتين إن أحب إليه القصاص وإن أحب إليه عقل الجروح فإن كان فيهم عبد فأصاب دماً عمداً فولى الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباع له فتؤدى إليه دية قتيله إن كان حراً وإن كان عبداً فقيمة قتيله فإن فضل من ثمنه شيء رد إلى مالكه فإن عجز عن الدية لم يضمن مالكه شيئاً وإن كان كافاً فالدية فهو لولى القتل إلا أن يشاء مالك العبد إذا عفي له عن القصاص أن يتطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته وإذا كانت في المحاربين امرأة فحكمها حكم الرجال لأنني وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولم يختلف المسلمون في أن تقتل المرأة إذا قتلت وإذا أحدث المسلم حدثاً في دار الاسلام فكان مقيمها ممتنعاً ومستخفياً ولحق بدار الحرب فسأل الامان على احداثه فإن كان فيه حقوق للمسلمين لم ينبغ للامام أن يؤمنه عليها ولو آمنه عليها فبغاة طالبها وجب عليه أن يأخذها بها وإن كان ارتد عن الاسلام فأحدث بعد الردة ثم استأمن أو جاء مؤمناً سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع قد ارتد طليحة عن الاسلام وثبنا وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة ابن محصن ثم أسلم فلم يقدر بواحد منهما ولم يؤخذ منه عقل لو أحدهما وإنما أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام فقال وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ولم أعلم أمر بذلك في أحد من أهل الاسلام فإن قال قائل فلم لا تجعل ذلك في أهل الاسلام المتنعين كما تجعله في المشركين المتنعين قيل لما وصفتنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم وأموال عنه وثبوت ما أصاب المسلم في امتناعه مع اسلامه فإن الحدود داعية على المؤمنين لا على المشركين ووجدت الله عز وجل حد المحاربين وهم متمتعون كما حد غيرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنبهم ولم يسقط عنهم بعظم الذنب شيئاً كما أسقط عن المشركين وإذا بقي العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم استأمن الامام على أن لا يرد على سيده فعليه أن يرده على سيده وكذلك لو قال على أنك حر كان عليه أن يرده إلى سيده وأمان الامام في حقوق الناس باطل وإذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أبوه وأبند وأخذ المال فإن كان ما أخذ من حصه الذي ليس بأبيه يبلغ ربع دينار فصاعداً قطع كان ما لهما مختلطاً ولم يكن لأن أحدهما لا يملك بخلافه مال غيره الا مال نفسه فإن

الجماع (قال الشافعي)
رحمه الله إذا أحاط
العلم أن الولد ليس من
الزوج فالولد منى عنه
باللعان

تم ما بهامش الجزء
الرابع من المختصر
ويليه في هامش الجزء
الخامس الباقي منه
وأوله كتاب العدد

استيقنا أن قد وصل اليدين ربع دينار من غير مال أبيه أو ابنه قطعناه وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدوا
حدود المسلمين وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حد واحد ودهم لو قطعوا على المسلمين إلا أنى أتوقف في أن
أقتلهم إن قتلوا أو أضرمهم الدية وإذا سرق الرجل من المغنم وقد حضر القتال عبدا كان أو حر لم يقطع لأن
لكل واحد منهم ما فيه نصيب الحرب سهمه والعبد بما يرضخ له ويضمن وكذلك كل من سرق من بيت المال
وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة ومن سرق نجر من كتابي وغيره فلا غرم عليه ولا
قطع وكذلك إن سرق مائة من مجوسى فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والغرم إلا فيما يحل ثمنه فإذا بلغت
قيمة الظرف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق لشيئين وعاء يحل بيعه والانتفاع به إذا غسل
ونجر قد سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين أحدهما ذكوة
والأخرى مائة وكانت قيمة الذكوة ربع دينار لم يسقط عنه
القطع أن يكون معها مائة والمائة كالأشئ
وكانه منفرد بالذكوة لأنه سارق
لهما والله أعلم

تم الجزء الرابع من كتاب الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس
ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب النكاح